

 <p>جمهوری اسلامی ایران</p>	<p>شماره ثبت کتاب</p>
<p>کتابخانه مجلس شورای اسلامی</p>	<p>کتاب <i>حلیۃ شرح شمسیه</i></p>
<p>مؤلف</p>	<p>موضوع</p>
<p>شماره اختصاصی (از کتب اهدائی): <i>۵۳۶</i></p>	<p><i>ریحان</i></p>

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20

مولود عبد الحكيم قطير

507



526 كرم زاده حاشنه عبد الحكيم بن
محمد وعاصمه

526
2191

117

219

التكليف والادهاجيت يتخير بجماعة ارباب الدين والادب
للصواب والبد المخرج والمأبى اكتبه خان محمد وملكه بسبب
سنة 1099





احلى منطق اوضح به لسان القصص واول مدركه ارفع في ادعائه
 الاركان هذا له فصدق بكبريائه وشكره نعم لا يسر بعد الاية
 نحن حمد لا يحد ولا يرسم ونشكره شكر الايقاس ولا يرسم ونشكره
 على من ارسله حجة وبرهانا وخلقه هدي وتبانا في سبيل
 العقل والتفكير واقام الحجة عن الاعوجاج والتغير في الاله و
 اصحابه المستقرين لسنته واثاره والمفتلين بسببه واتوا
 وبعد فيقول الفقير المسكين عبد المكين بن شمس الدين
 سالى الولد الاعرج نور عذقه السعادة ونور حذقه العدا
 القواد هذا الغريب عبد الله العكبا للبيب عند قرانه
 للنسوب الى الطود العظيم والفتاح الميسم والحواسم
 عليه السيد السند والخبير الاحزان كتب ما يشهد له هي الكلي
 مشكلا فها واحر وما ينقر لدي في كشف معضلاتها
 الاقصاد ومقتصر على ايراد ما يتعلق بجل الكتاب المان
 عليها الفضل مع استنارهم ببعضها غير واجبة للوج
 العطرة وبعضها غير شايئة لعدم العطرة وبعضها ملة الاء
 غير متعلق بالكتاب وبعضها محلة للاجتناء على شكوك المحي

ند
 ادقوا
 شرح
 حلقه
 ان جعل
 بغير

يا في عز ذلك وما ذكره الشاركون في توجيهه ان الله يكون الثلث
 في الاول فضلة وفي الثاني عمدة وكون الاول اجالا والثاني بقصا
 واتقان النسخ في الثاني دون الاول وكون السهو في الاول في
 لفظ ثلث فقط وفي الثاني فيه وفي اتصال القاصد فيه وضع كونه مما
 لا يدل عليه عبارة السيد انما يفيد اولوية الحكم في زيادة الاول
 دون صوابه الشراء الرسالة مرتبة هذه المقدمة تمهيد
 لبيان ماهو المذكور في الاجزاء الخمسة لان بيان المصير الذي هو
 المقص بالذات متوقف عليه وبيان المرجع الضمير والمراد من
 الرسالة سمي الرسالة على ماهو الشاي من ذكر اللفظ وازادة
 معناه وما قالوا من ان الضمائر كلها راجعة الى الكتاب ثلثناه
 قلة التدبر في المتن فانه قال اشار الى من سعد بلطف الحق بخر
 كتاب في المنطق جامع لقواعده فبادرت الى مقتضى اشارته
 ونشرت في ثبته وكتابته ملثما ان لا اخل ما يعتد به مع زياده
 شريفة الى ان قال وسميته بالرسالة التسميية في القواعد
 المطبقة ورتبته للترتيب فان الضمير في ثبته وكتابته راجع
 الى مقتضى اشارته لانه اقرب وفي سميته الى المشرق فيذاته
 المسيحي المشار اليه لانه مفهوم كلي وليس فيه زيادان وفي ثبته
 الى المسيحي بالرسالة وهذه الضمائر على طريقة الضمائر المشروطة
 في خطبة القواعد الضمائية حيث قال الحمد لوليه آه وما ذكرها

ع

ظهر ان الخطبة ابتدائية وليس بالخافية وان التسمية وقعت
 بما في الذهن بعد الشروع في كتابة ^{الكتاب} وكذا الترتيب في الذكر
 ليكون تفصيل الاجزاء متصلا باجماله واما المقدمة ففي
 ماهية النطق اختصار لعبان المتن حيث قال لما المقدمة
 ففيها بحثان الاول في ماهية النطق اه لعدم دخل للتفصيل
 المذكور في وجه المصير وذلك لان طريقة المقدمة للبحثين
 طريقة الكل للجزء ^{بين} فستبينها لاشتمالها عليهما باشتغال الطرف
 على المظروف ومطروفة البحثين لماهية النطق وبيان ^{الطريقة}
 والموضوع مطروفة الالفاظ للعاني يستلزم مطروفة
 المقدمة لها فاما بيان الشرح مخالف للمتن حيث جعل المقدمة
 في الشرح مطروفة وفي المتن طرفا توهم واعلم ان بين اللفظ
 والمعنى علاقة تقع جعل كل منهما طرفا للآخر باعتبار ايراد
 المتكلم الالفاظ على وقت المعاني المدبرة في الذهن ^{من زيادة}
 وحفظها بها كما انها مطروفة للعاني وباعتبار اخذ السامع
 عنها ونهها منها كما انها طرف للعاني ولذا اشتمل الالفاظ على
 المعاني والشتائج هو الاول لدلائها على عدم زيادة الالفاظ
 واما المقالات فاولها تعريف للمصنف بان اللابن بعد ذكر عدد المقالات
 جعل الحكم بالتفصيل والتعيين مقصود بالامادة للعدد وليس مقصود
 الاشارة الى ان لفظ ثلث في الثاني زايد لما عرفت وبهذا يتبين

في تبيين قول المصنف وهو قوله كما لا يخفى وانما اخرم

فسا وما قيل ان النشم اشار بقوله واما المقالات فاولها اه
 الى ان لفظ ثلث الثاني زائد اذ حصل التكرار فاعترض السيد
 السند عليه بان الصواب ان الاول زائد كيف ولو كان يقصده
 ذلك لجعل مناط هذه الماشية قوله واما المقالات فاولها
 قد يطلق المفرد اه في الناحج الافراد تنها كرون فما ذكره هي القات
 المستعملة بين ارباب العلوم وزاد في الاولين لفظ الارادة
 لكونها معنى مجازيا وهو شرط بالارادة لثقل الاستعمال
 بينهما بالقياس الى ما يقابل المركب وجود العلاقة وهو
 الاشتراك في انشاء التركيب وان كان في الاولين مع الغير
 اعني التثنية والجمع مع المضاف اليه فيما يقابل المركب في
 ذاته اعني الواحد اشناو بذلك الى ان المفرد بهذا المعنى
 مفهوم وجودي اعني اللفظ الدال على ما ينصف بالوحد ^{لا يصح ذلك من غير اشارة}
 ليس امر اعميا وانه كان تعريف الشئ والمجموع بمالحق باخر
 مفرقا دورا لتقابل بينهما تقابل التضاد اي ليس بضاد
 فالتقابل بينهما تقابل اليجاب والسلب وشموله بهذا المعنى
 للمركبات المتعدية والانشائية والمجزئية لا يستلزم استعمالها
 اذ لا يجب استعمال اللفظ في جميع افراد معناه اعنا اللابن حوازي
 الاطلاق وهو غير مستبعد كيف وقد قال الشيخ ابن الحاجب المصنف
 اليه كل اسم نسبت اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير فاذا

مرث في قولنا مرث يزيد في المضاف وجعل التقابل بينهما
 تقابل العدم والملكة باعتبار قبيحهما من شأنه ان يكون مقفا
 مع مخالفة لظاهر العيان لا يدع الشمول المذكور على ما وجه
 لان الاضافة لشان المركبات المذكورة باعتبار جنسه اعنى اللفظ
 الموضوع وقد يطلق آه اطلاق الاطلاق اشارة الى انهما
 معنيان حقيقيان على ما في شرح المختصر محل العصد ياذي يسمى
 المحويون غير المحملة مفردا ايضا بالاشترار بينه وبين المركب
 والتعريفات ايضا فلا يرد على المضافه لا يصح ضم المقالة
 الاولى في المفردات لاشتغالها على التعريفات التي هي مركبات
 والمحصى مستفاد من المقام لان المقص من تعيين الابواب و
 الفضول تعيين المباحث بعضها عن بعض وهو انما يحصل بضم
 العنوان في العنوانين والعنوان في العنوان والدليل على
 ذلك آه لما كان المعنيان الاولان مجازيين لا يحتاج في ايرادهما
 الى دليل ذكر الدليل على ارادة معنى الاخير لان المشتراك لا بد له
 من قرينة تفريق احد معنيينه بالارادة انه جعل المفردات
 في مقابلة القضايا فلا يمكن ان يراد بها ما ليس مركبا بل مقفا
 والاطراح البحث عن المركبات التقييدية عن القسمين فاما
 ان يراد بها ما ليست بقضايا باستعمال المطلق في خصوصه
 فيكون مجازا متفردا على المعنى الاخير ويكون المركبات الانشائية

داخله فيها والفصل الاول داخل في مقاصد المقالة الاولى
 واما ان يراد بها ما ليست محملة فيكون حقيقة وهو الظاهر
 يصار الى المجاز الاعتدال حقيقة ولذا اختار السيد و
 عدم دخول المركبات الانشائية فيها لا يضر لان مباحث الانشائية
 ليست من مقاصد المقالة الاولى بل هي من المقدمة ذكرها الله
 فيها لشدته ارتباط اللفظ بالمعنى ولذا يتعرض السيد لدخولها
 واقصر على اندراج الكليات الخمس والمركبات التقييدية كيف لا
 ولو جعلت مباحث الالفاظ داخله فيها يبطل المقابلة بينها
 وبين القضايا لانه ذكر في الفصل الاول القضية ايضا حيث
 قال المركب ان احتمل الصدق والكذب خبر والا فانشاء فاذن
 فيما ذكرنا حق التدبر ليندفع الشكوك التي عرضت للنظرين
 اراد بها المركبات النامة آه فان قيل في لا يصح ضم البحث
 عنها في الاجزاء الثلاثة لجواز ان يكون البحث عن المركبات
 الانشائية ذلك هو داخل فيما يتوقف عليه الشرع لكونه
 من المقدمة او هو خارج عما يجيب ان يعلم في المنطق لانما
 يجب علمه في ماله نقل بالايصال او الشرع موثوق عليه
 والمركبات الانشائية خارجة عنها قوا وعن المركبات
 هذا القول في الشرح مؤخر عن مناط الحاشية الا ان شاء الله
 السيد لما سيده لما قبله فلا اشكال في كلام الشرح من انه

لا يصح حصر المركبات في المقالة الثانية لذكر التعريفات هي
مركبات في المقالة الاولى ايضا كما لا اشكال في كلام المصنف
حيث قال الثانية في القضايا اي في تعريفات القضايا و
تقسيمها واحكامها من العكس والتفويض وعكس التفويض
لا يتبين ان يكون وجه الحصر دليلا للاشمال على الامور المذكورة
واما ان يشاعلها في الفاموس رتبة وثابت ولم يثبت
كثرت رتبة انا فالعنى اثبت الرسالة واثبت على هذه
الاركان وفي الناحية الترتيب يك ان ليس ديكرا كرون بغير
الاطلاع موضع كذا والترتيب يدل على الاستقراء والاشتمال
وح يكون متعلقه امور متعددة فيحتاج الى التقدير اي
رتب اجزاء الكتاب على هذه المراتب وعلى التقديرين الاستعداد
عقلي كما في عليه دين كانه يحمل ثقله ويركبه مما قيل انه لا يتعلق
كلمة على بالترتيب بشئ من المعين اللغوي والاصطلاحي
الابتنصين معنى الاشتمال والحصر والمعمل والتقدير ليس
بشئ المعرفت من جهة التعلق ولانه يلزم ان لا يكون وجه
للحصر دليلا للترتيب بل لاشتمالها على الاجزاء المذكورة
ولانه شاع استعماله على في عباراتهم واعتبار التضمين
او التقدير في الكل كلف كما في عبارة الفاضل في تفسير
قوله ثم الذين يؤمنون بالغيب حيث قال مترتبة عليه ترتيب

ترتيب

ترتيب

المقالة على التعليل قيل عليه ابطال لوجه الحصر بانه يستلزم
جنبة المقالة المستلزمة للتحديد ومدار هذا الاعتراض على استفاد
من ط عبارة الله من كون كلمة في الظرفية بلا توسع ومتعلقا
ببعض الا لا معنى للوجوب في المنطق والمنطق بمعنى اذ لم يجعل
في التعليل متعلقا يجب حصوله اي ما يجب لحصول المنطق علمه
او حملت الظرفية على التوسع بان يجعل ما يجب عليه في تحصيل
المنطق واجبا علمه فيه لتوقفه عليه او جعل المنطق شاملا
لما يتوقف عليه ايضا لا يرد كما لا يخفى لا يعلم فيه قطعا انه
للفق اي اصلا اذ الخارج عن الشئ لا يكون في الشئ فامتنان
يعلم فيه فضلا عن ان يجب وح اي حين اذا كان ما يجب
ان يعلم في المنطق جزءا منه لكونه مما يجب ان يعلم فيه وهو
بط اي كون المقالة من جنس منه بط يوجب محالفة للاجاء و
لزم الدود كان الشرح فيها اي اذا كان مع قصد تحصيل
الاجزاء البائدة للمنطق لان الشرح في الاجزاء اما يكون شروعا في
الكل اذا قصد معه تحصيل الكل لا مطلقا اذ لا معنى للشرح
فيه آه اي لا يتحقق الشرح في المنطق الا في جزء من اجزائه التي
هي ذوات اجزاء فلا يرد ان الشرح فيه يتحقق باخذ جزء من
اجزائه لا بالشرح فيه بغير عدم تحقق الكل بدون فرد من
اخراده بانه لا معنى له الا ذلك مبالغة وليس ذلك تفسيره فضلا

لا يكون المقدمه جزءا منه

العلم المحقق في معرفة الحقائق والشرائع
الخرافات والاساطير
ترتبه ١٢٠ اصحاح ٢

عن ان يكون جامعا وما نفا فانقطع عن الشرائع التي هي مرتبة
للباطنين موقوف على المقدمة بناء على ما ذكر في وجه
المصدر فيكون الشروع في المنطق آه لان المقدمة ذات اجزاء
ونظرة لا يمكن حصولها الا بالشروع فيها فان قيل لا حاجة
الى هذه المقدمة اذ يكفي ان يتم الشروع في المقدمة شروعا في
المنطق وهو موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المقدمة
موقفا على المقدمة فيكون تفصيل المقدمة موقفا على حصولها
وهو قلة لا فم استحالة فان تفصيل المقدمة على وجه
يكون الشروع فيها شروعا في المنطق موقفا على حصولها
بوجه ما ان الشروع فيها امر اختياري يتوقف على مقتضى
بوجه ما والتضيق بمقتضى ترتيب عليها نعم كون كون
الشروع في المقدمة موقفا على حصولها من الوجه الذي
قصد تفصيلها بالشروع فيها كان محالا فقولاه
اذا علمت مقدمات القياس فنقول في تركيبها الشروع في
فان جعل تعدد الشروع مجسما اجزاء المقدمة والمنطق تعددا
حقيقيا كانت القضيةان كليتين وان جعل اعتبارا باطنيا
شخصيتين والتخصيص في حكم الكلية في الشكل الاول
الشروع في الشروع في المنطق في المقدمة وهي المقدمة التي
لوقت من فرض جزئية المقدمة المشار اليها بقولنا ايضا

في المقدمة

اذ كانت

اذا كانت المقدمة جزءا منه آه والشروع في المنطق اي
مطلقا موقوف على الشروع في المقدمة بناء على ما ذكر في وجه
المصدر ولو قيد الشروع بوجه البصيرة لا يلزم الدور ولا يصير
القياس هكذا الشروع في المقدمة شروعا في المنطق مطلقا و
الشروع فيه على وجه البصيرة موقوف على الشروع في المقدمة
فلا يتكرر الا وسط ولا يصح تقييدا المذكور في الصغر كما لا يخفى
فيلان اللان مما تقدم الشروع في المقدمة مع قصد تفصيل
المنطق شروعا فيه وهو موقوف على الشروع في المقدمة مطلقا
فلا يلزم الدور ليس بشئ وان نكفته القوم بالقبول لان نقا
المستبين في الموقوف والموقوف عليه اما يفيد اذا كانتا متوحدتين
في التوقف فكان الموقوف والموقوف عليه هما المقتضيان في
لا يبر لمقارنة قصد تفصيل المنطق في التوقف وذلك
لان يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله
اي ما يجيب ان يعلم في كتب المنطق اي في جميعها قلما ينزل في كتاب
منه وهو ما يكون جزءا من المنطق او مرابطا به او رابطا بها
وفيه احتراز عن الخطيئة او مسئلة اجزاء العلوم اذ لا تخصها
لها بالمنطق وظاهر بذلك وجه اولية جعل القسم ما جيب ان يعلم
دور المذكور لا يحتاج الى التخصيص فيلزم ان يكون آه لما عرفت
من انه لا يترك ذكر ما يجيب ان يعلم في الكتب الا نادرا فلا يرد

ان ما يجب ان يعلم في الكتب لا يلزم ان يكون مذكور فيها لان
 الوجوب يستحسن فانفع للحدوث وان معالي يقيده واحد
 لانهما مبنيان على جريئة المقدمة للفن لان المقصود ان
 انحصار الرسالة آه وليس يلزم ان يكون كل ما هو جزء الفن مذكور
 في الرسالة ولا ان يكون كل في الرسالة جزء للفن فلو لم ينفذ
 المضاف لم ينفذ الوجه المذكور انحصار الرسالة في الامور المسته
 يليق به ان يترتب اشارته الى ان الوجوب المستفاد من واجب
 استحسان واللياقة الى الوجه الذي ذكره الشرح فلا يلزم ان يكون
 ان يكون الترتيبات الواقعة في الكتب غير لائقة اما ان يتوقف
 آه اي دوان يشوق عليه او صفة ذلك ونفس على ذلك ما عدا
 ذلك ان تفرق بين المصدر والفعل المصدر بان وعدم
 حل الاول على ما يجب لا يستلزم عدم صحة حل الثاني فهو
 المقدمة لحل مبني على المسألة لشدة الارتباط بين اللفظ
 المعنى والمراد فهو مدلول المقدمة وكذا فيما سيلي اما
 ان يكون البحث فيه عن المفردات البحث في اللغة التفتيش
 وفي الاصطلاح اثبات المحمول للموصوف والمعنى ان ثبت
 فيه احوال المفردات لها بان يكون عنوان المسائل مقهورا
 على تعدي الحكم منها الى المفردات ونفس على ذلك ما سيلي
 وبذلك اندفع الشكوك التي اوردوها الناظرون

عنه

المركبات الغير المقصودة بالذات اي في المطلق فان المقصود بالذات البحث
 عن احوال الموصل وهو المجردة والبحث عن القضايا المتوقفا
 عليه اما ان يكون النظر فيها من حيث الصورة اي يثبت
 لها احوال تفرض لها من حيث الصورة او من حيث المادة فالحكم فيها
 على الايسة فلا يلزم ان البحث عن القضايا ايضا بحث عن مواد
 الايسة فكيف يكون غير مقصود بالذات او مرد عليه ابطال
 لوجود المقصود باستلزامه خروج بعض المباحث لانك ذكرت اولا
 اي في تعداد اجزاء الرسالة ان الحاجة مشتملة على امرين وذكر
 منها انها مشتملة على امر واحد ومع لاستلزامه المدعي ان المقصود
 اشتملا على امرين ولم يثبت ذلك هو المادة وجوها فالاية
 خروج اجزاء العلوم من وجه المقصود ان المقصود حصرها هو مقصود
 في الكتاب فلما ذكرت تبعا للناسبتها بما يجب في الايسة بالذات
 اعني العلم لتوقف الشروع فيه عليها المراد بالمقدمة آه الحكم
 معنى المقالة الاولى والثانية والثالثة والحاقة ووجه الطلابة
 على ما فيها خلافا للمقدمة ليرتفع بها وبين المراد بالمقدمة
 ووجه الطلابة على الامور الثلاثة بما قيل انه علم مما تقدم ما هو
 المراد بالمقدمة فاعادته تكرر والجواب عند اشتغالها لا يفي
 انما فلا همما آه يعني ان قوله همما اي وان الكتب المطلق مشتمل
 بان ما معنى اخرى غير هذا الوضع عند ارباب هذا الفن فلا يكون

في عدم الاتقان
 لنا سببها بوا
 فانها مقصودة
 بالمقصود

فانما الاشارة الى انها في اللغة بمعنى مقدمة وليس ولا انها قد يراد
 بها ما يتوقف عليه للمباحث الانية كقدمه الفاعلة الثانية لعدم
 اختصاصه باري هذا الفن فان يتقدم للاشارة الى ان هذه الفا
 عندهم ولذا اقتصر قدس سره على بيان المقربين المخصصين باري
 المنطق لا هنا في مباحث القياس كالحار والمجروح متعلقين
 قدم للاهتمام لان المقصود بيان ما ياتي ههنا بالاختصاص جعلت
 جزء قياس او جهة هذه عبارة الاشارة والترديد للاشارة
 الى تعدد الاصطلاح فقيل انها مختصة بالقياس وقيل بغيره فخص
 به ويقال لما جعلت جزء التمثيل والاستقراء ايضا وقد اطلقناه
 في حاشية شرح المطالع بالامزيد عليه ما يتوقف عليه صحة الدليل
 اي بالواسطة كاهل المتبادر فلا يرد الموضوعات والمحمولات الى
 المقدمات البعيدة للدليل فاعلم ان مقدمات الدليل مقدمة الدليل
 قوله فيقولوا بهذا المعنى اعلم من الاول وجه توقف
 الشرع اه على صبغة الماضي للجهول من التوجيه في التاج البيهقي
 التوجيه حين رايبك نسق كردن فلا يحتاج الى تقدير للجزء وهو
 تعلق لام التعليل به في قوله اما على تصور العلم لان ما زيدا ما
 والفاء لتفصيل التوقف والتاكيد واما قوله على صبغة الاسم
 وتقدير الجزاء في تحقق وجعل للابادة او مفتوحة او جعل
 لفظ الوجه زائدا فلا يخفى وكاكتة على ان المقصود بيان وجه التوقف

من يرافقه
 اذا كان اسر
 الكلام
 وهو توقف
 الشرع
 على تصور العلم

نفسه لا الحكم عليه بشئ من التحقيق وغيره اما على تصور العلم
 آه زاد لفظ تصور ههنا والبيان فيما سبيل الى اشارة الى ان المراد
 بما يتوقف عليه الشرع ما يتوقف عليه تصور او تصديقا
 فيخرج عن الحد ما يتوقف الشرع على حصوله وتحققه مثل
 التلبس بالجزء وقصد الباقى غير ذلك فلان الشارع آه
 قد تقرر في الحكم ان الفعل الاختياري للميزان مسوق بمبادي
 اربعة منزلة التصور الجزئي لذلك الفعل ثم التصديق
 بالمانعة المخصوصة به مطابقا او غير مطابق فان الراي
 المتكلى لا ينبغي عند الفعل الجزئي ثم الامارة المنبغية لتصوره في
 المودعة في الاعضاء ومن هذا يعلم ان تصور الشرع فيه
 مقدم على الشرع ذاتا وزمانا وانه لا يمكن بدون تصور
 بوجه مخصوص فكلهم الشئ مبني على انه قد بين في الطلب الي
 شئ مخصوص باعتبار تصور بوجه اعم او احص من حيث انه
 مما يوجد فيه ذلك الوجه لا باعتبار خصوصه فلذا قال قوله
 يتصور اولا اي قبل الشرع زمانا وذا كان طلبه وقصد
 متعلقا به حال عدم تصور بوجه من الوجوه فكان طالبا للجزء
 في زمان طلبه وهو لا يمتنع في وجه النفس والاقبال منها
 على ما لا يتصور فضلا عن الطلب الذي هو عبارة عن قصد
 والعرف عليه فان في الشكوى التي عرضت للناظرين لان

33

33

33

قوله الشروع يعني المدعى الذي ذكره بقوله اما على تصور العلم
 قال فسلم اي سلم بثبوت الدليل المذكور فلا يتم التقريب
 الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشئ اخر ومعنى اللزوم ان يكون
 بينهما مناسبة صحيحة لا انتقال يشتمل الظني والجهلي والمجدي
 فاذا لم يوجد اللزوم اصلا لفساد المادة والصورة لم يتم
 الدليل واذا وجد اللزوم في الجملة تكن لاي المدعى بان يكون
 عاما والدليل يشتمل لخاص وبالعكس ويكون المدعى مطلقا
 والدليل يثبت المقيد او بالعكس لم يتم الدليل ومعنى تمامية
 الدليل والتقريب ان لا يكون مدخلا فيه ولما كان منصب
 السائل الدخول فيه متعلقا في عباراتهم فلا يتم الدليل ولا يتم
 التقريب دون فلا دليل ولا تقريب اذ ورود الاعتراض يستلزم
 النفي هو سقوط الدليل اي اجراء الدليل على وجه يستلزم
 المدعى قد عرفت ان الدليل يتم الاستقراء والتمثيل والاستلزام
 عبارة عن المناسبة الصحيحة لا انتقال والتطبيق عبارة عن ايراد
 الدليل على وجه يوافق المدعى فالاختلاف بين الشرعيتين
 بالعبارة وما قيل ان الاول مختص بالعباس اذ الاستلزام فيه
 والثاني شامل للاستقراء والتمثيل فالاختلاف فيه معقود
 وبم اورد به خلاصته ان اللام في العلم والكلام للعهد
 المراد بالفتح معناه في اعني ما قبل الشروع في المقصود فلا يرد

التقريب

ان الرسم

ان الرسم ليس مذكور في المفتح في اثبات المقدمه جمع
 ثقب بالكر في الصراح ثقب بالكر يكناه اننا نأخذ اي في اجزاء
 المقدمه بعائنه فما قيل ليس المقصود ايراده في اثبات المقدمه بل
 ايراده في المقدمه سواء كان في اولها او في خاتمتها او اثباتها
 وبم ولا يمكن تخصيصه اه اذ العام لا يحصل الا في ضمن الخاص
 لاستلزامه اهلحج مثل كونه موجبا للتمييز التام على ما
 للحكماء او مجرد الارادة على ما للمبشرين لا لخصوصه فتعق
 توقف الشروع عليه فتوقف على نوعه كما قيل في مبادي العلم ان
 استوقف عليه المسائل انما يتوقف على نوعه اذ لا يتوقف
 المسئلة على دليل خاص فلا يرد ان التصور الرسومي ليس بمخصصه
 بالرسم لان معنى التوقف استلزامه لما يتوقف عليه وهو كيان
 الاستقراء عند اليد اشار قدس سره بقوله لو كان غير مستلزما
 لذلك الوجه وان كان ذلك الغير سابقا على التصور بالرسم
 في التصور في الوجه المخصوص غير الرسم اذ كان كسبيا
 يختار احدهما بعينه فاصل الختيان لاستلزامه ما هو الوجه
 لا لخصوصه وترجيحه لمخرج سوى الارادة او نفسها حيث
 قلنا فالاول فان الظاهر ان اوليته بالنظر الى المذكور سابقا
 فلذلك قال اشارة اولانه يستعمل الاولي بمعنى الصواب ايضا
 وان اردنا تصورهم برسمه اي بالتصور تصور العلم

دليل لاصل تعلق الاختيار
 والقصد به واما اختيار
 على آخره

بالرسم مستغنى عنه في تحصيل
 ما هو الواجب بحصوله بتصوره

برسمه فيكون المراد بقوله لو لم يتصور ايضاً التصور برسمه
 ليصح قياس الخلق في لأم الملازمة المذكورة لحيوان ان يكون
 متصوراً بوجود غير الرسم فلا يلزم طلب المجهول المطلق اعني ان
 ذلك اذا لم يكن متصوراً اصلاً لا بد من تصور العلم برسمه
 اي رسمه كان كما يدل عليه العنوان حيث قال المجتهد الاول في ما
 هيئ المطلق اي تصور ما هيئته بالرسم لا متاع الله واختياراً
 المخصوص للاقتناع عليه كما يستظهر قوله ورسوموه فلا يراد ما قبل
 ان السؤال واما عليه ايضاً لا تدركه التصور بالرسم مطلقاً
 فلا يتم التزيب اذا المقصود بيان سبب ارادة الرسم المخصوص فانه
 اراد به التصور بهذا الرسم فلام الملازمة لحيوان حصول الجبر
 برسمه اعني ان الشك لم يقع توقف البصيرة عليه بل حصولها به
 حيث قال ليكون على بصيرة في طلبه فالمقدمة على ما يستفاد من
 كلامه ما يبيد البصيرة قبل الشروع في العلم ليكون له ايضاً
 تصور العلم برسمه قبل الشروع ليحصل الشروع على وجه البصيرة
 فاللازم للسببية ومن حو لها غاية مترتبة عليه لا علة عاينته له
 حتى يرد ان العلة العائية اعني ان يكون للفعل الاختياري وجوب
 التصور ليس كذلك الوجه السابق آه يعني قد علم الشافعي
 ان الوجه الثاني تام مقام الاول مثبت لما يشتهر وليس كذلك
 فلا بد من العائنة في عبارة الشرح بان يتم مراده فالاولى ان يفتر

يتوقف

أو بما يقيد الشر

المقدمة بما يشككهم عليه الشروع على وجه البصيرة ويقدم لا بد من
 تصور العلم برسمه وهذا الوجه يدل على ذلك لان كل
 علم مسابيل كثيرة لها جهة وحدة مخصوصة وقد علموا واحداً
 تفرد بالتدوين فاذا علم بتلك الجهة امتار عندهم عما عداه فيلزم
 تاماً وان علم بوجه اعم او اخص لم يحصل التميز التام فان اراد
 بتصوير العلم برسمه التصور بوجود يقيد بغيره عما عداه سواء
 كان محمولاً او لا بديهيها او كسبياً والوجوب المستفاد من
 قوله لا بد عني لا متاع حصول البصيرة بحيث يمتدح عما عداه ايضاً
 وان حصل التصور باللائمة النظري كما هو المتعارف والوجوب
 استثنائي فانه في الشكوك التي عرضت لنا طرقت
 علم آه او مرد صيغة المفرد اشارة الى ان الوجه مغيرة فلا يلزم
 التوسع غير نقصنا باصول اي بقواعد يعرف بها اي
 يقتدر بسببها على معرفة احوال الجزئية العارضة للكلمات
 المستعملة في لغة العرب من حيث انها معرفة او بنية وان كان
 الميود طاهره فلا حاجة الى الاطالة حصل عند مقدمة
 بناء على ان افلاها بالتدوين من هذه الجهة وهذا هو المراد
 من الوقوف على جميع المسابيل اجمالاً فيمكن بذلك آه بعضهم
 صغري سهلة للوصول وما قيل انه يجوز ان يكون اندراج هذه
 المسابيل تحت الموجوع الكبرى بظن يار عريفاً والجواب عنه ان

المراد سهولة الحصول بعد العلم بالكبرياء لا يحتاج الى التعجيل
 صدق مفهوم موضوع الكبرى المعلوم على فردة بخلاف ما
 اذا لم يعلم وكل مسألة كذلك فهو من الخوفاً هذه المسألة
 غير العدمية السابقة والجواب ان المقدمتين متلازمتان
 لما ان جهة الوحدة فمخصصة بالعلم الا ان الاولى لما كانت لازمة
 للتفريق صريحا ذكره او لا والناحية صريحة في الانتاج ذكره
 ثانيا وكذا اذا تصور الميزان اه او رد مثالين اشار
 الى ان جهة الوحدة التي تؤخذ بالقياس اليها اللازم فيكون
 موضوع العلم كما في تعريف الحق وقد يكون غايته كما في ما نحن فيه
 واما جواب كونها جهة اخرى كالامر العام للمجموعات او المسائل
 فمتمثل الا ان المعتبر عند القوم هاتين الجهتين وبالجملة آه
 بيان اجمالي في جميع العلوم بعد التفصيل في جزئي اي اذا تصور
 العلم بربعه فقد عرفه بخاصة وحصل خاصة في ذهنا فاذا
 توجد اليها عن انها خاصة وعلم منه ان كل مسألة منها لها أثر
 في تلك الخاصة تكونها ماخوذة من جهة الوحدة المشتركة
 فكانه قد علم آه فالمراد بقول الله علم انها من ذلك العلم
 تمكن من علمها تمكننا ما والتمكن المذكور لا ينافي في عدم حصول
 التمكن في بعض المسائل كما ان التمكن من الاجتهاد لا ينافي
 وقوع لا ادري في بعض المسائل من الجتهد وهكذا التمكن

بالفعل

الذكر

منشاء
 المذكور كون التفريق ماخوذة من جهة الوحدة التي تشترك
 فيها جميع المسائل لا اشتراط كونها جامعة لجميع اجزاء الحدود
 وما نفا من دخول غيرها فيلزم اشتراط اخر في التفريق لعله
 القوم في بيان الشروط او الاشتراط ان خروج مسألة او دخول
 غيرها يستلزم صدق المدعى على غير افراد للحد او بالعكس
 على ان هذا المجموع غير العلم اذا ورد عليه طرف ليعلم
 لا يفتقد فان القدرة حاصلة غير مشروطة بالايثار واما
 على بيان الحاجة زاد لفظ البيان الى انه مفهوم بصدق
 كذا في الموضوع اي توقف الشرع في العلم على اثبات ان التمسك
 يحتاجون اليه لاجل كذا فهو في الحقيقة تصديق بالغاية المتروكة
 عليه مع العلم باعتمادها بالادلة فلانه لو لم يعلم غاية العلم
 ان اي لو لم يفتقد ما جزم ما او ظنا بقايشه اي بالغاية التي
 طامعها اختصاص به بان يكون تدوينه لاجلها ولذا عطف
 الغرض عليه وهي الغاية المقترن بها التمسك عليه لكان طلبة
 عبثا وتفصيله ما ذكره السيد قدس سره فلا بد ان يعلم آه
 اي يفتقد بها جزم ما او ظنا مطابقا وغير مطابق ان لذلك
 العلم فائدة مخصوصة اى فائدة كانت وليس المراد ان يعلم
 بالغاية البهيمية فانه لا يمكن الشرع بذلك في العلم لا منشاء
 المرجح بل امرج على ما تقر في الحكمة وما قيل انه يوجد للفعل

الاختيار يوم الفائدة كمرور العاشق في سكة المعشوق يتوهم
 ويترتب ثبتي على عدم الفرق بين توهه الفائدة والشديق بالمال
 المشوكة للتحقق في الصفة المذكورة بالامتناع المبرور فيه
 ولظهوره لم يتقرر له التزم كذا ذكره السيد قدس سره في شرح الواقعة
 وان يكون تلك الفائدة معتد بها اي في اعتقاده سواء كانت
 معتد بها في نفس الامر او لا مترتبة عليه والا فلا يكون طاعة
 اى ان لا يكون معتد بها في اعتقاده بالنظر في المشقة كان شرعه
 فيه وطلبه لذلك العلم عبثا عرفا لانه فعل لا يترتب عليه فائدة
 معتد بها في اعتقاده وكل هذا شأنه فهو عبث عرفا اما القول
 ط واما البري فذكره قدس سره فيما نقل عنه على حاشي شرح المختصر
 العتب العربي ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب عليه ما لا يعتد
 به نظرا لذلك الفعل المشتمل على المشقة انتهى اي لا يترتب عليه في
 اعتقاده فائدة اصلا معتد بها او غيرها او يترتب فائدة لا يعتد بها
 في اعتقاده وان كان نفس الامر معتد بها بما على المعارف المشهورة
 في الاطلاق ان الفاعل اذا فعل فعلا لم يترتب عليه عزمه في فعل
 فعلا عبثا وان جئت فائدة وعما ذكرنا من التقيد اندفع الدفاع
 بين ما نقل عنه وبين ما في المتن حيث يفهم من المناشئة ان الفعل
 الذي يترتب عليه ما لا يعتد به عبثا وان اعتقد الفاعل ان
 المعقود بها ويفهم من المتن ان الفعل الذي اعتقد فيه فائدة لا

شروعه فيه

لا يعتد بها عبث وان ترتب عليه الفائدة المعتد وان دفع ما قبل
 ان العتب العربي بالمعنى المذكورة انقلبه لا يمكن رجوعه
 في تحصيل العلوم لانه يترتب عليها الفائدة المعتد بها التي
 لها وذلك بفتحه اي بسبب اعتقاده فائدة غير معتد بها
 في اعتقاده يصنع سعيه في تحصيل ذلك العلم فاما ان يتركها
 او لا يسعى فيه حق السعي فما كان في شرعه على بصيرة ان يكون ذلك
 الفائدة اي الفائدة المعتد بها التي اعتقد بها الشارع لعدم
 المناسبة بين ما اعتقد وبين العلم فان كان ظاهرا زال الاعتد
 وان كان خفيا بقي فلذا قال رجا قوله فيصيرها واما انه يكون
 ان يعتد به ذلك والاعتقاد الاول فائدة المترتبة عليه ويكون
 فائدة له فيسعى في تحصيله لاجل هذه الفائدة فلا يصير سعيه عبثا
 عبثا فيصير ايضا داخلة تحت رجا فاذا صار سعيه السابق
 عبثا علم انه لم يكن على بصيرة في شرعه عبثا في نظره وهو
 العتب العربي فلا ينافي في شرح المواقف من جعله هذا القسم عبثا
 عرفيا فانه بكل فعل من ذلك انه كان على بصيرة في شرعه
 وبما حررنا لك عبارة الشرح والمناشئة بعد اطلاقك على فائدة
 العبور يظهر لك اندفاع شكوك الناظرين في هذا المقام واعلم ان
 كل حكمة ومصلحة يترتب على فعل يسمى غاية من حيث انها معتد
 الفعل وغايته وفائدة من حيث ترتبها عليه فيحصلان اعتبارا

فلا يضر ان قوله م

تافيه

وبيان الافعال الاختيارية وغيره لما افترض بقوله الاحكام
 الناعل على فعله ويسمى على غاية ولا يوجد في افعاله نعم وان
 جئت فرائدها وقد يخالف الفرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ
 في اعتقادها كذا في الخواشي الشريفة على شرح المختصر فلان
 تمار العلوم بحسب تمار الموضوعات اي التمار التي للعلوم
 حتى تدور تمار الموضوعات ان كان تمارها بالذات كان تمار
 العلمين كذلك وان كان بالاعتبار فاعتبار كاجرام العالم فانها من
 حيث الشكل موضوعة للهيئة ومن حيث الطبيعة موضوعة
 للسماء والعالم من الطبيعي ولذلك قد يتفق انما بعض المسائل
 فيما بالموضوع والجميع على اختلافها بالبراهين كالقول بان الارض
 مستديرة وذلك اي كون تمار العلوم بحسب تمار الموضوعات
 ثابت لان المقصود تدوين العلوم سواء كانت اليقينية او غير اليقينية
 ان الواجب ان يقول المقصود في العلوم بيان احوال الاشياء اي
 اثبات القوانين الذاتية للموجودات بالادلة والمقصود من ذلك
 ابيان معرفة احكامها اي النسب الجزئية العارضة للاشياء بالقياس
 الى الاحوال وذلك لان كمال النفس الانسانية في القوة الادراكية
 هو التثنية بحصة الواجب نعم في التشبيه انما يحصل عبقرية احوال
 الموجودات على ما هو عليه بقدر الطلاقة وكانت معرفتها محتملة
 مشككة متعذرة فاخره وكل طائفة من احوال الاجعة الى سمي

اشياء

او اشياء متناسبة بالثديين وجعلوه علما على حد تسهيل العلوم
 وسما ذلك الشيء او الاشياء موضوع العلم لانه وضع لان يبحث
 عن احواله ولان موضوعات مسائلة راجعة اليه وهذا معنى
 قوله واذا كانت طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة بشي
 واحد كالعلم في الحساب والقياس متناسبة اشتركا في امر ذاتي
 كما اشتر الشبسم التعليمي والسطح والخط في المقدار او عرضي كاشتر
 الادلة الاربع في استنباط الاحكام اشتركا معنوا به بان يراي
 جملة الاسرار في جميع المسائل كان كل واحد منهما اي من الطائفتين
 علما براسه واطلاق العلم على طائفة من الاحوال على سبيل المباشرة
 لانها المقصود تدوين العلوم والا فالعلوم المدونة عبارة عن
 المسائل ولو كانت اي الطائفتان للفرع فثان ولذلك
 اورد كل واحد الدالة على انه فرض يخص من جملة واحدة اشارة
 الى ان اختلاف الجملة موجب لاختلاف العلمين كما عرفت ولم
 يستحسن اشارة الى ان استقسانا في انقضاء حسن التعليم
 تسهيل ولا استعمال في ان يعد كل مسألة علما وكل العلوم تسهيل
 واعلم ان بيان الفرق بين الامور الثلاثة بعد اشتركا في
 توقف الشروع على وجه البصيرة اليها بان الامرين الاولين يتوقف
 اصل الشروع على نوعها بخلاف الثالث ولا سئل امرها هو الاول
 في الشروع وعدم الترتيب بينهما جعل كل منهما مفيدا لاصل

ومعنى التناسب

المذكور

ممكن

و

البصيرة بخلاف الموضوع فإنه لا يشر في الترتيب منها ما جعل بعيدا
 لزيادة البصيرة وبان الامر من الاخيرين من قبل الصدوق خذات الاول
 فإنه تصور لما بعد عيشا اي عيشا فهو ايقظ مفيد للعبارة اذ لا يخرج
 من العبث البصيرة اذا كانت العائنة محبة اي زيادة اعتناء
 بتبناها كما يقف همس الامر اذا اقلبك وخربك واما معرفة بان
 موضوع آه اي معرفة بما يقع جوابا عن هذا السؤال اي معرفة
 بان موضوعه ذلك الشيء فليست بواجبة للشرع في
 لاصل الشرع لا بخصوص ولا بتوعده اذ اذ انه لم يقيض له زيادة
 البصيرة ايقظ بصيرة فيصدق عليه انه ما يتوقف عليه الشرع
 على وجه البصيرة تصور العلم بوجوده ما على التوحيد الاول
 او برسمه على تقدير قوله فالاولى على معرفة احوال الالفاظ
 من الوضع الدلالة والافراد والتركيب والاستمرارية والبراز
 وغير ذلك وكونها مبنية في مبادئ اللغة لا يتأني في توقف الاستدلال
 والافادة عليها الا ان المصنف ياوردها آه لست انما يسلط
 بين اللفظ والمعنى حتى انه فلما يتفكك العقل المعاني عن فعل الالفاظ
 بيان مرتبة العلم اي في التفصيل بالتقديم والتأخير والبيان
 الى العلم اخر وبيان شرفه وله حجتان الموضوع فما كان موضوعه
 اعم فهو اشرف والدلائل فما كان دلالة اقوى فهو اشرف والبيان
 فما كان غاية الحق فهو اشرف والاحسن في التعليم

اشار الى دفع ما اوردوه الشتم النكتا الى من ان البصيرة ليست
 امر معتبرا لما حتى يتم انه متوقف على الامور الثلاثة ولا يحصل
 لو احدى منها وبكثرة ما الاولى آه انما قال ذلك لان قد عرفت
 ان ما لا يتوقف عليه الشرع على وجه البصيرة هو الاعانة لا
 ان هذه العيان اظهر واسلم من المساقطة والمراعاة للمعلوم كما هو
 السابق الى الفهم فان علم تصوير الحكم الكلي في جري كماله عليه
 قوله مثلا وليس باستدلال افعال المكلفين آه اشار الى ان
 ليس بموضوعه فعل المكلف مطلقا والامانة اجاز البحث في الافعال
 المختصة به من حيث علل وفهم المظهر بغيره فيكون
 بيان الاحوال والمخفى انه متعلق بالمرضى المفهوم من الكلام وان قيد
 للموضوع عن القيد مطلقا للعلل والمظهر والمخفى عن الكل والمرة للمخفى
 فلا يرد ان الخشية شتم الموضوع ليكون محتوئا عنها من حيث
 انها مستنبطه لا من حيث الاستنباط لان نفس الاستنباط يجرى
 عنده عند واما كان بيان الحاجة ينساق آه في النسخ الانسياق
 وان شددت في اختياره دون السوق اشارة الى ان اسئل الله
 اياه من غير من اجل تحرير المصنف والذات من غير من لا سئل الله اياه
 في نفسه من غير تخصيص ببيان المصنف ان يكون الزعم لانه من غير
 احتياج الى تصرف وذلك لان احصاها ينساق اليه بيان الحاجة ان
 مستلجدا الى قانون يفيد عمدا انهن عن المظاني الفكرية

محمول مساو للفظ ولذا قال وهو المطلق وكونه مستلزما له لا
يقضي كالتساويه منه حتى يلزم اكتساب النصوص للحدود
مقتضى التمسك ببيان الحاجة والرسوم في بحث واحد
مع ان الظاهر ايراد كل واحد في بحث وتكثيف تقويم بيان الحاجة
عليه مع ان العنوان يفضي العكس خلاصتها ما ذكره السيد قدس
سر من ان بيان الحاجة يتضمن الرسم لان ذلك فلتا جميعها
دون العكس لما قدمه البيان وبما ذكرنا ان دفع ما قيل من ان بيان
الموضوع ايضا يتضمن الرسم لان ذلك باعتبار انه يمكن ان يوجد
منه لان محمول يعرف به على ان النكتة انما هي لجمعها بعد الدفع
وعرضه اي عرض المدون ويحصل بذلك آه لانه يحصل
منه انه علم يفيد من الغاية وهو لازم مساو له شامل لجميع اخراته
والا لما كان غاية لدل البعض بين الثبوت بعد اقامة الدليل وهو
معنى تصور الشيء بالرسم ولو اريد بالتصوير بالرسم المعنى الاعلى اعني
تصور الشيء بامر خارج كان ادفع للشك بشيء آخر كان يتم
علم يبحث فيه عن المعلومات الضرورية والضرورية ولا
يتوهم منه استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة فان مقتضى
ايراد صورة لاجتماع فيه بينهما في الوصف فلذلك ايجز
بيان الحاجة اصلا منتزعا لبيان الماهية بالرسم والاشارة الى
استلزام البيان له دون العكس فجعل قوله مضار مستدركا

فشرع آه تفسير لقوله وابعد ابيان الحاجة اي ابتداء بان شرع
يبدل لاشارة لان قوله التمسك مصدر البحث آه معطوف على قوله او
وترتب على الشرط باعتبار ان تخصيص البحث بالتقسيم اي جعله في
اوله كما هو معنى صدرت التسمية بالشيء يتضمن التصوير ببيان لما
لان التقسيم من مقدماته فكانه في الحقيقة حكما تخصيص البحث
بيان الحاجة والشرع في التقسيم كل واحد منهما معلق بعلة ومن
لم يفهم المقصود في تلكايات باردة لتوقفه عليه اي لتوقف
بيان الحاجة على الشرع في التقسيم لان مقدمات بيان الحاجة تدور
مترتبة واخرها نقل اليد هو التقسيم فان التقسيم يتوقف عليه
قوله وليس الكل من كل منهما ضروريا ولا نظريا المتوقف عليه قوله
بل البعض من كل منهما ضروري والبعض الاخر نظري يحصل بالتمسك
التوقف عليه قوله وذلك الترتيب ليس بصوابا المتوقف عليه
قوله فتمت الحاجة آه فعلى هذا الضمير في قول التمسك عليه ليجز الى
التصديق وذلك ان ترجيع التفسير الى التقسيم ويكون المراد لتوقف
بيان الحاجة بجميع مقدماته اي ما سويها التقسيم على التقديرين
ان دفع ما قيل ان التوقف لا يقتضي التصدير لتوقف بيان الحاجة
على كل واحد من مقدماته فان قلت آه منع للتوقف والجواب
اثبات القدمة المتنوعة اعني المحصل اي من حيث الموصفين
فلا يخرج مسئلة من مسايل من بيان الحاجة اليه فالوالتقسيم

العلم اولا اي قبل سائر المقدمات لما عرفت من ترتيب مقدمات
 بيان الحاجة واما تقسيم العلم اولا الى الضروري والنظري ثم
 الى التصوري والتعديني او تقسيم كل من الضروري والنظري ثم
 اليهما مع كونه موجبا لغير نظم المقدمات ونحوها الى اعادة النظر
 من كل منهما يحصل من الضروري طلب المعقول لان التقسيم باعتبار
 كيفية الحصول بعد التقسيم باعتبار الحصول نفسه فجازاه اليقين
 الجواز العقلي ان معناه عدم الحكم بشئ من الطرفين بل الجواز اللغوي
 والمراد الجواز النظري للشرط المذكور لا في نفس الامر حتى يرد ان
 اللازم امكان الجواز للجواز ان تقسيم العلم الى التصوري فقط
 والتعديني هذا بنا على ان التصور مع الحكم تصديقي عند ارباب
 هذا التقسيم كما هو مخصوص في عبارة المطالع حيث قال العلم اما
 تصور فقط ان كان ادراكا سارحا واما تصديقي ان كان نقويا
 مع الحكم وان قوله وثمة المجموع تصديقي بيان لمذهب الامام ولذا
 ذكر المجموع فلا يرد انه قسم العلم الى التصوريين دون التصوري
 التصديقي فالعلم الفاعل للتفسير تقدير قال معطوف على قوله
 وصدد الحكم معهما كان غير فقط معناه لا نقولا مع حكم
 كان معناه فاشتهر عن اعتبار الفيد المذكور في القسم الثاني فيكون
 بمنزلة لاحكم معده وصدد على الحكم ثم لان قوله لاحكم معده قضية
 سالبة والسلب اما يتصور فيها يتصور فيه الايجاب ولا امكان

للايجاب في الحكم والسلب وانشاء الواسطة بين التقيضين الملازمة
 ما سوي التقيضين فما قيل الاولي ان بقا تصور معده حكم
 ثم **ثم** يقال التصور السامح اما بهذا الاطلاق ان المراد يقوله
 فقط التقييد بعد الحكم معده اعني بشرط لا شئ لعدم التقييد يكون
 الحكم معده اعني لا بشرط شئ فانه يستلزم انقسام الشئ الى نفسه
 والاعتراف واما اطلاق التصور السامح على مطلق التصور مع كونه
 بعيدا عن اللفظ اذ الوصف بصفة واحدة على ما يستفاد من
 الوصوف يفيد التقييد دون الاطلاق خلاف المعارف وان
 احتمل اللفظ وفي الجملة كما صرح به في حاشية المطالع **ثم** يغير
 حكم عليه اي لا بالحكم عليه كما فيه ضربي من غير حرم فلا يستدعي
 وجود غير يكون منشأ التصور **ثم** يغير حكم عليه المناسب غير
 حكم معده او زيادة لفظه لان للغير في القسم الاول عدم مقارنته
 حكم مطلقا وكان ادراكا كقصور الانسان فيما وقع حكمه عليه **قال**
 بنف الاشارة تفصيل الحكم وليس صالحة له على ما وبها ما بينت او
 متقى لا يخرج عنه الحكم السليبي **قال** كما اذا تصور آية ما كلفة
 على ما هو المتعارف في آيات هذه العباد وكذا يقال كقصور الانسان
 وكما آه اشارة الى ان القسم الثاني متحقق في هذه الصورة اعني
 مجموع تصوري الطرفين اللذين لغير اسناد احدهما الى الآخر انفي
 او الاشارة وجعل ما موصولة او موصوفة بالجملة الظرفية والمراد

كصور صادت اذ تصور ما لا يرتضيه المصداق التصديقي
وهو التصورات المتعلقة بالظرفين اذا اذنت لكم ولا ينفك
عبدون تصور اخر اعني المجموع المركب من التصورات الاربعة
ولا التمثال من مقصود مجرد بيان مقص المصداق مع قطع النظر عن صحة
وفساد وجملة من احد المتضمنين وسبب تحقيقه وما قيل ان هذا
التقسيم يستدعي ان لا يوجد فرد للقسم الاول اذ لا تصور الامم
ولا اقل من الحكم بان هذه الصورة صورة له فقيه الله على تقدير
تسليمه فرق بين الحكم الصحيح والضمي والمراد ههنا الحكم الصحيح
كما هو المشهور ولو استلزم تصور حكم اخر التسلسل
هذا التصور قد يكون واحدا او دبة بيان ما يصدق عليه
القسمان حتى يظهر الاختصار وينتج حالهما المتضادان اما
المفرد الذي لا يكون معه نسبة من افراد القسم الاول لا ياتي
اعتبار الوحدة في القسم لان التعدد الشخصي لا ياتي في الوحدة
النوعية اما مفيدة كان الظان يقول اما غير تامه الا
انه لما لم يكن لما فرد غير التفسير قام بها مقامها اختصارا في
العبارة والمراد بالثبوتية ان لا يبعد فائدة تامه فيدخل الاثنا
ايضا تامه غير جبرية كان الظان شاهد احادها شخيصا
بعدم الواسطة يشك فيها او يتوهمها فلهذا لم يأت الحكم
اي التقي والاثبات وتفسير الحكم بالوحي او الاوحي او الالهي

الا لا تنزع خروج عن مذاق المصداق ولما اجزأه الشرطية
فصلها عما تقدم كونهما وجهين بخلاف ما مر بعين حرف الشرط
اخرج المقدم والثاني عن كونهما قضيتين بالفعل فلا حكم في ثبوت
منهما اما الحكم فهما بالافصال والافصال كما صرح به في تعريف الشرطية
الا فضا بحدف الشرط واعتبار كل منهما قضية براسها فادركها
ليس مضدينا بالفعل لعدم اقترانها بالحكم اي بالثبوت والاثبات
بالفعل بالقوة القريبة منه اذ لا يحتاج الى تغير النسبة بل لعدم
اعتبار معنى حرف الشرط بخلاف ما تقدم فانه يحتاج الى تغير النسبة
يا وياها بالخبرة فالتدقيق المشكوك الذي عرضت لبعض الماظرين
هذا التصور اي ما يصدق عليه هذا التصور لا بد ان يكون
متعددا في نفسه كما يدرك عليه قوله حتى يمكن آه - يمكن بعد
الا فتران يصير نوعا معاريا للقسم الاول فان اقتران الحكم به
كما قد ان الهيئة السرية يخرج عن التعدد ويصير امر معاريا
له في الاحكام فلا يرد ان وجب القسم معتد وان هذه تصورات
متعددة فربما معها هيئة حتى يصير نوعا معاريا الاول
حتى يمكن اقتران الحكم اي قصدا فان اقتران الحكم اي التقي
والاثبات بالنسبة من حيث انها متعلقة بالطرفين والله
الفرق حالهما فلا بد من تصورات متعددة واقترانه
بالنسبة فقط او مع احد الطرفين اقتران بالشيء قد يراد من

من الذائقة

المراتب مشتمل على شيئين اراد به تعيين مجمل يستدعيه
كلمة اما وان المذكور تفصيل لذلك الجمل وبالشئين الشئين
المحتاجين الى البيان بقرينة قوله فاحتج فلا ينقص ما طبع
التركيبية تكون معلوما معلومة من اللغة وبالاستعمال بلا
واسطه فلا يضر كون الجزء الثاني مشتملا على اجزاء كالأعدم و
للكم والكون والاضافة كونه بلا حكم المظا لا حكم معه لكن
لما كان المقص من تعيين بلا حكم كانه معه كونه بلا حكم عليه
وكذا الحال في قوله كونه مع لكم فان عدم لكم آه يقبل التغيير
الاحتياج الى بيان الامر من مع استتمها على تلك امور يعرف
بالمعاني في اليد في الكاح القيس والقياس اذ ان كان جزئي
يجزئ ويعدي الى المفعول الثاني بالباء ويعلى متعديا بل
بتضمين معنى الاضافة اي يعرف بالتقدير حال كونه مضادا الى
لكم وج يتضح آه اي عين بيان الجزئين يتضح القسمان باعيا
جزئيهما مجتمعين ما يتضح القسمان غايه واضحا لكونه علما
بالشيء بكفه قال فهو حصول صورة الشيء في العقل ان جعل
تقريبه للمعنى الاعم الشامل للصوري والمصوري بان له الاربعة
ولما يكون نفس المدرك وغيره فالمراد بالعقل الذات المجردة و
بالصورة ما يعم لها جيزة والذهنية وبالحصول للصوري سواء
كان بتفسده او بمثاله وبالمعارفة المستفادة من الطريقة اعلم

من الذائقة

من الذائقة والاعتبارية وبقي معنى كاعتنا بالحقق الدواني والنفسي
ما وجد من التكميلات البعينة من العلم وان جعل تقريبا للعلم بالصورة
تقريبه ان المقص تقريبا العلم الكاسب والكتيب كان التقريب على ما هو و
المراد بالعقل قوة تترك الفانيات بنفسها والحسوسات بالوساطة
وبصورة الشيء ما يكون المدرك لانيان سواء كان نفسا ماهية الشيء
او متجالا والمطلوب على الحقيقة ثم العلم ان كان من مقوله الكيف
فالمراد بالصورة الحاصلة وقاية جعله نفس الحصول للشيء في العلم
الاضافة لكونه كان من مقوله الانفعال فهو على ما هو لان المراد حصول
الصورة في العقل اضافة بها وقوله ايها واما من قال ان العلم سلق
بين العلم والمعلوم او صفة حقيقية ذات اضافة فلم يقبل بالصورة
الا اسام الرزقي هذا هو القدر الضروري في هذا المقام والمقرر
لتفصيله خروجه عن الكلام قال فليس معنى آه تصوير المعنى الكافي
اعادة جزيئة للاضاح والتعريف بالحصر للدواعي اذهب الى ان هذا واضحا
قال الا ان تتم الارقسام في اللغة الامتثال والاعادة وتسمى سها
لا يناسب المقام اعلم اخذوه من الرصم ويعنى العلة واستعاض
معنى الاطباع والانتقاش والمراد ان يحصل الاطباع حقيقة واختاره
لتصوير العقول بالمحسوس قال صورة منه متعلق بصورة شئ من
معنى الاشعار والكتابة صورة حاكية لاشية منه لا يميز العلم
وتد اشارة الى انه لا يجب مطابقتها وان يجوز ان يكون مساوية

واعم واحض ومباينة وفي اعادة في العقل من غير تغير اشارة الى ان النظر
 على الحقيقة **قال** ما عايننا صفة كما صفة للصورة واستاق الى وجهه
 اطلاق الصورة على المعنى لما حصل في العقل فانها في اللغة بمعنى كبر
 ان الصورة التي سبب الامتياز في الخارج كذلك المعنى سبب الامتياز في
 العقل **قال** من غير ان يفسر الفرس وان كان من جميع الاختيار اذ لا
 يشك في تصور ريد بالشيء والممكن العلم لان زيدا مما يشاهد الوجه
 مما لم يقبل بهذا الوجه وان كان مستصفا به في الواقع **قال** كما ثبتت
 صورة الشيء في الصراح ثبوت وثبات برجائي بوجوه تشبيه للصورة
 العقلية بالمحصول الحسي وهو حقيقة عند الطبيعيين وان الزيادة عند
 بالانطباع تحيل عند الرياضيين العالمين بالانعكاس **قال** الامثل
 المحسوسات في الصراح مثال بالكمهات مثل بجمتين وسكون
 جاعلة والمراد بالمحسوسات المصبرات **قال** مثل المعقولات الاندثار
 على ذكرها يدعي ان التعريف للتصور العقلي والمراد بالثاليم من
 ان يكون نفس ماهية العقول او شيئا **قال** فقولنا آ تفريق عن تعريف
 التصور بما ذكرنا **قال** اشارة لان التاكيد تفريرا للتصور السابق
قال لا نذكر كذا آ اي لما ذكر هذا اللفظ ذكر اهران ولما كان المراد
 من التصور فقط التصور السابق كان ذكره بذكره بينا ولذا لم يتبين
 لبيان خلافه التصور للطلق فلت في كونه مذكورا مذكرا حقا لان
 المطلق يتالي للبعد وينبغي ان بان ضروري ومنشأ الاشتباه عدم

الفرق بين ذات المطلق وبينه مع وصفا لاطلاق **قال** ان ما قيل
 لا يجوز ان يمتنع الحصر فيما ذكر والجواب ابطال الاستدلال المساوي او لا لاعتلال
 للعود الى العلم ولذا اورد الفارابي قوله فلا معنى اي لو عاد الى العلم فلا
 معنى آ والحال على اثبات المقدمة المستوفى عنهم لتوسيط تفرقة
 بين القسمين لم يقبل لتوسط القسم بين العلم وتفرقة مع تلامها
 لتسقة القسم في الذكر وكون التقسيم مقصودا بالذات بل ينبغي
 ان يبين قوله لا معنى آ للتبني على ان احد هذه المعاني المتجزئة وان
 كان جازيا لكنه لا ينبغي لان المقسم ان كان معلوما بوجه يكتفي
 بالتقسيم بترك تعريفه وان كان مجهولا لا بد من تعريفه ولا يمكن
 تقسيمه والاعمال ان يكون الوضع مطابقا للطبع فيبقى التقدير
 في الذكر وما قيل ان التوسيط يجوز ان يكون لاختلافه بالتقسيم فغا
 لا ينبغي ان يوسط بد في الكلام فان قلت آ استفسار عرب
 على اعتبار العدة لا مطلق المصور ان كان الاستفهام على حقيقة
 وان جعل العدة ان اطلاقه بطريق النفس لاستدراكه اطلاقا
 وهو عدم العادة ويجوز ان يجعل معارضة **قال** الفارابي آ
 فان المعارض تقديم التعريف على التقسيم ان لم يكن معلوما بوجه
 يكتفي بالتقسيم لو كان كان معلوما اما الاقتراح بالتقسيم المشعر
 بمعلومية المقسم ثم الايمان بتعريف مرادفه الذي هو تعريفه في
 الحقيقة المشعر باحتياجه الى التعريف مع توسيط المرادف لا ما ينبغي

العائنة في ذلك اي العائنة في ذلك المذكور التبيين على كون
 التقسيم عند قيد وهو حاصل بالافتتاح بالتبيين ان شئت فقل
 الامم ومنه كون تعريفه عند ذلك حاصل بتوحيده مرادفة لاندلو
 عرف العلم ولو بعد التقسيم لدل على كونه محتاجا اليه بخلاف ما اذا
 عرف مرادفه الذي هو المذكور تبعا لقسمه فان تعريفه يكون
 مذكورا يتبع تعريف قسمه فقول دون تعريفه بيان لما بالنسبة
 اليه والمقصود قوله لاند آء دليله والمقصود ما يتوهم من انه كيف
 لا يكون التوحيده عند التقسيم موقوف عليه او التبيين على آء
 فان الافتتاح بالتقسيم مع ان الشايع تقديم التوحيده تبيين على ان
 تفسيره بد مشهور ولا حاجة الى ذكره واذا كان العلم غير محتاج الى
 التفسير ففقد مطلق النصور لمعرفة القسم بذلك التوحيده لا يعرف
 ليعلم انه مرادفه فان حصل مع معرفة القسم فائدة العلم بالمرادفة
 فقوله فقصر معطوف على قوله التبيين على ان آء بتقدير الشرط هذا
 هو السجدة الظل الخفيف بالقبول والناظرين كذا لا يليق ان تغفل
 فان قلت آء اعترضه على قوله فقصر مطلق آء وحاصله انه
 لا حاجة للعلم بالمرادفة الى ذلك فقد علم آء لان معنى التقسيم
 ضم قيود مختلفة او متباينة الى المقسم وهما قد ضم القيود الى
 النصور فلو لم يكن مرادف للعلم لم يكن التقسيم تقسيما للعلم وما
 الاعتراض بان اللانم من ذلك ان يكون المراد منها واحدا لان يكون

الحق

لبعض الموضوعين له واحد فخرج بان الظن في الاطلاق الحقيقة
 وذلك كاف في المقام الظني فلا حاجة في ذلك اي في العلم
 بالمرادفة الى تعريف مطلق النصور الذي هو غير مقسم وذلك
 تعريف النصور فقط الذي هو المقصود واما الاطلاق آء جواب نظر
 مقصد وجوان المقصود من تعريف مطلق النصور التبيين على الشرايين
 المعنيين ومرادفة للعلم والتقييم لا يفسد الا الاخر كما يد عليه قول
 الشرايين على ان النصور آء تحت او مرادف الاخرين تحت التبيين
 ولا للتقييم آء لا دخل له في ذلك المقصد بل فائدة امرنا ان يتعلق
 بالمقام المذكور اذكرت من ان التقسيم كاف للعلم بالمرادفة
 لكن التوحيده آء فالمرادف للعلم في قوله ليعلم انه مرادفه العلم المستفاد
 بالتبيين وهذا التبيين فائدة وهي عدم وجود الافتراض الوارد على
 التقسيم المشهور لا جازمان يعود ان قوله بالرفع في معنى التقسيم الثاني
 الشرايين وان قوله بالرفع كما هو المشهور فهو اسم لا بشرية وان يعود في
 المعنى لا من جهة موده ولا يجوز ان يكون ان يعود فاعله فاعله لا يشترط
 بغير الاسم من جهة الاستفاد المستفاد في ما قام زيد بالفعل وان استمر
 بعض الاكباد لان عملها على ذي من فاعله القسم الاول من التبيين وان
 تنويعها ما للبناء وذلك لا يجوز لان شرط البناء ان يكون اسمها عانا
 واما الاضافة فما بعد في موضع المفعول فلا يكون فاعلا سادسا
 للبناء والاعراض مطلق النصور آء سبق بيان لمصير كونه تعريفيا

هذا هو المقصود من قوله
 التقسيم المشهور لا جازمان
 يعود ان قوله بالرفع في
 معنى التقسيم الثاني

لطلق التصور دون التصور فقط وهذا بيان لمخرجه فذا قال
 دون التصور فقط يعني ان تعرف مطلق التصور دون التصور
 فقط مع انه مقصود بالتعريف تبيينها على المراد فخرج حصول
 المقصود وهذا غير ما ذكره السيد قدس سره بقوله ففسر مطلق التصور
 ليعلم انه مرادفة فان مقصوده قدس سره انه ضرر مطلق التصور
 دون العلم كما يدل عليه عبارة السؤال والى واما الحكم فهو اساده
 عدل لقوله واما التصور وبيان للجزء الثاني من التفسيرين في
 الصراح والاستاد تكيد اذ ان جيزي الجيزي وفي العرفه ثم اقول
 امر اخر بحيث يعيد فان ثمة فاصد وقد يطلق بمعنى النسبة مطلقا
 فعلى الاول قوله ايجابا او سلبا بيان لموجبه وعلى الثاني يقتيد
 لافراج ما سوي النسبة للجزئية في الصراح وجوبه ثم شدن
 والايجاب سندن والسلب وجوده وفي النسخ الايقاع اكد
 والانسخ لم يكن ذلك والماسب لاختيار المقصود على كون الحكم مطلقا
 ان يفسر كلها بالمعاني اللغوية المشيئة من كونه فعلا ولا ينفرد
 للتفصيل المذكور بعد هذا يعي الحكم على انه قد عرفت ان لا حكم في
 اطراف الشرطية اما الحكم بينها بالاقبال والافصال فالحكم عندهم
 ثلثة اقسام ايجابا او سلبا تفصيل للاقسام الثلثة ايا ايجابا
 ذلك الحكم او سلبا وانهم اصطلحوا على ذلك وان كان في اسلب ومع
 الحلال والاقبال والافصال والى واذ قلنا انه تصوير لمعنى الحكم في جيزي

واختار الحكم الجلي لانه اكثر وليس كما ثبت معطوف بشد بر كساي
 قلنا وليس معطوف على انه كان فانج يعيد النزول لكم فقد
 اسندنا اي اذنا بهذا القول الاسناد المذكور وكذا في اوقعا اي
 اذن الايقاع فنبهت على ثبوت الكتابة اليد والظن ثبوت الكتابة الا انه
 نشأ بذكر مبداء الاشتقاق مقام للشئ لانه المقصود بالاثبات وكذا
 في روعنا وقوله اوقعا اورعنا تفسير لا سندنا فانه ليس الاسناد
 بهما سوي الايقاع والرفع ولا بدعها اي في اسنادا كانت الى
 الانسان ان يدرك الانسان او لا لم يقبل مفهوم الانسان
 للاختلاف في كون الموضوع للمفهوم من حيث اتحاد مع الافراد والاول
 والمفهوم الذي لما حظها فعلى الاول لا بد من ادراك المفهوم وعلى الثاني
 لا بد من ادراك الذات من حيث المفهوم ثم نسبت ثبوت الكتابة
 اي ثبوت الكاتب من حيث انه رابطة بينهما وان المقصود احصاها الى
 فهو هو او بالاقبال او بالافصال ثم وثق تلك النسبة او لم
 ادرك وثق تلك النسبة للاصالة في الذهن بينهما في نفس الامر مع قطع
 النظر عن الموصول في الذهن وادراك عدم وثق تلك النسبة بينهما
 في نفس الامر فادراكه تفصيل وتيسير بين الصديق والفقيرة
 فانه قد اشبه على البعض وحصل ان الفقيرة من قبل المعلم والمضيق
 من الحكم وكفا من بيان المعارضة في النسبة بالمعاشرة على الطرفين
 فاحر ادراكه اي النسخ الزماني الذي تفصيل لفظه ثم بناء

على وضعه ليس امر واجب في الحكم الجواز ان يدرك مفهوم الكتاب قبل
ادراك الانسان وامحو اذ ادركهما معا فباطل لانه لا بد من
الطريقين في الحكم والنفس لا تقدر على احاطة امرين فان الاول ان يلاحظ
الذات آه وكذا المقدم تكون مفروما والثاني الاثر في المصلحة
وفي المنفصل استلزاما والمراد بالذات ما يقابل الصفة المقترنة بما
يجعل على الشيء كائن السيد في شرح المواقف في بحث المال فيتناول
الذاتي والفرعي وفي ايراد صيغة الجمع في قوله ثم مفهوم الصفات
امتنان للجواز فقدد المحول بالنسبة للذات واحد ولما لا
آه يعني ادراك النسبة عن ادراك الطريقين حسب الزمان واجب
لاستيعاض اخطار النسبة الابعدا خطا للطريقين وان كان ناجزا
عن ادراك مفهوم الكتاب المتأخر عن ادراك الانسان استحسانا
استحسانا فالمراد بقول الشهاب لا بد ما يعم الوجوب والاستحسان
لان مقصوده بيان التركيب بين ادراكات الثلاثة في نفسها
لما خوة بوصف التأخر ان تدرك آه اعني يدرك ان النسبة
المذكورة بين الطريقين واقعة بينهما في حد ذاتها مع قطع النظر عن
ادراكها اليه وهو الاذعان بمطابقة النسبة الذهنية لما في نفس
الامر اذ في الخارج اعني النسبة مع قطع النظر عن ادراك المدرك
بل من حيث انها مستفادة من البديهة الحسن او القبح فالحال اننا
ان النسبة واقعة وثبتا انها مطابقة ولعل المراد بالمطابقة الاجابة

التي بقولها الاذعان والتسليم المعبر عنه بالمعارضة بكونها
لا ادراك هذه القضية فانه تصور تعلق بما يتعلق بالقضية
يوجد في صورة التخييل والتصور ضرورة ان المدرك في جانب العلم
هو الوقوع واللا وقوع الا انها ليست على وجه الاذعان والتسليم
ولا التفصيل المستفاد في ظا اللفظ لانه خلاف الوجدان ولا استلزامه
ترتيب تصديقتان غير متناهية وفيه امتناع لان الحكم ادراكا مستقلا
النسبة النامة للجزئية فانها لما كانت مشعرة بالنسبة للمأخوذة كان
ادراكها على وجهين من حيث انها متعلقة بالطريقين وابطه بينهما
ومن حيث انها كذلك في نفس الامر وهذا هو الحكم وهو مخالف
بالذات للتصور والحال ان اجزاء القضية تلتزم الحكم عليه وبه
والنسبة النامة للجزئية لا كما ذهب اليه المتأخرون من ان اجزاء
القضية اربعة المحكوم عليه وبه ونسبة تفيدية ووقوع
فان النسبة فلا وفي غيرها وان الاختلاف بين نوعي العلم باعتبار
المعلق اذ لا يشك احد في ان ليس في القضية سوى المحكوم عليه وبه
وشوئه واشتقاقه وان الاذعان امر مغاير بالذات التصور مع قطع
النظر عن المعلق وبما ذكرنا ظهر ان دفاع الشكوك التي انزاعها المتأخرون
في هذا المقام حكما ايجابيا من قبيل نسبة الكل والجزئي وكذا في
السلبى وقد تكلف بعضهم في بيان النسبة بما لا يخفى به الطبع السليم
عن ادراك النسبة اي من ادراكها من حيث انها متعلقة

بالطريق وهو ادراك ذات النسبة الذي يغيره باذراك
 النسبة للمكية اي مورد الحكم عن ادراك طريقها اي من
 ذاتها وان لم يحجب تارة ادراك المحكوم به المتأخر عن ادراك
 المحكوم عليه كما عرفت لاخفاء في مقاراة التمايز متعلقاته
 بالذات بخلاف ادراك النسبة للمكية والحكم فان متعلقاه
 النسبة المجردة بالاعتبارين متروكين وتوحيها اي بين
 النسبة المتعلقة واقعة بينهما في نفس الامر ولا يقوم
 في العطف اشارة الى ان الظن ادراك بسيط والثوم امر مضاف
 له حاصل بعد ملاحظة الطرفين الاخر وما قالوا ان الظن ادراك
 يحتمل النقيض والمراد انه كذلك بالقوة مضاف عليه السبدي
 الخواشي العوضية ولم يحصل له انه لانه عبارة عن الادراك
 والتسليم فادراك النسبة للمكية مغاير للحكم الاجابي اي
 اي كما انه مغاير للحكم السببي واذا ثبت مغايرة النوع للحكم ثبت
 مغايرة الحكم مطلقا فصوره الوهم دليل ثبات الاثبات المعاكسة
 الا انه استدلال بمغايرة النوعين على مغايرة الحكم مطلقا بخلاف
 صورة الشك فانه استدلال على المغايرة ابتداء فما قيل ان التوحي
 لا يثبت المغايرة بالحكم الاجابي والسببي بصورة الوهم بعد اثبات
 المغايرة بالحكم مطلقا بصورة الشك لغو ليس بشئ لكن الشك
 آه عطف على قوله وربما يحصل اثبات بالمقدمة الاولى مغايرة

لا ادراك والمقدمة الثانية انه لا بد منه في التصديق وان كلمة
 لكن لا تقع في وجه حصول التصديق عند ادراك النسبة للمكية وان
 لم يحصل الحكم كانه يوم البعض من ان الشك والوهم من قبل التصديق
 حيث لم يعرفوا بين التصديق والنسبة واقعة او ليست بواقعة
 وبين الادعاء به ولقد اشكل على الناظرين حل هذه العبارة فقولوا
 في مكلفات ما رده وقال وعندنا من المطلقين معطوف على مقدم
 اي هذا هو التحقيق من ان الحكم ادراك واقعات للنسبة المجردة
 وعندنا خري المنطقين فعل ساء على ان آه للاشارة الى ذلك
 فصار الحكم بايقاع النسبة وان تراها ثم حكم عليه بقوله فعل من
 افعال النفس لكن التحقيق عندي ان القول بتعليق الحكم الذي ذهب
 اليه الاقدم ومن تبعه منه امر معنوي وهو ان الايمان مكلف
 به ومعناه التصديق بما جاء النبي صلى الله عليه وسلم والمكلف به
 لا بد ان يكون فعلا اختياريا والتصديق لا بد ان يكون فعلا اختياريا
 فقالوا ان الحكم الذي هو شرط في التصديق اعني ايقاع النسبة او
 اشتراكها وهو ان تنسب اختياريا الصدق الى الخبر والمجربون فعل
 اختياريا والتكليف باختيار وقال القاضي الامدي ان التكليف
 بالايمان مكلف بالنظر للوصول اليه وهو فعل اختياري وقال المحقق
 القناري ان المكلف به لا يلزم به لا يلزم ان يكون من مقولة
 الفعل بل يجوز ان يكون من مقولة اخرى والتكليف يكون باختيار

ان النسبة واقعة اوليت بواقعة اذا كان مع الابطاع وهو ان
 تنسب باختيارك الوقوع اليها فكلها بالحق اما اذا حصل في
 كونها منسوبة اليها للوقوع من غير اختيار فلا يصلح ان النسبة
 فالمكتسب بالحق الادراك المذكور شرط الحكم وليس ذلك الادراك
 نفس الحكم كما زعمت بل الحكم فعل مقادير به فلا فائدة في جعلها
 للحكم هذا مسلم على تقدير كون الحكم ادراكا اما على تقدير كونها
 فلا ادراك النسبة من حيث الابطاع الذي هو فعل النفس له طريق
 خاص لا ادراكها من حيث الذات ثم يقال ان ذلك الادراك كونه
 متعلقا بالنسبة المتعلقة بالطريقين من حيث انها لا تلاحظ بما يلاحظ
 الهيئة السر بالمحصل للامر الواحد الحقيقي فكما ان الحاصل في الخارج
 المربر مع ان العمل لم يتعلق الا بالهيئة فكذلك الحاصل بعد الحق
 هو المجموع وان كانت الاكتساب متعلقا بالادراك المذكور كما ان
 تعني النسبة للزمنية بمنزلة الهيئة الحقيقية بسبب ما صار العمل اعني
 الطريق والنسبة امر واحد حقيقيا معارفا لكل واحد من الطريقين
 والنسبة مع ان الحاصل بعد الطريقين ليس الا النسبة فكما جعلوا
 الطريق والنسبة امرين من العلوم فكذلك العلم وما وجدته في
 العلم بالمعلوم وجعل الامور المذكورة شرطا في الاول وسطر في الثاني
 وانت بعد احاطتك بما قلنا ظهر لك ان الذي في التصديق له طريق
 نظرا ان الحاصل بعد الحق ليس الادراك المذكور قال يسطر في

نظر الى ان الادراك المذكور بمنزلة الجزء للصورتي والحاصل بعد اقامة
 للجهة ادراك واحد متعلق بالفضية قال بتركه ومن نظر ان لا يكون
 في التصديق مجرد الادراك المذكور بل لابد فيه من نسبة للطبيعة
 بالاختيار ولا كان ادراكا قصوريا متعلقا بالفضية مسمى بالحققة
 قال انه ادراك معرض للحكم سواء قلنا انه الادراك المذكور او مجموع
 الادراكات التي فيصير تعميم العلم الى الصور والتصديق اي معنى زيد
 منه ولما نظر الى مقصد الفن اعني بيان طرق الاكتساب فلا يخرج شيئا
 من ذلك لتقرر التصديق على جميع التقادير بالكتساب اما باعتبار
 نفسه او باعتبار جزئه فتدبر اما ان يكون ادراكا بغير ذلك اي
 ادراكا واحدا لا يورد المقسم لانه مدرك واحد ادراكه فهو الحاصل في
 القسم الاول ولا استحالة فيه متعلقا بجزان النسبة للحاصلة
 في الذهن واقعة في نفس الامر سواء كان متعلقا بان النسبة واقعة
 على سبيل المقصور كما في الشك والتوهم او متعلقا بغيره فلا فرق بين ان
 تصادف ادراكا بغير ذلك او ادراكا بغير ذلك في مادة المقصد على مذهب
 الامام ابي علي القول بالتركيب فلا يرد ان الامام لا يقول بكون الحكم ادراكا
 على انه يقول المعبر عن الامام ما مررد في كون الحكم ادراكا او فعلا
 وفي حصر المقسم على هذين الوجهين استأذ لنا بطلان القول بالتركيب
 التصديق مع فعلية الحكم كما هو المشهور عن الامام ادراكا لا موقفا
 واقعة اي ادراكا واحدا متعلقا بامور اربعة من حصل الوجدان حيث

صادره فحينئذ لا يرد ان الحكم والمقسم معبر عن كيفية شئ من الاشياء
 الاربعة تحت العلم الواحد والتشديد على ذلك قال ادراكا بلفظ المعرفة
 ادراكا غير ذلك المذكور اي ادراكا واحدا سواء كان تلك الادراكات
 الاربعة او غيرها فالحكم داخل في التصور قطعا الشارة لا بد
 عدم انطباقه على مذهب الحكماء بخلاف مذهب الامام وبيان ذلك
 اي بيان انه لا ينطبق على مذهب الامام ادراكا غير مجامع الحكم لان
 فقط في مقابلة معه حكم ادراكا مجامع الحكم بناء على ان الظاهر ان
 الظروف لغوا ويرد عليه آه لا يخفى ان المتبادر من المعنى المقارنة
 بلا واسطة والمصور الذي يقارنه ان الحكم اعني ايقاع النسبة او
 اشتراطها بلا واسطة ادراكا النسبة الجزئية او مجموع الادراكات
 الثلث ان قلنا ان الادراك الحاصل حين الحكم ادراكا واحدا متعلقا
 بالقضية والمقارنة بما عداها بالعرض فلا استغاضة عن ان وجوه
 المقسم معبر فلا يصدق الا على تصور واحد مجامع الحكم نعم يلزم خروج
 الحكم عن التصديق وكونه شرطا هو يلزم لذلك ومعرفة على الامام
 بانه جعل المركب من الادراك والفعل تيمنا من العلم فلا يكون
 لا ينجح الدليلين المذكورين على عدم صحة التقسيم المذكور على
 المذهبين اعاد الدعوى بطريق التبعيد للاصرار بها بانه غير
 صحيحة في نفسها فتقوله ويرد عليه تنمى لدليل عدم الانطباق
 على مذهب الامام لان التصديق آه وهو خلاف ما ذكره عندهم

من ان الموصل الى المقصور هو القول الشئ والموصل الى التصديق
 هو الحجة ولعل ان يقول ان ادراكا ان النسبة واقعة اولا
 اذا كان مجامع لا ايقاع كان مستفادا من الحجة واذا لم يكن مجامعا
 لم كان مستفادا من القول الشئ فلا يلزم وما ذكرتم نعم لو قيل ان
 الحكم مستفاد من الحجة والتصور المجامع له مستفاد من القول
 الشئ يلزم ما ذكرتم لكن الحكم عند فعل وليس مستفادا من شئ
 ومنهم من قال وهو شارح الطوالح الاصفهاني يعني ليس
 المراد المجامع مطلقا بل المجامع على وجه المعروض وان كانت
 معروضا له فهو التصديق ليس معنى العروض ههنا القيام فانه
 بهذا المعنى معروضة النفس بل تشبه ذلك العروض بمعنى ان
 قيام العروض بالمحل يوجب كماله وتغيره في الخارج بحيث لا يلبس
 بغيره كذلك مقارنته للحكم يكون موجبا لكماله وتغيره متعلقه
 والذهن بحيث لا يبقى التردد والحقاء ولا شك انه بهذا المعنى
 عاين بالذات للنسبة الجزئية في المجموع بالشئ وليس عارضا
 لماعداها فلا يلزم ان يكون آه لا يلزم على هذا المعنى دخول
 ما ليس بتصديق من تصور كل واحد وكل اثنين منها في التصديق
 لكن يلزم اطلاق التصديق على ما ليس بتصديق عند الامام و
 ان كان سئل ما له تقدم الانطباق بان ان يكون مجموع
 التصورات آه لان عروضا للحكم للنسبة كونه من حيث قيامها

بالطرفين عرّف من المجموع بسبب خبره بل يلزم أنه لا ضرر من
 لزوم كون المجموع تصديقا للقديم كون تصور النسبة مفردة
 تصديقا للترقي فان عدم الانطباق على مذهب الامام فلهذا لا يقال
 التركيب مطلقا فان قلت آه منع لقوله فيه في عدد العدديقا
 الى سبعة ويكون الحكم خارجا لا نه صرح بان المجموع المركب من الادراك
 والحكم يسمى تصديقا حيث قال ويقال للمجموع تصديقا وهو منه
 الامام ثم يلزم ان يرتقى عدم القسم الثاني الى سبعة ولم يسميه
 تصديقا ذلك لا يجدي به ففعا ايقظ انطباق تقسيمه على مذهب
 الامام لا للمجموع اه قيل فيه بحث لانه يجوز ان يكون مراده
 تصور تصور معد حكم المعينة الزمانية الدائمة لانها المتبادرة
 للقديم الكامل وليس تلك المعينة الا للمجموع تكون الحكم خبرا
 منه وانما قال للمجموع ولم يقل تصديقا على المراد فان المعينة
 يحصل المقارنة بالخارج ايضا فيكون الخارج من التقسيم للمجموع
 المركب منها وانت خبر بسبب هذه التوجيه لان النتيجة التقسيم
 بما يورث خلاف المقص بل بما هو صحيح فيه ثم ندركه ببيان صحيحه
 في الخلاف ايضا لان زيادة لفظ المجموع على ان التقسيم الثاني
 الادراك الجامع ليس من ذات المحصيلين فضلا عن العالمين
 فان كان التصديق آه كما يدل عليه عبارة الطالع حيث قال العلم
 اما تصور ان كان ادراكا شاذجا او تصديقا ان كان مع الحكم

بنفي او اثبات وج يكون قوله ويتم المجموع تصديق بيان لما
 الامام وان كان عبارة عن المجموع اه فيكون قوله ويتم المجموع
 تصديق بيان التسمية باسم التصديق ولم يكن التصديق
 قسما من العلم والاما انحصار العلم والتقسيم ولان الحكم على
 هذا التقسيم فعمل ولا يبطل للحصر فلا يكون التصديق المركب
 منه ومن العلم على وذلك لا ينطبقا ثم على ان التصديق
 قسم من العلم انما الاختلاف في حقيقة فلا يجمع التقسيم فضلا
 عن الانطباق وايضا يصح ان آه عطف على قوله لم يكن التصديق
 قسما من العلم اي يصح ان في قولنا الانسان كاتب فيرتقى عدم
 التصديق الى سبعة ايضا اي كان يرتقى الى سبعة اذا كان التصديق
 عبارة عن القسم الثاني لا فرق بينهما الا ان احدهما هو المجموع
 المركب من الادراكات الثلث والحكم مذهب الامام بخلاف السبعة
 السابقة فانه ليس بشئ منها مذهب الامام تكون الحكم خارجا
 فيها فلا ينطبق التقسيم على كلا التقديرين على مذهب الامام
قال والفرق آه تنبيه على الفرق المفهوم مما تقدم **قال**
 بسيط عند الحكماء اذا ذكرته ان المراد بقولنا ادراك ان النسبة
 واقعة ادراكه ادراكية لاجل انه في مبداء هذا التفصيل ليست
 مركبة من الاجزاء الغير المحسوسة كما هي مذهب الامام ولا ياتي هذا
 تركبه من الجبر والفصل بكونه داخل تحت العلم الدال على مقتضى

مجموع
 العلم

من المفولات **قال** ان تصور الطرفين اه وكذا تصور النسبة الا
انه تفرض في بيان الفرق بما هو اظهر وجودا **قال** ان الحكم
نفس التصديق ولا يخفى عليك الفرق بين الوجود الثالث من حيث
المعنى وعدم استلزام واحد منهما الاخر من حيث المفهوم وان
كانت تلازمة في التحقيق **قال** ان المشهور فيما بين القوم
في العاموس المشهور المعروف المكان المذكور اي معرفة المكان
في كتب بين القوم ومن قال اي في بيان حاجة بين القوم فقد
اي بتقدير سخي **قال** الى تصور الساذج والتصديق عبر عن
تصوره حكم بالتصديق اشارة الى انه للمسمى بالتصديق معنى
والا لزم عدم الاختصاص في القسمين او عدم كون التصديق
علما وكلاهما باطل والمكان عدم زور والاعتراض للعدول في
القسم الاول دون الثاني بل العدول فيه لكون الحكم فعلا اعتناء
قسم الشيء في العاموس بالنكر النصيب او الجزء من الشيء المقصود
وقاسم الشيء اخذ كل قسميه والقاسم المقاسم والماسية بين الخ
اللعوي والاصطلاح في كلا اللفظين ظاهر ما يكون
مندرجا له لما كان قسمه الكلي للجزئية عبارة عن ضم وجود
مباشرة او متعاقبة الى اخر لا بد فيها من حصول مقدين متباينين
او مختلفين بالاعتبار فيكون كل منهما مندرجا تحت المقسم
منه مطلقا تصديق المقسم على كل واحد منهما بدون الاخر ولو

اعتبارا ومعنى الاندراج تحته ان يكون محمولا عليه فيتمثل المسألة
وانما اعني مع ان الاخصر معنى عنه تنبها على انه معبر في مفهوم
القسم كان الاندراج تحت الثالث معبر في مفهوم المقسم وان
مطلان كون القسم قسميهما بالعكس لاستلزامه الاندراج وعدم
الاندراج والاختصاص والمباينة والمراد بالاندراج بلا واسطة انه لا بد
انه يصدق على فرد المقسم ولا مجموع القسمين اذ ليس مندرجا
تحت اعتبار وجود المقسم والابطال للاختصاص والقسم قد يكون
المجموع المركب من المقسم والعينه وقد يكون العينه والعرفيت
لشبهتهما وكذلك القسم نادى شكوكه الظاهر ومعنى
كون قسم الشيء بين معانيها اظهر وجه تخصيص كل منهما بانها
ذلك لان الاصل في الاضافة العهد فمعنى قسم الشيء ما هو معلوم
ومعنا منه ونوع كونه قسميهما له من القسم ان القسم
يخصص وهو معنى للعلل وعكس ذلك معنى كون قسم الشيء شيئا
منه وان يمكن ان يكون القفاوة بين الشقين بعكس ذلك
ايضا الا ان بيان الشيء يقتضي ما ذكره قدس سره ليس بشيء
وكذا ما قيل او لا بد من قسم من القسم والقسم نظر الى الواجبات
احسن اما اوله فلا بد من بيان من كون قسم الشيء قسميهما له
بالعكس واما ثانيا فلا بد من نقل في لزوم الفساد لانه محال
دون الاولين واما الثالث فلان معنى لزوم الشيء من القسم

دلالة عليه والتقسيم اعاد على يد روث الاولين انتهى لان
المصادر هاذكم قدس من كاهن نعم لو قيل يازم كون الشيء
واحد قسما وتقسيمها كان المصدر هاذكم القابل وان كل واحد
من الاولين حال لا يستلزمه الاخراج وعدمه والمباشرة
وعده ان التقسيم دال عليه كما بينه الشيء فان قلت الصفة
بأي معنى كان قد جعل في التقسيم المشهور مقابلا لطلق
النصور وتقسما للعلم الذي يرافقه فقد جعل في التقسيم شيئا
واحد قسما وتقسيمها فلم ير فعل الشيء ان التقسيم فاسد لانه
جعل شيئا واحدا قسما من شيئين وتقسيمها مع انه اخصر وظهر
قلت مال جعل شيئا واحدا قسما من شيئين وتقسيمها جعل المقسم
نفس القسم فيقول الى تقسيم الشيء الى نفسه والمغير وهو مدرك
في الوجود الثاني هذا ياتي به يريد ان الحكم ان كان ادراكا
فسواء قلنا ان التصديق هو الحكم او الادراكات الا ربعة يلزم
على التقسيم المشهور كون قسم الشيء تقسيمه تكن لا يضر
ذلك سببا لعدول المصدر بزيادة قيد فقط لانه لا يقول
بادراكه الحكم وان كان فعلا يلزم كون قسم الشيء تقسيمها
له انما هو على تقدير التصديق بالادراك الجامع للحكم والعرف
لانه كون قسم من النصور في الواقع معلوم لان المقيد
فرد المطلق بالاشبهه وقد جعل في التقسيم تقسيمها له وانما اذا

افسر التصديق بالمركب منهما كما هو رأي الامام فلا يلزم ذلك
لان كونهم قسما من العلم غير مطلق بل مقيد بعدمه كما سيجي الا انه كفي
بعدم الظهور لانه كان في الموضع لا يحتاج في بيان قسما التقسيم
المشهور الى ان يتمسك بما ذكره الشيء في التصديق بمعنى الحكم
وانما لو شعر من الشيء لكونه في حكم الاحتمال الثاني واليد يشتر
قوله كما انه بمعنى الحكم تقسيم له وما قبل من النصور مع الحكم قسم
من النصور في الواقع سواء اريد بالنصور مع الحكم فنصوره برب
من الحكم او فنصوره بغير الحكم لان المقيد قسم من المطلق فانما
ما قاله السيد قدس سره ان هذا مبني آه فهو مبني على عدم الفرق
بين المقيد والمركب كما يدل عليه ظاهر عبارة الكشف اي على
كون التصديق عبارة عن الادراك للمقيد بالحكم على احد الوجهين
فلا يرد ان ظاهر العبارة لا يدل على العرف انما يلزم آه نفى
اللزوم اشارة الى انه قد يكون كالمركب من الوجود والمعدم
ومن الواضح والمخرج التصديق بمعنى المجمع المركب قسم
للنصور وذلك لان المركب من المقولين ايتهما كما ساء امر اعتبارا
للسواء وجود في الخارج المقولات النسخ موجودات خارجية ولها
قائما ان السرا الذي هو جوهر عبارة عن الخشب المورج والهيئة
المخصوصة وانما المركب منهما فهو امر اعتباري كما انه بمعنى الحكم
تسيم له باعتبار المصدر بناء على زعم ان الحكم فعل وان هذا الامر

الى وذلك لانهم التقسيم اتحاد المقسم والمقسم **قال** التصديق
 السادس اي التصديق **قال** والتصديق لم يقل ولا يقال
 مع ذلك فلا يتوهم ان للعدد وله ما التقسيم الثاني ايضا مداخلية
 في عدم الوجود **قال** كما فعله المصنف اي جعل القسم الاول مقيدا
 بقيد فقط **قال** فلا يرد له اي لا يتوجه الاعتراض اصلا في عدم
 الوجود **قال** الا ما يختار اي على تقدير التقسيم للتصديق السابع
 والتصديق لا على تقسيم المصنف فانه لا حاجة فيه الى هذا الاختيار
قال التصور استلزام محذوف للبراهين لا يرد والجملة استلزامية
 كانه قبل ما سبب عدم ورود الاعتراض على ذلك الاختيار فاجاب
 بانه قوله والتصورة لا يرد وكذلك قلنا آه استلزامية جواب
 سوال شمس الجملة الاستلزامية الاولى وما قيل ان قوله قلنا
 خبر لقوله قوله بتقدير في دفعه توهم لان حذف الحائز المحذور
 فيما لا يجوز الا في مواضع مخصوصة في عليه الرضي ولا عدم
 صحة الخلل بان حاله لان قلنا لا يجعل على القول وان قيد بالتقدير
قال فقط انه ليس كذلك واذا كان ظاهرا فلا يمكن توهم كون
 قسمي في مقابلته حتى يتوهم كون قسم قسمي **قال** لكن
 قسم التصديق اي في التقسيم المذكور ليس مطلق التصديق
 بناء جعل القسم قسمي على ذلك بل السادس فلا يتوهم من التقسيم
 المذكور لزوم كون قسم الشيء قسمي له فليعلم انه لا توجه الاعتراض

المذكور

المذكور على تقدير تقسيم القسم الاول بالتقدير فهذا ما عني
 في حمل عبارة الشئ واحسن التوجيهات التي ذكرها الفاضلون ما
 قبله لا يرد الاعتراض على تقسيم المصنف لانا مختار في دفع
 الاعتراض عن تقسيم القوم ان التصديق عبارة عن التصديق مع
 الحكم وتبين عدم لزوم كون قسم الشيء شيئا له بهذا الترتيب
 المبني على اعتبار تقدير التصور وهذا صريح في تقسيم المصنف
 فلا يرد له على تقسيمه اصلا وفيه ان القوم لم يقولوا بان
 التصديق عبارة عن التصور المجامع الحكم سواء اريد مجامعة
 الكلام مع الجزاء والمعرض مع العارض فان التصديق عندكم هو
 الحكم فكيف يدفع الاعتراض عن تقسيمهم بما ليس مذهبهم وان
 دفعه عند مبني على ان التصديق يطلق على معينين ولا يمكن مجزئ
 تقدير التصديق لانهم جعلوا المقسم والمقسم واحدا وانه لا تخصيص
 لدفعه عند الاختيار كون التصديق عبارة عن التصديق مع الحكم
 ادلوا خيرة الشق الثاني اعني كونه نفس الحكم ومع كونه شيئا
 للتصور لزم الجواب وانه لا يصح قوله ولكن تقسيم التصديق
 ليس مطلق التصور بل التصور السادس الا بان يصرف عن
 الكيفية معناها لكن لا يرد بتقسيم التصديق مطلق التصور
 بل السادس من قسم العلم آية بيان لدفع الاعتراض المذكور
 عن تقسيم القوم ونوعية لما سيجيء من قوله هذا الكلام

يدل آه ماعدا ذلك أي النسبة واقعة اوليست الواقعة
 فالإضافة لامية وادراك ان النسبة واقعة اولاً فالإضافة
 ببيانها متقابلان لتقابل معانيهما أو لثباتهما في حد ذاتها
 ليس لهما آه أي في الواقع بوجه من الوجوه فلا يتوهم كون
 احدهما قسماً لآخر حتى يلزم كون قسم الشيء قسماً له فهو يعني
 أنه شامل للقسامين مشتمل العلم اياهما وليس التصديق قسماً له
 حتى يلزم كون قسم الشيء قسماً منه كونه قسماً من مرادف و
 لفظ النصوراه بيان المشا الاعتراض يعني أنه لو قيل ان النصور
 يطلق على معينين والتصديق قسم منه بالمعنى الاول قسم بالمعنى
 الثاني فهم منه معنى واحداً اعني الادراك فاورد ما اورد
 فلا يلزم آه متفرع على مجموع ما تقدم من قوله ولا شك ان ههنا
 او رادح المعطوف على اراد اول قسم التوجيه الاول لانه
 مبني على كون التصديق عبارة عن الحكم وهو المذهب الحق
 واما كونه مجموع الادراكات فمجرد احتمال لم يذهب اليه احد
 للنصور والمعنى الاخص وهو النصور الذي ماعدا ذلك المجموع
 بالمعنى الاعم وهو الادراك مطلقاً نعم تقرر لما قبله أي لا
 كذلك او تقرر لما بعد والجمل على الشذيين مستأنفة كانه قيل
 بالفرق بين القسامين توهم البناء لعدم تشييد القسم الاول
 فيه بتقدير يشتر بتقارير القسم والقسم فلا بد من اعتبار المقارنة

به فافهم الخايج بخلاف تقسيم المصنف فانه صريح في تقايرهما
 هذا الكلام آه يعني ان اختيار واحد شقي الاعتراض وبيان عدم لزوم
 الحال الخايج عليه على تقسيم المصنف يدل على ان ذلك الاعتراض متوجه
 على ذلك التقسيم لكنه منقطع بالحجاب ولما كان هذا الكلام في مقابلة
 قوله وهذا الاعتراض اعجاب آه يدل على انه وارد عليه غير منقطع منه
 وليس كذلك الا قد عرفت انه فاعده عند ايضا اقول لظهر ان دفاع ما
 ذكره قدس سره من كلام الشهاب في قوله سابقاً ما قيل الا ان
 انه فاعده آه توجيه لبيان الشهاب فانه عبر عن الظاهر الاندفاع من
 تقسيم المصنف بعدم الورد بمبالغة في الاظهير بخلاف تقسيم القسم
 فانه وارد عليه ظاهر **قال** الثاني ان المراد آه منشأ الوجه الاول
 حمل النصور على معناه المتبادر والتفتيش من التصديق والجماع
 الاول قسم واقعي من النصور وقد جعل قسماً له والمعنى الثاني قسم
 واقعي له وقد جعل منه يجعله قسماً من مرادف وليس في هذا وجه
 ملحوظ في حال النصور وان كان يلزم بعد الملاحظة تشبه الشيء الى
 نفسه والمخبره ولذلك قال الشهاب الاعتراض من وجهين وله يقلد
 الاعتراضين ومنشأ الوجه الثاني التفتيش عن النصور وان حمل
 على معناه المتبادر وقد تشبه الشيء لنفسه والمخبره وان حمل بقرينة
 المقابلة يلزم عدم اعتبار فيه ولا يلزم على هذا التقدير جعل القسم
 الواقعي للنصور قسماً منه ولا يجعل القسم الواقعي منه قسماً له اذ لم

يلاحظ حينئذ حال التصديق وانما هي شئ هو وما عرفنا ذلك ظهر
ان دفاع ما قيل ان الوجه الاول يدل على جزم المعترض بان التصديق معنى
واحد وترد يد في الوجه الثاني يدل على ترده فيه وعلى انه عالم
بان له معنيين ولطوب يدل على انه جاهل وان قسمته الشئ الى
نفسه والى غيره يستلزم كون قسم الشئ فيهما له لان التصديق
قسم من التصور وقد جعل فيهما له ويستلزم كون قسم الشئ قسم
مؤلا لا قسم من العلم وقد جعل فيهما التصور المراد له وجه
الفرق من ملاحظة ما تقدم فلا تكرر **قال** والمفيد لعدم الحكم
اذ لا ثالث يطلو عليه التصور وما قيل ان المراد بالمفيد لعدم الحكم
ان لا يكون نفس الحكم او مركبا من التصور والحكم لا يكون ملحوظا للحكم
فليس شئ لا نه مبني على التفتيش عن حال التصديق وقد عرفت
انه غير ملحوظ في الوجه الثاني **قال** فلو كان التصورا معناه على
عدم الفرق بين مفهوم التصور المفيد لعدم الحكم وبين ما يصدق
عليه او على توهم ان هذا المفهوم ذاتي الافراة والافلا يلزم من
اعتبار ما يصدق عليه اعتبار مفهومه فضلا عن اعتبار عدم الحكم
وما اراد عليه من انه اذا كان التصور مفيدا لعدم الحكم كان عدم
الحكم خارجا عنه فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم
الحكم فيه اذ لا يلزم من جعل الشئ جزءا للشئ جعله في الخارج عند
جزءه فليس شئ لا نه اراد من وجع عدم الحكم عن مفهومه وذلك

بين البطلان وان اراد من وجع ما يصدق عليه فلا معنى لقوله لا
يلزم من جعل شئ جزءا للشئ جعله في الخارج جزءا له **قال** معبرا
في التصديق اي فيما يصدق عليه **قال** ولكن عدم الحكم معبرا فيه لان
المعبر في شئ معبرا في ذلك الشئ **قال** ولكم معبر فيه ايضا لان ما
عن الجميع الا دركات الاربعة والثالثة مع الحكم والحكم المشروط بالتصور
على ما يحكي في قوله لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه وبه
والحكم لا يستلزم الحكم من حيث اخذ هذا المورد والطرفية على تقدير
الاولى طوعا على الثالث باعتبار المعاني بين نفس الحكم وكونه مشروطا
بالتصورات فلا يراد ان الطرفية لا يصح على رأي الحكم اذ لا معنى نظرية
الشئ لنفسه ولا نظرية تحققه لنفسه فلا ينفع تقدير التحقق
في قوله فيد قبل تجده حاصله ان الوجه الثاني متجه على تقدير
ايضا فاصير وجه اللعد ولواستخير بان الشئ الاول بعيد عن
الارادة الا باويل بعيد لا يسبق اليه العلم بان يكون فيد فقط
مع كونه في مقابلة معد حكمه بالاطلاق مع كونه مستقلا بدون
ذكره بل ذكره موحى بخلافه وان الشئ الثاني متعين الارادة تقسيم
المعبر عرج في اعتبار التصور المطلق فلا نقاه له على تقدير اصلا
فان قلت قد اراد الله الوجه الثاني ثلثا المطالع مع سوا قسمته
لعبار المعبر حيث قال العلم اما تصور ان كان ادراكا ساذا واسا تصديق
ان كان ادراكا مع الحكم قلت في بيان المطالع ومع التصور من غير فيد في

مقابلته التصديق وحيث ما دامك الساذج فيمكن ان يجعل اطلاق
 التصور قريبتا على تفسير الساذج بالاطلاق وان جعل بالتركيب خلاف
 عبارة المصنف فانه جعل فيها المفيد في مقابلته المفيد وذكر المفيد
 المشترك بينهما صريحا فان قلت آه في جواب قلا آه ولما حصل
 الجواب خلاف تقسيمهم وج يكون هذا الكلام على طبق ما تقدم في
 الوجه الاول بل هو كلامهم انساب ارباب عن التسوية للاستفادة
 من قوله كما ينبغي الاعتراض الثاني اي ليس هذا الجواب وانما عن الظاهر
 على السوية بل كلامهم انساب لاختلاف الاشتراك فيه وهو انما يظهر من
 كلامهم اي تقسيمهم بناء على اطلاقهم التصور فيه على الصور والساذج
 مع كون اطلاقه على مطلق التصور مشهورا وحيث ان اليد في تقسيم
 تقسيمهم لعدم دلالة على تعدد التصور بخلاف كلام المصنف فانه لفت
 صريحا في مقارفة المقابل والمعب لا حاجة فيه الى اعتبار اطلاق القول
 على التصور فقط ولا دلالة لكلامه عليه فلا تصور عندهم معنيان
 اشار به الى ان المستفاد من كلامهم مجرد استعماله في المعين وتيد
 الاشتراك في عبارة الشئ بيان للواقع بناء على استعماله فيها على السوية
 وهذا الاشتراك آه فقوله الشئ وجوابه جواب عن قبل المقوم و
 الضمير راجع الى الاعتراض من وجهين لا الى الوجه الثاني اذ لا دخل
 الاطلاق في تصور على معنيين في دفع بل يكفي ان المعبر عنه المطلق
 دون التقيد انما يحتاج الى دفع الاول واما اندماجهما آه ولذا

لم يتفرع الشئ لاندفاع الثاني وقد عرفت انه لا حاجة للاعتراض على
 تقسيم المصنف الا انه يلزم تركيبا للشئ اي التصديق من المقيضين
 اي من الحكم اي يلزم ذلك من مجرد الاعتبار المذكور وان كان يلزم
 من تعريف الحكم على الصور ان التلث اشتراط الشئ بتقيضه ايضا
 وكذا الحال في اشتراط الشئ بتقيضه فانه يلزم من مجرد الاصل
 وان كان يلزم من توقف تحقق المجموع على الحكم تركيبا من المقيضين
 وكلاهما محالان لاستلزام اجتماع المقيضين في الواقع ثم ربما
 جاز ذلك في المستحيلات وما نحن فيه ليس منها كذا في خواص
 المطالع وفيه ان الحال اجتماع المقيضين في المفردات ممتنعان
 على شئ واحد لا بشئهما في الواقع الا ترى ان الانسان والانس
 متحدان في الواقع وما نحن فيه من قبل الثاني دون الاول
 ان نقول لاستلزامهما المقيضين من الفضايا اعني صدق
 قولنا الحكم معبر في التصديق وقولنا الحكم ليس بمعبر فيه او اشتراك
 الشئ آه اي الحكم بتقيضه اي عدم الحكم المعبر في التصور الذي
 هو شرط فيه واما على المذهب المستحدث فيلزم اشتراط الشئ
 بتقيض جزئه واما لم يتفرع له اذ لا مجال لعل عبارة المقوم على امر
 مستحدث والمعبر في التصديق الموقوف له المعبر عنه جعل المناط
 مجموع ما ذكر مع البحث وامر على الاخير اشار الى ان الجواب عن
 الوجه الثاني قوله والمعبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني

وان قوله لافصله تفصيل هذا الجمل وبيان له بان المراد به ان
المفهوم الاول معتبر فيما صدق عليه التصديق لان الشرط والشرط
له لا المفهوم وبهذا ظهر ان الوجه الثاني بان المراد انه على تقدير
ارادة التصور المفيد بعدم الحكم يلزم ان لا يعتبر مفهومه
التصديق مع انه معتبر فيه لاعتبار العلم الذي هو المقسم المراد
المصور فيه ووجه يتم للجواب المذكور بالاشبهة غير صحيح وما
قيل في توجيهه بانه لم يرد بقوله شرطا او شرط الاستالة الي
مذهبي الامام والحكيم بل احتمال كون التصديق ذاتيا لما نحن
فيكون التصور المفترق في مفهومه جزء التصديقات وان
يكون عرضيا له فيكون التصور شرطا لها فمع كونه بعيدا عن
الفهم يتجه عليه ان الامم انما اذا كان التصديق عرضيا لما نحن
التصور المفترق في مفهومه شرطا اذ ليس العارض شرطا للمعرض
فضلا عن جزئ بل الامر بالعكس وكل واحد من هذه آراء يكون
النسبة قائم بالطرفين متصور من حيث انها راجعة بينهما
لا يستلزم ان يكون تعاقبا وبدايتها ونظريتها اما بما للطرفين
على ما وم والاولى ان يكون المقولات النسبة كلها كذلك و
كما ذكرنا فردا من الوجوه المطلق البديهي لا يستلزم بدايتها
بعدم الحكم لان بدايته العام اذا كان ذاتيا لا يستلزم بدايته
لما من فضلا عن ان يكون عرضيا فقد اثير في نفر عدما

ما تقدم نقل لان يكون كل واحد منها تصورا ساذجا لا يقتضي
اعتبارا من حيث انه تصور ساذج لم لا يجوز ان يعتبر من حيث انه
تصور مع قطع النظر عن المفيد بل المتعلق ذلك لانا اذا جعلناه في حد
انا نعلم بالضرورة ان المحتاج اليه في التصديق تصور ذات الحق
عليه النصف في نفس الامر بعدم الحكم لان حيث انصاف به قد
المفيد معتبر دون المفيد فصح ان المعبر في التصديق شرط او
شرطه هو التصور لا بشرط شيء وان كان موصوفا بعدم الحكم
فوجه الجواب المذكور في هذا الشرح الي ما هو مذكور في شرح
المطالع فذكر فانه مما حقي على الجمل فالاشكال بان آه لا
يخفى ان بيان لزوم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق بهذا
الطريق يجعل قوله وان عني به المفيد بعدم الحكم امشع اعتبار
التصور في التصديق حقيقة انفا فيه لان امتناع الاعتبار المذكور
لازم على هذا البيان سواء عني به المفيد بعدم الحكم او عني به
المطلق بل لا يعلق له بالانقسام اصلا فضلا عن تقسيم القوم
فلا يخرج فلا يثبت به فساد تقسيم القوم الذي هو مقف المعترض
ليصير سببا للعدول فلا بد ان يكون مرادة امشع اعتبار مفهوم
التصور الساذج فيه وامامنا على عدم الفرق بين اعتبار مقف
وبين اعتبار ما يصدق عليه او يؤمم كونه ذاتيا لما نحن و
يتجه المنع بان الامم بطلان الثاني بان المعبر فيه مفهوم التصور

مطلقاً دون مفهوم الصور مطلقاً دون مفهوم الصور
 الساذج وليس كون تلك القطع جزء منه أي وجود
 تلك القطع جزءاً منه والآن السرير معد وما لأن الوجود
 اعتباري على ما حقق في موضع مع كون وجوده للشيء صفة
 وفيداتها ولا استحالة في ذلك لأن الوجود حصول الشيء
 وتقيضه في موضعين وهذا لا يستلزم اجتماع التقيضين فلا
 ما إذا كان الصفة داخلية في ماهية المصدق فانه يلزم
 اجتماع التقيضين اعني ان الحكم معترفي المصدق والحكم ليس
 بمعتبر فيه وكذلك الحال إذا كان الموصوف شرطاً دون الصفة
 واعني ان الكلام ههنا آية حيث فلا والمعتبر في المصدق بشرط
 او شرط هو الصور لا بشرط نفس ما المصدق أي تقريباً
 للجواب عن اعتبار الصور والساذج في المصدق يتأنيث يستد
 ان المعتبر فيه مطلق الصور كما في سائر التفسيرات المفهم المتبد
 لانه معتقد انه المعترفيه فالمناقشة في السند اذ لم يكن مساوياً
 للمعنى بانه غير صحيح غير نافع في المقص فان قيل ما قيل ان التقريب الى فهم
 المبدئي بقدومه باطله وترك الجواب للمناقشة اصل له وارجع
 للبطل وكيف يكون عذراً من قبل التمس فمن شئ عليه اراد به
 سعد الله والدين التفتا واخرجت شئ على التمس في ترجده للرسالة
قال العلم اما بدوي لما كان الدعوى المذكورة في التمس متضمن

كون كل واحد من البدوي والنظري موصوفاً للمعنى واحداً مشتركاً
 بين الصور والمصدق ولعدم الواسطة بينهما والآن التمس
 من فهم من التمس الانقسام بين التمس **قال** وهو الذي لم
 يتوقف أي العلم بمعنى الصورة للمادة التي لم يتوقف حصوله
 المعتبر في مفهومه فلا يلزم ان يكون للحصول حصول الوقت في التمس
 وذلك كون مقتضىه يعني يتضمن معنى الترتيب فيعني يتبد
 الوقت انه لولاه لما حصل وتبد الترتيب فيقول الم معني الاحتياج
 ولما وقع بعض الكتب الذي لا يحتاج في حصوله الى ترتيب التمس الا ان
 دخل العلم الضروري الذي حصل بالنظر ايضاً كالعلم بان ليس جميع
 الصور ذات المصدقات بدويها ولا نظرياً ولا يقيد الثاني العلم
 الضروري النافع للعلم النظري اذا قلنا انه ضروري بمعنى البدوي
 كالعلم بالعلم النظري فانه وان كان يستدق عليه انه لا العقل حصل
 لكنه ليس مترتباً على النظر بل على العلم المستفاد من النظر فان التمس
 من الترتيب الترتيب بلا واسطة وبما ذكرنا اظهر ان فهمها بما لا يكون
 حصوله بدون نظر وكسب وبما يكون حصوله بغيره يتضاء
 طرفاً وعكساً بالعلمين المذكورين فظهر انه لا يرد على التعريفين
 ان العلوم النظرية يمكن حصولها بطريق القدس فلا يصدق
 تعريف النظري على شئ من افراده لانه انما يرد لو فسر الوقت على
 النظر بمعنى انه لولاه امتنع العلم اما اذا فسر بما ذكرنا اعني لولاه

حصل الا تفصيل ذلك ان طرق حصول العلم منسوبة بالاستقراء
 في البداينة والاحساس والنواز والتجربة والحدس والنظر
 فاذا كان حصوله بشئ سوي لنقل لو يكن الناظر محتاجا في
 حصوله الى النظر ولا يصدق انه لولاه لما حصل واذا لم يكن حصوله
 بما عدا ذلك في حصوله محتاجا اليه ويصدق انه لولاه لما حصل
 له العلم ثم ان البدهي والنظري يختلف بالنسبة الى الاشياء
 فربما يكون نظري شخص بدهي لآخر وبالعكس ففقد الميتية
 معتبرة في التعريف على ما تقدم من انه يدعى في تعريفات الامور والاعمال
 في الميتية وان لم يذكر او اما اختلافها بالنسبة الى شخص واحد
 في اختلاف الادوات فحجب لان للوصول من في مفهومها اذ لا
 وهو اما نظري او بدهي وبما هو في تلك الاشياء المشكوك التي عرضت
 لنا في فنون البدهي بهذا المعنى آه وفي لوم ان المقابل
 للنظري الظري دون البدهي يعني ان البدهي بهذا المعنى
 مراد في التعريف في ذكره في مقابلة النظري كذكره فظهر باننا نقيس
 الفروبي بالمقابل للنظري وفيه اشارة الى ان الفروبي قد يطلق
 بمعنى آخر لا يتم بل النظري اعني مراد في البدهي بالمعنى الاحصائي و
 يطلق آه بيان فانه التقييد بقوله بهذا المعنى والمراد بالمقابلة
 المتساوية باعتبار ان تشابه ان تميز جزئيا وتساويها السيد
 قدس سره في قول المواقف للقصص السادس في المقدمات

هذا هو المقادير
 في تعريفات الامور والاعمال
 في الميتية وان لم يذكر او اما اختلافها بالنسبة الى شخص واحد

وادى حقيقة العلم مع بطلان جميعه بل ان المنسب للاشياء بان اطلاقه
 عليها اطلاق الكل على افرادها فان مفهومه ما يكفي في تعريف
 مع مدحظة النسبة بينهما في الحكم وقد يطلق البدهي على ما
 يشهد العقل بحد الفائدة اليد من غير استعانة بحسن او غير
 كان او مقديا كذكر قدس سره في شرح المواقف الا ان اطلاق الاول
 شانه فلذا ذكره ولم يتعرض للمثالي لعدم تعاقب الفرض بغير معانيه
 تنبيهاته ففي ذلك اشارة الى ان الدعوى المذكورة بدعيته يكفي
 السيد عليه التمثيل وان الثبانه بالدليل مبني على التبريل عن ذلك
 ولا اشكال آه فذا استفيد من تعريف البدهي والنظري المطلقين
 ومن التمثيل لهما من التصور والمصدق تعريف كل واحد من البدهي
 والنظري من التصور والمصدق فان البدهي من مبادي لا يتوقف
 على تخرص لا اي بالذات ولا بالواسطة والامور والنسبة التي يكون
 المنسوب اليها نظريا نظرية وان كان ادراكها في نفسها بدعيا
 كعدم الملكات وكذا النسبة للملكية اذا كان احد طرفيها نظريا وما
 قيل ان كونها نظرية حكم لان النظري ما يستفاد من النظر في مبادي
 والنظر في مبادي تلك العلوم بل في مبادي علم نظري آخر يتوقف
 عليه هذا العلم مدني بان مبادي الموقوف عليه مبادي الموقوف
 ولا يرد التصورات الفروبية التابعة للتصورات النظرية لان معنى
 كونها فروبية انها اضطرارية لانها بدعيه وشاهد التقييد

في اعتبارهم في براهنة التصديق ونظرية الاحتياج للموصولة
 كالحكم آه فان من تصور الممكن بعنوان ما يساوي وجوده و
 عدمه بالنظر للذاتة معنى الاحتياج للموصولة ما يرجع احداهما على الآخر
 جزم ثبوته له كمن تصور كفتي الميزان باهما متساويان لا يحتاج
 لاحد منهما على الاخر في ذاته جزم بان الاحتياج للموصولة خارج عنه
 وهذا هو المراد آه انه المتبادر للذهن عند الاطلاق وان كان الوقت
 في نفسه شاملا للمباديات وما بالواسطة فقد تولى الاستدلال
 اى المذكور على اعتراف بكسبية التصور حيث لا يتفهم الرفع
 المذكور فان التوقف ليس الا باعتبار الاجزاء ولا فرق بين جزء
 وجزء ومرة الاشكال لا يقتضى عدمه فاعدا حتى يرد ان التصديق
 البدهي عند الامام ما لا يتوقف على النظر اصل او النظرى ما يتوقف
 عليه في الخاتمة فالمتصددين المذكور عنده نظري ولذا يستدل ببداهة
 التصديق على براهنة تصورات اطراف هذا وذلك ان فرق بان
 الحكم هو المخرى لا غير للتصديق كالصوره وتصويرات اطرافها
 في الموصول فبدا والبداهة والتعليل عندنا ايضا هو الحكم في ح
 لا ينتمى كاتسابا للتصديق من القول السور اما استدلاله ببداهة
 التصديق على براهنة تصورات اطرافه فتصديق لا يكون موقوف
 على النظر اصل او حاصل للبداهة والعصيان كالتصديق بان امر جزم ولا
قال كالتصديق بان النفي والاثبات اى ثبوت شئى فثبت واشتاتة

سواء كان مفهوم الموجود وغيره وليس المراد بها ادراك الثبوت
 والاشكال لان بينهما تضادا باعتبار انصاف النفس بما يتفق
 عند التردد **قال** اذا عرفت هذا اى معنى البدهي والنظرى بحيث
 لا واسطة بينهما فنقول في خبرنا الدعوى الاستدلال عليها اى ليس
 كل واحد من كل واحد آه اشار الى ان اللام في قوله الكل عوض عن من
 المساق اليه المكسر والمقطع منه استفادى الافراد من الثاني استفادى
 الاثنى بقرينة قوله وان لم يسقط احدهما لم يحصل المقصد اذ لو
 اسقط الاول وقبل ليس كل واحد منهما لافاد ان ليس مفهوم كل واحد
 منهما بهيها ولو اسقط الثاني وقبل ليس كل واحد منهما لافاد ان
 ليس كل فرد من مجموعهم **قال** فانه لو كان جميع التصورات اهل للموا
 لا تفرق في الخبر الدعوى ان يثبت فانه لو كان كل واحد من التصورات
 والتصديق يثبت نكته اشار الى انه لا يجوز ان يكون للمصاف اليه
 المحذوف جميعا مع ما الى ليس كل الافراد من كل واحد منهما وان حكم
 الكل افرادى والمجموعى معهما واحد يريداه تفصيل القول ليس
 كل واحد من كل واحد لما فيه من الاجمال وبيان الخاتمة تكرار لمعط
 كل واحد بان الاول لا مادة شمول الافراد والثاني لا مادة ان الحكم
 على ان اد كل واحد منهما مع قطع النظر عن الاخر حتى يثبت المط
 كما سيفصله في الخاتمة للشوط على قوله اما ان يكون جميع التصورات
 اهل ثم وقع التوهم الساتى من هذا البيان وهو انه لو كان المقصد ذلك

لما جمع بينهما في قولنا لا يكون جميع التصورات والمصدقات
 بدو هيما بقوله لكنه جمع آه للاختصاص مع الاشتراك والمقتضى
 هو افراد كل منهما بالحق ثم بين الاشتراك في الوجود بقوله فكانت
 قال هكذا ينبغي ان يعرف هذه الحاشية كيلا يتوهم ان قوله فكانت
 قال لعادة لما سبق وان مفاد هذه الحاشية معينة ما ذكره في
 قوله اما ان يكون جميع التصورات مفادها آه اي العيان
 المذكورة وجه التفسير ان المطلق ينصرف الى الكامل فمثل
 لعل وجه التام في قوله فكانت ما لا يحتاج الى نظر معلوم لما لا يحتاج
 الى التجربة والندس ليس اسهل حصولا من المحتاج الى النظر **قال**
 فالصواب متفق على قوله ما لا بداهة لا يستلزم الموصول ايا
 فالصواب في نفس الامر هذا وان حل عبارة المتن على هذا صرح والا
 فلا والمراد بالصواب في العيان فان التفسير المذكور يفسد كما
 صرح في حاشية المطابع فلا بد ان اللابح ان يقول فالاول لما مر
 نفي جبه المتن **قال** لما كان متنى من الاشياء محتملا لا لا ذواتها
 ولا وجودها فلا بد ان بطلان السام لا بد من كل شيء معلوم لا بد من
 عطلت على بدو هيما كلمة لا لا تأكيد النفي لا لا يتوهم ان النفي
 المستفاد مؤجدا الى مجموع كونه بدو هيما ونظرا هذا البرهان
 موقوف آه فيل يمكن اخذه بدون ذلك بان يفهم لو كان لكل
 من كل واحد منهما نظري لا مشاع الاكتساب لموقفه على تصور

وعلى التصديق بالعائنة وبماسبة المبادي فيعلم الدور
 التسلسل وفيه نظر لانه انما يلزم له ان لو كان كل نظري صاير
 ما بالصدق والاختيار لم لا يكون ان يقع نظري من غير قصد فيحصل
 به تصور او تصديق من غير تفكير الشيء مما ذكر على امتناع
 اكتساب او بناء على ان لزوم الدور والتسلسل معناه امتناع
 انشاكها عنه وهو موقوف على امتناع الاكتساب اذ لو لم يكن لا يمكن
 عدم الدور والتسلسل فانه في ما قيل انه موقوف على انشاء
 الاكتساب اذ لو لم يكن لا يمكن عدم الدور والتسلسل فانه في
 ما قيل انه موقوف على انشاء الاكتساب المذكور لا على انشائه
 فان قلت على تقدير آه الظاهر نقص اجمالي يعني ان يدرككم
 جميع مفادها ليس يصحح الاستدلال لانه قياس استلزامه
 على مفادها الملائمة والاستثناء وعلى تقدير نظريه لكل يكون
 تلك المفاد والتصورات التي تشمل عليها نظرية فلا بد
 من تخصيصها ليتم الاستدلال فيحتاج الى معلومات اخرى يلزم الدور
 او التسلسل للحالات ففي قوله فيحتاج في تحصيل هذه التصورات
 والتصديقات الى الدور والتسلسل مسانحة والمراد بالتسلسل
 معلومات يلزم منه الدور والتسلسل ويمكن ان يكون ما
 بمنزلة القائمة التي يدعيها المستدل فمفادها هي ان تلك المفاد
 معلومة قلت هذه المفاد آه وكذا الاستدلال بها الذي هو معلوم

بلا شبهة وفيه امتناع الى ان مع معلومتها ما كثر في غير الاستدلال
 لانه انما يتوقف على معلومتها في نفس الامر لا على التقدير المذكور
 فلا يصح عدم معلومتها على التقدير وقد ايراد الغناء ما اشار اليه
 ان الحق انما يقوم على ما عرفت معلومتها في نفس الامر لا على
 من يجحد معلومتها في نفس الامر وعلى التقدير ايضا لان كل ما يورث
 على اثبات معلومتها بانجده عليه منع المعلومية اذ لم يثبت بعد
 ضروري لا يقبل المنع وحاصل الجواب منع قوله فيحتاج الى الدور
 التسلسل على تقدير كون السؤال يقضا بان لا يتم انه على تقدير كونها
 نظرية يلزم الدور والتسلسل لانها معلومة في نفس الامر
 وهو كمال الاستدلال واثبات المقدمة المسوقة على تقدير
 كونه ساقضة بان تلك المقدمات معلومة في نفس الامر
 بلا شبهة ونظريتها على التقدير لا يصح بان الاستدلال لانه انما
 يقتضي المعلومية في الواقع نعم يلزم آه بناء على ان نظرية
 اهل بيوتهم امتناع للمعلومية فلا يعا معها والاستدلال لا يصح في
 فرض المجامعة وهو سويده لمطابقا لانه لا يري جامع التقدير
 المذكور لما هو في نفس الامر لم يكن وانما في نفس الامر وهو الخط
قال والدور هو توقف آه حقيقة الدور وتوقف كل واحد
 من الشيئين على الامر كما يدل عليه بيان انه في التمثيل وعيان الموا
 رض في ذلك ويلزم منه توقف الشيء على توقف عليه فهو معروف

باللزام اختاره كونه اظهر اسفل اما التقديم الشيء على نفسه فباللزام
 خالف البيهات والتعريف وما قيل ان هذا التعريف يقتضي ان يستلزم
 كذا دور دورين اما برتبة واحدة متعلق بتوقف عليه
 توقف الشيء على معناه المتبادر اعني ما يكون بلا واسطة والمعنى
 توقف الشيء بالذات على ما يتوقف عليه توقفه بدرجة واحدة
 بان لا يتقبل بينهما ثالث فيكون التوقف واحدا ويدور بينهما كما به يتقبل
 ثالث فيكون هناك توقفان والاول يسمى مصريا والثاني مضمرا
 فاذا توقف على ب وب على ج وج على ا يستدق عليه التوقف المذكور
 سواء لغير توقف على ب بلا واسطة وتوقف على ب على ا بلا واسطة او
 اعتبر توقف على ج بواسطة وتوقف ج على ا بلا واسطة وكذا يستدق
 على مكان التوقف فيه بواسطة بان يتوقف على ب وب على ج و
 ج على د وعلى ا وان اعتبر فيه كل واحد من الوقفين بلا واسطة فهو
 بان يعتبر توقف على ج وتوقف ج على ا طعنا ذلك الصديق على
 الساطع قال بعضهم انه متعلق بكلا الوقفين على الشارع اذ لو طبق
 باحدهما يدخل الدور والمضمر بواسطة في المصحح ولا يخفى انه وان
 خرج من المصحح لكنه لم يدخل في المضمر اذ ليس فيه الاثنت توقفات
 نا فيكون كل واحد من الوقفين مبرا وب قال بعضهم انه ليس بان
 لتوقف الدور على اشارة الى ان شيئا من الوقفين لا يلزم ان يكون
 بلا واسطة كما بينا من التوقف اذ الطائفي ولا يخفى ان الشكل

المتعلق بان لا يتقدم بهذا البيان على ان كلا التوجيهين لا يرتفع
به اثنان فانه قال في بحث العرف ومنها تعريف بما يتوقف عليه اما
عريضة واحدة ويسمى دورا مصرعا واما مرآب ويسمى دورا مفعلا
فانه صرح في تعليق الجار بوقوف وانما بيان لنوع الدور في التسلسل
وترتب امور اسواء كان وضعيا او عقليا هذا معنى التسلسل
عند الحكماء ولا سيما انه شرط متفق عليها كالوجود والاحتمال ومختلف
فيها عندهم مثل كونه جابجا للعلل دون المعلومات والمزاد بقوله
والاثران هما لان الدليل يختص به فاقبل الاول ترتيبا على غير
منتهية ليصح قوله واللازم بطرآن ترتيب معلولاتها عريضة واحدة
وان كان تسلسلا لكنه بطل عند الحكماء ليس بشئ اما الملائقة
صورة الاستدلال هكذا لو كان الكل نظريا يلزم الدور والتسلسل
عند التحصيل واللازم بطل لاستلزام امتناع التحصيل مع انه
وان في المعلوم مثله فلذا قال اذا حاولنا آه وليس بنظرية
الكل في نفسها مستلزم للدور والتسلسل وهو شرط فاقبل
نظرية الكل يستلزم الدور والتسلسل في الواقع لتحقيق العلم
بشئ من الاشياء ولا حاجة الى التقييد بقوله اذا حاولنا ليس
بشئ لان اعتبار تحقيق العلم لا يجعل الدور والتسلسل لازما
لنفس نظرية الكل بل عند تحصيله وذلك العلم ايضا نظري
فاما ان يكون حصوله بالاول فيلزم الدور والمصرح لم يرد

مطلوبه

بطلانه لم يتبين انه فيكون حصوله بعد اخر فاما ان يذهب التسلسل
وهو التسلسل ويعود التسلسل فيلزم الدور المضمر ولذا الترتيل
وهو الدور اما مع لزوم الدور والتسلسل لحوار الاشياء الى نظري
ممن لاكتساب العلم لا حضوره في لا يضر المستدل كما لا يخفى وهم
بالاجابة لهذا بل لعل لا بد بوجه ان لزوم الدور وجودي وليس كذلك
اذا كان الدور له دفع لما عسى ان يتجلى في ذهن المستدل انه اذا
كان الدور عريضة يلزم تقدم الشئ على نفسه عريضة بل الاثر منه
التقديم بمرتين واذا كان الدور بواسطة كان التقديم مرتين مراتب
هكذا بمرتين مراتب التقديم على مراتب الدور وبواحدة وما في قولنا اذا
توقف كافة يلزم آه الشرط مفيد بالظرف فلذا جعل الجار لزوم
تقدم على نفسه لا لزوم تقدم الشئ على نفسه وان لم يلزم لا يمكن
تصور حصول الشئ قبل نفسه والتقدم لا يتصور الا بين اثنين فاشئ
اخرين ان يبين بانه يلزم وجود الشئ حال عدمه وانه لا يمتنع
الموقوف على الجارية لغيره فلا يكون التحصيل طافعا مع انذاته
ان استحضارها لا يمتنع اذ اطلب حضورها في الذهن بنفسه
سواء كانت عريضة او غير عريضة حاصلة فكله او حاله الاستحضار
لا يتصور لان تكميله بالقصد والطلب وان كان يمكن حضورها
فيه كبرف خاطف فهو زمان واما ان يكون محتجعة فيكون في
زمان واحد او متعاقبة فاما في اربعة متعاقبة وكما هو الحق

اما الاول فلان النفس لا يقدر على التوجه بالصدق في زمان واحد
 الى شيئين واما الثاني فلان فاته عدم متاهية او متعاقبة في الزمان
 غير متاهية كل امر في زمان واستحالة غير ظاهرة دفعه
 في زمان واحد بطريق الاجتماع اولى زمان متاهية بطريق
 التعاقب والظهور بطلانه لكن من هنا في المفروض لم يتصور له التمسك
 ذكر السيد توضيحها للامام صفيا الملازمة والسند ما ذكر
 في التبرج وما قيل من بطلان اللازم مسلم واورد عليه انه يجوز ان يحصل
 للنفس امور متاهية كرق خاطف من فضول الكلام معدلات
 لحصول المطمئنين جبا الاستعداد والاستعداد لا يجمع الفعل
 فهو ما يتوقف الشيء على عدم بعد وجوده وتكرار في الحكم ان الفكر
 الصحيح معد لفظان الخط من الجبا فالامور الغير المتاهية معدلات
 قريبة او بعيدة لحصول الخط وكذا بعضها معد لبعض يكون كل واحد
 منهما مطلوبا من وجوده ومبادي من وجوده والمعدلات لا يلزم اجتماعها
 في الوجود مع الخط ولا بعضها مع بعض كالحظرات للوصول الى المقصد
 فلا يلزم استحضارها في زمان واحد **وقيل** عليه اطبات للامان
 المستوعدة كما يدل عليه اخر الكلام **وقيل** اعني الاستعدادات آه اشتراك ذلك
 لكان ليس للمركبة ههنا بالمعنى المصطلح لانها في حق مسافة فالبطلان لا
 الى لانها غاية بل المراد مجرد الاستعداد من علم الى اخره ومنها ولذا قال الشيخ
 في اول برهان الشفاء ان الفكر كحركة النفس **وقيل** كما لا يستقل من

بعضها البعض عند الترتيب فان العلم باجزاء المعرف لا بالمعرف
 فانه علم تفصيلي لا يجمع العلم بالمعرف الذي اجب ان يعدل العلم بالاجزاء
 التامك ولهذا فانه حاصل في ضمن العلم بالمعرف واستعداد الشيء
 اجبا لاستعداد الشيء لا يكون الشيء مستعدا للشيء بل لفهمه
 بيان متناهية غلط السابيل فالعلوم السابقة آه لان ما يتوقف
 عليه العلوم اما ان يتوقف على وجوده وعلى العمل والشرط فلا يد
 من اجابها معد او على عدمه وهو المانع او على عدمه بعد وجوده وهو
 المعد لا شك ان العلوم ليس بمانع من حصول الخط ولا معد لما سبق
 وهي اما على سوجبة اعيانها دخل في اجاب وجود المعاولا وتكرار التمسك
 بالموجبة احتراز عن المعد فانه لا يوجب وجود المعلوم بل استعداد
 وفي ايراد الفاء اشارة الى ان ما ذكر من سابقا من ابطال كون العلل
 معدلات متوالية لهذه المفادسة وليس الغرض من ابطال الاستعداد
 ان كان يلزم منه ذلك ولذا قال **قيل** عليه واجيب بانه لا شك
 هذه المفادسة مجرد متوالية لعلها واما ما يقع لادخل لها في الجواب
 واما ما يقع فيه آه في هذا التفسير اشارة الى ان اشتراكها
 معدلات لا يقتضي ان تكون عللا موجبة او شرطيا وانها ما يقع في المعد
 وهي ليست ما يتوقف عليه وجود المعاولا في اسطة والخبر في الا
 المذكور ما يتوقف عليه وجود المعاولا لان اسطة فلا يرد ما قيل
 ان هذا البيان لا يدغم الاستعداد فانه متساك في العلم في الاصل المذكور

وابطال كونها مسدات نعم يعلم اجابا لا اي يعلم على الفعل
 متعلقا بجميع المفصلات من حيث هي مجموعها كالروية الواقعة
 على الجملة وليس المراد به العلم بالقوة الغريزية من الفعل كانه
 لانها حال المعدات اي كالحال لما في علمها بها متعلق الطريقة لان
 المحل للتحقق لها النفس والباطنة فيكون مجازا حسلا او في حكمه
 فيكون استعانة واعمال المحل للمعدات على ما حالها فيبقى بان يراى
 بالامور الغير المشاهدة العلوم من حيث وتبي الانتقال فيها كاحيل
 البناء من حيث صدور المركبات عند معدا وذا جزاءه في حاشية
 المطال الاندج بعبر الترديد للذكر في الشرح في اذ لا معنى لفردا في
 يقولكم انه شرف على استحضار الامور الغير المشاهدة من حيث وتبي الحركه
 فيها من حيث انها كذلك دعه واحد في عدم لزوم الاحتياج وكذا
 الشرح في ذلك مفصلة اي بالفعل ارجا العلم التفصيل بالاشياء
 عبارة عن صور متعدد بعد تلك الاشياء واعلم الاجابا عن صورة
 واحد متعلقة بالكل من حيث هو كل وقد يكون صيدا التفصيل
 قد لا يكون خالا ولا معلوم مسددة بالفعل والثاني علوم متعددة
 بالقوة فلذا اضروقه مفصلة بقوله اي بالفعل وقوله محملة
 بقوله ارجا بالقوة والا فالعلم الاجابا بقوله بالفعل بالكل من حيث
 هو كل محملة ارجا بالكل مصونة واحد مفصلة ارجا بالكل مصونة
 جازان لا يكون آه لما عرفت ان العلم الاجابا لا يجب ان يكون

مبتدأ بتفصيل الامور كالروية الواقعة على الجملة وقد يكون مبتدأ له
 وقد لا يكون مبني على حدوث النفس ولا يمكن بناءها على
 لزوم النفس وحدوث البدن وبطالان الشارح لان بطلان
 الشارح مبني على حدوث النفس كما نرى في الحكمة ولانه ليس بذهب
 احد من الحكماء فان مذهب افلاطون القوم مع الشارح ومذهب
 ارسطو الطهرون مع بطلان الشارح ولانه يستلزم ان يكون
 النفس عقلا لعدم احتياجه الى البدن وجودا وبقاء فان قيل
 لو فرض لزوم النفس مع الشارح فيمكن ابطال نظرية الكل بان النفس
 بعد انشائه من بدن الماخرا لا يبقى له علم بشئ من الاحوال السابقة
 فلا يمكن تحصيل شئ فلت بقاء عدم العلوم السابقة عنه معلوم
 ايضا انما العلوم عدم العلم طاهو ولا يستلزم عدمها فذوق
 آه انما مقدمة للمقدمة بحيث لا يبقى على حدوث النفس لزوم
 انه لا بد من استحضار المبادي كما بعد القصد وقبل الموصول
 هو زمان محدود ونساده اي هذا التوهم ذو ومشتا عدم
 الفرق بين الموصول والاستحضار الواجب استحضار المبادي للفرق
 لانها لم تحصل المبدأ واما المبادي البهيمه فانما يجب حصولها
 ولو ان رغبة متعاضدة لا استحضارها لعدم وتبي النظر فيها
 والاوطان تنقضي اذ اريد ابطال نظرية الكل استقلا لا
 ليرتب من انضمامه الى ما سبق من ابطال بداهة الكل انقسام

كل من التصورات والصدقات الى الفروغ والمطري ولما اذا اريد
اثبات الانقسام ابتداء فالاولى رفع موقفة ابطال ايجاب الكلي
في الشقين من البين وان يتم وينقسم الى الفروغ والمطري
بالوجدان اما ان يكون جميع التصورات له لما ضرب المص
عن ابطال بدهية الكل ونظرية الى دعوى الانقسام كل منهما الى
ضروري ونظري يحصل منه بالفكر من غير اذاعة الدليل عليها
استدلاله الى ان هذه الدعوى مركبة من حكيم احدها لان
تقدم وهو الانقسام والثاني بدوي وهو اما ان نحصل نظري
كل منهما من البدوي فالحاجة الى الدليل وبما صرنا لك ظم صاد
ما قيل انه يتجلى لما تقدم وان الظاهر ان الفاعل الانداز وكلمة الفاعل
تنتهي الى ان المقصود من الدليل انهم انهم انهم انهم
عن كونها متجذرة لها وما كونه اصلها من الاستدلال الى اثبات
الانقسام بالوجدان لتحقيق بان يقرب من هذه العبارة لا يثبت
يعني ان التصورات آه خلاصة ان التمس جميع هذه المص
التصورات والصدقات في الحكم للاختصار والمقصود الحكم على كل
منهما بالانفراد والاحتمالات من جهة في الثلاثة فطلان الاولين
يستلزم شوب الثالث بلا شبهة ولما كان اجواب سوال المقدم
وهو ان يتم لان بطلان الاولين يوجب الثالث لجواز ان يكون
صدق السالبيين المذكورين باشتار الموضوع وهذه الجواب

ثمين

ان المصنف موجود ولا يمكن صدق السالبيين الا باعتبار دفع
المحمول واذا انتفى عن اكل البدهية والمطري يعني الانقسام
فان المطري بمعنى اللابد هي فهو يقتضي له بحقق العدد ولا يعني
السلب حتى لا يتصور بدهية واسطة تكون القضية سالبة المحمول وهي
مساوية للسالبة البسيطة كان يتم التمس اما بدوي وليس بدوي
وجاز ان لا يكون آه بان لا يكون ذلك التمس صدق العدد ولا يقتضي
وجوده والنظري يمكن تحصيله ثم قول المقصود يحصل منه للكل
بما كان التحصيل لان اثبات الاحتياج الى المطلق يكفي امكن التحصيل
بالفكر فانه اذا امكن ذلك مع ان الفكر ليس بصواب دائما فاحتج اذا
اوبدا لاكتساب الى قانون يفيد العصمة عن الخطا ولا يتوقف ذلك
على تحصيل نظري بها الفعل وبما صرنا التمس من جعل قوله تحصيل بالفكر
مقدمة بديهية غير مستفادة مما تقدم ان دفع ما قيل ان الثابت مما
تقدم هو ان البعض من كل منهما ضروري فيتموز ان يكون البدوي
تصور واحد او ضد لثابت واحد او متقددا غير مناسب للطل او ضرورة
حزينة وعلى جميع المقادير لا يمكن تحصيل النظري بالفكر او بدوي
الدليل او يعني ليس اقتضاه على دليل اكتساب الصدقات لاجل
استدلاله في التصورات فلا يثبت الاحتياج الى جري المطلق بل ان
البيان في التصورات يحتاج الى كشف شبهة يطول الكلام بتدبرها
ولا يلزم حال المشتد اي ايرادها وفي التمثيل اي قبول الفكر

من صيغ الجريان الفكر فيعلم بالضرورة متعلق بقوله حصل
 له من العلمين آه والمقصود منه ان كون العلم بوجود اللازم حاصل
 العلمين معلوم لنا بالضرورة فاذلة النقل للعلم بالضرورة ولا يحتاج
 الى نقل اخر حتى يلزم الدور والشك المانع من الاكتساب
 والفكر هو ترتيب امور آه اي الترتيب الذي يكون اليقين عليه
 السادي الى المجهول يعني ان هذا واحدا لا هو الفكر فخرج عن المعنى
 الواحد لان الترتيب فيها ليس السادي لتجصيل المقدمة ودخل فيه
 ترتيب المقدمات المتكوك المناسبة لوجود فرض السادي احدا لا
 كذا التعليم لانه تكرر بعونه الغير وكذا الزعم الكمال لان اللطيف قد
 هو الماهية على الوجد الكمال والمعلوم الواحد لا يد له من ذلك واحد
 على ما مضى عليه في شرح الاستنادات والترتيب بين جميع الكائنات
 ٦ العرضيات موصل اليها وان كان كل من الترتيبين الذين
 يشتملها في نفس فكر واحد ما وصل الى الكنه والثاني
 الى الوجد وكذا قياس المساواة والاستلزام بواسطة عكس
 النقيض داخل فيه وان اخرجوها من القياس لعدم الزعم لذاته
 وكذا النقل في الدليل الثاني لان المقصود من العلم بوجود لانه هو
 مجرد واما في السادي ولو نقل بحيث يودي بشك في الفكر العا
 ضرة او ما يترتب عليه قوله وذلك ليس بصواب دائما فيشغل
 المعالطات المتبادرة للبداهيات كالتشكيك في نفس الزعم

لان الفرض منها المتصدق بالاحكام من الحاذية وان لم يحصل
 ذلك هذا الترتيب الفكر عند المتأخرين وعند المتقدمين جميع
 لمكتنين حركة من المطر المشعوبة الى المبادي وحركة من حال
 المطلوب المجهول بوجوده كما اذا حولنا ما كان واذا شرطية
 ورتبنا بها جزءه والمقصود بالافادة وليست موصولة او متصلة
 والافادة على ما ذكرتم ثم اعرض بان الواجب الواحد في قوله رتبنا
 وكذا قوله وكذا اذا اوردناه فالترتيب جعل كل شئ اه وفي شرح
 المطر وضع كل شئ والحال واحد والمعنى ان الترتيب بين الاشياء
 وضع كل شئ منها في مرتبة التي عند المرتب فيشتمل الفكر العا
 اشارة الى الابد في الترتيب من اعتبار المرتب تلك المرتبة فلو وضع
 شيئا منها في مرتبة ولم يلاحظها لا يكون ترتيبا فلان الضمير لما
 ان يرجع الى كل اول شئ وعلى التفسيرين يقيد المعنى اذا الترتيب
 ليس وضع كل شئ في مرتبة كل شئ ولا في مرتبة شئ ما وقد تجر
 السامعون في هذه الجواب انه ذكر الرصدي في بحث المعرفة ان الضمير
 الرجوع الى الشك المذكور حكيم سابق عليه معرفة لغيره ومعها
 به فيضاد ان الضمير يرجع الى كل شئ من الاشياء في مرتبة كل شئ يعال
 به الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة بحسب تعدد الاشياء وكل
 واحد منها مرتبة محكومة به عند الوضع ليس بغيره فان في الحاذية
 مساو مال المعنى ما في النسخ الترتيب نهان جبره ليس ويكره

والمراد من الاشياء
 محذوف

والأظهر ان يفسر وضع شئ بعد شئ الا انه زاد لفظك اشاراً الى ان
الترتيب للعرف كما يتحقق اذا وضع كل شئ منها في وصفة لوصف
شئ منها السبق للترتيب فان قيل ما قيل ان هذا الترتيب يقتضي
لقد للترتيب يجب بقدر الاستباه الموضوع جعل الاستباه
المعددة في الوصف اشاراً الى بقاء بقدرها حال الترتيب فاذا
جعل الماد الذي في الاماين في اتم واحد يكون ذلك ترتيباً كذلك
لا يكون الترتيب من الاجزاء المحركة من قال لوصف الشكل في الخارج
ترتيباً بغيره يطلق آه اي يترتب فيها انضمام بعضها الى بعض حيث
يتصف بالوحدة المتعينة او الاستباهية فطلق عليها لفظ واحد
فالاضافة بياناً على ما هو الشائع في اضافة الاسم واللفظ الى المسمى
والمطابق لما وقع في بعض النسخ بالوصف ولما شرح الاشارات
وشرح المطالع بدون ذكر لفظ الاسم هذا لخلاء ذكرهم ليقوم
ماهية الترتيب دون التاليف به لا للاخترازا لا يمكن وجود الاشياء
مع بقاء بقدرها بدون التقديم والتأخير بينها حساً او عقلاً فانما
اعلم منه معنى ما واما صدقاً فمتساويان وقيل معناه ان يترتب
بعد جعلها شيئاً واحداً هذا مقتوم وذلك ما خرج بتحقق التو
من حيث الصدق في الملقبة المركبة من الشكل واللون والحركة
المحدثة المركبة من الالبنة والوصف والامور الذهبية الملقبة
دفعاً واما القسم المركب من الحيوان والصفة في كل منهما تقديم

وأنظر عني من وجد وكذلك كل جمع آه هذا الترتيب بناء على
نقرا ما من علم الا وقد خص منه البعض فلا يرد ان الجمع الملقب
في تعريف النوع والمفرد ليس كذلك ولعل وجد ان الاصل في ان
مباحث الوصول الى الصور والصدق وفي تحقيقها يكون الامر
فالبحر المسجل في تعريفها بمعنى ما فوق الواحد وكذلك في بقية معما
الانامدا واما غير الامور بمعنى ان هذا القيد ليس احرازاً
بل ينبغي ذكره في الترتيب وبالعلوم الترتيب بالذات
يقع في المعلومات وبالنتج في الصور سواء قلنا بمعايرة العلم
بالمعلوم بالذات او بالاستباه فمن قال ترتيب علوم اذ بالعلوم
المعاومات او غير الترتيب الشئ كذا فاده السيد في خواش
المطلع وما اورد عليه من الشك من عدم عماد على القول بانها
العلم والمعلوم بالذات توهم منشاء عدم التدبير للعارف الا بآ
والصدق بغيره والنفقات آه ذكر الانساق الثانية بطريق الترتيب
تكونها معرفة والاما للصدق بغيره لا يتصور فيها فان الحكم باحد الطرفين
اما بامتناع الاخر او بخلافه الثاني المطعون والاول اما ان يعبر
مطابقة للخارج فان كان مطابقاً ثانياً فهو اليقين وان لم يكن
مطابقاً فهو الجدل المركب وان لم يكن ثانياً فهو التقليد المصلي لا
يعبر مطابقة وان كان لا يخ عن المطابقة او الامطابقة فان كان
يعاين تسليمها فهو المسلم او انكارها فهو الموصوع عليه بناءً على

الاربعة من البرهان والمطابقة والحدود والسفسطة كذا في مخرج
 الاستدلال فان الفكر كما يجري آية الثاني لمجرد قران العقليين
 في الوجود على ما في الرضي وقدم لربان في التصور ^{مقتضا} ما يشانه
 ومن لم يفهم وقع محض محض وهو احض من الاول مجرد بيان
 للواقع لا دخل له في السؤال لانه لم يفهمه في هذا الكتاب يعني
 قبل تعريف الفكر الاربعة هو المسائل في العلم المتعمق فلا يريد ان يعلم ذلك
 في الكتاب لا يصير قربة للتعلم ولما لم يكن الفريضة مصداق في الدلالة
 على ارادة نقل في شرح المطالع ان الخلاصة اولى من المعلومة
 واذا دلت الفريضة على تعيين معنى العلم بتعيين معنى الجبل
 ايضه فلذا لم يفرجه في السؤال والجواب سادى المطايع يعني
 كما ان اعتبار الجبل ليس للضرورة كذا اعتبار المعلومة واما
 المطايع يعني ان المراد من الجبل الجبل من وجه فان الجبل المطلق لا
 يمكن طليه طريق اكتسابه يعني ان المراد بقوله ما اكتسابه
 من التصورية هذا لاكتسابه في معلوم تطعا لا اندولج وكذا
 في قوله في الامور المتصدية ^{بها} ومن لطافة في ايراد كل من
 للتعريفية اشارة الى انه له لطافة اخرى من التشبيه على ان الترتيب
 لا يمكن الا بين اثنين واشترط المعلومية في ^{الامر} الجبل في المط
 هذا ان اعتبر اضافة اللطافة الى هذا التعريف ^{مستند} على اعتبار
 البعوضة وان اعتبر البعوضة ^{مستند} على الاضافة وان اد بعوضة

هذه اللطيفة من مطلق اللطافة لا من لطافة هذا التعريف ^{المقتضى}
 ان صفة كل من في امثال هذا الموضوع يكيفية كون المذكور بعضا من
 مدخول من ولا يقتضى وجود امر اخر بل جواره ^{مستند} على
 العمل الاربعة اي تعريف بلان مشير اليها ووجه لطافة انه يفيد
 اميا ^{الشئ} ما هيته ووجوه ^{ان} الامور والهيئة الاجتماعية
 داخلان في المراتب اعنى المعرف والجهة خارجان عن الترتيب
 فاطلاق المادية والصورية على التشبيه واما القول بان المراد
 بالعمل الاربعة لما لاجله النظر اعنى المعرف والجهة والعمل الاربعة كانت
 المركب تضاف الى اتحادها وكما يفيد اشارة تعريف المركب عليها
 اوضح كذا لا يفيد ايضا اتحادها وان كان يصح اطلاق المادية و
 الصورية على الحقيقة مع كونه ^{تكون} محالها لبيان الشر يستلزم
 ان يكون اطلاق العاقل والغاية ^{محال} لان العاقل المعرف للجهة
 المسدد ايضا دون المرتب والعدله الغاية اعم ^{لا يكون} للصادق
 بالاختيار قال كل مركب ^{اي} موصوف بالمركب في نفسه ^{مقطع}
 القطر من اعتبار المعرف كالمركب ^{سواء} كان موجودا خارجيا او
 ذهنيا وهو المراد بالمركب الحقيقي ^{الرائع} بعضه يصايفه فلا بد كل
 امرين موجودين اعتبر المركب بينهما فانه مركب وليس لمادة
 ولا صورة ^{فقد} بالمركب لان البسيط لا يكون له مادة مادية ولا
 صورة ^{سواء} كان صادرا عن اختيار او موجب وبالصادق

المختار لان الصادر عن الموجب لا يكون له علة غايية سواء كان
 مركبا او بسيطا وادخال الفكر في هذه الكلية على التشبيه المنقح
 على اثبات المادية والصورية له كما لا يخفى من علة مادية
 لان المصنف بالتركيب في نفس الامر لا بد له من الاجزاء التي
 بها بالقوة من الانضمام به بالفعل ولا يفتقر بالمادة والصورة
 الا ما به الشيء بالقوة وما به الشيء بالفعل بخلاف التركيب لا اعتبار
 اذ الانضمام فيه في نفس الامر بل مجرد الاعتبار داخل في
 مقومات الماهية ولا اسمها على الماهية ومن علة غايية
 لانه ممكن والممكن لا بد له من فاعل وعلة غايية وهي
 ما لا حله الفعل لان الصادر بالاختيار لا بد له من مرجع يرجع احد
 طرفي الفعل على الامر كيلا يلزم التراجع بلا مرجع على ما تقر في
 الكلمة والاشارة بغيره خارجتان عنده اي عن ماهية
 يتوقف وجود عليهما ولذا اختصاصا بعلة الوجود كمن ذلك
 اكملاه فالاختصاص استفاد من اضافة اللطائف الى هذا
 التعريف ليس حقيقيا بل الانقسام التام وليس المراد
 بيان لغاية اعتبار قيد الاشتمال وحل المانع في بيان ان
 تدويره بالعلل الاربعة قال في تحقيق من حقيقة الامر اذ حقيقة
 وتفسيره اي قول منسوب الى الفيلسوف لا يشبهه فيه من قول
 على التشبيه اي تشبيه ما به الفكر بالقوة بالمادية وتشبيه

ما به الفعل بالصورية وان كانا خارجين عن ماهية ومن هذا
 ظهر ان كونه قولا بالتشبيه لا يحتاج الى التعليل بكونه معلوما
 ذكره سابقا من كون المادة ولا بصورة داخلان في التركيب
 فالتعليل بقوله لان الظاهر على سبيل اقتزال اما باعتبار انه قد
 يطلق الظن على مجموع الامور المرتبة المحصورة كما وقع في عبارة
 المختص واما باعتبار ان المادية قد يطلق ما به الشيء بالقوة
 مطلقا حيث جعلوا الموضع واحدا في المادية كما في المحاكات
 من الاعراض النفسانية اي المختص من الاجسام بدو ذلك النفس
 الحيوانية سواء قلنا انه الترتيب المحصور والمرتب المحصور
 والمادة والصورة آه صرح به المحقق الطوسي في شرح
 الاشارات حيث قال وانما قال اي الترتيب كانهما علناه المادية و
 الصورية ولم يقل بهما علناه لان الترتيب لا مان له ولا صورة فانه
 كونه المادة والصورة يكون للاجسام انتهى فانه صريح في انهما
 يعنى المادة والصورة المختصين بالاجسام واليد بشرحها
 الشرح حيث تعلق وصورة الفكر بعد التعبير بالعللة الصورية
 لا ياتي ما صرح به السيد قدس سر في شرح المواظ من ان المراد
 بالعللة المادية والصورية ما يعم الاجسام والاعراض وكذا في شرح
 المختص من ان المراد بالمادة والصورة ههنا اي في تقسيم العلة
 ما يعم الاعراض والاجسام لان تلك الاداة بطريق التشبيه والاعراض

فاندر الشكوك التي عرفت لناطين بل هي معلولة له
 قيل هذا مما يتم اذا جعل الترتيب مصدر الفاعل اما اذا جعل
 مصدر المفعول فمدلوله نفس الهيئة الاجتماعية فلا يلائم عليه
 مطابقة وليس يثبت لان النظر صفة الناظر فكيف يصح تفرقة
 عما هو صفة الاسود ولان الذي عليه ما يشبه الفعل الناظر لا يلائم
 الترتيب عليه لان دلالة العلة على معلولها قال الحقن الطوسي في
 شرح الاشارات العلم التام بالعلة النامة لا يتم من غير العلم بكيفية
 مستلزمة لجميع ما يلزمها لذاتها وهذا يتضمن العلم بلوازمها
 التي منها معلولاتها الواجبة لوجوبها فالعلم التام بالعلة
 النامة يقتضي العلم بما هي المعلوم وانما معلول والمعلوم
 من حيث هو معلوم لا يقتضي العلة المعينة انما يقتضي علة
 علة الوجود فالعلم بالمعلوم من حيث هو معلول يقتضي العلم
 بانسب العلم دون ماهيتها انتهى خلاصه انه لا بد في العلة
 من خصوصية جهات مصدر المعلوم المعين دون غيره فاذا علم
 بذلك للعلم استلزام العلم بالمعلوم بلا شبهة بخلاف المعلوم
 المعين وحاصل الجواب انه لا شك في دلالة الترتيب على الهيئة
 والترتيب لان الذهن يشغل منه اليها والاولى دلالة العلة
 النامة بمعنى الفاعل المستعمل بالثبوت والثانية بالعكس فالاولى
 اقرب ولو قال فان الترتيب المعين يدل على الهيئة المعينة بلا شبهة

دون الترتيب فلذا عبر عنها بالمطابقة كفي في مقصود وكذا
 قصدنا اننا بالفاصل الكلية فاندر الشكوك التي عرفت
 لناطين فندير كالتجارية هذا بناء على يادى الراي والا
 فالتجارة فاعل الحركة التي هي معداة للسرير كملوس
 السلطان اه اي للسرير وهو ايدى قول طاهري والافق غاية
 لا تأخذ السرير اي الفكر فسر الترتيب بالفكر وعادة لسوق
 الكلام فان ما قبله وما بعده مذكور بلفظ الفكر وما قبله
 لئلا يتم ان جعل الترتيب على مجرد الهيئة الاجتماعية يقوم لان
 المشار اليه الترتيب المحض الذي هو الفكر ليس هو
 داما اي في جميع الاوقات فيه للفكر فلا بد ان يكون خطأ
 في بعض الاوقات فيحقق فخر فاسد اما بان يظهر فساد الفكر
 الاول بعينه او يظهر فخر اخرنا قصد وعلى التقديرين لا يكون
 كل فكر صحيحا فلابد اول الكلام واخره فمن واحد تفصيل
 لما قضيت العقلاء فلذا قدم الطاهر والجور على متعلقه وراى
 من ولو قيل فواحد لان المقصود بالذات بيان ما قضيت متعلقه
 الاقوال دون تفصيل العقلاء والالزام اجتماع الفيضين
 ان ادى الفكر الى الفيضين فطوان ادى الى المشايين فلا
 فلا استلزام كل منهما فيفيض الاخر وان يديه العقلاء فلا بد
 ان ورنى لفظ الاستلزام مناس الحاجة الى الترتيب لجوان

ان يكون تغير لفظا عن الصواب بدعيها حاصلا بمجرد الانعكاس فان قلت
 عدم كتابة البدية لا يقتضي الاحتياج الى القانون لحيوان ان يكون ضروريا
 سواء البدعي الاول قلت معلوم بالضرورة انه ليس التغير من التغيرات
 والتجزيات ظاهرا وانما التغيرات فلو كان ضروريا كان بدعيها
 او لبا ان قضايا بدعيها ماعدا على التغيرين يعني البدية
 في ذلك ولذا لم يقل ان مجرد التوجه لا يكفي في تغير لفظا عن الصواب
 عن العقلاء الطائفة آه في التوضيف اثنان الى دفع ما يقوم
 من انه يجوز ان يكون لفظا لعدم طليهم الصواب بل بحجج التشكك
 والتقليط وهذا الوصف مستفاد من لفظ العقلاء فان سألنا
 العقلاء وطلب الصواب لا التشكك والتقليط لا ان يكون
 اطلاع الشخص على حال نفسه اظهر من اطلاع على حال غيره فلو قلنا
 آه انما في المتن والشرح والحدود المجزوء متعلقين بما اقتضى معنى الفكر
 واما النتيجة ان آه فلا يرد ان شرط الشافق اعداد الزمان
 فكيف يصح قوله بما اقتضى في الوقتين واقصر على بيان المظهر
 انما انتم حيث قالتم واحد آه لعدم ظهور ذلك في لفظا
 في التصورات لان كل تصور معنى من المعاني لا شافق والامتناع
 بينهما انما التامع بين الاحكام الضمنية اللازمة لها والكتبة المتصورة
 بناء على شبهة الامام فتلك التقرض لبيان لفظا فيها العدم وتوهم
 فيها حتى لا يثبت الاحتياج الى جزئها المنطق بل لا احتياجه الى بيان

لا بدعي بهذا المختصر المدون المبني بديها يريد دفع ما
 يرد من ان اللازم من وقوع الخطا في الاكثار وعدم كفاية البدية
 في التغير الاحتياج الى معرفة احوال تلك الاشياء والتجزيات لا الاحتياج
 الى القانون وحاصل الدفع ان ههنا مقدمة مطلوبة من كفاية
 الشئ لظهورها كما قبلت لتستلزاما الى قانون لغرض معرفتها
 تفصيلا للمعرفة ان بدعيها العقل لا تكفي بذلك التغير فالبدعي
 معرفة جميع الافكار الصحيحة والفاقد التي لا يخصص في عدد حجب
 يكون لكم بان هذا الفكر الجزئي الواقع ما صحيح او فاسد ولا شك
 في عدم تلك المعرفة وانما لم يعمل بالمعروف في السلسل لا الاحتياج
 كل كونه اخر او بلزوم احاطة الذهن بما هو غير متناهية لحيوان الا
 الامتياز الى قدر جزئي يكون صحيحة وتغير عن لفظا بدعيها الاول
 قد يظن بان معرفة صحة الفكر الجزئي الواقع معرفة يقينية لا يحصل
 الا من القانون الكلي الذي يتدرج فيه لان الطريق للعدول الى
 الجزئي الاستدلال بحال الكلي على الجزئي او بحال الجزئي على الكلي او بحال
 الجزئي على الجزئي والاحتراز لا يبيد ان البعثين فتبين الاول انما
 كلا العقلين لا يثبت الاحتياج الى المنطق في تحصيل نظري يكون
 صحة فكل بدعيها اوليا مادة وصورة لا خبر بذلك فكل بدعيها
 محال فيه اذ لم الناطق يرجع اليه في معرفة صحة الفكر
 المختصر من مادة وصورة لحيوان ان اكتسابه اجتنابا عن العلم ان اللازم

مما تقدم هو التخليج الى قانون يعينه معرفة طرق الاكتساب للجهل
من المعلومات دون من الفروقات وما قبل ان قانون اكتساب
الظواهر من الفروقات يصدر عن علم انه قانون اكتساب الظواهر
من الفروقات فلا حاجة للاقتسام الذي ذكره قدس سره فغير انه
يستلزم استدراك قوله من الفروقات فذكرت امره
بيان معنى صحة الفكر وفساده فاذا لا يريد الغاء لتفصيل صحة
المادة والصورة المذكورتين سابقا وتبين لما ذكره قدس سره ان
المراد بطريق اكتساب الظواهر اقسام المعرفة والحكمة ومعنى وقوع
الاختلاف فيها اباها اعادة مناسبتها وبالاكتساب الترتيبات الواقعة
فيها ثم يخرج من المعاني الاصطلاحية من غير ضرورة
ها مناسبة لموضوعه كونه ذاتا له او تاراجا له لا مساويا
وكذا الحال في التصديقات فانه لا بد فيها من مقدمتين شاملتين
على الحد والثابت فكل مطلوب آه وهذا هو معنى المادة من
طريق مخصوص من الحد والتميز في المشورات والقياس والمثيل و
الاستقرار في التصديقات له شرائط مخصوصة كسواء الفرق
وكونه احلي او يجاب في بعض الامكان كما في قولنا زيد حمار وكل حمار جسم
وما قبل ان الالزام هنا هو التسمية التي في ضمن الحمار فغيره انه في
تقدير تسليمه لا يجري في جميع الامكان فليس من الفرق بين
والمكتسبات اما التفضل لتفصيل المبادي النفسية في بيان

اقسام الكل وبيان خواصها التي تميز بعضها عن البعض واما
الطريق في بيان اقسام المعرفة بشرائطها واما البياني النفسية
في بيان ما ينافى منه الصانع للثمة وبيان ما يميز بعضها
عن بعض وبيان النفسية وانماها وبشرائطها واما للطريق في
اقسام الجدة وبشرائطها كما ينبغي انما قال ذلك لان كل علم مكمل
لبيان صحة سادته لكن لاحق التكفل لان العلم اليقيني بالجرمي
انما يحصل من العلم بالكل فان التمثيل والاستقرار لا يصدقان
ادراك المعقولات ابدا لاسرار الغائبة عن الحواس يقوى
الاول لان التكلم على وقف المعاني المدبرة في الذهن فاذا كان
تدبير المعاني سديدا كان التكلم سديدا ويسلك بالآقا
اه الباد للتفكير لا يندحفظ عن عرض الخطا فيه ويظهر
في عطف على يقوى استأن الى ان الظهور في الشرح بمعنى
دست ياتن على ما في التاج وفي التعبير بالانفس الانسانية
الان القوة المظفية عبارة عنها في التوضيف بقوله
المسماة بالناطقة الى وجه التعبير بالقوة المظفية فان
التسمية المذكورة تشير الى كونها يداه النطق وهو
معنى القوة المظفية الاختصار صيغة المعرفة استأن الى
كونه علما واحدا مفردا بالذات وهي الواسطة اه هنا
فصل الامام في شرح الاستدراك فالواسطة كالتسوية

يتوسط بين الشيئين كواسطة الفلاد^ة والنسبة بين الق^{در}
 ويقول بين الفاعل ومنفعلة خرج الوسائط المذكورة مما لا
 يكون طرفا فاعلا ومنفعلا ولظهور فائدة هذا القيد لم يشترط
 له الشئ^ة ونقص لفائدة القيد الاخرى اي في وصول اثر اليد
 وما قبل انه يصدر عن التعريف على الشرائط او ارتفاع المانع والمعد
 لانها وسائط بين الفاعل والمنفعلة في وصول الاثر والاعباد
 لا يحصل بدونها فوجب لانها سمات الفاعل عليه فان الفاعل لما
 يصير فاعلا بالعلل فسيبها لا وسائط في الفاعلية اذ عل^ة
 الشئ^ة آه قليل لقوله فانها واسطة ان رجع ضمير منفعلة الى
 الفاعل يتاويل العلة وان رجع الى العلة المتوسطة فهو قليل
 لعدم مطوية اي يكون واسطة بين فاعلها ومنفعلة اي
 لان فاعل الفاعل فاعل له بالواسطة المدخلة في الفاعلية عليها
 قالوا من ان مطلق العلة ينصرف الى الفاعل ولان الشئ اذا كان
 محتاجا اليه لانه محتاج اليه لاخر كان الشئ الاول اية محتاجا
 اليه لاخر بالضرورة فهو اثبات لكون منفعلة العلة المتوسطة
 منفعلة فاعلها باثبات الفاعلية بالواسطة او المعدمة
 كلية ضرورية يشتمل الفاعل ويعجز وليس مصدرة على ما هم
 الا انها آه استدراك من قوله فانها واسطة بين فاعلها ومن
 منفعلة^ة فضلا ان يتوسط آه يعني ان المتوسط في

الوصول فرع تحقيق الوصول فاذا انتهى الاصل انتهى الفرع بطريق
 الاولي فضلا مصدر فضل من حد يضرب ويجمع وضرب يجمع
 زاد وبقي على ما في شمس العلوم يقع بعد نفي صريح او ضمني
 للشيء من نفي الاولي على نفي الاعلى يعني الثاني معناه انتهى
 الوصول مطلقا حال كونه يقيد عن المتوسط اي عن الوصول
 بالمتوسط وجزم منه فيكون استقراء اظهر وعلى الاول معناه انتهى
 الوصول مطلقا حال كونه زائدا ومتجاوزا عن المتوسط اي
 عن استقراء المتوسط فهو منفك اولا اجما الواصل اليه كلة
 اعلمنا كيد النفي السابق صرحا للاهتكام بثنائه لانه الصا^ة
 منها آه اي المعاول معلوم الاضاف بالضرورة ومن المتوسط
 الذي يكون اثرها والمتوسط معلوم الاضاف بالضرورة^ة
 البعينة تكونها اثرها ومعلوم ان الشئ الواحد لا ينصف
 بالصدورين ولا يقوم صدور واحد لصدورين فثبت ان
 الواصل اليه اثر المتوسط دون البعينة والتعريف في قوله الصا^ة
 منها من قبيل وذلك القيد وظاهر كلامه ان المعاول منفعلة
 البعينة تكونها فاعلة لغيره ليس صادرا عنه فلم يجعل اثرها اليه
 يحقق ذلك فلو لم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد مع ان الواجب
 فاعل لكل المتكاثرات بالواسطة او بواسطة^ة والناظرين منها كل
 او من فسيح المنكسوت يتكشف لك حالها بما ذكرنا لك فلا حاجة

الى الشرح - قبله على هذا اي على تقدير عدم وصول ان الفعل
 البعيد الى المفعول وبقي الاغراض على استلزام الانفعال لوصول
 الاثر فاذا اشغى الوصول اشغى الانفعال او لا اي سابقا ولا
 يقتضى وجوده في غير ثانيا والجواب خلاصة ان الانفعال لا
 يستلزم الوصول فالمفعول منفعل الفعل البعيد مع عدم وصول
 اثره اليه وذلك لان البعيد لم يدخل في وجود المفعول لتوقفه
 عليه وليس ذلك الا بالفاعلية اذا توجه لتوقف وجوده عليها سواء
 يكون فاعلة له او يكون منفعلها اليه لكون الفاعلية والمفعولية
 من الاضافات لكنه فاعل بعيد تحتل بينه وبين منفعله فاعل
 اخر بسببه لم يصل اثره اليه للمعز من ان صاد من المتوسط
 دون البعيد استار محلا لبقوله آه قد عرفت تفصيل ذلك للحل
 بما لا مزيد عليه فمامل امر تامم لونه وعمومته حتى يظهر ذلك
 دفع ما يشوب من ان المبادر من منفعله المفعول القريب بالحاجة
 الى البعد الاخر وان المتبادر هو المعلن ولا يد المحقق الطوسي
 القريب بالقرين فقال ما يشوب بين الفاعل ومنفعلة القريب
 ولو سلم فالمبادر من المفعول القريب ما لا يكون بينه وبين فاعله
 واسطة اصلا لان يكون بينهما فاعل اخر فيخرج عن الترتيب المذكور
 القريب الذي يكون بين المتبادر والمضروب جابل اذا قلت
 كل فاعل مرفوع آه مهية للتفسير المذكور بقوله فمقول امر كل آه

كما يدل عليه الفاء فتعبر عن اول ما يبادر الى الوهم من لفظ الكلي
 ومن انطباقه على الجزئيات ونسبة الجزئيات اليه من غير تقدير
 ولذا ذهب بعض الفاضلات الى ان الفاعل هو المفهوم الكلي
 كما خرج به في حاشية المطالع وثانيا لما هو المراد وبما ان معنى
 الانطباق وان نسبة الجزئيات اليه بالمشاع ثم اشار الى
 مطلق الاول بقوله والقانون والقاعدة والاصل آه فانه خلا
 الاصطلاح مع عدم فساد الفاعلية له وهذه القضية
 اه ابع ام كل اي حكم كلى وليس مخصوصا بالفعل كما سبق الى الوهم
 من تقدير الكلي فتدبركم آه تفسير لمعنى الفاعلية اذ وصفها
 القضية هي الاحكام آه هي المحمولات الدالة على خصوصيات
 الجزئيات مع تلك الجزئيات كما يدل عليه التمثيل وهذا الفرع
 آه اشارة الى ان الانطباق بمعنى الاشتغال لا الحل كما يستق
 الوهم من نسبة الى الجزئيات بالقوة القرينية من الفعل
 متعلق بالمشكلة والمراد بالاشتغال وجودها فيها ولا شك
 في كونه في القوة اذ لما حصل بالفعل حكم واحد وليس المراد به
 كونها بحيث يستخرج منها اجتنى يراد به بالفعل والقانون
 والفاعلة آه يعني ان هذه الالفاظ مترادفة يطلق في
 الاصطلاح على هذه القضية مثلا من حيث اشتغالها على تلك
 المخرج ولا اشارة الى الحقيقة وصف الامر الكلي بالانطباق

مع انه لا يكون الا كذلك وهذا اظهر عدم صحة حل الامر الكلي
على موضوع تلك القضية لان صدقها على الجزئيات لا يفي
له فلا حاجة الى التذكير وليس يغير في مفهوم القاعدة حتى يفي
انه ذكر الانسان في الحقيقة وايضا لا معنى لاستخراج احكام
جزئية منه لا يتقدير المصنف اى من حكمه واذا كان
الاستخراج من الحكم يكون هو الاصل لا الموضوع بهذا
العمل وهو يحصل الصوري ويقتضي الى القاعدة وليس على ذلك
اى على استخراج الفرع المذكور من تلك القاعدة استخراج
فرع اخر هذه القاعدة وبغيرها على جميع احكام آه جند
المصنف بقضية قوله يعرف احكامها والمصنف اليه بقضية
ان ليس القضية جزئيات يعرف في بعض نسخ السراج بقضية
اللام فهو جملة لا محل لها من الاعراب وفي بعضها باللام المعاني
دون التليل وفي نسخة الفعل اشارة الى ان تلك المعرفة
بالكافة والمشتقة خرج من التعريف القضية الكلية التي يكون
فرعها بى بى غير محتاجة الى التخرج كقولنا الشكل الاول
سنتج يكون ذكر في الفن بطريق المبدئية لمسا بل اخرى
قبل ما ذكره قدس سره تكلف سفتى عند ما ان يقع معناه
كلية بشمل على جزئيات بغير فيها باعتبار تحقيقها الابعاد
انفلاها ويستدعي تحقيقها خرجت المتطلبات الا لجزئيات

هذا السوال اذ لا يشمل على الجزئيات المعبرة في تحقيقها
على ان السالبة لا يستدعي وجود الموضوع فالقانون لا يكون
القضية كلية كلية موجبة وانما اضعف الجزئيات الى الامر الكلي
مع ان الواضح اضافتها الى موضوعها للدلالة على ان المراد بالبيان
بحسب نفس الامر لا بالجزئيات القضية بمعنى الجزئيات المعبرة فيها
دون الاعمال التماس الجزئيات الفرعية المعبرة في معنى الكلي اقول فيها
ذكر مكلفات الاول ان يراد باسمها على الجزئيات ان يكون
الحكم فيها على تلك الجزئيات الثاني ان يراد جزئيات الجزئيات
المعبرة في تحقيقها دلالة للفظ عليه مع ان المبادى من اضافة
لجزئيات الاشياء ان يكون جزئية بالقياس اليه وان يكون ذلك
السؤال كجمله الثالث انه يستلزم ان لا يكون قولهم يقضى التماس
ومساويان ويقضى الامر احسن من يقضى الاحسن فانها لا تقضي
على ما يقضى الامور المتعلقة بالاشياء والامكن وهي من الامور
الفرضية الرابع انه يلزم ان لا يكون المسائل الى موضوعها
الطبقات المخصصة في فرد واحد كما تحت الواجب والعقول والاشياء
فلا ان قوانين لعدم الجزئيات لها في نفس الامر بل بالفرع ثم لا يخفى
على القاطن ان المعنى الذي ذكره قدس سره اسبق الى الفهم مما ذكره
هذا الفاضل بلا شبهة لكن المراد مشقوق بشايع ذكره وايضا
يقول ان المراد بالجزئيات الفرع تشبيهها لها بما في الاندراج وبما

الاحكام التي تشمل تلك الجزئيات عليها وحاجتها الى الخلق
 ولا ظهر عندي ان المراد قضية كلية ينطبق ايها على غيرها
 على جزئياتها عند تعرفها حكمها منها فيكون التعريف متصلا
 على بيان الفرق ايضا ولا يكون ذكر الانطباق بعد ذكر الكلي
 محتاجا الى التوجيه ويكون الجزئيات مجملا على معناه المتبادر
 من غير لزوم الخلف لان ضمير ينطبق وجزئياته راجع الى
 الموضوع المفهوم من الكلي اذ معناه ما يكون الحكم فيه على
 جميع افراد موضوعه ويؤيد ما وقع في عباراتهم عند تعرف
 احكامها وان تعلق عند على التوجيهات المذكورة يحتاج
 الى تكلف واللام في تعرف كافي اكثر النسخ يكون للوقت في
 ان التعريف على التوجيهات المذكورة غيرها ذكره ذلك المتأمل
 يصدق على القضية السالبة مع انهم صرحوا بان مسيل العاقل
 قضايا موجبة وجوابها ان القضايا السالبة من القوانين
 اذا استباح الفروع كما يكون من الموجبات يكون من السوا
 والناويل المذكور مما اكتبوه لان البحث في العلوم لا يكون
 الاعين العوارض الذاتية لاداع لها ان لا ذاتها ولا ان
 يتعلق بها لان الترتيب الذي هو فعلها انما يتعلق اثره اعني
 الهيئة المخصوصة ظهورها فلا يكون المنطق واسطة في فعلها
 اثرها اليها فلا يرد ان كون المطالب الكسبية مفعلة لا

يتوقف على كون العاقله فاعلم ان ان الترتيب مفعول للتجار
 التجار ليس فاعلا له فلا اشكال في التصديقات لان
 يكون واسطة في حصول التصديق وهو ان لا يقع الذي هو
 فعل النفس وهذا القيد كفي في كونه الله ولا يجب جزئياته في
 التصورات ايضا بناء على ان المتبادر ان ان الادراكات
 لما كانت واقعة يتوسط فعل صادر عن النفس اعني الحس
 والتوجه والنظر يسبق الى الفهم انما افعال ولا ينفك عنها لظن
 اللفظ على معنى باعتبار ما يشاهد في الفهم وان كان خلاف الواقع
 انما يضر في ذلك المطالب العلمية واما بناء على كلام الشافعي
 على حذف النصف اي بين مبادئ الخطاب الكسبية في الاكتساب
 اي في حال الاكتساب لان مسابله قوانين يعنى الطلاق القانون
 عليه كما يستفاد من قوله وهو المنطق باعتبار ان اجزاء القوانين
 لا باعتبار ذاتها وبهذا ظهر وجه كونه قانونية لكونه منسوبا
 الى القوانين نسبة الكل الى وصف الاجزاء ووصف القانون بالصفة
 الكاشفة لانتك كونها قوانين لان صدق المحدد دليل على صدق
 المحدود وهو يترك يستفاد حكمها لانه خارج عن المدعيان فقرة
 الانطباق ولفظ الساسه بمعنى الجميع على ما في العاصم وان كثر
 التخصيص وقال ان في اللغة بمعنى الباقي واستعمله بمعنى الجميع
 مؤتم وان وقع في كلام المصنفين من العلوم اي العلوم

الكسبية كما يقتضيه البيان او العلوم للملكية على ما هو الغرض
 من تدوينه ليس نعم اي ليس كافي في العصفه بل لا
 يرضى المراد العلوم القائمة التي لا نعم آه بان يكون
 غاية العصفه كالعلم بالافعالية واما ان يكون غايته العصفه
 لكن لا عن المظالم بما يرضى عن المظالم لكن لا في الفكن بل عن المظالم
 في اللفظ لان الذاتي للشيء آه معناه انه اذ لوحظ الشيء
 في نفسه وظهر النظر عما سواه يجب ثبوت الذاتي وهو لا يرضى
 ذلك كون النسبة ذاتيا للاشياء والنسبة كالمقولات النسبة
 حقيقة كل علم بمعنى ما به الشيء هو هو ولذا ختم الماهية اليها
 اعتبار وضع الاسم لها كونها حقيقة اعتبارية باعتبار وضع
 الاسم بازانها اسماء العلوم المدونة آه مقصوده في
 التدقيق بين كلامي الشئ حيث ذكرنا ولا ان حقيقة العلم مسايله
 وثانيا ان العلم هو التصديقات فان المقصود انما يصح بالنسبة
 الى المعنى الحقيقي وهو الحقيقة الاسمية فلا يرد انه يطلق اسماء
 العلوم على الملكة للخالصة من التصديقات ايضا ولا وجه للتخفيف
 بهذين المعنيين اي علم تلك المعلومات آه اشار بالفساد
 ان المعنى الذي هو اسم العلم في هذا القول بمعنى المعلومات
 فاني في ما وقع في كلامهم ان العلم فيه عبارة عن الملكة
 هي وان هذا الاطلاق يحتاج بالقياس الى الاول ولهذا يقع في

تعريف كل علم علم باصول وان كان الاطلاق الاول ايضا حقيقة عرفية
 كما صرح به ثانيا حيث قال العلم هو التصديقات بالمسايل
 فان حصر العلم بغيرها صريح في انها حقيقة اذ لا يصح للمصنف
 المعنى المجازي بان اجزاء العلوم آه فلا يصح ان حقيقة كل
 علم مسايله وكذا ان حقيقة العلم بها لا بها العلم بالموضوع والمبادي
 والمسايل المقصود من الثالثة اي من اجزاء هذه الثلاثة
 لا الغرض منها للمسايل لان تدوين العلم لاجل العلم بها والموضوع
 والمبادي مقصودان بالعرض والقول بان حقيقة العلم
 المسايل قول حقيقي وقوله اجزاء العلوم تامة قول حقيقي
 على المساحة واما الموضع آه او رده عليه ان موضوع
 الموضوع والتصديق بوجوده داخلان في المبادي والتصديق
 بالموضوعية من مقدمات الشروع خارج عن العلم ولا معنى
 لهذا الموضوع جزء العلم والقول بان المراد نفس الموضوع ككل
 مؤيد قوله ليربط السببية آه فان الرابط وحده الوجود
 الذاتية للمسايل نفسه ففيه انه لا معنى لاي راد نفس الموضوع
 في العلم والجواب انه ان اريد بالمبادي ما يتوقف عليه للمسايل
 والتصديق بالوجود داخل فيها لان ثبوت الشيء فرع ثبوت
 المثبتة على ما قبل وان اريد بها المقدمات التي يتركب منها
 ادلة المسايل فهو خارج عنها فلفظ عن حمله جزء اعلي

اراد بها المعنى الثاني وقيل انه وان كان داخل في المبادي الا انه
 لا اختصاص له بمقدمة مسله دون سسله فلكونه مقبلا
 لجميع المسائل عدده جزايراسه ببرهنة آه ارتباطا ذاتيا
 تكون موضوعات المسائل راجعة اليه فلا يرد والمغايرة
 فالاولى والاشبه آه فليس الماهو مقصود بالذات عما هو مقصود
 بالعرض وحطاله عن مرتبة فمن جعله معطوف على قوله
 ان المقصود بالذات مقدمة ثانية من الجواب مع انه جوده
 ظرف متعلق بقوله فالاولى والاشبه اي لا وليا ان يغير ذلك
 المسائل عليها مع انه جوده ان يغير المقصود بالذات مع ما يحتاج
 اليه فيكون الامور الثلاثة اجزاء للعلم حقيقة ويكون القول
 بان حقيقة العلم المسائل منبعا على المسألة مقصودا نظري
 المقصود بالذات لكن الاول اولى يعني جعل الموضوع والمبدأ
 جزءا من المسألة اولى من جعلها جزءا حقيقة فهذا الاول السابق
 فانه عيان عن ان اعتبار المسائل على حقيقة اولى من اعتبارها
 مع الموضوع والمبادي وما استغراب ان في المفهوم كما يدركه
 فاء الشرح في الموضوعين وان كانا متلازمين في الوجود
 ان المسائل العلوم آه لا يعني ان الشئ ادعى الموجبة الكلية فكيف
 في السؤال بثبوت ثرايد المسائل في بعض العلوم فلا يرد ان بعض
 العلوم لا تزايد مساهلة كعلم بيطر والمعاينة لا يتوقف على تحصيله

في الخارج لتتفق الوضع للعدد ومات حتى لا يمكن التحصيل الاجا
 الا لاجمال الموجود في الخارج على تحصيله في الذهن في الذهن
 تحصيله واجمال والمرا دمه الاجمال فان في الاعراض والخص
 لك مما قرنا ان تقرير الجواب لا يتوقف على ان يكون للمسائل
 في الخارج وان المفروض لا يشانه بان الوجود الاصل في طاني الذهن
 غير الوجود الخارجي للاعيان في حق شئ بالاثار التوام على الايل
 وتبين لاحاجة اليه يدل على ما ذكرنا اي ان قدس من لفظ المبحث
 منكر وتخرج فلم يرد على الفصل في الذهن لوحظت لاجلا و
 سميت بذلك الاسم فالملحظة الاجالية باعتبار الموضوع او
 الغاية مثلا الله للوضع والموضوع له جميع المسائل المشتركة في جهة
 الوجود المستخرجة وغير المستخرجة وحي لا يكون العلم الذي ثرايد
 مساهلة متحققا جميع اجزائه في وقت واحد والعلم به انما سمي
 عالما باعتبار انكدة باعتبار التصديقات بالمسائل وليس
 قيل الوضع العام والموضوع له الخاص لعدم التقيد في الموضوع
 له بل الوضع والموضوع له شخصيان ضرورة كون اللفظ في المعنى
 شخصيين الا انه الوضع مفهوم كلي يتدرج فيه الاجزاء المستخرجة
 وغير المستخرجة كما اذا قدر الرجل ابناء ووضع له اسماء ان له
 يعتبر تعدد المسائل والتقدير يقان باعتبار تعدد الحال كما في الآية
 كان علما شخصيا وان اعتبر ذلك لان علما جنسا فلا تمان بين ما ذكره

ههنا وبين ما ذكره في خواص الشرح المصدي من كون اصول
علم النفس لا يحصل الا بالعلم جميع مسائله اذ لا حقيقة له سواء
سواء جعل نفسه احد الاله بناء على ان الله يكون بالاجزاء الغير المثلثة
ايضا ويحذف منها النفس الفصل بالتفصيل والاشارة على اختلاف
الرايين فلا يراد ان النفس مجموع اجزاء ان يحصل معرفة جنة النفس
ولا الفصل على ان النفس والفصل انما يوجدان من امر مشترك و
مختص باجزاء خارجيان التركيب وليس العلم المدونة كذلك
وليس ذلك من مقدمة الشرح آه ليس العلم بجميع المسائل
في الواقع مقدمة الشرح انما هي بصورة بوجه عشان تعادله
عند الشارع على ما هو واما انه لا يمكن ذلك قبل الشرح لانه يشترط
الدوا ويمكن فاشغال بالادخله في المقص فلهذا اعلان
مقدمة الشرح صورة بالزعم لم يمكن جميعا لانه ليس مقدمة
الشرح واما ان المذكور قد سمح بحايثه الشرح فوجه لصحة زعمه
لا لا خفاء به سمى على حده لكنه استدرك ليرحم توهم
انه اذا لم يكن في نفسه صحيحا لا يكون تركه مدخل في التنبه بان
عدم صحته لا ينافي خلوه عن التنبه المذكور اي القانون
اشارة لانه لو اورد الضمير كان واجعا للقانون المطلق مع
قريبه لان المراد به اللفظ عا عن التنبه المذكور ليشقوا
لغير الزعم العلم بالمسائل او بين ما ذكر في بيان الغاية من

البيان ثم اعترض بان تصور العلم بالغاية لا يقترن به مسائل
عن مسائل العلوم الاخر لحوار اشترك العلين في المسائل
والاختلاف بجهة البحث تغاية العلم بالغاية ان يعلم ان هذه
المسئلة من علم كذا ولا يلزم ان لا يكون من علم اخر وطا يدخل
في نهاية كل منهما فتقول الشرح اذ تصور العلم بربهم وتقاضي
جميع مسائله اجزاء لا ينافي ما ذكره ههنا من ان العلم لا يقترن
عند العقل لا بعد العلم بموضوعه يصلح الى الاعتدال بان
تبادله التميز لا يحصل الا بعد العلم بالموضوع واقول تميز العلم
حاصل بالعلم بالغاية واما تميز كل مسألة من مسائل العلوم الاخر
فلا يحصل العلم بالموضوع ايضا لحوار اشترك العلين في الواقع
والاختلاف في جهة البحث على ما قالوا هذا كلام المؤمنين
ليس معنى الشرح حيث عطل في شرح المطالع تقديم تعريف الموضوع
المطلق ما ذكره قدس سره بقوله بل الحق انه لما كان المقصود
وتبادله منه آه حيث نسب الموضوع والعموم الى المفهومات
النسوية فلذلك اي لما يتبادر الى الفهم علمه بان كنه
اي بتفصيل اجزائه واما من رآه بذلك لان العلم بان كنهه قد يطلق
على حصول الشيء في الذهن بنفسه لا بامر صادق عليه ذاتيا
للمعروف واخلق في ماهية سواء كان محمولا ولا وكلاهما
محمولان اي لا يتم ان مقدمة الشرح تصور موضوع المطلق

ختم

باكتنه ولا يتم ان مطلق الموضوع خبره منه لا يدل كل منهما من
 دليل بان الخاص ههنا اي موضوع المطلق مقيد بعقبات
 الخاص ههنا مقيد والعام مطلق او ان المراد بالخاص ههنا
 المقيد بالعلم المطلق على التميز ولا شك في ان معرفة المقيد
 من حيث انه مقيد مسبق بمعرفة المطلق لتحقيق الشرحين
 المذكورين حتى يصح آه اي حتى يكون مقيدا فيجب توقفه
 على معرفة آه بل المطأه لانها مقدمة الشرح الذي يبين
 العلم عما عداه لا يتصور مفهوم موضوع المطلق وليس
 مقيدا بل ما يصدق عليه المقيد ولما كان بناء الاعتراض ان
 المراد تصور الموضوع وفي الجواب تسليمه لكن المراد بلطفا
 والعام المقيد والمطلق وفي الرد الشرح بذلك الان المراد
 تصور ما يصدق عليه المقيد جعل قدس سره كلها تحت قوله
 فلذلك عطف البعض على البعض بل الحق انه لا يجامعهم
 من قوله فسقط ما ذكرتم اي فسقط ما ذكرتم من جواب الاعتراض
 وبقي الاعتراض فلا يكون ما يتبادر من كلام القوم حقا بل الحق
 ان يتم وجه ايراد شريف مطلق الموضوع انما كان المقصود
 قولهم العلم بالموضوع مقدمة الشرح المقيد بان الشيء
 القلبي آه وهذا الحق مما يمكن حمل كلام القوم عليه بان يكون
 المراد بقوله الاعتداء العلم بموضوعه التصديق بانه موضوع

العلم فلا بد في المطلق من التصديق بان الشيء القلبي موضوع المطلق
 ولما كان موضوع المطلق الذي هو محمول في هذا التصديق كونه
 مقيدا احص من مطلق الموضوع والعمد بالمقيد من حيث انه مقيد
 مسبق بالعلم بالمطلق لانه المطلق مع المقيد وجب ان لا يقع الشرع
 في البرهان بتبين مطلق الموضوع فلا يشانه الى ذلك الثاني
 قدوس سره للاعتراض بما يتبادر منه والمحصل آه اي حاصل قوله
 بالحق ولما دبره اعراب احدهما انه اثبت كون المتبادر من كلامهم
 غير حق ليعلم للاعتراض فلان الانهم مما سبق بقاء الاعتراض على وجه
 فلا يتم من عدم تمام الدليل ان لا يكون المدعى حقا والثاني ان ما سبق
 من كون الموضوع محمولا في التصديق المذكور اما هو بطريق التميز
 ولا يتبين ذلك في هذا المقام اي في مقام ان العلم بالموضوع المطلق
 مسبق بالعلم بمطلق الموضوع اصلا سواء كان ذلك التصديق
 باكتنه او بالوجدان لانه عارض له اذ وصف الموضوع بهما فاما
 لعدم تبيين المطلق والبحث عن احواله فيه اي بيان مقيد
 اي تعريف مفهوم مطلق الموضوع سواء جعله او كونه ما عدا
 في التصديق وصفا عنوانيا او محمولا يبحث عنه عن عوارضه
 الذاتية او يحمل عليه او على الواعد او على امرائه الذاتية او على
 الواعده او على ما يسمى في لغتهم المصغر عن عوارضه اي جميع
 عوارضه بمعنى ان عارض له ذاتي يستخرج من القوة الى الفعل بحث

عنه فلا يرد النفس على تعريف الموضوع بالمساوي له على ما تقدم
 موصولا لان الشئ الذي لاجله الحق شقين في نفسه واحد
 الضميرين اء من غير تعيين لان الاتحاد حاصل من الجانبين واختار
 في التفسير رجوع الاول الى الصانع بضمه وحاصله انه لا يرد
 الاتحاد في المفهوم فتق له جزية عطف على ماهو ولو اريد للاتحاد
 في الصدق يدخل فيه ما يلحق لجزية او لما يساويه فيكون ح له
 او لجزية عطف على لذاته الذي هو صوم كل علم الذات يقول
 موضوع العلم زاد لفظ كل للتخصيص على ان التعريف لا يخص
 له موضوع علم دون علم الشئ في ذلك العلم اشار الى ان التعريف
 في معان المصنوع ارجع الى علم باعتبار معلوميه بان تنسب الموضوع اليه
 سابقا فلا يرد انه لا يرجع ارجاع الضمير الى كل ولا يعلم كافي للتعريف
 المرتبب ذلك ان ترجع الضمير الى العلم وتفسير العوم بعد ارجاع
 الضمير كما تدفيل موضوع علم ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية
 اي علم كان الشئ عن عوارض الذاتية تفصيل الكلام ان كان
 الانسان معرفة اعيان الموجودات من تصوراتها والتحديد
 باحوالها على ما هي عليه بتعدد الطائفة ولما كان معرفتها فمفهومها
 مستعز مع عدم ادا فيها كما لا يستلزم فيها التبدل في شديدا اختلا
 المفهومات الكلية الصادرة عليها دائمة كانت او عرضية و
 وجبت عن احوالها من حيث انطباقها عليها فيعند علمها بوجه

كل علم اياها ابد الدهر ولما كان احوالها متغيرة وضبطها منتشرة مختاطمة
 فمفهومها القسري لافعال الذاتية لغووم مفهوما وجعلوها على مفرد
 بالمدح ومن وهو احوال الذاتية ونسرها بما يكون محولا على ذلك
 المفهوم اما لذاته فمن جهة الامم والمساوي له فان له اختصاصا بالثبوت
 من حيث كونه من احواله او من احوال مفهومة او الخارج المساوي له
 سواء كان شاملا للجميع او اذ ذلك المفهوم على الاطلاق له وضع مقابل
 مقابلة القضاء او العدم المتكدة دون السلب ولا يجاب ذلك بقابل
 تقابل الاجاب والسلب لا يخصاص لهما بمفهوم دون مفهوم
 ضبط الانتشار بتعدد الاصناف فانشىوا احوال الشاملة على
 الاطلاق نفس الموضوع والشاملة مع مقابليها الانواع و
 الاثمة للخارج المساوي لجزية الذاتية ثم ان تلك الاثمة الذاتية
 لها عوارض ذاتية شاملة لها على الاطلاق او على المقابل فانشىوا
 العوارض الشاملة على الاطلاق لنفسها الاعراض الذاتية والشاملة
 على المقابل لا فاع تلك الاعراض وكذلك عارض تلك العوارض
 وهن العوارض في الحقيقة قيود الاعراض المثبتة للموضوع و
 لانواعها الا انها اكثر مباحثها جعلت محولات على الاعراض وهذا
 تفصيل ما قالوا معنى البحث عن الاعراض الذاتية ان يثبت تلك
 الاعراض لنفس الموضوع او لانواعه ولا عارضه الذاتية او
 لانواعها او اعراضها لانواعها وما يكونا اندفع ما قيل انه ما من علم

المختصة

الا بحث فيه عن الاحوال المختصة باقواعد فيكون بحثا عن الامور
الغريبة للحوادث بواسط امر احصى كما بحث في الطبيعى عن الاحوال
المختصة بالماضون والنبات والحيوان وذلك المبحوث عنه
في الطبيعى ان لم يسم اما ذو طبيعة او ذوات نفس اليه وغير اليه
من عوارضها الذاتية والبحث عن الاحوال المختصة بالعاصرو
بالكميات الثابتة وغير الثابتة كلها تفصيل لخواص العوارض ويؤيد
والاستقصاءات الفاصل المحقق الذي واي هذا الاشكال قال معني
فولم يبحث عن عوارض الذات انما يدرج البحث فيها ما كان
يثبت لخواص العوارض الذي ما هو عرض ذاتي لذلك النوع ولا يثبت
عليك انه يلزم من دخول العلم للغير في العلم المكمل كعلم الكسرة
المختصة في علم الكسرة وعلم الكسرة في علم الطبيعى لانه يبحث فيهما
عن العوارض الذاتية لنوع الكسرة او الكسرة الطبيعى او العرض
الذاتي او النوع عرض الذات
فيه العرض المستفاد من اضافة احواله وليس بيان الاحوال بالذات
من حيث استعداد الصفة المرص لانه يبحث عنهما من الطب ويبحث
الجيشيد من ثمة المصنوع لا يبحث عن صف العلم وكذا الحال في قوله
من حيث الاعراب والبناء المشتمل على اجزاء من الكثرة الغريبة
السبب فانه لا يلقى للاختلاف لانه لا يلقى للاختلاف اعني الفاضل عينا
وهم لان الغزايه يقتضي الحدوث وهو من خواص المادة فيكون

او العرض الذي هو الذات او الذات
او العرض الذي هو الذات او الذات
او العرض الذي هو الذات او الذات
او العرض الذي هو الذات او الذات
او العرض الذي هو الذات او الذات
او العرض الذي هو الذات او الذات

لحيون ايضه دخل في عروضة وان اريد به الانفعال الذي يقع
ذلك لا لادراكه فهو لاحق مساوية فلذا دفع في الكتب مثالا لهما
ما يكون شبيه لاهليه لان مسائل العلوم مقنايا حالية ولذا
فكر البحث بالعلم لكونه ما يلحق الشئ ما يعمل عليه خارجا عنه بناء
على ان ثبوت الذاتي للشئ بعد العلم بكونه ذاتيا بين والمسئلة
لا بد ان يكون نظرية يتشاكلون ان التثبيد على ان المراد
المقدم لا ما يصدق عليه واعلم انه دفع لما سبق الى العلم
انه اذا كان العرض الاول عارض للشئ لذاته فيكون بين الثبوت
له فلا يكون اثباته مطاوبا في العلم لوجوب كون المسائل نظرية
وحاصل الدفع ان اشتغال الواسطة في الاثبات ايج العلم بالثبوت
فيكون ان يكون العارض لذاته غير بين الثبوت فيطلب في العلم
بالعرض وان اعلم ان معنى كون شئ واسطة لثبوت وصف الامر
ان يكون ذلك الشئ عليه الثبوت ذلك الوصف لذلك الامر وهو
فهمان لهما ان لا يثبت ذلك الوصف للواسطة اصلا فيكون
هناك عارض واحد عرض واحد بالذات والاعتبار كما في لفظة
العارضه للفظ بواسط الشئ كالعارضه للثبوت بالكميات
لواسطة الواجب وثابتها ان ينصف الواسطة بذكر الوصف
وبواسطتها ينصف ذلك الامر لا بمعنى ان هناك الصوابين مع
حقيقيين لا مستأ فيام الوصف الواحد جو صوابين حقيقيين بل

في الاربعة السور والعوارض

بالانصاف واحداً بالحقيقة للواسطة ويتبعها ذلك الامر ولا يلزم
على جواز تعدد الشيء بالاعتبار وهذا القسم يسمى واسطة في
غيرها من القسم الاول ثم ان المعبر في العرف الاول عدم الواسطة في
العرفين من عليه قدس سره في خواص المطالع وذلك لانه لو لم يكن
الواسطة اعني الجزء والمساوي فيلزم انحصار مساهل العاوم في
العضايا الضرورية لان الاعراض الذاتية مقتضى ذات الشيء
او خبرية او مساوية فيمتنع انفكاكها عنه ويلزم ان لا يكون العرف
الذاتي احص من الموضوع مع انهم صرح بالجواز وذلك لوجوب
كونه لاحقا لامر احص فالمراد بقوله لا يكون واسطة في جوفها اعم
التبلي من لا اعم فلا مخالفة بين كلامين الا انه اجل لان مقصده
دفع الوم المذكور ومنشأه عدم الفرق بين الواسطة في الثبوت
والواسطة في الاتبات كالحركة الارادية لا يعتقد آية الحركة
بالارادة بالقوة وعن من الاعراض بناو على ان المساس بالحركة
لانا لا ارادة لا يجوز ان يكونا فصلين للحيوان اذا الماهية
الحقيقية لا يكون لها فصلان في مرتبة واحدة فهما لايمان
للفصل التي مقامه لجهالة بواسطة النجيب اي النجيب
بالفعل فانه مساو للانسان او لا يوجد فرد منه لا يكون نتجا
فانه يعرض للاطفال في المهد ولذا يصحكون ويكون النجيب
للفرق والفرج مثلا لا ياتي كون النجيب معروضا للصاحك فلا

71
واسطة التي يبحث عنها في العلوم القيد للاشارة الى انه
المشاع فيه لا كونها اعراضا ذاتية بمعنى اسنادها الى الذات
واختصاصها بمجموعة وليست لصحبة فعل ان ثابت بيا
المعذمة والا فالظن ليس لي الجعل المذكور لصحيح ذكر الشئ في
شرح المطالع لعدم الصحة وتعيين الاول ان المجموع عنه في العالم
الاثار المطلوبة واذا لم تكن معرفة حال الموضوع ولا ما هو اعم
منه واثار المطلوبة له هي الاعراض المهيئة المختصة التي تعرضه
بسبب استعدادها المختصة به واللاحق بواسطة الجزء الاعم بعدد
غيره وفيه نظر لا لان ان الاثار المطلوبة هي الاعراض المختصة به
ان ما يخص بمجموعة ايضا من الاثار المطلوبة لاستناده الى ما يتخذ
سعد في الجعل والوجود بخلاف الخارج الا اعم قال الشيخ في الشفاء
انما سميت اعراضا ذاتية لانها خاصة بذات الشيء او جسي
من ذات الشيء فلا يتخلوا عنها ذات الشيء او جسي ذاته اما
على الاطلاق واما بحسب المعابلة ولو سلم فيجوز ان يخص
بقوم مختصة فيصير من الاثار المختصة بخلاف اللاحق
بواسطة الخارج لاعم فانه لا يجوز تخصيصه لانه مجرد تخصيص
نسبة فقط والمعتبر تخصيص الامر بوجوب ذلك التخصيص كالتفريق
مضى على ذلك في الشفاء الثاني ان علم الحساب اما جعل على
عليق لانه موضوعا علميا وهو العدد بنظر صاحبه فاما

بعض من له من جهة ما هو عدد فلو كان للماسب بطل فيه من
 جهة ما هو كم كان موضوعه انكم لا العدد وفيه تحت ظاهر
 لان مجرد النظر فيه من جهة الاسم لا يقتضي كون الحكم موضوعا له
 يلزم ذلك لو لم يبحث فيه عن الاحوال التي تحققة بكونه عددا او
 لزاما عند السيد قدس سره الى انه يلزم اختلاط مسائل العلم
 الاعلى والادنى اذا كان الاعم موضوعا للعلم كما في انكسر مطلقا و
 انكسر المتحرك وفيه ايضا نظر لانه عارضا ما يلزم ما ذكره ان لا يبحث
 عنه في العلم الادنى لكونها مجتبه عنها في العلم الاعلى وذلك لا
 يقتضي ان لا يكون من الآثار المطلوبة في موضوع العلم الادنى على
 ان لزوم الاختلاط ايضا لم لا يدخل في العلم الادنى على الاحتض
 وفي العلم الاعلى على الاعم او لما يساويه اي في الوجود سواء
 كان محمولا عليه او لا على ما قال قدس سره في شرح المطالع من
 انه يبحث في الطبيعي عن الالوان مع انها محمولة عليه بواسطة
 السطح الذي يساويه في التحقيق فان الجسم ابيض بواسطة
 ان سطحه ابيض قال الشرح ان العوارض اى العوارض باعنا
 انقسامها الى الذاتية وعدمها سنة فلا يراد منها بالقسمة
 الاولى اثنان وبالقسمة الغير الاولى يزيد على الستة قال
 الشرح لا يستأدها اي نسبتها الى الذات نسبة قوية بناء على
 ان الاستناد في اللغة تكمية كقوله يعني ان لها خصوصية

بالذات لا رتبة كانت او مفارقة ليست لمعادها من العوارض وان كانت
 لازمة كالسواد الغريب وهي كونها لاحقة بالواحدة او بواسطة
 خصوصية بالقديم او بالمساوي مستندة الى الذات في اللغة اي بواسطة
 مفقودة وان لم يكن بواسطة مستندا اليه بل الامر بالعكس في الخارج
 والمساوي فانه مستند اليه بكونه عارضا للمساوي باياه بواسطة
 انه جسم فان لم يكن عارضا لكونه الجسم وان كان فبعضها الطبيعي
 او الالوان والفسر بواسطة انه احسان وان كان عارضا للاحسان
 بواسطة التعجب وهو احض من الحيوان وخارج عن حضوره
 مرفوع الظاهر في كماله كالمزاج العارضة آه هذا المثال يعني ان النار
 ليست واسطة في العوارض بل في الثبوت اذ لكان النار عارضا بالمادة
 لكان العارضة بالنار والمثال الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة
 السطح كما في الشرح المطالع يعني ان الثلثة الاولى آه تحقيق لوجود
 الغريبة في هذه الثلثة بالقياس الى الثلثة الاولى يصير وجهها
 يقتضي هذا الاعم لما استندت لاذات يعني ان الثلثة الاولى
 كما كانت قوية النسبة الى الذات نسب الى الذات بخلاف الثلثة
 الباقية فاحيانا ليست بجهة الثابتة وان كانت عارضة لو كان
 فيها عارضة بالقياس اليه لا يبحث فيها الا عن الذاتية اي لا من
 الاعراض الغريبة كما يقتضيها السياق والمراد بالخاصة في وان كان
 في الواقع حقيقة اذ لا يبحث في العلم عن الذاتيات ايضا قال الشرح

في الشك ان المحول في المسألة لا يجوز ان يكون طبيعة جبراً أو فصل
 او شيئاً مجتمعا منها اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة وقد بين
 على وجودها شيئاً ما اذا كان عرف بعوارضه ولو يكن محققاً
 جوهره وح لو يكن المحول لان المقصود آية اثبات للحصر المذكور
 باثبات جزئيه وتقرير ان قوله المقصود في العلم اي ما يبحث عنه في
 العلم يكون تعريف المستند اليه مقيداً للقصر فيضيق حكيمين احوال
 الموضوع يبحث عنه في العلم وما ليس من احوال لا يبحث عنه فيه
 فيحصل قياسان احدهما الاعراض الزائفة احوال له وما هو لحواله
 يبحث عنه في العلم والاعراض الزائفة يبحث عنه في العلم وهو الفرق
 البتوي والثاني الاعراض الزائفة لا يبحث ليست عنه احوال الموضوع
 وما ليس من احواله لا يبحث عنه في العلم والاعراض الزائفة لا يبحث
 عنه وجوده وهو جزء الفقي بيان احوال موضوعه اى اثباته
 بالدليل الا في ان كانت مجهولة الاسم وبالدليل الهوى موضوعه
 اى اثباته بالدليل الا في ان كانت مجهولة الاسم فليس عليه الشك
 في الشك في الحقيقة لما عرفت من استنادها اليه كما انها
 احوال له في الظاهر لكنيها محمولة عليه وليس للحقيقة معنى نفس الامر
 او معايل المجاز على ما توهم لان الاعراض الزائفة احوال له في
 نفس الامر على ما عليه والحقيقة المعابلة للمجاز صفة اللفظ
 والاستناد وكلاهما مشتق ههنا وفي الحقيقة احوال له

لاستادها اليها وان كان في الظاهر صالحاً لها عليه استناد
 حال منه فاعل ولا يلزم تقبيل المفعول ويصح عطف امانة عليه
 من تكلف اذا عاهد هذا الي تصوير مفهوم مطلق الموضوع
 موضوع المطلق عليه آية داعي مطابقة للمتن فجعل موضوع
 المطلق موضوع المدعي وعكس في النتيجة لانه اللان من
 الياس ولا مشأه لانه لا فرق بين التفسيرين الشك لان
 المطلق آية كان الظاهر لا يبحث في المطلق عن عوارضها الذاتية
 وما يبحث فيه عن عوارضه موضوع له الا انه اقام القضية
 الاولى المستلزمة للمصنف في مقامها شيئاً على ان اعراضها
 الزائفة غير محصورة في حدودها واقام القضية الشاملة
 الكبرى مقامها لانهما المستفادة من تعريف مطلق الموضوع و
 يكتمر العائد ليس المراد آية تحقيق للعام ووجه لما تبادر
 اي من عدم التقييد بالحيثية ان يكون موضوعه معلوماً
 التصورية والتصديقية مطلقات الشك اتياعا للمتن
 اشار الى ان مقدم الشرع هو التصديق بموضوعه
 واما تعيين جهة موضوعية فاحرنا ان اذ لا يعلم شيئاً
 المطلق في الموضوع مما زاعده بالحيثية حتى لا يتبين عند الظاهر
 بدون العلم بالحيثية المعتبر فيه واما ما قيل من انه اطلق اللفظ
 ومقدمان الدليل عن الحيثية فيجب على الدعوى انه خلاف

الواقع وعلى الصغرى المتع اذ المنطق لا يبحث عن المعلومات مطلقا
 فذوقه لان الاطلاق عن التقييد بحيث لا يقتضي العموم جميع الاشياء
 بل هي مفيدة آه حال من المبدأ فان ثبت ضمن الصغرى المتع
 للعقل المستفاد من الشك في الجزئية في ينسب اليه موضوع له بالبيان
 آه متعلق بالبرهان المستفاد من اضافة احوالها وكونها مطابقة
 آه اي كون المعلومات التصورية والتصدية امور ثنائية في نفس
 الامر مع قطع النظر عن اعتبار المعنى او اعتبارية محضه كلياته
 الاعمال والخصائص الذهنية وتفسيرها بكونها صادرة لوكالات
 او كونها مطابقة لبعض الحقائق دون بعضها كالحيوان الناطق
 فانه مطابق لما هيته الانسان دون الفرس خروج من العبادة فانه
 الشائع في الاول التغير بمطابقة الواقع وعدمها والواجب الثاني
 لما هيته بعض الاسماء دون بعض فلا بحث آه وان كان عروضا
 ما يبحث المطلق عنه موقفا على بعض تلك الاحوال كالوجود الذهني
 لكن لا دخل له في الاتصال فان من ينكر الوجود الذهني معترف
 به ايضا موضوع آه متفرع على قدره بل من احوالها باعتبار صحة
 الاتصال وتلك الاحوال هي الاتصال آه لا ينشأ الاتصال حيزا
 عليه ان يمد الموضوع من ثمة لا يبحث عنه في العلم والاتصال
 مبعوث عنه في المنطق وهكذا للكل في كل حيثية وقع عنه البحث
 في العلم وفي خواشي المطالع ان يمد الموضوع مطلق الاتصال و

المجوز عند الاتصال الى التصور والتقدير فيكون الامراض
 الذاتية احض من الموضوع شاملة له على المقابلة اعراض ذاتية
 آه ابدالها من كون الاتصال في الموضوع كونه عرضا ذاتيا
 والتقدير من ثمة الموضوع جزء منه وكونه مبعوثا عنه والتقدير
 يكون مسلم التبرؤ لا يبرهن غينا من حيث آه متعلق يبحث
 بيان المجوز عنه كما يدل عليه قوله والمجلة ان المطلق آه
 احوال المعلومات التصورية آه افا قد سمر في هذه الخاتمة
 امور ثلثة الاول حصر اقسام الاتصال القريب وما يترتب عليه و
 اقتضائه على الحد العام والقياس وكونها من موضوعات وعمولا
 في طريق التمثيل كما يوضح عنه عبارة والثاني يقتضي ما يتركب
 من تلك الاقسام والثالث ان يكون في الموضوعات والمجولات من
 احوال المعلومات التصورية وذكر في باب الاتصال التبعيد التبعيد
 لتوقفه عليه لان احوال المعاني المتصلة هي كما بينت مما عيان
 الشئ من ذكر تحت اقسام ما يتوقف عليه الاتصال التبعيد في
 كل في الحد العام في شرح المطالع كالحديث الهم فانه اذا حكم على
 المعلومات التصورية بانه حد او هم كان معناه انه متصل
 الى الجهول التصوري ايضا لا بل ان سطو حقيقة وهو محقق
 الاتصال القريب سواء كان بالكتابة او بالوجه فلهذا قدس من
 الذهني فاحصل الحق في العلم موقفا قريبا الى واسطة

وجبنا فضلا وخاصة فذكر النوع والعرض العام استقلا
 اذا دخل لهما في الاتصال ثم من غير الاتصال يكون موصلا او
 به حيث يبحث في المطلق ان البسيط لا يجد ولا يسم والمركب
 يجد ويرسم جعل مباحث النوع مقصودا بالذات داخل في الاتصال
 القريب فان الموصل الى الصورة ايها يصدق عليه الموصل
 الى التصور بتركيب ما يصدق عليه هذه الامور من حيث انها موصلة
 عليه ملك فلا بد من معرفتها وفي قوله تركب من هذه الامور
 اشار الى ان الفضل والخاصة من حيث تركيب الموصل من هاهنا
 يتوقف عليه الاتصال توقفا قريبا واما باعتبار انه يجوز التوقف
 هاهنا وحدهما في الاتصال فلا واسطة تكون ما
 يصدق عليه الامور اجزاء الموصل الى التصور فلا واسطة وان كان
 عرض بعض هذه الامور توسط بعض اجزائها في الفضل فانه
 يعرض للعلوم التصوري بتوسط الثاني فمن قال ان الثاني
 والعرضي ما يتوقف عليه الموصل الى التصور توقفا بعيدا فقد
 بعد عن اذه للرام ههنا في بيان التوقف القريب الموصل
 الى التصور على سبيل الاستعداد اي تبعية ذكر الحقيقة اذ لا يمكن
 ليست بكاسية ولا مكشوفة اي بواسطة فان ما يصدق
 عليه الموصل الى التصديق بتركيب من القضايا المركبة من
 الموضوعات والمجولات فالإتصال يتوقف على معرفة هذه الامور

بواسطة توقف معرفة القضايا عليها في ضمن باب القضايا
 لان الاختيار اليها بواسطة القضايا بالقوة القريبة فانه
 مبدع اداة الشرط يحصل قضيتان بالفعل ههنا معدودا
 آه سطر لاجلها بالقوة وح يتحقق التوقف البعيد الموصل التصديق
 بالقياس الى العلوم التصديقي وبعضهم نظر لاجلها بالفعل
 فعملهما كالوصف والمجول من قبل المعالجات التصورية
 وما قيل ان البحث عن العلوم التصوري لا يقتصر فيها بتوقف
 الموصل التصديقي توقفا بعيدا بل قد يبحث عنه من حيث
 يتوقف عليها الموصل الى التصديق توقفا قريبا كما يبحث عن
 موضوع الكبري بانه يجب ان يكون عينه مجولا في الصوري فانه
 يتوقف على ذلك لاتحاد الاتصال توقفا قريبا لا بعيدا فممن
 ليس ما ذكر من مسائل المطلق اصلا بل انه لا بد من تكرار الاق
 وذلك مما يتوقف عليه الصوري والكبري وذلك مباحث
 القياس آه لم يقل باب القياس الاستعداد والتمثيل لعدم ايراد
 في باب واحد خطا مرتبهما عن مرتبة القياس وذلك مباحث
 القضايا المرشلة وذلك القضايا لا شفا الله على بحث الموضوع و
 المجول ككروية مائة مائة وتولي قبل لا يقتصر البحث عن العلوم
 التصديقي من حيث يتوقف عليه الموصل التصديقي فيما بعد فاما
 تجوزا وصالحا بل البحث عن العلوم التصديقي من هذه

للقياس أكثر من أن يجبي فإن مقدمي القياس من حيث أنها
 يتركب منها القياس يتوقف عليهما الاتصال توقفاً قوياً ومن
 حيث يتوقف ومن حيث يتوقف عليهما صورة القياس يتوقف
 عليهما الاتصال توقفاً بعيداً بل المعلوم التصديقي على مذهب
 الحكم اعني الحكم ما يتوقف عليه الاتصال توقفاً بعيداً لأنه ليس
 القياس الآخر والآخر قد يقع اذ ليس لها احوال للعد من حيث
 عنها في المنطق من حيث يتوقف عليها صورة القياس ويتوقف
 صورة القياس نفسها عليها لا يقع في ثبوت التوقف البعيد
 بالقياس الى المعلوم التصديقي عند الحكم للحكم بها الشيء صحيح بان
 الصدق به عيان عن الحقيقة انه من حيث انها كيف يربطان
 متعلق يبحث والمراد سابق في جواب السؤال فكيف وهو الحقيقة
 المحصورة التي بها يحصل للمدعي التام بالفعل وكذا في قوله حيث
 انها كيف تتوقف ليس قياساً والشك وكذلك يبحثاه معاً
 على قوله كما يبحث المتكلمون انها اي لا لام غريب عما اذا
 ليس جميع هذه العوارض لا يلحقها لما هو لان المدعيه تسمى
 للمعلوم التصديقي من اسئلة ما يتساويها على كونه جزء الماهية
 والفصل بواسطة كونه جزءاً مختصاً بها نفس على ذلك حال
 للنسب والخاصة والعرض العام اشاراً آه اي ليس اشاراً الى

الاحوال التي يتوقف عليها الاتصال كما تقدم من لفظه ولو ان
 لفظ الاحوال ان كان احسن واخص لما اخصتم فذكرناه اذا لم
 حيزان لسط ولعدا لحو وقد يكون كل واحد منهما جزءاً مستقلاً وقد يكون
 الثاني جزءاً له بواسطة الاول هو هنا من كل الثاني والا لكان ذكر لهما
 المعلوم في المنصور والمصدق به مستند كما نعلم ان اخصار المعلوم
 من حيث انه معلوم في المنصور والمصدق به سبب اخصار العلم
 بينهما فلا ياتي ما ذكره في خواص المطالع من ان اخصار العلم فيها
 انما هو اخصار المعلوم لأنه من حيث ذاته لا يابى ان وصف الماهية
 فانه ان كان اذعاناً اذ اعلم وانما ذكره في العلم لظهوره
 على ما قبله ثم فسر بالادراك للتصريح على المراد بتفصيله
 انما سبب العلم فالظرف فيه هو تفصيل مناسبة لا تفصيل نفسه فانه
 يكون النظر فيها يحصل له لا فيه قد سأل في العيان فذكر
 ذكر احد قسمي النظر في التوقيف كونه قليلاً ما فصل ليس للمصارع
 فيه كثير مدخل فاعلم القاء تعليل فانه قال حيث اعبر وقد مر
 ان مباحث ما يتركبان فيه من تمتعها التوقفاً عليها ان الفرق
 ان الفرق الاصل فانه المقص من العمدة عن المظلة في الفكر على
 في القاموس من العادة الديدن وفي الصراح ديدن حوى ومادة
 فلهذا ما هيئات الاشياء واما بانكسر او بالوجه استدل
 انه يعنى ان الغلبة لان لم للجهة حال الاستدلال بهادون حال العلم

مثلا من حج اي من باب نصر لانه مشق منه اذا غلب
 لا من حج اذا قصد وجب لولا يتحسن وذلك لان الموصل الى
 آه ليس مقصوده قدس سره ان الموصل في بيان الله مفيد بالذوق
 والبعيد لان الموصل هو ما عبات عن القول الله والمجد كما يدل
 عليه السياق فلا معنى للتقييد وايضا التقييد في الموصل الى
 التصور لغوا لا يصل بعد فيه وفي الموصل الى التصديق
 لا احتراز عن الموصل لا بعد عبت لان كون التصور موصلا الى
 التصديق لا يضري في تقديم مباحث التصور على مباحث التصديق
 بل يوجب كدبل مقصوده قدس سره بيان فائدة ايراد صيغة الجمع
 اعني التصورات والتصدقات وعدم الاكتفاء على ان القول
 الى التصور وتصور الموصل الى التصديق تصديق وهي
 الاشارة الى ان الموصل الى التصور تصور باعتبار ذاته وباعتبار
 ما بالذات منه وكذا القول الى التصديق تحته فانه من الملهيات
 والموصل البعيد هو الكليات الخمس هذا الكلام الامانة للحد
 من اللباثين يقتضي ان لا يكون الموصل البعيد الى المقصد غير
 الكليات وان لا يكون الكليات غير الموصل البعيد ولا يقتضي ان
 يكون الموصل البعيد الى التصور غير الكليات وان لا يكون الكليات
 غير الموصل البعيد ولا يقتضي ان يكون كل واحد منهما موصلا
 بعيدا حتى يريد النقض بالمتن والرجوع العام على ما فهم اي لا

يكون مؤثرة بمعنى ليس المراد في العلة مطلقا لا يمكن محاسنا
 اليها بل العلة المؤثرة الكافية في حصوله فانه اذا كان فاعلا كائنا
 اي مستجيبا لجميع ما يحتاج اليه للعلوم كان التقديم بالعلة لا
 بالطبع فيفيد التأخير دخول ما عد الفاعل مما يحتاج اليه والتقييد
 دخول الفاعل وحده فان جميعها متقدم بالطبع واما العلة السابعة
 بمعنى جميع ما يتوقف عليه فان لم يكن المادة والتصورية
 معترضة فيه فله تقدم بالعلة عند الجمهور واليه يشير عبارة
 قدس سره حيث قال المحتاج اليه ولم يقل الفاعل وقال في المحل
 عندني ان المتقدم بالعلة هو الفاعل المستقيم لا المجموع وان
 كاشا متبررين فيه فهي متاخة عن المماثل لكونه خيرا منها فانهم
 ولا تنفع الى ما قاله والناظر فانهم تجردوا في حل هذه العبات
 فان المحتاج آه اعماعا غير عدم الورثة والكفاية في المتقدم بالطبع
 ولما يشأه دفع لما يؤتم من ان الارزهم مما ذكر الله متقدم
 التصورات التكت على التصديق والكام في تقديم مباحث التصور
 مطلقا على مباحث التصديق وحاصل الفرق انه ثبت مما ذكر ان نوع
 التصور تقدم على نوع التصديق ولو في ضمن بعض الامور ذلك
 المناسب ان يقدم مباحث النوع المتقدم على مباحث النوع المتأخر
 اعني التصورات اشارة بصيغة الجمع الى تقدم النوع عابثا
 تحقيقه في ضمن الامور اذ كان في التصديقات كما ان التصديق

آه انا هذا التميم ان تخصيص الشئ بصورة المحكوم عليه بالدرك
 ليس لاختصاص الحكم المذكور به بل على طريقة التمثيل بل على ذلك
 عبارة المتن حيث قال والمحكوم به كذلك كذلك عاد المتبادر
 باسم الامتنان لبعده العهد والكان في كما وكذلك لحد القرآن في
 لكم وليس للتشبيد سواء كان بكنيتها او لا قبل تصور النسبة
 تابع لتصور الطرفين في كونها بالكنة او بالوجه وفيه تحت لان كون
 النسبة قائمة بالطرفين والله لا يتأخرها لا يصفى ان يكون تصور
 ثامها لتصورهما حقيقة وراة الطرفين في كونها وجودها و
 اعتبار ان صادقة عليها حقايق آه جمعة باعتبار تعدد المحكوم
 المستفاد من قول لا ينسب اشياء الى اخرى ولا النسبة التي بينهما
 فان الواجب في التصديق ان يتصور النسبة بانها رطب يدنها
 بهو هو او بالانصال او بالافصال واما ان حقيقة ما اذا فلا
 معنى اي معنى صحيحا فاعاد اصل المعنى بالغة في ظهور فساد
 لامتناع النسبة للملكية آه يعني ان معنى قوله لامتناع الحكم
 من جعل باجده الامور انه لا بد من تصور هذه الامور يستفاد
 منه على هذا التقدير امتناع نسبة الملكية نفسها في الواقع بدو
 تصورهما وهو معنى بطلان نسبة شئ الى شئ في نفس الامر لا يثبت
 على تصور متصور لاصاف الاشياء باحوالها وان فرض عدم كل
 تصور حتى المبادي العالية لئلا قال به من نفي وجودها نعم حتى

النسبة موقوف على يد وفريق بين طريقة الواقع نشئ وطريقة الخلق
 على ما بين في موضعه وما ذكرنا من ان معنى من جعل باجده
 الامور انه لا بد من تصورهما ظهر فساد ما قبل في بيان الشئ لم يكن
 بقوله لامتناع الحكم من جعل معنى وذلك لان الحكم جعل متصورا الى
 من جعل بامتناعه ونسبته لغيره لا تنضم بامتناعه منه فالحسن اذا
 كان لذلك الامر يعلق بذاته الشخص بان يكون صالحا لان يصير
 وصفه والنسبة للملكية ليست بهذه الحقيقة على ان الانتم ما
 تقوم لهم الحسن لان لا يكون له معنى فهذا الظاهر فسادا لظهور
 عدم وجوده على المدعى لانه يدل وجوب تصور النسبة لانفسها
 خلافا على التقدير الاول فانور على بعض المدعى وهو وجوب تصور
 النسبة وعلى وجوبه في التصديق بضم مقدمة كاذبة وهي ان
 النسبة لا يدرها في التصديق مع اشتراكها في عدم صحة المعنى
 وقيل وجد الاظهر ان يدبر عليه ما يرد على الاول مع شئ اخر هو
 ان النسبة معتبرة في التفصيل لا في التصديق وفيه انه يدل على
 اكثرية الفساد لا على ظهوره على فساد المدعى على فساد الدليل الذي
 هو الخط وقيل لا يدل على نفي المدعى لانه اذا كان النسبة ممثلة
 لا يمكن اعتبارها في التصديق وفيه ان الحكم ههنا بامتناعها يدو
 التصور لا امتناعها في نفسها بل امتناعه عدم ذكره قدس سره
 هذا لفظ بدو تصورهما فيكون المعنى اعني تقدير عطف

الحكم على المحكوم به واما على تقدير عطفه على التصور ففساده ظاهرا
 مما تقدم ولذا لم يتصور له وهو بطرطط لانه يلزم منه استناد
 التصديق لتصور الايقاع وان لا يصح الاستماع التثنية بدون
 تصور الايقاع هذا الى البيان المذكور والبطلان تحصل
 التصديق آه يتجدد المقدمتين المذكورين من الشكل الاول
 الاول كبري والثانية صغري الشئ على ان المصداق دليل اخر
 الاستدعاء المذكور صحيح به اي يتوقف التصديق على تصور
 الحكم وجعل تصور شرط التصديق لا سيما قد فقهنا آه
 جواب عن السؤال بابطال الاحتمال المذكور ايضا حتى يثبت
 بطلان ارادة الايقاع مطلقا وليس جوابا بغير الدليل على ما دام
 يدل على ان آه حيث قال فيه ولم يقل له تكن الحق ان المراد
 لا يد في حصوله لان الدليل لا يثبت الجزئية ويتم الاستدلال
 على طريقة الحكم للكيم ايضا بخلافه اي كونه جزءا حيث تفعل عنه
 جعله شرط قال الامام آه تاسيد تكون قول المصداق لا يد ويد والاعني
 جزئية تصور الحكم ووجد ان الامام قال في تلك تصورات
 فلو لم يدل كلمة فيه على الجزئية يقال لا رتبة تصورات لان الحكم
 عند فعل لا يد في التصديق من تصورات فلو كان الحكم في عبارة
 على الاعني الايقاع واد اجزاء التصديق كذلك في عبارة المصداق
 المقصود من هذه الكلام آه يعني ان الشئ وان ذكره مطر في التأييد

لما تقدم

لما تقدم تكن المقصود منه ومطرح نظره ايراد الاعتراض المذكور بقوله
 قبل فقرة آه ودفعه فهو تمهيد ونقطة له في الحقيقة وقيل مراده
 قدس سره انه من الاعتراض المذكور بيان المنشأ العاطل يعني ان
 الشئ لما راي ان الحكم في قول الامام معطوف على المحكوم به فطعا
 طعا انه كذلك في كلام المصداق قدس سره ليرجع حيزه في ما بين قوله الله
 ولا يخفى عليك بشاعة تقديم منشأ العاطل على بيان العاطل وان
 يراى الضمير مشروط بتقديم المرجع فكيف يكون سببا لتقديمه
 ثم يبدل ان الاعتراض آه حاصلا مع دلالة قول المصداق لا يد فيه آه
 على جزئية تصور الحكم حتى يزيد اجزاء التصديق على اربعة احوال
 يلزم ذلك له عطف الحكم على المحكوم عليه لم لا يجوز عطفه على
 المصداق حتى يصح آه زاد كونه لنا كيد معنى العائنة الذي
 سفار من حتى فان جعل الاستيناف لم يلزم محذور اصل النظام
 يلزم المحذور المذكور كما يدل عليه الاضرب الا انه اوردوا المحذور
 الكلام ومبالغة في صحة لا يثبت آه هذا الاعتراض مجرد فيهما
 ذكره السائل من ان يتم فيما ذكره الامام لا دخل له في دفع المنع
 والنصور الذي هو الحكم اشارة لان الحكم ح يكون معطوفا على
 تصور المحكوم عليه والالكانت الاضافة لا مميزة كونه في
 المعطوف عليه كذلك واما انقربا للمع آه حاصلا انه قد
 ان لم يلزم المحذور المذكور على كذلك التفسير يمكن لا يلزم محذور

الذبح

أخر وهو عدم وجود الدليل على المدعي والاستدراك في القضا
 ولو جعل آه اشارة الى ان لزوم العناد من وجه آخر لازم
 من قول الاسمي صحة الان التمس جعله لازما بصحة ما افند
 لان الكلام على تقدير عدم كونه مضمونا كما خرج به التمس لا شغلا
 اراد به دفع ثبوت ان مباحث اللفاظ مقاصد الذات لا يرد لها في
 المقالة الاولى فاما وادها ليست مقصورة بالذات وايادها
 فيها الشدة الاتصال بين اللفاظ والمعاني واما العجز للشيئية
 يريد ان الحق هو الشغل بالذات بقوية قوله صار النظر فيها
 مقصودا بالعرض واما العجز للشيئية فيبقى الشغل بالذات من اللفظ
 لان المطلق اذا كان غويا مثله شغل بالذات بالالفاظ
 فانزع ما قيل ان قيد للشيئية احترار عن كونه مقيدا في مستفيد
 كما يدعي عليه عيان التمس لا من كونه غويا ايضا اشارة الى ان
 للشيئية بيان للاطلاق اي من غير ان يعتبر معه شئ سوى كونه
 منطوقا لانه اذا اعتبر معه كونه غويا مثله آه وليس للتقيد
 لما قرأه انه اذا اعيد المحي في للشيئية كان بيان للاطلاق لما
 توقف افادة المعاني آه ايا تصور الذهنية لكن لاسم حيث
 حصل لها في الذهن بل من حيث مطابقة لما في الخارج سواء
 كان تلك المعاني من المطلق او غير على اللفاظ اي على نفسها
 على ما جرت به السنة الاطبيد صار النظر فيها الى البحث من الحوا

شما

فالمطلق
قول

فالمطلق او مراد المعاني اشارة الى ان المذكور في الشرح مكتوب في
 عليه هذه الترجمة وفي الاقسام على التقديم اشارة الى ان المراد بالمطلق
 العلم بالمطلق والى ان المراد بالاستفادة استفادة غير المعنى الذي
 هو لازم الافادة الاستفادة بان يكون المعنى والمستفيد متحدا
 واحد مجزوا تصويبا او مقصدا فيساو كان من المطلق اول
 اما اذا اراد آه انما قال لتوقف الافادة واستفادتها ولو قيل لتوقف
 فيها وتحصيلها لانه اذا اراد ان يحصلها في نفسه لا يتوقف ذلك
 على اللفظ فتشغل المعاني لمراد بها ما يقابل الالفاظ لا الصور
 الذهنية تحيل الالفاظ آه كما هي بايحي فيفسر بالالفاظ تحته
 صرفه اي بما الصفة عن في الالفاظ المحيلة والمحققة بانقول
 آه صور الوجه الاول على ان المراد افادة المعاني مطلقا وكوت المعنى
 والمستفيد متغايرين هذا الوجه على ان المراد بالمطلق ما لا يقا
 بالمطلق سواء كان ظاهرا له او علميا به وتخصيص المعاني بالمق
 وكوت المعنى والمستفيد وحداد الترتي في هذا الوجه باعتبار
 سنة الاختيار ح وتعمده للعلم والمفهوم وكذا الحال آه فان من اراد
 استفادة اي علم كان او افادته يحتاج الالفاظ ولذلك اي
 لاختيار جميع العلوم التي اعرفت مباحث الالفاظ معتمدا
 للترتيب على وجه البصيرة في كل علم كما تصور بالاسم والتقدير
 بالعلم وبالمفهوم عينه ثم ان المطلق آه وفي لما سبق الى الغرض

من انه لما توقف اداة كل علم واستفادته على اللفظ كان معرفة
 وضع اللفظ بحولها وحياتها المفردة والتركيبية من كل لغة
 يحصل بها الاداة والاستفادة مستندة الشروع لا خصوص من
 الباحث التي اوردتها في المنطق وحاصل العلم ان الاداة ^{شأنه} والا
 وان توقف على معرفة وضع اللفظ المخصصة التي بها الاداة
 والاستفادة الا ان المنطق يبحث من احوالها الشاملة لجميع اللفظ
 رعاية للناس ^{شأنه} وربما يورد واعتبار عن وضع البحث من
 الاحوال المختصة بلغة العرب او بلغة اليونان يريد بالعلم
 اي في الموضوعين والفريضة شيوع اطلاق الدلالة على جميع العلم
 كما خصص العلم بالتصديق في تعريفهم الدليل بما يلزم من العلم
 به العلم بشئ اخر فريضة شيوع اطلاق الدليل على جميع العلم
 الشئ مما لا يلزم من العلم به اي في الجملة كما هو المفرد من ان الحكم
 اذا اطلق عن الجهة يتبادر منه الاطلاق العام اعني بعد العلم
 بوجود الدلالة على الموضع واقتضاء الطبع والعلم والمعادنية
 او بعد العلم بالفرينة فيتمثل دلالته اللفظ على المعنى المجازي و
 اللزوم عيان عن امتناع الانفكاك بين الشئيين ما لا يتخلل
 بينهما امر اخر سواء كان في العقيق في وقت واحد كالانسان
 والحصاة او في وقتين متعقباته كالفطر الصحيح والعلم بالجملة
 او في العلم بان يعلم معانيه ان يكون احدهما متعقلا فمفردا شيئا

بعضها ولا فاعطاهم ان بان بالمثل كما في المتصانفين والدلول
 المطابق والاختص في الانزاع في او يكون العلم باحد مما متعقبا
 العلم بالآخر فلا فصل كما في الدليل والمعروف واللفظ بالنسبة الى الدلالة
 والمعروف والمعنى والمراد بالعلم ههنا مجرد الانكشاف والتوجيه كما
 صرح به قدس سره في خواص المطالع فلا يرد بان يلزم ان لا يكون
 اللفظ لانه عند انكشافه لا شئ علم المعلوم غير لفظية
 عقلية فمن قدس سره في خواص المطالع ان الدلالة الطبيعية
 تحقق لللفظ فقط والعقلية علم اللفظ وغيره والاكتفاء
 ههنا على العقلية ايضا شر الى ذلك وقال المحقق الدواني في خواص
 التدريب وههنا على الطبيعة لا يتصرف في اللفظ فان دلالته للشيء على
 الحقيقة والصورة على اجل وحركة النفس على المزاج المخصوص منها والظن
 قدس سره اراد ان تحققها في اللفظ قطعي بان تلفظ اح لا يصدر
 عن الوجد وكذا الاصوات الصادرة عن الحيوانات عند وعاد بعضها
 لبعض لا يصدر عن الحالات العارضة طابا بل انما يصدر عن صيغتها
 بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان يكون تلك العوارض متغيرة عن
 الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فيكون
 الدلالة طبيعة يجوز ان يكون آتيا والنفس تلك الكيفيات والمزاج
 فلا يكون للطبيعة يدخل في تلك الدلالة فيكون عقلية ^{بموجب} بل
 لم يفر من الجهول اشان لا عموم اللفظ وغيره فقولنا وههنا على اجل

للمبالغة الوضعية ثمثل الوضعية اللغوية وغيرها والمثال المذكور
مثال للفظية الوضعية وكذا الحال في قوله وهي الطبيعية وهي
وهي العقلية والوضع جعل اللفظ الى سواء لو حظ اللفظ
والمعنى بخصوصها فيكون الوضع شتمسا اوله حظ اللفظ
بوجه كل المعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعية كما في التثنية
او لو حظ المعنى بوجه كل اللفظ بخصوصه وهو الوضع العام
والوضع له الخاص كما في المضمرات والمبهات واما عكسه
فلم يوجد وسواء كان جعل اللفظ بازاء المعنى بفساد في الحقيقة
او بواسطة القرينة كما في المجاز هذا تعريف وضع اللفظ
لا تعريف مطلق الوضع حتى يرد النقص بوضع المطلق والمعدل
ان لم يعرف المطلق بما تقدم من قوله يجعل المبالغة فان ذلك
اي جامع تعريف وضع اللفظ بعد العلم مطلقة تلك التعيين
على المقصود مع الاشارة الى ان التعريف المشهور اعني تخصيص
شيئ بشئ معناه التعيين والجعل للمصدر والالا ينقص بوضع
المشترك والمرادف واما الوضع اه فمخرج للمعلم من قوله اما
يجعل المبالغة وهي الوضعية اذا فهم اه او ردوا اميلا الى
ما هو المختار عند الجمهور وان كان المناسب لاصطلاح المنطقي
منه هو وضع اللفظة آ في حواشي المطالع هو بفتح الحمة و
سكون اللام المعجمة المشددة واذا تحتمت الحمة دل على الحصر

على وجه الصدق الطاسق او في الصدق كما في حواشي المطالع يدل عليه
الاستشهاد ارجع اللفظ على ذلك مد فان طبع اللفظ في الفاسق
الطبع والطبيعة والطباع بالكثر السجية التي جعل عليها الالسان
وفي الاصطلاح يطلق على سبب لاثار المختصة بالشيء سواء كان
يشعور او لا وعلى الحقيقة فاذا اريد طبع اللفظ فالمراد به المعنى
الاول فان صورته النوعية او فسد تشتمل الملقظ به عند
عرض المعنى فاذا اريد طبع اللفظ اي طبع مدلوله فالمراد به المعنى
الثاني فاذا اريد به الطبع السامع فانه ينادي اليه عند سماع
اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبداء الادراك الذي
انفسه انطقه او العقل وتذكر الوجوه التثنية في حواشي
المطالع وانضم ههنا على الوجه الاول لانه اظهر وبهذا
الافتقار آه يعني ان الافتقار المذكور علاقة الدلالة
كما ان صدور اللفظ آه فيكون اللفظ المذكور من حيث الصدق
علاقة دائمة بالطبع فدلالة عليه دلالة عقلية دلالة الاز
على الموتر وعلى المراد دلالة طبيعية بواسطة افتقار الطبع له عند
عرض المعنى ولا تنافي بين اجتماع الداليتين بل الدلالات كما
اذا فرض وضع لفظ اح ليعني ايضا وهي العقلية دلالة
اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند اهل العربية لان اللفظ
مع القرينة موصوف للعق المجازي بالوضع النوعي كما مر جوابه

وإما عند المخالفين فإن تحقق اللزوم بينهما حيث يتحقق
 الاستكمال فهي مطابقة والأول دلالة على ما صرح به قدس سره
 في خواص المطالع في دلالة المعينات على معانيها لا بدلالة اللفظ
 أي حفظ أن قلنا أن العلم بالمتشابه بجامع العلم بدلالة اللفظ
 متناهية بين الطرفين في قوله ليظهر من الظهور معنى اشتراك
 شدة على ما في النسخ فإنه إذا علم وجود اللفظ بطريق آخر كان
 في تحقق دلالة اللفظ عليه نوع عطف واشتباء وبوجود هذا
 التوجيه لحصر المستفاد من قوله وإما المصحح آه أو أصل أن قلنا
 أن العلم بالمتشابه لا بجامع العلم بدلالة اللفظ بناء على أن للعلم
 بالفرق لا يستقام من الدليل في قوله ليظهر من الظهور معنى
 بزيادة شدة على ما في الصراح والمصحح بيان للواقع فلا يبعد إلا
 بدلالة اللفظ آه فإن عدم وجوده بعد صدق اللفظ سبب
 كونه بحيث يلزم من العلم به علمه بكونه من الدورات لهذه المشبه
 فيه لا يعلم وأن علم اللفظ بما قبل العلم به جوه إنما حصل من العلم
 باللفظ والدلالة ليست سببا له أن الحق أن يقيم الالزام باللفظ
 ليس بشئ وانحصار دلالة العلم على أن كان يحرم العقل به
 مجردة عن خطة القسمة مع قطع النظر عن أمرا جرح عند وإما
 أن لا يمكن كذلك نص قدس سره في خواص شرح المصنف ج ١ ص ١٠٠
 من قسم القسم الثاني إلى ما يحرم به العقل بالدليل أو الشبهة وسماه

تعليل الأول ما سواه وسماه واستقرأيا والمصرح للمعنى استقرأيا
 في الحقيقة إلا أن جعل للمصنف مدخل فيه الدارين بين النقيض
 الأثنان بحيث لا يحتفل النقيض وراء ذلك القسم فلا يراد بالاشتراك
 الدارين بين النقيض والأثنان لضبط الانتشار بكون النقيض في سائر
 عقل عند العقل أمرا جرح وراء القسم لا يلزم أن يكون آه وذلك
 لأنه لا يلزم من اشتفاء كون العلاقة الوضع أو الطبع أن يكون
 العلاقة بينهما ذاتية بأن يكون أحدهما عللة للآخر أو معلولة
 أو معلولة لعلته وأصل لجواز أن يكون العلاقة أمرا جرح أي كمالا
 من عقل لأنه قدس سره في العموم بخلاف معنى فإنه يظن وكلاهما من سوء
 الإيجاب النسخ السري وقد عرفت أن المراد بالعلم في المخبرين اللفظ
 القصدي إذا لا يشغل ذهن من حضور اللفظ شعرا إلى المعنى للفظ
 ولا من المعنى المطابق للماصل بقاء المعنى الاشتراكي لأن احتلاله
 المعلوم شرط للاستقلال باللازم وإن المراد باللفظ الاستعفاء
 فلا يلزم لزوم الاشتغال لاثنين في أن واحد ولا يصح الجواب بأنه
 يجوز أن يكون الاشتغال لأحدهما بالاحتياط وإلى الآخر بالترجيح
 وما قيل أنه يشكل بما إذا كان المعنى ملتصقا باليد لأنه يلزم اشتباها
 الملفت اليد فزعم لا يشك احتذاء ذلك مع اللفظ الموصوف
 المعنى الفلت الذي اليد والاشتغال الثاني غير الأول بواسطة
 فريضة أي طبيعة الدلالة على تعيين المراد كما في الجازات والكتابات

المسند على العرف والعادة والادعاء بما قيل ان ارادتهم لا يكون
 بدلالة بدون القرينة ثم يكن اهل العربية والاصول بانواعهم
 في ذلك وان ارادتهم لا يكون بدلالة مع القرينة في كلمة
 دلائل كلية وهم للعلم بوجهه فاذا اطلق المشترك ينفقت
 السامع العالم باوصاءه الى معانيه على وفق العلم باوصاءه ان
 احوالا واجمالا وان تفصيلا متقبلا وما قبل من عدم صدق القرينة
 على احكامها والمبهمات فان هذا مثلا موضوع لكل شار اليه
 معرر مذكر واذا سمع هذا اللفظ من هو علم بوجهه لا يفهم جميع
 معانيه فوم لان هذا ليس موضوعا لكل شار اليه مذكور مطلقا
 بل مطلقا لمعنيين وفي الاشارة اليه واستعمل اللفظ فيه في ذلك
 المعنى مفهوم عند الاطلاق للعالم بوضعه له بوضع علم
 اي بوضع ذلك اللفظ مطلعا سواء كان لذلك المعنى او لما دخل
 فيه او لما هو على روجه - لئلا يختص بدلالة المطابقة لان
 فهم المعنى للعلم بوضع اللفظ له ليس لاقى المطابقة لان دلائل
 اللفظ آه لان دلالة اللفظ اما على عكس الموضوع كدوم المطابقة
 او لا وج اما ان يكون على جزئه وهي النقصن او لا وهي الالتزام
 فالعقل يجزم بالاحضار غير ملاحظه العسمة وما قبل ان حصر
 الدلالة في الاقسام الثلاثة المذكورة لا يقتضي احضارها في
 المطابقة والنقصن والالتزام باعتبار قيد الحقيقة اما اعترفت

انما يلزم تدخل الاقسام لاحراج فرد من الدلالة اللفظية
 من الاقسام الثلاثة وكذا ما قيل ان دلالة الالتزام مشروط بالزوم
 الذهني فلم يكن للحصر عقليا لا بد من العقل ان بدلا للفظ على الخارج
 الغير الكلا لان ذلك مشروط بتحقق الدلالة الالتزامية والقياسية
 فمفهومها وان فرض عن الحصر بوجه الاول ان لفظها اذا كان
 راجعا الى الابوة والنبوة مثلا يدل على المخرج بالمطابقة وعلى
 احدهما بلين بالنقصن وكل جزء يستلزم الآخر لاستناع تعقل احدهما
 بدون الآخر فاللفظ يدل على كل واحد بواسطة لزوم احدهما للآخر
 وهذه الدلالة ليست مطابقة وهو لا نفهية بعدم اعتبار الحقيقة
 الجزئية ولا الالتزامية لعدم المخرج الاول لانها بواسطة الزوم
 بينهما لان تعقل احدهما يقتضي انما يستلزم تعقل الآخر اذا كان
 محظرا بالبال والالتزام تعقلات غير متناهية منقطعة بالمفاهيم
 عند تعقل احدهما وهذا لما كان فهم احدهما في ضمن فهم مجموعها الذي
 هو مدلول مطابق لو يكن فهم احدهما مستلزم لفهم الآخر فلا يتحقق
 الدلالة فلهذا جاز في جوابه الى ارتكاب مكلف بان يفهم المراد بالقرينة
 في المدلول الالتزامي ان يصير مدلول اللفظ من حيثية غير الحقيقة
 العينية والقرينة السالفة ان لفظه ضرب مثلا اذ لم يقع العقل
 يدل على الحقيقة وليست مطابقة وهو لا يقتضي لاند فهم
 في ضمن العقل والالتزامية والالتزام تحقق الالتزام بدون المطابقة

اقول ان دلالة ضرب برون الفاعل على معنى اذلا استعماله بيد
 الفاعل اصله ولو سلم فقولنا انها مطابقة لان دلالة العقل على الله
 جوهره الموضوع له ودلالة على النسبة والزمان بينه الموضوع
 له الثالث انه اذا اطلق المشترك فيهم كل واحد من معانيه عند العلم باو
 وفيهم جميع المعاني ايضاً مع انه ليس هذه الدلالة شياً من الاسماء
 اقول ان في جميع المعاني من اللفظ بل ذلك لان الجمع فيهم كل واحد
 سبحانه واعلم ان في هذه الشكوك على المحصر المذكور لا ينافي
 كونه عقلياً لان اللفظ في طريق اليه التشبه بواسطة عدم تميز
 الطرفين كالموضوع للملك ولما تهيئت الاولى في التام المطابقة
 باحدى ما وقعت كونه التقسيم درميان خویش ودرن الاشياء
 دربر كوفتن فلا شتمال الدلالات التي على المعاني اللغوية لا
 للالفاظ الشكنة سميت تلك الالفاظ وما كانت هذه الدلالات
 انما للدلالة الوصفية جاز تشبهها اليها بغير دلالة مطابقة
 وتعميمية والتزامية لا تنقص بعض الدلالات آه لم يقل احد
 كل واحد من الاند لم يوجد لفظ مشترك بين الكل والجزء والاند
 حتى لم يوجد مادة انتقاص حد التضمن بالانتمام وبالعكس ولذا
 لم يشر له الشك فانه موضوع آه ولا شك في عموم الامكان
 العام من حيث الصدق في ضربه بمعنى مبدء المفهوم الامكان للآ
 تشبه لان كل واحد منهما سلب مفيد وليس احد المفيد من جزء

من الاخر الا ان يتم ان سلب الضمير عن الطرفين عيان عن السلب
 والسلب الواحد جزء منهما والصفا على اطلاق الشمس على
 الضمير في مثل قولهم وقعت الشمس من الكوة ووقت العصر في الزمان
 الشمس والاصل في الاطلاق الحقيقة ويتصور على صيغة العامة
 او الجمل من الصور يعني صورين بسنن وجزئين سورين كونه مطلق
 يريد ان اللفظة لما كان عيان الشمس ويعلم الاعراض من وجه
 التمس الاول انه يدل على اشتراط الارادة الدلالة وذلك بطريق
 المحقق الطوسي من التوضيح في شرح الاشارات الثاني ان قوله كان دلالة
 على الامكان الخاص مطابقة لادخل له في الانتقاص الثالث ان قوله
 على الامكان العام متضمنة بشمها به لا مطابقة حيث لم يكن في
 محل البيان وجه قدس من بان ذكر الارادة بيان للواقع لا للاشراط
 في الدلالة ذكر المطابقة مفيد لكون دلالة على امكن العام مقتضا
 في اليها اشار قدس من بعد ذلك الارادة من اليين ويجعل دلالة
 على الامكان الخاص حالاً والدلالة على الامكان العام جزء مقصود
 بالافادة وبان عدم ذكره للمطابقة بواسطة انه لا دخل لها في
 الانتقاص حين الدلالة على الامكان العام مقتضا اذ لا ساقية فيها
 والبيان قدس من قبوله وذلك لبيان على الامكان الخاص
 اي والاعليه هو طرف مستقر اذ الاطلاق معناه التخييل والاشاء
 وهو لا يتحد في بعض وذلك لبيان آه على ما توجه بعض شراح

لا لا تشابه

المطالع وثالثا في توحيد الاستقاص كان دلالة على الامكان العام
نقصا لا مطابقة وكذا في استقاصيات الانية وروية الشئ في
المطالع مبادكرة قدس سره على الامكان العام ايضا اعم من
باعتبار ملاحظة كونه موضوعا لدفعي ذكر لفظ ايضا ههنا اشارة
الى ان الدلائل متعارفان بالذات لتعابر الجهة بالذات فاقبل
المناسب للسياق ان يكون قوله ايضا متاخرا عن قوله مطابقة وهم
دلائل آه حاصلتين من ملاحظة الضمين ولا شك ان
استحصاء الضمين لا يكون في ان واحد وكذا الدلائل فيما قبل
يلزم الالفاظ الى المضمين في ان واحد هم فاذا اعتبر آه كلمة
اذ اعيد الطريقة لا للشرط اي يصدر عليها انها دلالة اللفظ
تمام ما وضع له في زمان اعتبار دلالة القضية واعاين بذلك
لانه مدار الاستقاص ولا يرد ان الاعتبار لا دخل له في الصدق لان
الصدق يتحقق وان لم يتحقق الاعتبار اي الدلالة الضمنية
اشارة الى الدلالة المذكورة بقوله دلالة لفظ الامكان على الامكان
العام في تلك الصورة وحاصله الدلالة الضمنية ولا مدخل آه
اشارة الى ان قوله وان فرضنا استقاء وصفه كناية عن انه لا
مدخل فيها لوصفه للامكان العام وهو خلافه يرد ان فرض استقاء
وصفه بما راى بعد تحقق الوضع فرضه فماذا ان يستلزم استقاء
الدلالة فان الحجاز ان يستلزم له لما كان آه فلا يتوهم من

الاكتفاء على كون دلالتها على تصور الثواب استقاء المطابقة على ما
نعم بعض الشارحين فانه لم يتحقق الدلائل لا شتماله على جهة
الدلائل وان كان هناك تفهيمية فلا يتوهم من الاكتفاء على
المطابقة استقاء الضمنية فان ذلك لعدم الاحتياج اليها في الاستقاص
لمعرفة من اشتماله على الجهتين لمعرفة من اشتماله الصوري
للجهتين فلهذا اشارة الى سوال وجواب ذكره الشئ في شرح
المطالع بقوله لا يقع اللفظ اذ اول باقويا للدلائل اعني المطابقة
لا بد باضعفها اعني الضمن والاشتمال لا ما لام ذلك وانما يكون
كذلك لو كانت الدلالة القوية والضمنية من جهة واحدة
فالاى ان دل اللفظ الموضوع على كل امر خارج والمطالع ان جميع الالفاظ
الموضوعية متساوية في كونها موضوعية وهم ان يكون لكل لفظ
الاعلى كان غير متناهية لتفهمها الموجودات والمعدومة
تفصيلا واجالا اخر وجوبا بالاعتبارين عن الموضوع له وهو
الاطلاق لعدم الالتفات عند اطلاق لفظ متفهم الى المعنى الغير المتناهية
للاجل لا لتفصيلا فلا يبداه متفرع عن ما تقدم باعتبار العلم
كأن قوله ثم فاماكم من تعزقن الله اي يحكم انه لا بد للدلائل المتوهم الخارج
من شرط اي من امر يتعلق به وجودها على ما هو معنى التعوي للشرط
لا يتوقف عليه وجودها اذ الدليل لا يسلط الامر الخارج
من نسبة الفرد الى الكل وابط الامر الخارج كافي بعض النسخ يلزم

من تصور المسيحي تصوير اي من ادراكه ادراكه سوا كذا تصوير
او تصديقين او احدهما تصور او الاخر تصديقاً فانه لم
يتحقق هذا الشرط كان القائل يقول فانه لم يتحقق الملتزم الذهني
فان الحكم في ان ذلك الشرط هو اللزوم الذهني الا انه عبر عنه
بهذا الشرط اشارة الى ان كلمة والاقى المنق وان كان تقديرها
وان لا يشترط لكن المراد منه وان لا يتحقق هذا الشرط لان لا يعمل
ذلك شرط لان عدم جيله شرط لا يستلزم امتناع فهم الامر
لما جري بل عدم تحققه في الواقع فالمراد بقوله وبشرقي الدلالة
الانترامية آه انها مشروطة في الواقع لانه جعل شرطها
فيكون معالج اي اذا اطلق اللفظ الموضوع اطلاقاً صحيحاً على ما هو
المراد في تعريف الدلالة ولا يرد انه اذا اطلق الخوف منه وفي المنطق
والفعل بدون الفاعل لا يكفي العلم بالوضع في فهم معناها
المطابق والمتشقات موضوعاً باعتبار الحقيقة وضعاً عموماً
وباعتبار المادة وضعاً شقيصياً والعلم بالوضعين كاف في فهم
معانيها من جملة اللفظ اي لاجل سماعه او من اللفظ الصحيح
وهذا هو الدلالة المطابقة اي الاشتغال المذكور وقال قدس
في حواشي المطامع واما تعريف الدلالة بالعلم بمضاف الى الفاعل
او المفعول اعني الى السامع او المتلقي والاشغال الذهني من اللفظ
الى المعنى فمن المسامحات التي لا تليق بالمعنى اذ لا يشبهه في ان

الدلالة صفة اللفظ بخلاف العلم ولا اشتغال ولا في ان العلم والاشغال
من اللفظ اما هو بسبب حاله فيه وكان قبل هو حاله اللفظ بسببها
يعلم المعنى منه اليه كما انهم سبها بالشايع على ان القرية المقصود من ذلك
الحالة اي العلم والاشغال اسرى كلامه والمراد بالدلالة في قوله واما الدلالة
على المعنى الموضوع له آه ثمها بناء على المسامحة المشهورة والافضل
الدلالة يكفي فيها الوضع ولا تعلق له بالعلم بالوضع اصلاً وكذا اذا
آه لما كان في كتابة العلم بالوضع في فهم المعنى المطابق عن اللفظ
المشتركة وحطت شاء عدم الفرق بين الادارة والدلالة فان من شرط
الادارة في الدلالة ان اللفظ المشترك ما لم يوجد قرينة اذ اذ احد
معانيه لا يفهم منه معنى بغير بيان حاله بان الدلالة بالنسبة للجميع
معانيه لا يفهم متحققه انما يحتاج الى القرينة الادارة المعنى مركب
اي الذي اجزاء من حيث انه مركب والمراد به باقيا بل البسط لهما
يقابل المفرد فان التركيب المقابل للافراد بوصف به المعنى بعد التخصيص
واما اعتبر الحقيقة لانه اذا وضع المعنى مركب من حيث انه واحد لا يدل
على اجزاء به دلالة التقضية ولا يمكن آه في ان يقع الدلالة
التقضية والمطابقة لا يكفي فهما العلم بالوضع بل لا بد من شرط
وهو ان لا يكون موضوع العلم مركب من اجزاء غير متناهية ولا يكون
موضوع المعاني غير متناهية باوضاع غير متناهية فقولنا لا
يمكن الاول متعلق بالتضمن والثاني بالمطابقة وفي الامكان

باعتبار عدم ثبوت الثمرة المقصودة من وضع الالفاظ وعلى اعادة
 ما في التكميل واستفادتها سواء كان الواضع هو الله تعالى او غيره
 فلا يرد ان نفي لامكانه غير مسلم اذا كان الواضع هو الله سبحانه وتعالى
 لمقصود آية ايجاعه مركبين اجزاء غير متناهية ملحوظة لا بخصوصيتها
 فاما وضعه لموقع مركبين اجزاء غير متناهية ملحوظة لا بخصوصيتها
 بل اجزاء لاخرى كلفظة الجملة والجميع ونحوهما ان يوضع لفظ واحد
 فيكون بالواحد لان الالفاظ الكثيرة المستعملة في كل لغة موضوعة على
 غير متناهية وصفا شحيا او نوعيا او ادا الى تركيبها يمكن تادية
 اي معنى يراد بها اما حقيقة او مجازا وتفيد بالوضع لان وضع
 اللفظ الواحد بها بالوضع الواحد العام يتحقق ولما كان عموم
 لجميع اشكال الموصوف يعني كل فرد الكلام كونه موصوفا لكل
 معنى الوضع لا بالوضع متفردة كما نرى في قول الواجب ان يقول
 بوضع وضع من اوضاع غير متناهية ولا يشترط فيها لزوم آه
 عطف على قوله وهو للزوم الذهني ولا حاجة الى تأويله بقوله
 يشترط فيها للزوم الذهني لان مطع الفعلية على الاسمية و
 بالعكس ما بين ولا الى تكلف انه عطف على ما نقله عن عبارة المتن
 من قوله ويشترط في الدلالة الالترائية يلزم من تحقق المسمى
 في الخارج طرف للتحقق في الموصوفين المراد بالتحقق الخارج للتحقق
 الاصل لا ما هو في خارج الذهن يشمل لزوم الصفات لنفسه

بعضها لبعض كالحيوة للعلم اعم من ان يكون في نفسه او في شئ
 فيشمل لزوم التوهم المحم كلفوم الحيوة للصورة والموجود للعرض
 والعرض للمحم كلفوم الجرم الجسم والعكس ولزوم الامور الالترائية
 لمحله كلفوم العلم بالذات للجسم ولزوم بعضها البعض كالآلة والبناء
 ولزوم السلية كلفوم عدم الفرسية للانسان بحيث يلزم من تحقق
 المسمى آه اي من وجود الطي وجود الطي ولما استلزم الوجود الاولي
 بشئ الوجود الطي الاخر وبكس فثبت لان طرف هذا الزوم لا يوجد
 ان يكون الخارج ولا الذهن لاستلزام النسبة بينهما وجود الطرفين
 فيه فمهما قسم آخر من الزوم وهو لزوم شئ بشئ في نفسه مع
 قطع النظر عن التحقيق ان كان طرف الاتصال الذهن كلفوم عدم
 العلول عدم العلول لعدم العلة فانه ليس باعتبار تحفظها في
 الخارج وهو لا في الذهن بل بمعنى المدكول بل بين انفسها وان
 كان طرف الزوم بينهما الذهن ولزوم الحكمة للصورة العقلية
 والمعلومية للعلوم من هذا القبيل وكذا جميع المعقولات الثانية
 اللازمة للاولى ولما لزوم وجود العلم الاصل لوجود المعلم في القوة
 فزوم لان ههنا وجود واحد للعلم اصالة والعلوم ضمنها كوجود
 الكل في الخارج في ضمن فرد قدس ولا تغلط وانما نفرض عدم
 اشتراط الزوم للخارج لان اثر الامكان باعتبار الخارج الدلالة
 الحقيقية الى ما كان استعمال الزوم شايعا في الخارج ثم يرد

الدلالة الحقيقية ليصح التصريح المذكور يلزم من فهم المعنى يعني
انه ما شئ من فهم الموصوف للخاصة سبب لفظة من اللفظ وصال
شعبه ولا يثبت في ذلك تقدم فهم الميزة في نفسه على فهم المكون في فهم
الميزة من اللفظ غير فهمه في نفسه المصداق معقودة قدس
دفع ما يشاق الى الوهم من انه اذا كان البصر خارجا عن فهمه
معقوده العدم المطلق فيصح اطلاقه على كل عدم وحاصله ان
التقييد داخل الفيد الخارج فان العبي العدم للمصداق الى البصر حيث
انه مضاف لا العدم من حيث ذاته ومفهوم العبي هو العدم
في شرح المطالع في اوابل حيث انقضا اخرق بين جزء الشئ وبين
جزء مفهوه وان البصر ليس جزءا من العبي والا لم يتحقق الاعد
تحققه هو جزء مفهوه حيث لم يكن تعقله الامضا واليد ولا
الايان يفرق البصر بالعدم فيكون احد جزئي البيان انتهى وهو
مخالفا لما صح به ههنا اقول ان لا ذكر البصر معه في قوله ثم
صم بكم عبي وقوله ثم بلهم قوم همون يدل على دخول البصر في
مفهوه وذكره معه في قوله ثم فانها لا تعي الابصار يدل
على جز وجوده كمالا يحتاج الى الجز في فعل الشئ كماله في الخ
على الاحتمالين اللذين يؤيدهما الاستعمال واما استدلاله على
الجزئية فغير تام لجواز ان يكون توفيق العقل وجوب الذكر
في الجدل لاجل دخول الاضافة في مفهوه هكذا ينبغي ان يزعم هذا

الكلام وفيه عنك خرافات الاوهام انا وبيان آه فهو من تارة
التعريفات موجبة لمزيدا اكتشاف الدلالات فلا يوردان بيان
الاستلزام لا دخل له في الاقادة بالاستلزام متعلق بالرب
لا البيان فيدخل فيه البيان بالتوقف اي ليس متى تحقق آه
يعني ان المراد بعدم الاستلزام في الاحجاب الكلي فان متى من
الاحجاب الكلي وذلك لان الاستلزام عيان عن اعتبار انعكاس
في جميع الاوقات والاضلاع وسي قولنا متى تحققت تحقق للزعم
في جميع الاوقات لادوام الاتصال على ما وجه لانه المتبادر من شرطية
ولانه تفسير لفي للزعم والقول بان تقييد باعتبار في الكلية لا اعتبار
الزعم بكون مستقو منه لجواز ان يكون اه الجواز ههنا بالنظر الى
الوضع كاهو المتبادر من دخوله على النسبة التي بين اسم كان وجزءها
وانما اكتفى على الجواز ككفاية المقصود والمتردد في تحقق الوضع للباط
بخصوصها لعدم تعلو العلم بها كذلك الا ان يتم يكون الواضح
هو الله انما او بالوضع العام وكلاهما مختلف فيه واما المعنى البسيط فلا
شبهة في تحقده كالتقط والوحد والمجردات فاذا وضع احد النقط
لذلك يتحقق المطابقة بلا ضمن بخلاف الجواز الذي في قوله لجواز
ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا من ذلك فانه جواز بانظر
لوجود الالانم فتقيد ذلك بعدم العلوم بالاستلزام لا العلم بغير
وقيل ان الجواز الاول مكان وتوحي او مكان في نفس الامر

في سائر الاستلزام لانها عبارة عن امتناع الامتناع والثاني
 اسكان عقلي اي لا يحكم العقل بامتناعها وذلك لا يمكن في نفس الاستلزام
 لان عدم حكم العقل بالامتناع لا يستلزم عدم الامتناع بهذا الدليل
 ايضا اه اعتدنا من عدم التضمن لبيان استلزام الامتناع للتضمن
 ووجه كونه معلوما من هذا الدليل انه قال بحق بسيط وانكثرة
 الحق صفة ثم في وجود الحق في كل معنى بسيط سواء كان له لان
 ذهني او لا فبما اذا كان لازم ذهني فحق الامتناع يكون التضمن
 واورد قدس سره كلمة اذا كان الدالين على التحقق اشارة الى تحقق
 اللانم لو فان عدم الانقسام خارج عن ماهية القطع والاكات
 معدومة ولازم بينها بالمعنى الاحض والذات في تعريفها و
 كذا كونهما ذاتا ووحدة وكذا في الوحدة واما ما قيل ان مكان معنى بسيط
 كذلك كونه في عدم الاستلزام فيمنه انه ان اراد الامكان في نفس الامر
 وان اراد العقلي فليس يمكنه لا يستلزم عدم الاستلزام بل عدم العلم
 به فيثبت كونه غير معلوم لان العلم شائع عندهم في
 مطلق الادراك ولا شبهة في تصور الاستلزام ولان المقصود
 في العلم اليقيني شيئا ونفيا سواء كان مشكوكا او مطلقا
 ادعى الدليل الى اشتراك دفعه اي في ذلك مستنده لان الدلائل
 هي الاشتغال من اللفظ الى المعنى الموصوف ومنه الى اللانم في ترتيب
 الاستغال فلا يكون في زمان واحد وهو محال لان ملاحظة الامور

الغير المتناهية والاستغال من كونهما الخارج في زمان متناه مح
 بالضرورة فما قيل بغير استحقاق العقل بالامتناع ما لا يتناهي ما دونه لانه
 لا يتحقق زمان من تفعل المعاني الحاصلة معا وان كثرت ليس يتحقق
 ورود ذلك مع لغزله وهكذا الى غير انهاء به بسند جواز
 التلزام بين معين وما قيل اي مجموع المعين ايضا معنى يكون
 لللانم ذهني فيلزم النسب وان يلزم في صورة التناقض ان لا
 يمكن النفس من الاستغال من احد المتلزامين الى الاخر بل يتفعل
 من احدهما الى الاخر دائما والواحد ان يكذبه فمذموم لان تحقق
 مجموع المعين لا يستلزم تصوره حتى يكون لازما ذهبا لاحد المعين
 وفرد بين تفعل المعين معا وتفعل المجموع وان اللانم في صورة
 العكس تفعل المعين معا كما يتصور من بقوله ولا استحقاق له
 لا الاستغال من احدهما الى الاخر لان التلزام من الطرفين ذكر العقل
 التخصيص على المقصود فان التلزام لا يكون الا من الطرفين دورا
 محالا اي دور تقديم فانه يستلزم تقديم الشيء على نفسه وحصوله
 قبل حصوله وفيما يجب فيه دور معية وهو لا يتحقق الا حصولها
 معا في الخارج او الذهن واجاب قدس سره في جوابي المطالب عن
 اصل الاستدلال بان المستلزم لتصور اللانم تصور الملزوم
 بالاحاطة فلا يلزم من تصور الملزوم بالاحاطة تصور اللانم
 كذلك حتى يلزم تصور اللانم واورد عليه ان هذا البرهان

يتحقق خروج الدلالة الالتزامية من تعريف الدلالة لأنها تكون
 اللفظ بحيث متى أطلق فمفهوم المعنى للعلم يوجد والالتزامية
 ليست كذلك بل متى أطلق وتقتل المسمى بالاحطاء وليس بشئ
 لأن الدلالة مشروطة بالتوجه إلى اللفظ والتجريد عن الشواغل
 كما صرح به المحقق النفاذ في شرحه للرسالة فان صح آه يعني
 ان هذا استدلال بالوجدان فالمصنف يفرضه اذا رجع إلى
 والمكابري يكره ويقول لا يتم تحقق الدهول عن سائر الاعيان
 انما التحقق الدهول عن الشعور وهو لا يستلزم عدم الشعور
 فتدريده قدس سره ههنا في ثمانية والجزء بعدم الاستلزام
 بعض مضائقه متى على الخالين من الانصاف والمكابري وقد
 يستدل على عدم الاستلزام بان جميع المفهومات اذا اخذ
 بحيث لا يشتد عنها شئ ففهمنا مطابقة وليس له لازم ذهني
 والالزام خلاف المفروض وفيه ان تلك الجملة موصوفة بعين
 وبان لا يشتد عنها شئ وكل واحد منهما خارج لا عنها فها به
 فدلالة اللفظ المصنوع لها عليه التزامية ولا ينافي وجودها
 باعتبار مفهوم من المفهومات تدبر ان الجزاء السلب
 يطلق على ما يقابل الايجاب اعني ادراك لا ورفق النسبة وعلى
 ما يقابل البتوت اعني الاستفاء واللا ورفق الذي هو المعلوم
 وكذلك المعنى يطلق على الصورة الذهنية التي هي العلم وعلى

ذوا الصورة الذي هو المعلوم فعلى الاول المراد بالحصول في
 الموضوع حصول نفسه وعلى الثاني حصول صورته وهو
 بطر والالزام من ادراك امور غير متاهية ولان الوجدان يكتفي
 وليس بجميع آه او مراد المنع في صورة الدعوى والسند في حق
 الدليل بالغة ولو صحه نفق بعد المنع فم آه بيان لمشا
 غلط الزاعم لان بين بالمعنى الاعمال المراد ههنا بالالزام ما
 يمتنع انكاره عن الشئ محتمل كان او لا قد يتوهم آه منشا
 الشبهة ايضا اشتباه الالزام البين بالمعنى الاعمال بالالزام البين
 بالمعنى الاخر وحاصل الجواب منع كونه بينا بالمعنى الاخر وهو
 المتبر في الالتزام وكلمة بل لا تضارب او الترتيب بافضلهم التركيب
 الامر من وقد يتوهم ايضا ان النقص من الجزاء من حيث كونه جزء
 والجزء مفهوم خارج عن ذات الجزء فيكون النقص مستلزم
 بالالتزام والجواب ان النقص من الجزاء بسبب كونه جزءا لا
 كونه جزءا بالحيثية فعملية لا تقبلية ايضا اي كما يدعي في عدم
 استلزام المطابقة للالتزام ان الجزاء هو ان هو امكن وتوحي
 او نفس الامر للجزء الجزاء عليه فيبعد عدم الاستلزام على
 قياس آه حال من خالف الجزاء اي نا بدين على قياس ما قيل في المطابقة
 فخذ في الدليل وقوله ايضا في المدعي فلا تكرار الشئ وفيها
 الحق شاع حيث حذف المصنف اعتمادا على فهم المتعلم اي

تبين عموم تبين استلزام آه في الناجح السامح آسان كونه
 بايكديكر ويستعملونه فيما يكون في العبارة تجوز والقرينة
 ظاهرة الدلالة عليه الشئ لان النظم والالتزام تابعان
 لان فهم للزم والالزام من اللفظ يتوسط فهم الكل من دون كان
 فهم للزم مطلقا مستقدا على فهم الكل وفهم بعض اللوازم اعني للكل
 متقدم على كل واحد منهما اعني الالزام واما ما قبل تبعية النظم
 والالتزام للطائفة من حيث ان ما يقتضي دلالات التبعي
 الوضع يقتضي المطابقة او لا وبالذات والنظم والالتزام ثانيا
 وبالعرض فيكونان تابعين بهذا الوجه متشابهين لها ولا ينافي
 ذلك كون المطابقة تابعة للنظم بوجه اخر سقط ما اورد
 انتم شرح المطالع من ان الامر في التبع بالعكس ضرورة ان فهم
 للزم سابق على فهم الكل فثبتت لان ماله التبعية في القصد
 وتوضيح السيد قدس من عدم وجه ان الناجح في القصد بتد
 المجموع في القصد كالسفر الى وكذا ما قبل ان الواضح جعل بالوضع
 اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بالمدلول المطابق واستيعاب
 الحقيقة تكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى التضمني والالتزامي
 بواسطة ان فهم الكل متاخر عن فهم للزم وفهم للزم ومتشبه
 فهم الالزام فالامر في الدلالة ليس على عكس تحقق المدلولين فالامر
 ناشئ من عدم الفرق بين الدلالة والمدلول فيه تحت لائمه ان اراد

الاستماع في القصد فسلم لكن لا يفيد المطالبة وان الالزام
 الاستماع في التحقق ثم لا بد من دليل الشاهد ان من
 الناجح الاعم ومن مشوعه القاضي في التحقق سواء كان معاولا له او
 معاولا لغيره اذ هو وسواء قلنا ان الواحد الناجح معاول لعله
 ما او معاول لغيره معاول معناه والمشيئة تفيد الاختراز عن دخوله في
 مخرج الكبرى اذا كانت قيد له وعن دخوله في الحكم اذا كانت
 قيد الحكم به وان اردت آه يعني ان المشيئة اذا كانت عين
 المحقق كان معناه الاطلاق وانه لا يفيد هناك حتى قيد الاطلاق
 البه ولا شك ان شوقه للنظم معقدا بهذا الاعتبار يستفاد
 منه اعتاده في المفهوم اذا تعلو في الصدق حاصل بدون
 اعتبار المشيئة فان وقع ما تقوم ان الالزام ان النظم ثابت
 لم مفهوم الناجح لا انه عينه يعني آه حاصله اختيارا شق
 الثاني واشبات تكرار الاوسط جعله مطلقا بالمحكوم به ولما كان
 المحبوب موجبا للكلام بكيفية الاجمال فلذا لم يتعرض الشئ لاثباته و
 فتر من قدس من ذلك بقوله ولا يخفى آه ترقيا في الجواب
 فان اردت بالناس يعني اردت بالمجموع مفهوم الناجح يلزم
 اعران احدهما بالنسبة الى نفس الموضوع وهو كون القضية
 طبيعية والثاني بالنسبة الى المشيئة وهو ان لا يكون القضية
 مفهوم محصل عند العقل لانج يكون معناه مفهوم الناجح

من حيث انه منزه لا يلاحظ معه شيء آخر لا يوجد بدون المتيقن
فانه لا يتقيد لا يوجد بدون المتيقن ايضاً وما قيل في بيان
من انه لا وجود للمفهوم التابع اصلاً فلا يحصل لتقييد سلب
وجوده بقوله بدون المتيقن فحينئذ انه يقتضي ان لا يكون
بقوله لا يوجد الا بوجه بدون المتيقن معنى محصل وكذا ما قيل
من انه وان كان له معنى محصلاً لان احد المضافين لا يوجد
بدون الآخر الا انه لا يدخل له في ما نحن فيه لانه لا يتم الا لا
له في المقام انه ليس له معنى محصلاً وان اردت ان اردت
به ذات النوع وما يصدق عليه يكون المتيقن غير المتيقن
الفرق كونه قيداً للموصوف في ما قيل انضاف الذات بالتوصف
فيكون المعنى كل ذات موصوف بالناجية لا لانه موصوف
بها فيلزم تعليل الشيء بنفسه اعني تعليل الانضمام بالناجية
بالانضمام بالناجية واما تقييد انضمام الذات بالانضمام
فالمعنى كل ذات موصوف بالناجية مقيدها كونه موصوفاً
بالناجية فيلزم تقييد الشيء بنفسه فحينئذ انما اذا اطلق
فما عفاها بالمحكوم عليه فحينئذ عفاها بالمحكوم به اذا كانت با
يكون فالاعرف منه لا يوجد مصداق عليه للتوسع في الطرف
وتفصيل هذا الكلام ما ذكره قدس سره في خواص المطالع ان
قوله من حيث كذا تغير اذ به بيان الاطلاق وانه لا يتقيد هناك

كما في قولك الانسان من حيث هو انسان وقد يراد به التقييد
كما في قولك الانسان من حيث انه حي وحيث هو حي هو حي
وقد يراد به التعليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تسخن
لكن يتخرج اي حين اذا جعل المتيقن قيداً للمحكوم به قبل
تقييد المحكوم به بالحيثية له اعتبار ان احدهما ان يكون قيد
للحدث في تقييد النتيجة مقيدها والثاني ان يكون قيداً للانساب
للحدث لا لافعال فيقول الى المستر وطه او العريضة العائتين كما
قيل وكل بالغ ما دام تام لا يوجد بدون المتيقن والصرف في ذاته
مع احدي العالمين نتيجة دائمة كما هو مذكور في الوجهات فينتج
الضمير والالتزام لا يوجد بان بدون المتيقن دائماً وهو المط
اقول القضية تكون مقصورة بالناجية الا ان لا يشترط انضافها
بصفة التبعية يوجد في النار في الشمس نعم انما لا يوجد
مقيدها بصفة التبعية لانه قدس سره قدس سره من قال انه
اراد به المحقق التقاضي وورد قدس سره في خواص المطالع
بان ان اراد انما حصر في الوجود فقد بان بطلانه وان اراد
انما مقصود ان يتعاضد مع ان المقصود الاصيل من وضع اللفظ
المعنى دلالة عليه او دلالة على جزء له او على لانه مقصود
بالطبع يرد عليه ان المقصود بالشيء وقد يوجد بدون المقصود
بالذات كما في قطع المسافة في انتهى ولعله ترك ههنا لان فهم

كلما في قولك الانسان

فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الجزء بالذات تنافرا
لله باعتبار كما ذكر في شرح مختصر الاصول العسدي او قلما
تغايرهما بالذات والعدل بالمطابقة لم يقل الدال على المعنى
المطابق ليكون صريحا في ان المقسم هو اللفظ الموضوع بامساك
الدلالة المطابقة بخلاف الدال على المعنى والاشراحي ايضا
فلا بدح من اعتبار قيد الحقيقة لاخراج الدال ليلهما ان
قصد بجزءه آه لاشك في ان اللفظ اعراض له التركيب حين
الاستعمال وقصد افادة المعاني الكثيرة فان الواضعا ابتداء
اعراض اللفظ لمعانيها متفرقة والمركب من حيث انه مركب
اعراضا موضوعا على الوضع الاجزاء كما صرح به السيد قدس سره
والاستعمال عبارة عن ذكر اللفظ و ارادة المعنى فاعلم ان
معنى التركيب والمكان الافراد عبارة عن عدم التركيب كان
معناه عدم الفقد وان التركيب والافراد لا يجتمعان في
اللفظ في حاله واحد فلهذا اعتبر المتأخرين الفقد في تعريفه
وليس مناه على ان الارادة معبر في الدلالة على ما فهم اذ
لو كان كذلك لما اجتنب الى اعتبارها ولا لاكتفاء على اعتبار
الدلالة وعدمها كما وقع في عبارة المتقدمين فغير صحيح لانه يستلزم
اجتماع الافراد والتركيب في مثل عبد الله وقاطب شر وذلك
يستلزم ان يجري عليه احكام الافراد والتركيب المعنوية من كون

على المعنى المطابقة فانه
يشتمل الدال

وجزئية

كلها وجزئية وصية و افادة العائنة السامعة وعدمها واللفظية
من الامايب والبناء وصحة كونه مسند اليه وعدمه في حاله
والشخص البطلان واعتبار قيد الحقيقة لا يدفع ذلك لان الحاشية
حاصلان معا فانه فيكون انما يدفع ذلك الاستقراض تعريف واحد
بالآخر فتدبر ولا تضع للا ما قيل ان قيد الحقيقة معن عن اعتبار
الفقد ولا في ما قيل ان اعتبار الفقد ولا في ما قيل ان اعتبار
الفقد يوجب خروج المركب عن تعريفه حين استقاء الفقد
ولا لما اوجب به عنه ان المعبر بقدر الفقد في فان ذلك من
المعقولات ان قصد بجزءه آه قصدا جاريا على قانون الوضع
صريح به التمس في شرح الطالع قدس سره ونحو زيدان اذا قصد بجزءه
سند الدلالة على جزء معناه على خلاف قانون الوضع والمراد من
قصد الدلالة ان يعبر تلك الدلالة في افادة المعنى المقصود
اللفظ سواء كان المستفاد صحيحا او باطلا فيشمل المركبات
البيدي بطلان مدلولها والمركبات المجازية يجوز بدو ما قيل
ان التعريف مشتق بلفظ الانسان اذا ضم اليه ممل فلا بد
ان يقع على جزء منه قد دفع لانه حاجج عن المقسم لانه الدال
بالمطابقة او الدال بالوضع والمجموع ليس موضوعا لا بوضع
المعين ولا بوضع الاجزاء وما قيل انه يصدر التعريف على
نحو ضرب والتقييد بالاجزاء الثمنية في السمع مما لا دليل عليه

فقد فرغ بان المقصود من هذا صيرب دلالة مجموع المادة والصورة
على مجموع المعنى لا دلالة للجزء على الجزء. يعني ان هذا المجموع آه
لما كان المقسم الدال بالمطابقة فلا بد من تحقق الوضع في التركيب
من حيث انه مركب وكان فيه حقا. اذ الله قد سهر لبيان ان
من حيث التركيب وضع باعتبار ان يدخل في الدال بالمطابقة وهو
وضع اجزاءه لاجزاء معناه وانما قدما بالحيثية لان التركيب
وضعا نوعيا باعتبار هيئة تكن لا يدخل له في التركيب لافراد
فان للغير وفيها الاجزاء المرشدة في السمع كما سمع في فان الـ
مقصود منه الدلالة اي الغرض منه تلك الدلالة وان كان متينا
لذات ما نسب اليه الرمي وعلى ما قد مر من ان الصفات تغير
فيها النسبة من جانب الذات وفي الافعال من جانب الحدث
وذلك لان الذات المبهمة مشتركة في جميع الصفات احدثت في
مفهومها الاختصاص النسبة اليها والغرض فيها افادة الاحداث
المختصة المنسوبة اليها. لا موصوف ما هي ذات قائم
به الرمي فالقيام اي مدلول له واحترز به عن قول ابن قدام
فانه دال على ذات ينسب اليه اللبن والتمر لا على ما انصف به
فما قيل ان الصواب الى ذات ما لان الذات الماخوذة في مفهومها
والصفات في غاية الابهام وعم. ومجموع المعنيين معنى رامي
للجان اي معناه من حيث انه مركب فلا بد ان له جزءا اخر اعني

معنى الهيئة التركيبية فلا بد آه اي بالنظر الى القيود المذكورة
في تعريف التركيب مرجعا لا بد من تحقق اربعة امور وانما كون ذلك
المعنى مقصودا عما يستفاد بطريق التروم لان الدلالة على
جزءه اذا كانت مقصودة ولم يكن المعنى الذي هو جزء مقصودا
اصلا كان ذكر الجزء الاخر من اللفظ الدال على الجزء الاخر مستلزما
فذلك لا يترتب له في تفصيل القيود وتعمق في بيان قولنا
لان الاخر لم يحصل بهذا الفيد المستفاد لزوما. لكن لا دلالة
للمعنى معني سواء كان معناه جزء كريد او لا كما سماه حروف المنجى
واما لم يترتب لهذا التفصيل لعدم دلالة القيود المذكورة في تعريف
عليه لاصريها ولا لزوما لان المذكور قيد الدلالة وهو يقتضي
واما عموم ذلك المعنى بان يكون له جزء او لا فلا دلالة عليه لان
الاطلاق لا يقتضي العموم وما قيل ان هذا القسم غير احتمال
على ان الحروف موصوفة للاعداد فليس بشئ لان ذلك انما هو
بعد وضع ايجاد مختصة بهذه الحروف الثمانية والعشر من الغاي
لغة العرب لان جميع اللغات. وذلك آه لما كان اليهودية لانه
للغات المستحصنة واللوانم تشبيه بالذاتيات اذ اللفظ بقوله
وذلك لانه وهو ذو لالم يتعرض الله شخص انساني اعلم
بقوله لان الشخص لله بالنسبة الى الذاتيات عتلات الردفانه
اعم معنى انساني ان الانسان ذاتي له فيترتب عليه قوله فان

وان كان ان يظهر فيه وجود الدلالة المذكورة باعتبار اي معنى
 كان وفي الافراد وعدمها باعتبار اي معنى كان ومع جموع
 الافراد في التركيب في لفظ واحد والثالث ان يشترط في
 التركيب وجودها باعتبار واحد منها وفي الافراد اتفاقها
 باعتبار الجميع ايضاً والرابع ان يشترط في التركيب وجودها
 باعتبار واحد منها وفي الافراد اتفاقها باعتبار الجميع وهذا
 الوجهان باطلاق لانه يستلزم ان يتحقق في الاسطر بين المفرد
 والتركيب وان لا يكون الافراد عياناً عن عدم التركيب لاحتمال
 القول بعين جمل لانه يستلزم اكثر الالفاظ المركبة ودخوله
 في المفرد لان وجود الدلالة المذكورة بالاعتبار جميع المعاني
 قليلة جداً في الاحتمال الثاني فصرح له الثاني وبين انه يستلزم
 اجتماع الافراد والتركيب في لفظ واحد فقط الى الدلائل
 اعترض عليه بان لا يجوز في اجتماعهما نظر الى الدلائل
 خلاصة كلامه قدس سره وهو مبني على وجه المطروح بطلان آراء
 اعني لزوم اجتماع الافراد والتركيب بمعنى قوله لا دلالة لجزءه
 على جزء معناه لا يستلزم الحقيقة في التركيب تلك الدلالة على الافراد
 بان يكون سوية لمصوله ومعنى قوله لزم ان يكون التركيب من لفظين
 موضوعين لفظيين جسيطين مفرداً انه يلزم ان يكون في حال
 تركبه مفرداً وذلك ان جعل اللفظ مفرداً يوجب بينه الملازمة

المشاور اليد بقوله غاية ما بقي الباب وبين من البطلان الثاني
 بان يقول ان اردت بقوله لزم ان يكون اللفظ والمركب آه انه
 يلزم دخول ذلك المركب في المفرد مع الملازمة اعني يلزم ذلك
 لاعتبار في التركيب وجود الدلالة المذكورة باعتبار جميع المعاني
 لولا يجوز ان يعتبر وجودها باعتبار واحد منها وان اردت انه
 يلزم ان يكون المركب حال تركيبه مفرداً ايضاً فبطلان الثاني
 لا محذور في ذلك فيكون معنى قوله لا دلالة لجزءه على جزء
 معناه التضمني والاشراحي ليس المعنى تلك الدلالة لفظ المطابقة
 بان يكون للغير وجود الدلائل ولا بالافراد بان يكون
 كل واحد منها موجبا للتركيب ومعنى قوله لزم ان يكون اللفظ
 المركب آه لزم دخول المركب في المفرد او كونه مفرداً حال تركيبه
 فعلى هذا التوجيه يكون الاحتمالان المذكورين في شرح بلائية
 مقدر لان عدم ح لا عدم جميع افراد المركب فلا يمكن ان يكون
 الافراد عياناً عن استفاء التركيب باعتبار جميع المعاني ومما
 ان المعنى في التركيب دلالة لجزءه على جزء واحد من تلك المعاني
 هو جازي جزئي فيكون عدمه سلباً كلياً فيكون الافراد عياناً
 عن عدم التركيب باعتبار جميع المعاني فزعم لان المعنى في تعريف
 المفرد ليس شويهاً الى واحد والا فاداة التعريف تحقق الافراد
 كان للفظ جزءه الى على جزء المعنى ولا يكون ذلك المعنى جلياً

من المعاني الثلاثة وذلك بطر وذلالة تفهيم لطاير الخ
 تجرد الاعتناء بشان التعليل وحصول الحكم معللا أو المحصر على
 ما هو من قوله وبين عطف على امر يترشح مع متعاقبة علم بغير كون
 استبعاد الوجه الاول لطلان الثاني ايضا على انه لو اراد بين
 فساد الثاني فقط صرح بالتعليل ايضا بل اطباء اصحاب من السيد
 قد سهر استظهار الوجود والظهور ذلك لانها اذا اجتمع
 التركيب والافراد باعتبار الدلائل الغير المحققين كان اعتبار
 اجتماعها باعتبار الدلائل المجتمعين اولي اعاكنا في جاذبتين
 اي حالة فسد المعنى العلمي وحالة فسد المعنى الاصاني زيادة
 التباس بين الانقسام بحيث يتغير في اجراء احكام الافراد والتركيب
 عليه اذ لا يستعمل الا في معنى واحد كدفعها في حالة واحدة و
 هي حالة فصل المعنى المطابق في قوله ويجب وضع واحد و
 هو الوضع الذي يدل باعتبار على المعنى المطابق في قوله فيلبيس
 الانقسام زيادة التباس بوجوب العبر في اجراء الاحكام لانه يتحقق
 التركيب والافراد في استعمال واحد والاولى في بيان اعتبار
 المصطلحات ووجهها في المقسم او اعتبارها مطلقا
 ذكرى الافراد اسطر ادي في الناج الاستطراد حتى يشتر وان يشتر
 دشمني بترتيب دادن برابي في يفتق وبراد قد يد بالي
 المراد ههنا ذكره لانه قصد بل يتبعه التركيب فانه اذا

تحقق انه لان قولنا كلما تحقق التركيب باعتبارها تحقق التركيب
 باعتبار المعنى المطابق ينعكس الى قولنا كلما لم يتحقق التركيب
 باعتبار لم يتحقق باعتبارها وهو يلزم لقولنا كلما تحقق
 الافراد باعتبارها تحقق الافراد باعتبارها وما قيل انه يحقق
 الافراد في اللفظ الموصوف للمعنى بسيط غير ملزم بمبنى النسبة
 للمعنى المطابق دون التضمن والاشراي فبهم بيني على ان
 تحقق الافراد والنسبة اليهما يقتضي وجودهما كما في حقيقة بالنسبة
 للمعنى المطابق وليس كذلك لكن التركيبه وفي اللزوم الثاني
 من كون الافراد بعكس التركيب فانه يستلزم ان يكون الانقسام
 قالمقسم على اعتبار دلالة التضمن والاشرام بنا على انه اعم
 تحقفا لان الافراد باعتبار المعنى المطابق يستلزم الافراد
 باعتبارها هو المفهوم الوجودي ولان المقص بالافادة
 المعاني التركيب ولان المعنى المطابق اصل باعتبار التركيب
 والافراد بالنظر البدولي واعتبار آه اعي التركيب باعتبار
 المعنى المطابق نفى عن اعتبار جسي المعنى التضمن والاشراي
 اذ لا يخرج فود من افراد المركب بتركب اعتبار التركيب بحسبها وليس
 التركيب باعتبار التركيب بحسبها احكام فخصه ما اعتبار التركيب
 بحسبها بعد اعتبار التركيب بحسب المعنى المطابق مستق عند
 اعتبار التركيب في المركب بلا حاجة ما ينف ما قيل ان ماد كرم

يدل على انما يكون لها فرد من المركب بالنسبة الى التقصي
 والاشراحي لم يكن مركبا بالنسبة الى المعنى المطابق وهذا لا
 يقتضي ان يخص تعريف المركب والمفرد في مقام بيان الاصطلاح
 بالدال بالمطابق كنه وان يشعربان التركيب والافراد
 لا يتحقق بالنسبة الى المعنى التقصي والاشراحي فظهر ان ما قبل
 ان ملخصه انه يفيد بحسب الظاهر للقيمة لانه التركيب عيبها
 ايضاً منه فيه لانه احسن التركيب بحسب المدلول المطابق ومن
 محض بناي على تضاده قوله يعني عن اعتباران بحسب المعنيين الاخرين
 فذلك اي تكون التركيب وجوديا وكون اعتباران بحسب المعنى
 المطابق معاً اعتبر المطابقة وجدها دون مطلق الدلالة التي
 ينبغي فيها التقصي والاشترام لانه يلزم اعتبار امر مستقيم
 عنه ولو يثبت الى ما يفيد الافراد لكونه عدياً من الاكتفاء
 بيان ما يقتضيه لان جزء الجزء من المعنى مدغم
 ما تعرض لبيان اشتغال بما لا يعني ذلك لانه على جزء المعنى التقصي
 دلالة على جزء المعنى المطابق بلا حفاء ولطه وهذا البيان
 ليس من الاستلزام ههنا وبامتناع تحقق التقصي بدون
 المطابقة وان كانا تاما لانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى
 التقصي لا بد لجزءه من اللفظ من معنى مطابق للجزء الا ان
 لا يكون محملاً ولا مراداً له فلا يتم معنى مطابق فيتحقق التركيب

بالتقاس الى المعنى المطابق بل يلزم تركيبه اي تركيب
 اللفظ باعتبار المدلول الاشراحي دون تركيب باعتبار معنى
 المدلول المطابق ولا دليل له فانه اول المسئلة والا لكان
 هناك تركيب اي تركيب بين اللفظين من حيث الدلالة على
 المعنى فلا يكون داخل في المقسم لانه الدال على معنى بالوضع
 ولا وضع في هذه المجموع المعنى لا يتقيد ولا يوضع الاجزاء فانه قد
 ما قيل ان قولك مملوك جزئياً كونه جزئياً الاول مملوك ذلك
 التركيب من حيث دلالة على نفسه لا من حيث الدلالة على
 المعنى قبل الاظهر ان يتم ولا يجوز ان يكون الجزء الامر مملوك والامر
 بين المجموع دلالة بالمطابقة فلا يكون دالاً بالاشراحي فلا يكون
 مركباً بحسب المعنى الاشراحي وهو المفروض ولا يثبت في انه يتم
 بهذا القول المدلان من الحاجة الى ان يكون الاجزاء مراداً بالاول
 والى حيث لا يلزم الملازمة المستفادة في قوله والا لكان المجموع
 بالمطابقة لان تمام الموضوع لذلك المجموع وهو المعنى المطابق
 بجزءه الموضوع ولو يثبت بعد ان المدلول المطابق للمجموع لا
 بيان يكون مركباً من مدلول الجزئين فلا تركيب هناك اي من حيث
 المعنى اذ لا وضع للمجموع هناك المعنى فلهذا قد يحصل التركيب
 من المراد من كلف البيان مع معطوفه بل من ضم اللفظ الى
 نحو جاري زيد زيد وفراوان الكتاب بابا بابا لا انتفاء المركب بينهما

من حيث المعنى عما التركيب من حيث اللفظ لعبارته التأكيد ان
التفصيل والابتناح ولزم التركيب اه اي لزم من تحقق
التركيب باعتبار المعنى المطابق والالزام اما تحقق الالتزام
بدون المطابقة او اشتقاء التركيب من اللفظين من حيث اللفظ
فان قلناه من تحقق المقدمة المشار اليه فتقول انه اذا
دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزام بالالتزام فلا بد ان يكون
هذا الجزء معنى مطابقا بان المفروض دلالة الجزء على جزء المعنى الالتزام
مطلبا لدلالة عليه بالالتزام حتى يحقق له معنى مطابقا فيلزم
التركيب باعتبار المعنى المطابق ليراجع ان يكون مدلول اللفظ
او مطابقا له من هذين ان ما قيل ان الاول قد يتم هذا
السؤال السابق ومع ما قيل ان هذا السؤال غير متجه اذ ليس المقصود
ان جزء اللفظ اذا دل على جزء المعنى الالتزام لزم ان يكون
ذلك الدلالة الالتزامية بل المقصود انه لا بد في التركيب باعتبار
المعنى الالتزام ان يكون دلالة احد الجزئين من اللفظ من حيث
تعيين على ما لزم منه دلالة الالتزامية والام يكن مجموع المعنى
مدلول الالتزامية فيه انما لزم الملازمة المذكورة بقوله ولا
لزم من مجموع المعنيين مدلول الالتزامية لانه ان يكون احد جزئي
المعنى الالتزامي بالنقص او المطابقة ولا يكون الجزء الثاني من اللفظ
دلالة على الجزء الثاني منه اصلا ويكون مجموع المعنيين لان ما يبي

لجميع معنى اللفظ المركب كالحسم الماشي فانه مدلول التزامي للجزء
الناطق والجزء الاخر منه والاعنى الحسم قدحها والدلالة الناطق على
الاشياء اصلا ويجمع المعنيين مدلول التزامي بكونه خارجا عن المعنى
المطابق للجزء الناطق لان المركب من الداخل والخارج بمعنى
انه ليس بنفسه ولا جزء له قلت جوابا يتغير الدليل حيث لا يرد عليه
المعنى المذكور اما ان يكون التزامية وذلك لان دلالة اللفظ الناطق
وعلى خصوص في الاقسام الثلاثة فاجل انها ليست شيئا منها الا بدلالة
من حيث انه جزء المعنى الالتزامي لاسيما حيث انه لزم الموضوع ارجو
او نفسه ليس بشئ لان الكلام في دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى
وكونه جزء المعنى الالتزامي بالنسبة الى التركيب لا يكفي في دلالة
لزم عليه كما لا يخفى اللفظ المفرد بالنظر الى معنى استعمل فيه فلا
يرد قولنا بعض الحروف في الظرفية المخصوصة معنى في فان
اللفظ كلمة في يدها نفسها الامعناها سواء كان حقيقيا او
محاذيا ليدخل في الاداة لفظه هو التي في قولنا زيد هو قائم فانه
اداة في قالب الاسم مستغارة منه وتفصيله في السعدية فاما
انه تقسيم للفظ المفرد باعتبار معناه المطابق اذ لا يصح المعنى
باعتبار معناه المجازي بهذه الاسماء من بداه الاوهام لاسيما
بداه الاطعام بشكل هذا يمثل الصغار المتصلة به يعني ان
جعل عدم صحة الاخبار صفة اللفظ مع ان منشأها المعنى يدل

على ان المقترع عدم صلاحية المعنى لم من حيث انها في قالب ذلك
اللفظ في يرد الاشكال الصما بر الحرف في المصلحة فانها لم تكن فاعلة
انما لا يصح للاخبارية والصما بر المصنوية بالفعل والحرارة فانها
تكونها فاعلة ابر الانصاف لذلك ايضا وانما قال بمثل لانه يشتمل
بالاسماء اللازمة الطريقة ايضا فانها لا تقع الامع لانية وامام اقل
ان يشتمل بالاعلام الشخصية فبقي على ان يراد بالاجبار بالحلل ايجابا
والظا شموله للسلب ايضا وعلى ان الطريق لا يصح حمله وبسبب حمله
تخلو في تعريف النفس انما لا يصح آه بناء على ان في معاملة
قولنا وان صير لذلك والمبادر ضد صلاحية الاخبار في الجملة ولا يرد
وهذه آه بخلاف الاداة فانها الامر اخطا ونسب الطريقة
آه دفع لئلا يحرم ان الحرف مراد ذات ايض بغير عنها عند تفسير
معانيها كما يقبض للطريقة ومن الابتداء والى للاسما مطلق الطريقة
فلا يكون مرآة للملاحظة حال الطريقين متعلقة بشيئهما وان كان
مسئلا ما تغلقهما اجمالا ظاهية تخصصة آه اى النسبة الى الطريقين
ما حودة فيها وهذا القيد بيان للتوابع ومناط الفرق قوله معبر
آه اى معبر من حيث انه واجب بينهما مرآة للملاحظة احد مما بالقياس
المباخر فلا يكون مستقلة بالمفوضية صالحة للحكم عليه ونقد ان
ان كلامه قد يدل على ان مدار الفرق الاطلاق والمفوضية و
ليس كذلك بل مناطه الاستقلال بالمفوضية وكيف يتوهم

ذلك وان قوله وهذه الطريقة المخصوصة المعروفة على هذا الوجه
بناء على بيان مناط الاعتدال المذكور نعم يحتاج آه قبل اللفظ
ان لا احتياج فيهما ايضا الى التاويل بل في قوله عما تجزأه من في ذلك
انما علم وضرب في زيد وليس يشي لان الصما بر المصنوية
المصلحة بالفعل فسم غير المنصوية المصلحة بالحرف على ما في التاويل
صلاحيتهما احداهما للاخبارية لا يستلزم صلاحية الاخر والصما
قصر في مجرور وليس خبر عنه نعم انه خبر عنه من حيث المعنى والكل
في صحة الاخبار باللفظ وكذا اللطاب من قولك علمتني ضللتنا
واما ما قيل من انه يصح الاخبار بالظلال في علمتني اى علمتني
ففسك من غاية الاتحاد بيني وبينك فتوف على صحة هذا القول
والفهم منها او معقول باب افعال القلوب في الحقيقة معقول
واحد وهو المصدر الماخوذ من المفعول الثاني مصداق الى
المفعول الاول لان معنى علمت زيدا فانما او انسانا علمت زيدا
او انسانا بينه وفي المثال المذكور لا يمكن ذلك اما ان لا يصح
معناه آه يبقى لو زيد لفظ المعنى في التعريف ليعتج الى التاويل
لان يكون التعريف مرجعا في ان ذلك صفة المعنى في نفسه لا
مدخل للفظ فيه ولا شك في ان معاني الصما بر المذكورة لا
بالفوضية تحيل لذلك بخلاف الاداة ليعتج الى التاويل الا ان
الصما بر المذكورة لا لا لا يحتاج الى التاويل اطلاقا انه يحتاج الى

تأويل الاخبار بالاستناد لدخول احدى ولا ضرب بل يقول لا فاول
 اصلا لان الاخبار معناه في اللغة الاعلام ولا شك ان الاشتغال
 يصح ان يعلم بها النسبة الذهبية لان ما يصلح آية يعنى ان
 الايراد للقبية على ان الاداة تسمايان فلا بد ان يكون في جزأ
 وذلك لان القيد جزء من مفهوم المفيد وان كان خارجا
 يصدق عليه كانه لاجز الخيرة وما قيل من ان معنى لا غير
 مستقل وضم الغير المستقل الى المستقل لا يوجب الاستقلال لا يصح
 للاخبار بلا حجة وانما وقع هذا من باب اعتبار نقله الى الفعل المطلق
 الذي هو مستقل الا ان المعنى المطابق للفعل غير مستقل
 لعدم استقلال النسبة التي هي جزء منه فليس ثبتي لان المدعى في
 المستقل اذا صحت الى ارجح اليد في الاستقلال بصير المحيى مستقلا
 بالمفهومية بمعنى انه لا يحتاج في نقله الى ضمنية نعم ضم الى غير ما
 يحتاج اليد لا يوجب كضم النسبة التي في الفعل الى الحدث والاف
 بخلاف ما في ضم الفاعل فانه يصير مستقلا كما لا يخفى لا يصح
 لان خبرها لا يراها موضوعا لنفرا بالفاعل على صفة الخيرة بها
 الصفة ومدلولها التفسير وحضر الفرض بالافعال لان مشتقاتها
 ومصادرها تقع خبرا عنها وخبر عنها كما لا يخفى فيلزم ان
 تكون ادوات مع انها افعال لا بعد في ذلك اي في خبرها
 في الادوات كونه افعالا غائبة انه يلزم ان تكون ادوات مضم

افعال عند النفاذ يعنى ان العنوم آية ليس مراد انهم شعرا
 الادوات صريحا الى القسمين فان خلافت الواقع بل اراد انه انهم ذلك
 من كمالهم لزوما لا خفاء فيه لانهم سمو الرابطة اداة ونسبة الاربطة
 الى القسمين ويعلم منه ان الاداة متضمنة الى قسمين عندم بلا
 خفاء ونسبة الرابطة اي الرابطة التي هي اللفظ كما صرح به في
 السعدية حيث قال اللفظ الدال على النسبة للمكية يسمى رابطة
 لربطها المحول بالموضوع وذموا انها اداة لدلالة على معنى
 غير مستقل فانزع ما قيل انهم جعلوا الرابطة اداة بمعنى عدم
 الاستقلال بالمعنى ومية لا بمعنى انه لفظ مفرد يدل على معنى لا
 يصح لان خبره يدل على انهم جعلوا الرابطة اداة وما قيل انهم لم
 يصحوا بان الاداة قد تكون اسما وقد يكون كلمة بل قد تكون
 في قالب الاسم وقد تكون في قالب الكلمة وبون بعيد بين
 القسمين وعلى تقدير التسليم يلزم ان يكون هو اداة فيهم
 لانه لا يمكن تسمية الاداة الى الاسم والكلمة بل لا يكون في
 قالبها وموتها باعتبار المعنى اداة وذلك يترتب على
 تركه الا ان الخطاب اولى واحسن ولا بد في ذلك الاولي
 لان نظرم في الالفاظ من حيث المعنى اي ينظرون الى المعنى بالذات
 واللفظ بواستطراد واجلها والفاء بالعكس يعنى يبحثون
 عن احوال تعرض للفظ من جانب المعنى والفاء يبحثون عن احوال

نقضى اللفظ نفسه فلا يرد ما قيل انهم قالوا في وجهه المصلحة في
اقسامها لانها اما ان تدل على معنى آه لان الدلالة المذكورة حال
نقضى اللفظ نفسه لاحال نقضه من جاب المذبح كالكلية والجزئية
لتمامها فيقبل للمساء بالثامه والمراد بالظلام ما تضمن
كلمتين بالاستناد في كثير من العلامات متعلق بشارك وهي
دخول قد والسبين وسون والنواصب والجزايم والحوث
الصغار وثا الثابت الساكنة والانقسام الى الماضي و
المضارع والامر والنهي وغير ذلك ولذلك اي للدلالة على
الزمان كالكلمات الثامه سموها كلمات ولعدم صلاحها للاخبار
ضموا اليها وجودية اي دالة على ثبوت اخبارها لاسماها ومن
ثم آه التي لا يكون تاذان وجهين لا يحسن ادراجها في شيء منها
اما ان يكون معناه اعم من المطابق والنقضي وكذلك في مقابله
وقد يفرق ايضا كما يشاء ان يدعى ان يكون الافعال الثامه اذنا
وتعاقده بقوله فيشكل باسأل الصغار المتصلة وهم لا يعلمها
تحتاج آه فالاحتياج الى الصلة لاذلة الالهام والاقادة الثامه لا
لصحة الاخبار ولكن وجوديا اي مفهوما المخصوص به وهو الذميمة
يمتاز عن قسمية الا لا لفرد الذي هو المقسم مغير في مفهومه وهو
عدي لكن هذا القسم آه يعني تقديم الوجودي اولى من المبدأ
مانع كل يوم الانتشار او التكرار فيما نحن فيه واما اذا عارضنا

فلك الدنيا في نهاية المانع او صيانة الوجودي فان في كل منهما ترك
ما هو الا بيق في باب التعليل من وجهه واثباته من وجهه احتراز
من المحذرين اي كيهما بخلاف ما اذا احرار العدمي فانه يحصل
الاحتراز عن احدهما مثال لما يدل بهيئة على الزمان الحاضرة
فمنه لئولم ان يضرب مثال على تقدير كونه حقيقة في احراز زمانين
مجازا في الاخر بناء على ما سبق الى الوهم من ان الدلالة على احد الاثرين
علم الدلالة على الثنتين اما ان يدل بهيئة اي بشرط ان يكون
في مادة موضوعه مقصود فيها فلا يرد فهو حسن ومجربا فيها
على هيئة ضرب مع عدم دلالة ثما على الزمان والتشبيه على ذلك
قال بهيئة ولو قيل بهيئة بهيئة وصيغة الهيئة في اللغة
بيكر ومناد وفي العرف الصفة الصيغة اسم للحال الحاصلة من الصيغة
بمعنى حركة البدن يفتن كذا خندوا بمعنى اماده كرون وبمعنى
بيدا كرون وفي العرف اسم للحالة المخصوصة وعطف الصيغة
على الهيئة للتفسير لشبهة في المعنى المراد زمان معين آه
فيما يتبين بيان الوازع لا الاحتراز اذ لا يدل بهيئة على الزمان
غير الثامه والمراد آه لو قيل الهيئة والصيغة الهيئة لثامه
آه لان الهيئة قد تطلق بمعنى الصفة مطلقا والصيغة قد تطلق
على مجموع الهيئة المخصوصة والمادة الهيئة لثامه آه حقيقة
ان الصيغة الشخصية بيان عن الهيئة الشخصية لثامه لثامه

المعينة الاصلية والزائدة باعتبار المذكور والصفة الصيغة
 عن الهيئة الحاصلة باعتبار المذكور للحروف الاصلية والزائدة
 من حيث انها اصلية فابن معنظم النظر عن خصوصها و
 الصيغة النوعية عن الهيئة الحاصلة باعتبار المذكور للحروف
 الاصلية من حيث انها كذلك وهي الدالة على الزمان والهيئة
 الحاصلة للحروف الاصلية لاصلتها ماهية الصيغة والاصناف
 فيها مرجع لشوئها وما يحصل بالحروف الزائدة او بخصوصية الحروف
 الاصلية خارج عن ماهيتها والاصناف فيها موجب لاختلافها
 اضافة واختصاصا اذا عرفت هذا فتقول المراد بالهيئة الصيغة
 والحروف العم من ان تكون في الحال او في الاصل كقوله وفيه اشارة
 الى ان هيئة اللفظ الذي على حرف واحد كهيئة الاستفهام لا
 يطلق عليها الصيغة والى ان الهيئة الحاصلة للكلمات باعتبار
 التقديم والتأخير كقوله وما يعسر عليهما لا تسمى صيغة نعم ان
 جعل تعريفها لمطلق الصيغة والحروف على اطلاقها وان جعل تعريفها
 للصيغة الدالة على الزمان والمراد بها الحروف الاصلية وكذا التثنية
 والتأخير كقوله التثنية على ان لكل منهما مدخل في حصول الهيئة
 كانه قيل باعتبار ترتيبها في اللفظ واصناف المركبات والسكبات
 الى التثنية لوجود الاتياف على التثنية الاولى وحركة الحرف الاخير
 فيها ضرورة انها موجبة للاختلاف الشخصي وعلى التثنية الثاني

الاختصاص اي التي على الخصائص تلك الحروف بان لا يكون الحروف
 حركة اخر الكلمة وسكونه لكونها ليست من البناء والاعراب ولا يثبت
 لها صلة في الصيغة بل هي للاعلان كما في قيل وباعتبار الجوارح كما في
 استعملت حيث سكن الغاء الزوم فوالى اربع فحات وباعتبار اللوح
 كما في ضربا وضربا فان شيئا منها لا يوجب حركات للصيغة فوفا ثم ان
 اعتبار المركبات والسكبات في الصيغة لا يقتضي اعتبارها معا حتى يخرج
 عن ضرب فان الواو لمطلق الجميع لا للهيئة وبما ذكرنا انما التعلق التي
 عرضت لبعض الناطقين وانهج بها كمن يفتي بذكره وهو اني لمطلق
 وهو انه يلزم ان يكون صيغة عن التثنية والتثنية واحد بالزوم لعدم الاختلاف
 بينهما الا بحركة الامر وهو غير معتبر والجواب ان الاصل في المصارع السكون
 على التثنية الذي في شرح التنبيه في حيث كسر حرف المصارع فان
 الهيئة هناك آتية ان المراد بقوله فان دلالة ما على الزمان هي الهيئة
 المستقلة بالذات لا بغيرها الدليل فيكون المراد بقوله فان دلالة ما
 على الزمان هو ادها لا بغيرها ان المادة مدخل في الهيئة المعادلة
 والمقصود من الهيئة على ابداء خلاف الظن كما سيذكره فيقولون
 اختلاف الزمان آه فان امدد وايد متجانسين آه ولا يخرج كل تقدير
 الصيغة امدد الزمان فان اختلفت المادة واما المقصود بكتبت وحررت
 وحاسبت حيث اختلفت الصيغة مع عدم اختلاف الزمان فلا يخرج
 فوفا كمالا اختلفت الصيغة اختلفت الزمان وان اختلفت المادة فغير

وانه لا اختلاف للمادة فيها شهادة اختلاف الزمان عند
 اختلاف الهيئة اي في الكلمات فلا يرد انه ليس لاختلاف الزمان في
 المصدر والمصنف مع وجود اختلاف الهيئة وكذا لا يرد ان عولا
 يضرب وضرب مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان لانه
 لم يضرب ليس بهيئة بل هو مركب من الاده والكلمة وكذلك في
 قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة فلا يرد ان لم يقرب ولا يقرب
 متحدان في الصيغة مع عدم اتحاد الزمان لان كليهما من المركبات
 فتدبر ما منه من المراتق وان اتحدت المادة انطس اتحادا للمادة
 اذ لا يكفي فرض اتحاد المادة في الشهادة وليس يقبضه اعني عدم
 الاتحاد شهادة فضلا عن ان يكون اوليها وكذلك الحال في قوله
 وان اختلفت المادة او ردد عليه قد ظهر لك مما ذكرنا في تحقيق
 معنى الصيغة اننا فاعده لانه اختلاف صفا اذ هو باعتبار حال
 الفاعل ايجابا باعتبار الحروف الزاين واما اختلاف التلافي والرباعي
 المجردين فهو من حيث المادة والصيغة والكلام في اختلاف الزمان
 عند اختلاف الصيغة مع اتحاد المادة وما قيل من انه لا اختلاف في
 صيغ الماضي الا باعتبار اخر الماضي ولا اعتبارا به في الصيغة فان ارد
 لا اعتبارا به في الصيغة اصلا فهو لا يحقق الامداد به حيث قالوا
 صيغ الماضي بلفظ الجمع وان ارد انه لا اعتبارا في الصيغة الدالة
 على الزمان فلا بد من بيان ليظهر الفرق بين الصيغ الدالة وبغيرها

بتم الحباب والفرق ما حقهته وكذا الجواب بان المراد باختلاف الصيغة
 ان يتبدل ما عين للماضي بما عين للمستقبل احوالا لا يوجب التشتت
 وليس هناك اختلاف الزمان لم يقبل مع اتحاد الصيغة هو
 الطائفة الى ان الشهادة المذكورة متناهية بالعددان وجودا
 عدما بمعنى قول الله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة انه كالملم
 يختلف الصيغة لم يختلف الزمان فيرد عليه المصانع حيث يحقق
 فيه عدم اختلاف الصيغة مع اختلاف الزمان واما الجواب بان لا يختلف
 الزمان بينه لان الدلالة على الزمانين معا ليس باختلاف في الزمان
 فليس معنى ان يرد بقوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة عدم
 الزمان عند عدم تبدل الصيغة فيكون المراد باختلاف الزمان عند
 اختلاف الصيغة تبدله عند تبدله وليس كذلك بل المراد منه تفريقه
 عند تعدده كما في ضرب ويعرب فيكون المراد بعدم الاختلاف عدم تقاربه
 ولذا عرفت انه بالاتحاد وذلك لان المعلوم بتعدد الصيغة مع وجود
 المادة واما تبدل صيغة الماضي بالمضارع او العكس فيعلم من اللغة
 وانما هو مجرد اعتبار جري فالاول آه ايجي اذ اظهر الدليل المذكور على
 دلالة الكلمة بالهيئة فالاولى من ان القسمية الهيئة عليها وان يقرب
 وجه القسمية آه ولا يقبل ان الصواب لان هلال الدليل لا يستلزم هلال الدليل
 بل من ذلك ان من القسمية المذكورة وما على تقسيم المضارع في قوله
 في الاسم اقدم دلالتها بالهيئة على الزمان بل مجموع المادة والهيئة فيها

بوصف الحرف والزمان ان تكون آة لعدم اصل الحرف الاصلية
 عنها لان النسبة المأخوذة الى الداخل مأخوذة في معنى مما يكون
 الماضي واللام ينبغي ان يكون كلمة اي عند المنطق لان نظره في اللفظ
 من حيث المعنى لا موزعية من كون صيرها محالقة لجميع الاصل
 وعدم التفرق فيها ودخل اللام في بعضها والسو في بعضها
 وكون بعضها مركبة من الجواب والجواب واستعمالها مصدرا وبالجملة
 آة هي جملة التفرق وقامه محالات ما تقدم فانه كان قسمة لغسم منه
 حقيقة اي من غير ما قبل معنى اسمي فان الاداة يعطى اذا دل على
 اسمي بان عبر عنه بالاسم كان بقية الظرفية المحصورة موصي في كاسم
 كاذ ونظايرها مما هو لا زعم الظرفية فعلى هذا آة لم يظهر لي
 فاذن هذا التفرع الاصطاح الواضح وعن الاسم آة بخلاف
 تقسيم للصرفان امتياز الكلمة عن الاسم فيه يقيد وجودي وهو الـ
 بحيث على الزمان وامتنان الاسم عنها بقيد عدمي ومن الاداة بغيره
 وجودي اعلمته في السمع اشار بذلك لما ان قوله مسموعة
 حال من صميم من قية فان كونها مترتبة حال السمع هو مترتبة في السمع
 و فائدة الاختراز من الحركة الاعرابية فانها دلالة على التعليلية او التعلوية
 او الاضافة مترتبة في الوجود على الموصوف الذي لحقه لكونها صفة له لكنها
 ليست مترتبة في السمع لانه سماع الحركة والحرف معا بان يسمع آة
 لاني يكون مترتبة في القوة السامعة اذ لا ترتب هناك

حقق

ان اداه لا ما يشافظ به كذا يلزم استدراكه وحذف التبيين على
 التبيين ككناه آة لكنه جاز عن التبيين المذكور مسمى بان
 معاكس الحقيقة ينبع الالفاظ فيكون ملفوظة سحرها ايضا
 جعل آة حيث قال ورج اماه لان انقسام اللفظ آة في انقسام المعنى
 اليها ليس باعتبار ذاته فتكون جميع اسما متساوية في ذلك لا
 على ما يتد بقوله والسر في ذلك بل هو وصف له باعتبار معالقه المعين
 سواء فانه المنصت بالجنسية والتكليم اذ احصل في العقل والما قبل
 للحصول فالتصفت بشئ منها لانهما من العوارض الذهنية ولذا
 زاد قيد الصلاح في قوله ومعنى الاسم آة والاداة لما يسبق
 ان يقول ومعنى الاسم من حيث هو معناه مصدرا وبما خلاصة
 ندان معنى الاسم من حيث انه يعبر به صلاح للاضافه بهما فاذا لاحظ
 فلان المعنى في حالها لا اسم يجمع قسمة الاسم باعتبار اليها ومعنى الاداة
 والكلمة من حيث التغير بها لا يعطى للاضافه بها فاذا لاحظ معانها
 فالتاليها لا يمكن للعقل قسمتها باعتبار ذلك المعنى اليها بل لا بد في
 القسمة من ملاحظة معانها في حالها لا اسم فيكون التقسيم احيى الوصف
 القسواني في القسمة الاسم حيث يتناول الاقسام الثلاثة والتبنيده
 على هذا غير الاسلوب المشهور في القسمة فة الارجح ولم يقل وهو او
 الاسم وليس مقتضوه فة ان الاداة والكلمة لا يتقسمان اليهما اصلا
 حتى يرد ان خلاف الذي تكيف وقد نص الشيخ الشافعي بان الاسم لا يكل

والخبر في معنى المفرد التام للأنقسام الثلاثة وأنه لا يلزم من عدم
 انقسام معانيها من حيث التغير بها عدم انقسامها مطلقا فيكون
 أن يكون ذلك جملة الحظنة في قالها الاسم كما في الحكم عليه بعد الاستقلال
 وإن اختصاص بعض الأنقسام لا يوجب التخصيص أو الاستك في أن
 الأنقسام الباقية تشترك فيها الأنقسام الثلاثة صلح للأقسام
 بها انقسام المعنى الكلية والخبر في الذهن انقسام اتراعي
 يتفرع العقل منه هذين الوصفين بعد ملاحظة بالقياس إلى
 كثيرين ولا شك أن انقسام اتراعي شئ من شئ يلزم العلم بكونه
 متفرعا منه وبالعكس وكذا صلاحته لكل منهما فيدلها لأنه متساكن
 فلذا استدلل أنه يتحقق صلاحته للحكم بها على صلاحية الانقسام
 في معنى الاسم وبانقسام صلاحية الحكم على اشتقاق صلاحية الانقسام
 في معنى الاداة والكلمة فلا يرد أن صلاحية معنى الاسم للحكم بالانقسام
 لا يستلزم الانقسام في نفسه ولو اريد الحكم المطابق للواقع فيكون
 لأنه موقوف على صلاحية انقسامه في نفسه ولو سلم فلازم أن اشتناء
 صلاحية الحكم بالانقسام يستلزم اشتناء صلاحية الانقسام لأن
 اشتناء الملائمة لا يستلزم اشتناء اللازم فان معناه من حيث
 هو معناه في حيث انه يعبر به ويعبر في قاله ليس مستقلا في
 لا يفضل نفسا ولا خارجا إلا بالمعقولي والحكم عليه من حيث تعبر
 بقولنا معنى الخلق لعدم الاستقلال بالاعتبار تبسيع بنفسه فلا

فلا تفتقر وإذا لم يكن صلحا للحكم أصلا لا يكون منصفيا لشيء في
 نفسه كما عرفت ابتداء مخصوص أو اعتبارا لموضوعية بيان الواقع
 لا دخل له في عدم الاستقلال بالمعنى ومنه بل المدا يكون ملحوظا بها
 فان الابتداء المخصوص بوجه الحكم به وعليه لأنه ابتداء ملحوظ قصد
 لمقتضى مخصوص وليس مراد لتعريف حاله في معنى كونه مخصوصا
 أنه انشراحه فيه خصوصية الطريق سواء كان جريا حقيقيا كما هو ظاهر جريا
 حقيقيا أو كليا كما هو ظاهر كليا على وجه يكون العلم بالحظنة كما
 أي ملاحظة البنية بالنسبة إلى البصر في الملاحظة مجموعها وكذا قولهم
 لتعرف حالها وإطلاق الألف والمراد عليه باعتبار التشابه بينهما
 في كون كل منهما غير محال فله قصد فلا يصلح أنه أن النفس المحسوس
 على أنه يمنع الحكم منه ما لم يلاحظ قصدا فضلا أنه هذا بناء على
 أن بعض الألفاظ يصح بكونه محكوما عليه والابتناء متساويا في
 انقسام الاستقلال من غير تفاوت وكذا العقل إن أم احتراز من
 الفعل الناقص فأنه داخل في الاداة في علم صحة الحكم عليه به على
 حدث قال الرضي في الحديث معنى قال لما يعبر سواء صدق وعنه كلف
 ألا كالطول وعلى نسبة مخصوصة وهي النسبة الملكية التي لا
 يتصل بها ولا خارجا إلا بذكر الفاعل المعين بخلاف النسبة المطلق
 والمخصوصة الملاحظة بالذات ما يتماثل محكوما عليه ما وبها لا يمكن
 لا يكون نسبة حكمية بهذا الاعتبار ومرة ملاحظة حال الحديث بالقياس

للفاعل على انهما انما هما هذا لا يتاخر في حقه
 الاصول من ان الجملة موصولة لا مائة النسبة او يجوز ان يكون
 الامر المحذوف لاجل الغير مقصودا بالآداة من اللفظ النسبة
 المحذوفة بهذا الاعتبار اي باعتبار انها انما هي المحذوفة مما امره
 حالها غير مستقل بالمعنى لانه لا يحصل معناها هنا
 الا بالفاعل المعين الذي هو خارج عن ذلك المجموع بخلاف الامتناع
 فان النسبة التقيدية لا تظهر فيها من جانب الذات المعقولة
 المحذوفة داخل في مدلولها فيكون المجموع مستقلا بالمعنى
 فيصح لان يحكم عليه وبه وهكذا مدلول هذا الرجل فان ما يحتاج
 اليه التبيين والتفريق ما هو معد فيكون مستقلا بالمعنى
 فلا يصح لان يحكم عليه آه قبل اعتبار الفاعل لعدم استقلاله
 بالمعنى وبه وكذا بعد اعتبار معد لان تلك النسبة تامة مقصودة
 فالآداة لا تربط بشئ الا بعد جعلها غير مقصودة محكوما به
 ولا يصح كونه محكوما عليه لانه لو كان المستند من حيث انه مستند
 مستندا اليه لا امكن آه كالأمر في عدم صحة جعل كل من
 مستندا اليه او مستندا لا يصح الشئ من ذلك ايا الاضمان
 بالكلمة والجزئية والحكم بما عليه ان الاسم اي من حيث انه
 اسم بخلاف الكلمة والآداة اي من حيث انها كذلك فليس
 مختصا مما يختص بالاسم بل يجري في الكلمة والآداة ايضا فتخصيص

القسمة بالاسم ليعم القسمة الاولى والثانية فذلك
 مشترك كالا اشتراك النقل والحقيقة والمجاز في الفعل فتكون
 باعتبار المادة كالا مثله المذكور وقد يكون باعتبار الطبيعة كما مضى
 المشترك بين الحال والاستقبال وصيغ العقود المستقلة من
 الماضي الى المستقبل وصيغ الماضي المستعملة في المستقبل للدلالة
 على تحقق وقوعه بالمعبر في الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز
 فقد الوضع اعم من الوضع الشخصي لوضع المادة من الوضع الذي
 كما في الطبيعة في اللفاظ الموصولة بالوضع العام ليس بها تعدد
 الوضع احدا لا تشخصيا ولا نوعيا فلا يدخل في المشترك على ما وهم
 متساوية الاقدام آه لتساويها في كونها الفاظ موصولة
 المعاني جميعها مستقلة في احصائها لنفسها لا اعتبارا من حيث
 فيصح الحكم عليها وبها وقد عرفت ان معنى الآداة والكلمة
 اي من حيث انه معناه التقييم يستلزم آه لانه بيان من ثم
 يكون مختلفة او متباينة الى امر مشترك فلا بد من اعتبار الصفة
 الصريحة التي يضم الى المقسم ومن اعتبار الحكم من حيث الصورة
 وان كان في الحقيقة مضمورا لا قسم وتقييدها في الذهن
 على ما ذكره قدس سر في حواشي شرح التحرير من ان المعبر في
 التقييم انضمام امر الى المقصود ليحصل به قسم فلا يكون قضية
 في الحقيقة بل في الصورة اذا قصد به الحكم فقد صرح من حقيقة

القسيم وصار قسمة طبيعية فربما لا يلتفت إليها حال التقسيم
 فضلا عن موصوفاتها فيجوز في تقسيم اللفظ الى اقسام القسمة
 الثالثة ان يلتفت الى صفات المعاني ولا الى المعاني فلا انصاف
 بمعنى الاداة والكلمة بتلك الصفات نعم فيه صلاحية ان اذا
 سقطت اليد العقل ولا حظ لتلك الصفات وعند متصالحا
 واذا لا يتوقف على ملاحظة في قالها فيجوز ان يلاحظ في
 قالها اسم فاما ان يكون معناه احيى الموضوع له بل المعنى العام
 للوضع ليشتمل للمفردة والمجاز ايضا فان كان معناه واحدا
 ويكون ذلك الاسم حقيقة اذ لو كان مجازيا لكان معناه
 كثيرا لاستعاضة تحقق المعنى المجازي بدون الحقيقة فلا يراد به ان
 اريد بالمعنى المطابق في لا يقع جعل المجاز داخل في الاقسام في
 اريد ان لا يصح قوله يسمى علما اذ اللفظ المستعمل في شخص
 يجوز ان يسمى علما ثم ان هذا التقسيم مبني على راي العالمين
 بان المقدمات واسماء الاستدلال والحروف موضوعات للمعاني
 الكلية الا انه شرط استعاطها في الجزئيات فهي داخل في الكل
 واما على راي من قال بانها موضوعات بالوضع العام للمعاني
 الجزئية فتخرج عن اقسام القسمة الاولى لعدم كون معانيها
 واحدا وعن الاقسام القسمة الثانية وهو قوله من قال انها موضوعات
 لمعان متجيزة فقد سوي لانها موضوعات لمعان جزئية داخل



تحت المفهوم الكل الذي هو المدلول سواء كانت متجيزة او
 في تعريف القسمة لا يتم يجوزون عن انقسام المعرفة وحقيقة علم
 تفكيرية فلا ياتي في خروجها عن تعريف العلم واما البانيون في تقسيم
 البحث من مقتضيات العلمية في عرف المتطوعين تسمية لمدلول
 باسم المدلول واشتهر ذلك اسم حتى ظن الظاهر من الكلية والجزئية
 من صفات اللفظ حقيقة اللفظ والمستعمل في الجزئي الحقيقي مجازا
 كالانسان في زيد لا يسمى جزئيا في عرفهم فهو الكلية تسمية للمدلول
 باسم المدلول ايضا كما سيصرح به الله وجعل الكل مقابلا للجزئي في الحقيقة
 وليس على ان تسمية اللفظ به فرع تسمية المفهوم بالكل الحقيقي لان
 تسمية بالكل الاعيان والمفردات لا تسمى لفظ الاثنى كليا فاما
 الغير في النواحي والتشكيك هو الصدق في نفس الامر والحقبات
 الخارجية خارجة عن القسمين مما لا شاهد عليه من كلامهم ولان
 المدلول كلف ودفع الشك في الشك الكل انما يصير كليا بان النسبة
 فاما الى الوجود واما صحة التوهم للجزئيات جعل عليها في
 افراده الذهنية الى الحقيقة وان كان يقع ذلك بسبب خارج
 من مفهوم اللفظ كالشمس كذا في الشفاء فالمراد بالخارجية ما
 يقابلها سواء كانت في الاعيان او في الذهن فانصح ان لا يفتن
 افراد خارجية لذهنية والشمس افراد ذهنية وان في التوهم
 الذي عرض لبعض الناظرين ومردف عليها بالسوية ان لا يصح

ان يفهم ان نيدا اشد اقدم واوّل بالانسانية من عمره على الفعل
من يمتد بان معيار التشكيك استعمال صيغة التفضيل ولا يثبت
ذلك الحكم على كونه تمام حقيقة افراد على كون حقيقة الحيوان الناطق
او غير ما على ما فهم وصدر في علمها اي على التسوية لان الافراد
التي يفرضها صفة مع الفرد الموجود في جميع ما عدل لشخص لا يبدل
لا شراى امر اخر مفهوما لثلاث الافراد في العلوم المفرد الموجود
اولا على الحق واليقين واقدام اي بالذات اذ لا اعتبار للعلوم الزماني
في التشكيك او استبعاد بشرح العقل معروفة اليوم افعال العرف
الاخر التشكيك بالاولوية اي بسبب الاولوية والتشكيك بالحق
اللفظي على ما سيجي في وجه التسمية والحل على الاصطلاح مع عدم
الاصطلاح على معنى التشكيك اما الاصطلاح على بيان اسبابها
وهو اعا الاولوية والتذكير باعتبار الجزاء وارجاع التفضيل والتشكيك
وهم فانه في الواجب الحصول فيه على طبق نظرية ثم لعدم
سبق العدم عليه لاذنا ولا زمانا وابست الامتناع زواله في
لا امتناع تصور الفكاك عنه لان عين ذاته فذاته نعم احق من
للممكن وهو معنى الاولوية متدما اي بالذات قبل حصول
في الممكن كونه عليه لجميع ما سواء فلهذا اى لعل انه يشكك
الناظر في يسمى تشككا على سبيل الاستدلال المجازي او لاي
غير مسبق بوضع امر لئلا يتكرر لفظهم ثم لوحظ في المعنى

ان يكون تلك الملاحظة من الواضع الاول او من غيره ليدخل فيه
الحقيقة الطارئة كلفظ الايمان فانه في الاصل الحق جعل الغير اما
ثم استعمال معنى المضدي مطلقا ووضع المعنى اخيرا او
او بواسطه فيه فلهذا في الجاز الذي اشع فيه ان استعمال في معنى
مجازي لما سببه بمعنى مجازي كلفظ دون فانه في الاصل لا في
مكان من الشيء فاشع فيه فاستعمل بمعنى عند ثم اشع فاستعمل
بمعنى مجازي وحده بل كان وصعدا اضراب عن معنى تحلل الفعل لثبات
ان انشاء الفعل ليس باعتبار انشاء الوضع لمعينين اذ القسم
اللفظ اذا كان معناه كثيرا ولا اعتبار لما في كماله في ان
يشترط في المشتركة ملاحظة المعينين مع الان اعتبار الملاحظة
في الفعل ليشترط له الى الوضع بمعنى اخر وليس قيد معبر فيه بآ
واشفاق باعتبار انشاء الوضع لهما لما سببه سواء كان الوضعا
من واضعين او من واضع واحد في زمان واحد وسواء وجد الملاحظة
اولا فالمرجح لاجل في المشتركة وبعضهم ادعوه فيما تحلل الفعل
واسبقوا قيد المناسبة منه وقالوا ان تحلل الفعل فاما المناسبة فهو
المفعول والافعال المرغوب والمفعول المقسم اليهما اعتبر الله به يدل
لما سببه فيه ليخصر المقسمه من غير نظر الى المعنى الاول اي المعنى
السابق على احد المعينين سواء كان سببا او غيرهما فلا يشكك على
توحيده المشتركة باللفظ المعين مع حقيقة او مجازي ليس الوضع

له مناسبة بذلك المفهوم الحقيقي بل معنى حقيقي آخر يلتقط اللفظ
واما اللفظ المستعمل في حقيقى وغير حقيقى لانهما سببه له معنى
حقيقى وبمعنى خطأ بالنسبة الى غير الحقيقى فمما خرج عن المقسم
يعنى ان المعبراه افا قد مرى سره ان قوله من غير نظر الى الذى
الاول تفسير لقوله على السوية وان المراد بالاستواء بين الذين
عدم ملاحظة الاول فى الثاني لا المعية فى الزمانية كما يتبادر من
عبان المقص حيث جعل قوله ثم نقل فى مقابلة قوله على السوية
والمراد بقوله الوضع الاخر اعلم من ان يكون بينهما او غيرها لما مر
لاشتراك بين المعاني آه الاشتراك فى اللفظ يعنى المشاركة فى اللفظ
لاشتراك تلك المعاني فيه فالمشترك به على الحذف والاصصال
الا انه استعمل الاشتراك بمعنى التقصيص بخونا فاما ان يترك
آه اجملا يستعمل فيه بدون التورية لانه لا يستعمل فيه اصلا وح
يجوز ان يكون متروكا عند قوم دون قوم قلنا جامع المقول
المجاز والحققة والناقله الاقسام المحتملة باعتبار الناقل
المقول عند ستة عشر الا ان الوجود منها هي الاقسام الثلاثة
هي الفعل من الفعل الى الشرح او الفرق العام والخاص والواجب
محققه كذا قالوا وفيه ان الحقيقة الطارئة كلفظ الايمان فى
المصدق ليس مجازا ووجوده ولا دخله فى المشترك بل كلفظ الوضع
الاول فيها فلو لم يدخل فى المقول بطل الاختصاص فحقق الفعل فى

المالفة قال واما الفرق العام اي ما لا يشتمل فافله كل ما يند
آه الدبيب نرم وفن وكل ماشى على الارض فهو دابة كذا فى
الصرح من الخيل يقتصر لذات القول ما يركب على ما فى
العام من على على كل ما يركب ويقتصر على المذكور والمؤنت
وقيل الى الفرق خاصه ذكر الامام فى التفسير الكسر والعلامة
الشراى وعبان المقص مشقة بانها الفرق والبطل والمخار
ما ذكره الت واهل آه يريد ان اللفظ اذا دخل خطا بالقياس الى
معنى معين فاقسام القسمة الاول ثمانية وكذا اقسام القسمة
الثانية واما اقسام القسمة الاولى مع اقسام القسمة الثانية
فهي سقارن بالاعتقاد فلا بد من اعتبار قيد الحقيقة فى قوله فان
كان معناه واحدا وان كان كثيرا فبم الكلى يقابل الايجاب السلب
اذ لم يعبى والى مفهوم الكلى القابلية للوجودى وليس مفهوم
خارجا منها وسيجى فى كلامه قد مر ان يقال الملكة والدم
وفس على ذلك حال المقول لم يتفر من لسان الحقيقة والمجاز
لان المقول حقيقة من وجه مجاز من وجه فبما بينهما وكذا
لما بين الحقيقة والمجاز فى انهما لا يقتضيان وفى الاقسام الستة
الان ما عدا ذكر لا يتقيدان فالمقول جامع للحقيقة والمجاز
وكذا المشترك كلفظ الشمس بالنسبة الى الصق ان اعتبر الخلد
يكون مجازا وان اعتبر الوضع لكان مشتركا وكذا المقول المشترك

بان يوجد المناسبة بين المعنيين ويكون محجورا احدهما عند
 قوم دون قوم والعرف الخاص اي ما يشيخ فافله والشرح
 وان كان داخل فيه الا انه اخرج منه لشيء اخر كاصطلاح الفاعل
 جمع ناس بمعنى الخوارج على ما في القاموس والظاهر ان هذا هو
 المنسوب الى علم الناطرة لكن لم يستعمل مفردا هذا هو الذي اصلا
 لما صدر عن الفاعل في الصراح فعل بالفتح كودن وبكسر
 كودن ففي الاصل لما صدر عن الفاعل استعماله لما قام بالشيء فكذا
 والشرقيات الهوتية نوريات له طية فلا يابس في اخذ الفاعل في
 تعريف الفعل وكالدوران ففتح الواو مصدر واريد وروا
 السكك كغيب مع سكر بالكسر كوجه حوزد وكذا في الصراح
 الاولى ان يتم في الصراح والشيخ وغيرهما الدوران كودين بمعنى
 هذا موضوع للفكر المشترك بين المركبين فيكون حقيقة فيهما
 وفي بعض خواصه يخرج الادب المسعودي انه في اللغة الطواف فيقول
 المركبة في السكك فافعل على الاول المناسبة بين فروع المعنى اللغوي
 وبين المعنى الاصطلاحي وعلى الثاني المناسبة بين نفسهما و
 على اي تقدير الاولى ان تعبر المقول عنه المركبة على الشئ لشدته
 بالمعنى الاصطلاحي ثم نقول ان اصطلاح الناطرين اقل التعريف
 رعاية للسياق حيث جعل الناطل العرف للشيء شئ الا ان
 هو ان في نفسه وجودا او عدم او معا على ما هو صدق العلية

اي يصح ان ينسب اليه ولما لا انه مؤثر فيه يسمى حقيقة آه
 اي يسمى ذلك اللفظ المقول باسمين الحقيقة والحجاز باعتبار
 فلا يرد ان الحقيقة لا يلزم ان يكون معناها كثيرا ان استعمال
 فيها استأن الى ان لا بد من قيد الاستعمال في المتن وان اللفظ
 قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا حجازا لكن لما كان هذا التسمي
 ساقطا عن درجة الاعتبار لان المقسم من وضع اللفظ الانداده
 والاستفادة لم يغير هذا القيد لاخر ابعده ولذا استطوع التسمي
 وان لم يترك المعنى الاول اي غير المسبوق بمعنى اخر وهو
 المعنى الحقيقي ومعنى ايضا انه يستعمل فيه بعد الفعل كما كان يستعمل فيه
 قبل الفعل اي بلا قرينة وهو المقول عنه في الاول والثاني
 بالمقول عنه والمقول اليه استأن الى ان ليس المراد بالاول
 الثاني ما يتبادر من المعنيين الذين يندمها فتقدم وتاخر
 مرتبة بل ما لا يتقدم عليه معنى اخر وما يتقدم عليه فيدخل فيه
 اللفظ المفيد للمعنيين نقل من واحد الى الاخر وكلاهما جائزا
 وجب يعني فعلا بمعنى المقول ويستوي فيه المذكور
 الموت الا اذا كان موضوعا غير مذكور فانه يدخله النار الموت
 وما لا يابس نحو مرتبة بقبلة بنى فلان فاذا كان الحقيقة
 بمعنى مفعول يجب ان يدان ان النار فيه ليست للمات بل للفعل
 بولاية كون كل من الفعل والمات فربما اوتبع ان النار كانت فيه

قبل ان اعتبر منه الموت غير من كونه الفؤاد فلا السكال في الماء
 لان فعلا معنى فاعل لا يستوي فيه المذكور والموت والحقيقة هذا
 فدخل الماء واعانم بغير واما الوجه لان اللفظ احياء حيز حقيقة
 بالاستعمال فحق النسب بالمشية والمعلوم منه فهو مثبت ومقتا
 فهو المثلثا كما في الجاز فانه مثبت في غير مقابله فكذا في غير
 مثبت وكذا في معلوم الدلالة من جاز اي مصدر منه فهو
 محل الجواز فيكون لفظ الجاز ظرف مكان وقال صاحب الاضاح ان من
 جاز المكان سلكه فان الجاز طريق الى حضور مضافا ما من
 تقسيم اللفظ آه اي ما من تقسيم اللفظ المفردة الى الاداة والكلمة
 والاسم وتقسيمه الى الجزئي والكل والمشتراك والمنفرد والحقيقة
 والفرق على الاجرة بغير فاعلم ان يكون من الفاصرين بهذا التقسيم
 مقابل للتقسيمين السابقين فاللهما على ما في المطالع وجزل المقص
 وكل لفظ آه معطوف على قوله وهو ان لا يصح آه والمراد بكل لفظ
 مفردة بقرينة تقديمه على تقسيم المركب وازاد لفظ كل مبداء الماء
 للتقسيم تركه للتصريح على عموم له لجميع الانسام وادخال اللغة في غير
 بناء على جواز دخوله في غير كل مضان الى فكرة غير موصوفة فقول
 جعل فله درهم وليس المقص من الفرق بين هذا التقسيم والتقسيم
 السابق حتى يرد ان الفرق لان ذلك تقسيم الاسم وهذا تقسيم
 لمطلق اللفظ السائل للاقسام على انك قد عرفت ان التقسيم السابق

ايضا لمطلق اللفظ الا ان عنوانه الاسم كان بالقياس
 نفسه اي بالقياس الى اللفظ اخر وبالقياس الى حال معناه من الاتحاد
 والتخالف معنى لفظ اخر تقسيم اللفظ وضع المظهر موضع
 المعنى لا يظهر وجه اي يكون آه فخرج التأكيد المعنوي في
 المؤكد وكذا للولد او المحدث وان لم يغير قيدا لا مراد وكذا الباب
 مع المبتدع نحو عطشان مطلقان لان الاتحاد في المعنى في حد
 المعنى طما ولا معنى لمطلقان على الانفراد والمراد المعنى الموضع
 فخرج اللفظان المتحدان في المعنى المجازي وبالواحد ما يتايل
 المتحد وهو الظن واللفظان اللذان يكون معناه اثنين و
 اتفاقا في مترادفات من وجد متخالفان من وجد فغيرها
 اجتماع القسمين مرادف له اي موصوف بالمرادفة وفيه
 اشارة لان اطلاق المرادف ليس من قبل التسمية بل على سبيل
 الاستعانة كاطلاق المترادفين والتخالفين احدا اي اخذ
 هذا اللفظ احدا من المترادف متعلق بقوله واللفظان مترادفان
 واذا كان مترادفين كان كل واحد مرادفا للآخر فلما لم يترادف
 وعكس في المتخالفين حيث تعرض للبيان دون البان تبينها
 على ان كلامها يستلزم الآخر من المترادف الذي هو كونه
 آه لم يوجد المترادف بهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة و
 المذكور فيها الشاع وعلى هذا لا حاجة الى اعتبار مترادف التوكيد

وبالقياس الى اللفظ الا ان عنوانه الاسم كان بالقياس
 نفسه اي بالقياس الى اللفظ اخر وبالقياس الى حال معناه من الاتحاد
 والتخالف معنى لفظ اخر تقسيم اللفظ وضع المظهر موضع
 المعنى لا يظهر وجه اي يكون آه فخرج التأكيد المعنوي في
 المؤكد وكذا للولد او المحدث وان لم يغير قيدا لا مراد وكذا الباب
 مع المبتدع نحو عطشان مطلقان لان الاتحاد في المعنى في حد
 المعنى طما ولا معنى لمطلقان على الانفراد والمراد المعنى الموضع
 فخرج اللفظان المتحدان في المعنى المجازي وبالواحد ما يتايل
 المتحد وهو الظن واللفظان اللذان يكون معناه اثنين و
 اتفاقا في مترادفات من وجد متخالفان من وجد فغيرها
 اجتماع القسمين مرادف له اي موصوف بالمرادفة وفيه
 اشارة لان اطلاق المرادف ليس من قبل التسمية بل على سبيل
 الاستعانة كاطلاق المترادفين والتخالفين احدا اي اخذ
 هذا اللفظ احدا من المترادف متعلق بقوله واللفظان مترادفان
 واذا كان مترادفين كان كل واحد مرادفا للآخر فلما لم يترادف
 وعكس في المتخالفين حيث تعرض للبيان دون البان تبينها
 على ان كلامها يستلزم الآخر من المترادف الذي هو كونه
 آه لم يوجد المترادف بهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة و
 المذكور فيها الشاع وعلى هذا لا حاجة الى اعتبار مترادف التوكيد

المترادين متباينين في استعمال والمختلفين متساويين
فيه والمراد ركوب احد ما خلف الاخر على الشاوب لتحقيق الترادف
ويعود ان يكون بمعنى اصل الفعل ومعنى اخلافه كان الظاهر
ان يقول ومعنى اخلاف المعنى تحقيق المقارنة الا انه راجع الى المناقشة
بالترادف فلا يفرض معنى وحده المركوب فيه تحقيق لثباتهم
اي في هذا التعبير تحقيق لثبات الطائفتين قال القاضي في تفسيره
قوله نعم ومن الناس من يقول اما بالله ان المعنى ومن الناس
ناس واورد عليه انه وذلك لان المقصود من هذا الجمل ليس مجرد
الاحتمال بل لا يفيد بل التنبية على امتيازهم من جنس ساواين
بهذه الصفات وتقدم لغيرهم كالتشويق كما بقى من المتكلمين
من يقول صفاته عين ذاته اعيانها وواعين سايرهم فبعد التكم
فاذا كان الصفة صفة كمال اذ تعظيمهم ودرجهم كقولهم
ومن المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه واذا كان
صفة نقصان اذ تحقيرهم ودرجهم كقولهم نعم ومنهم الذين
يؤدون النبي ويماخون فيه من هذا القبيل بناء على ظهور
فساد ظنهم وما قيل في وجه استفادة تحقيرهم ان التعقيب
بالبعض المبدى قد يكون للتحقير واما التبعيض عنهم ببعض الناس
دون بعض الفضلاء او العلماء واما التبعيض عن اعتقادهم
بالظن اشان الى قوله نعم ان بعض الظن اثم واما التبعيض

جزءهم بالظن المستغنى عنهم مع عدم الاطراد في جميع مطلق هذا الكلام
لا يخرج من عدم الاداة فضلا عن اداة التحقير موصوفين بالجمع
ولا يوصف احد المترادين بالآخر في الصريح المستغنى عنه
ودرست خارج شذون وهو المراد ههنا دون مصطلح اهل المقام
على ما وهم صفة المطلق واجرائ على الناطق من قبيل سحر الصريح
والفصاح صفة النطق اي العادى بين ناطق فصيح وبين سفيه
صار من ان الاول صفة الصفة والثاني صفة الموصوف كما صرح به
في حاشية مختصر الاول مع صدق الناطق على ذات اخرى وهو الذي
في لغة لكن لا يصح فخرج للزوف والعدد هما آه لصدور كل واحد
منهما بدون الآخر لانه ليس بذكر البعد لساويهما في الصدق
فيمكن ان يتوهم من ذلك الاتحاد في المفهوم وكان منشاء التناثر
اليه التسم بقولهم آه كل مترادين آه اتحادهما في الذات بمعنى
ملكها على ذات واحد لما خرج عن المقارنة اذ من تضمين المفهومين
احصاه وهذه التزجية لزومية نظر الى الترتيب الذي التزمه للمص
وان بدلت التنبية لولا الامر على ان هذا ابتداء محبت آخر وليس يتم للعلمه
الاطهر ان نعم آه بمعنى اذا جمع بين العبارتين كما فعله الشافعي في الظاهر
ان يقوم المعاني الثانية لاحكامها ويجعل الاولى تفسير لها التلازم
خلاف المراد واما على ما فعله المص من الاكتفاء بحجة السكون فالا
عدم ذكر المعاني الثانية والاكتفاء بعدم الاستغناء المذكور وما قيل

الاظهر لان الظاهر ان الله فسر عبارة المتن بالمعاني المشهورة بين النعم
 في المركب الثام ثم عطف عليها ما هو المقصود منها بتبنيها على اعمام
 العبارة ومن الواجب ان يفسر العائدة التامة على اعمامهم منه ثم قال فلا يرد
 قولنا لا يظهر ان يفسر قوله العائدة الجديدة او العائدة لها صلة اما
 يستفاد من الاخبار بها وتذكرها وهي باقية في كونها ذات تامة
 هذا لتفسير لصفة السكوت اه يعنى قوله ولا يكون عطف على
 جيبه ويقرر لصفة السكوت بعد تفسيره بالمعاني المشهورة اذ يقع
 البهام لان المقصود منه ان لا ينتقل الخطاب بين اصلا وليس المراد
 ايضا ان كان فيه نوع تفسير بالنسبة الى العائدة التامة او كان في
 العائدة التامة نوع ابهام اى الاستدعاء اى ليس المراد بالاستدعاء
 انه يستدعي ذكره على وجه البتة اذ كل من المسند والمستند اليه
 ركبان من المركب التام ليس احدهما تابعا للآخر بل محمدا لاستدعاء قوله
 بقوله متعلق باشارته على اشارته بقوله كما اذا قيل آه فان مفعول
 مطلق بقوله مستعما ايا استدعاء واستظهارا مثل ما اذا قيل آه لان
 الخطاب ينتقل آه اما لكونه سايا لهند كما اذا قال من ضرب زيد اولاد
 الفعل في عقله او وجوده بجمع اليد ولا يكون مستعما له قيل بل انهم
 ان يكون زيد عمر في مقام التقاد مكرها تاما لانه يفتقد الخطاب
 لا ينتقل معها للفظ اخر والخطاب اما لا تم كون الاسماء المحددة مركبة
 ولو سلم فالمراد بنفى الاستظهار بالقياس الى المعنى ولا تستل انما من حيث

المعنى مستبينة للفظ اخر وان كانت من حيث الخوض غير مستبينة
 الخبر اما ان يكون آه سمي الاعتراض على ان الاحتمال في اللغة يرد
 والمبادر من قولنا يحتمل الصدق والكذب ان يكون ذلك الاحتمال
 في نفس الامر والاخر فيقولون ان نفس الامر وقد صرح به في الجواب قال
 كونه صادق يحتمل الصدق او حمل الاحتمال على معنى الاستدعاء العام
 والخاص تدريجي لانه في نفسه يعقيد التعريف وحمله بالابتداء
 البعد ذهن لانه لا معنى للاحتمال الحق ان لفظ الاحتمال مستل
 بجهت من ذلك ان يعبر عنه ولم يقل به صحيح لان استعمال التعريف
 على لفظ واحد لا ينافي صحة ولم يشر له في شرح المطام وبعضهم اطال
 الكلام بزعم انه تحقيق وهو بالترقيق والخطاب ان المراد
 خلاصة تسليم ان المراد من الاحتمال المعنى اللغوي المتبادر كما ذكره
 البعض لكن المراد ان المركب التام ما يحتمل الصدق والكذب في نفسه
 كالمشاهد اى من غير نظر الى خصوصية ذلك على كونه مركبا تاما
 بل بالنظر الى ماهية الكلية وهو كونه ثبوت شئ لشئ او شقاء عنه
 فيحصل فيه جميع الاخبار الصادقة او الكاذبة التي تنشأ صدقها
 او كذبها او خارج عن ماهية سواء كانت خصوصية المصطلح اى حقيقة
 الطرفين او امر اخر وظهر لك بما ذكرنا انه حمل التعريف على المعنى
 المتبادر من قولنا بعد ملاحظة الاطباء والمحصل الذي ذكره
 نفس سمع انه اصاد ببيان التعريف باننا بل وحمل الاحتمال على

الاسكان الذهني وادعى انه وناه عندهم وقد افسر الكلام
 على نفسه مدح نفسك خرافات الاوهام الى المحصل واد
 المحصل وعطف عليه وماهية تنصبصا على ان المراد معناه
 الكل بان الماهية بدل على الكلية كما سمعي اما شئت شئ
 لشئ آه او الاتصال شئ بشئ فهو مذكور بطريق التمثيل وكذا
 الابرار ان مثل قولنا آه اخبار البديهة التي متشابهة لها
 او كنيها خصوصية الطرفين لا يماثلها عند قطع الطرفين تلك
 للخصوصية في قال ان قطع النظر عن النتائج كاف في صحة التعريف
 قد سمى فلا اسكواله ومن قال ان الاخبار المحصورة من حيث
 انها محصورة في الخبرة خارجة عن تعريفه فقد سمى الظهور صدق
 التعريف على ما حال كونها مأخوذة من تلك الحقيقة والمطلوبة
 لم يرض قدس سره بان الصدق المأخوذ في تعريف الخبر صفة العلم
 المتكلم وهو الاعلام عن الشيء على ما هو به لعدم صحة على التحقيق
 الذي ذكره في احتمال الصدق والكذب ولا بان هذان تعريفان
 لفظيان اذ الخبر والصدق والكذب امور معلومة فاشتقها
 على الدور لا بصلان الاصل في التعريف ان يكون حقيقيا مع ان ادعاء
 معلومية حقيقة الخبر والصدق والكذب مما يطرق اليه المانع
 مطابقة النسبة الاربعة في النسبة التي تعلق بها اوهام الناس واد
 اوليت موافقة للنسبة التي بين الشريطين في حدتها بما حله

مطابقة النسبة من حيث انها مدركة لنفسها من حيث انها واقعة
 بين الطرفين ولم يعتبر بالخارج اقبل الخارج عن مفهوم المركب
 وهو اما آه ابتداء كلام لقيم نشاء وليس داخل تحت المحصل
 لان المراد منه محصل تقسيم التركيب الثام الى تسمية اذ الكلام
 السابق ما كان فيه دلالة وصيغة استقطا لولية الواقع
 في المعنى للتبني على انه لا مدخل له في التقسيم وانما زاده للمعنى تابعة
 لبيان القوم فيه ثم نشر بما هو المراد يعنى ليس المراد بالاولية
 القصديّة حتى يخرج عن القسم الاول الى المستعمل في الشيء لجذاته
 لا يدل على طلب الفعل دلالة قصديّة بل ما يكون لا واسطة بان يكون
 موضوعا له والمراد بقوله وضعه ان يكون دلالة بنو سطر الخ
 له تعريفية وتوهم بانفسير الاولية ولانه المتبادر وما قيل ان دلالة
 الامر بان الطلب وان كان مدلول الحقيقة تكن طلبا للفعل مدلول
 الحقيقة والظهور فهو علم الموضوع له اما ان يقارن الاستحالة
 اذ اي فهم معد عند المتكلم نفسه عالما بتعريفها سوله عالما والا
 او يقارن الشا ويعلمهم معد الاستحالة والموضوع لا انه فهم
 الشا ويحتمل ردا من قسمه وان لا يقارن شيئا منهما اعترافه
 هذا الاعتراف ذكره الشرح المطالع وقال ولا بد ان التقيد
 للثقة بين الادام والاكابر في دلالتها على طلب الفعل وان
 لا صريح عن ليلت ويرا اضراب فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالكلية

غيره

بل بواسطة تبيينه فاعلم ان يكون واعترافه على صفة المعلول
 ويكون في قوله والاول اشارة الى الصفة الاعراض ولعل وجه
 ما قلتم قدس من قوله ويمكن ان يجاب فكيف خرج آه لانه
 يلزم اخرج للمخرج بان المراد الاحتراز آه بل قد ظهر لك ما ذكرناه
 من معنى قوله وصيغة خروج تلك الاخبار لعدم دلالتها على
 طلب الفعل بموضع الوضو لعمومها قبل ان يتأخر بعد عن القسم لانه لا
 بالمطابقة فتدبر ما تعرفت من بيان التثنية ان قيد المطابقة قد
 من حيث اللفظ دون المعنى فانه في الحقيقة صفة الدال بالوضع
 مطلقا فتلك الاخبار اخلت في القسم تكونها دال على الطلب لانه
 التزامية فيكون داخل في الانشاء قبل دخولها فيه خرج كونها
 داخل في التركيب التام الذي هو ضم الدال بالمطابقة ودلالتها
 على طلب الفعل بصفة الدال داخل للمستند اليه في تلك الدلالة فلو
 لوجه هذا لزم ان يكون الامر اية قسماته وحده ان المراد طلب
 الفعل هنا طلب الفعل من فاعل معين الا انه لما كان حصول الانشاء
 باعتبار الدلالة على طلب الفعل وعدمها ولا يدخل فيه الفاعل اسقطوا
 عن الذكر لكن دلالتها على الانشاء آه دفع للقول الناشئ من
 تحت الانشاء وهو انه اذا كانت داخل فيه لا يصح اخرجها من الامر
 لانه يبطل انشاء الانشاء في اقسامه ضرورة عدم دخولها في ما في
 الاقسام وحاصل الدية ان دلالتها على طلب الفعل مجازة لان الاجابة

عن طلب

عن طلب الفعل يستلزم طلب الفعل فاذا كانت تلك الاخبار مستعملة
 قيد بالقرينة التعلية للمراد يكون لازما بينا الدال بالمعنى الاصل فتدبر
 الدلالة التزامية فلا بعد امر بل اخبر انما في اصل الوضع اخباري
 المعبر في القسم خلا لاصل وفيه اشارة الى ان عدم عدها امرا
 ليس لما قلناه من ان اسمها الانفعال الدال بالوضع على طلب
 الفعل عند عدم امره وانما قال امره ان الظاهر لا بعد من القسم الاول
 لان عدها منه يستلزم عدها امرا ويقع المراد من الامر مطلقا الدال
 على طلب الفعل بل للاخبار آه اما طلب تلك الفعل فلهذا ما كتب
 عليك الصلوة فان معنى كتب اوجب فيكون اخبارا عن ايجاب
 الصلوة الذي هو يتبادر من طلب الفعل لزوما خلا عما
 القسم اية ليسا داخلين في شيء من اقسامها فانه معنى الخروج
 من القسم اما الاستفهام آه لم يشر من عدم دخوله تحت
 الاقسام الباقية مع ان الخروج عن القسم يقتضي ذلك الظاهر
 وانما الاشياء في دخوله تحت التبيين وكذا في قوله واسا النبي
 لعدم دخوله تحت الامر ويندج آه اية ينسج فيه المركبات
 التام الذي دخل عليه حرف التثنية وحرف التي حرف القسم و
 حرف النداء بان كلها اشارة تبيين على ما في صفة الحكم من
 تنق مضموم من الخلة وترجي فان معنى باليد انتمت بالندوة
 النداء اعني آه اورد ان على ما في الصريح وتعرف المأدبي

بالمطابق له لا يستلزم كون معنى التنداء طلبا لاما لا حتى يرد عليه
 انه طلب الفعل من المخاطب فانه تعريف باللائم قيل عايد آه معنى
 الاعتراف بكونهم ان النفي في القسم الثاني متوجه الى نفس الطلبية
 على اشتغاله في الاشياء المذكورة له من النفي والرجي والقسم
 والتداء وبني للجواب ان النفي متوجه الى الطلب والتدعو معا
 في الاستفهام متحقق اشتغاله الطلبية لنظر الى العيد كنه لا يدل
 لان القسم ليس بفعل جسيبي باعتبار حقيقة ومأينة
 بل هو اشغال آه لان نفس العلم وهو اما الحصول فيكون انفعالا
 والصورة الحاصلة فيكون كيقا كنه بعد آه ولذا قال ان فهم
 واعلم امره وير في ذلك ان المطب بالامر يكون مقدورا تحصيله
 سواء كان من مقولة الفعل ولا والمبادر آه ان لم يستعملها
 اهل الاصطلاح والا فالمبادر عند اهل الاصطلاح المعنى المصطلح
 كونه حقيقيا وما عداه مجازيا على الاستفهام اي الجملة
 الاستفهامية فلا يندرج في التثنية والجواب بان المراد بالفعل
 ما هو معنى عايد اشتقاق اللفظ المستعمل ولا شبهة في انه ليس
 للاستفهام في مثل زيد فهم ملحقا اشتقاق سواء كان اللفظ
 ليس بشئ اما اولا فلا بد لادالة اللفظ بالفعل على ذلك واما ثانيا فلا
 يخرج عن الامر حق ويبدو صلا القسم الذي هو فعل الحكم اذا
 معنى الطلبية فعل هتسب من غير والتفهيم فعل حسي الحقيقة

انفعاله

فيلزم ما ذكرناه من عدم اندراج في التثنية فان قلت
 التثنية آه اثبات للتقدم المسبق عنه اعني كنه لا يدل على طلب الفعل
 بالوضع بعد تسليم ان المراد بالفعل ما يعيد عرفا بان المتبادر من
 لفظ الفعل فعل المبرح والقسم ليس منه فيصدق عليه انه لا
 يدل على طلب الفعل فيندرج في التثنية قلت انفعالي ان
 ما ذكرت ليس بصحيح لاستلزامه ان لا يكون مثل فمحق وعطفي من
 الاوامر المشتقة من التفهيم ومبرادة امر او حرجا قطعاً ويكن
 ان يضم انه منع للتبادر المذكور حسب انهم خرج مثل فمحق في
 علمي بان المقصود الاصيل اي القرص الاصيل فلا ياتي ما سبق من
 ان المطب بالاستفهام يفهم المخاطب لان ذلك مطبق الصيغة بل
 له وانما قال الاصيل لان الاستعمال ايضا عن كنه بالفتح والامر
 في ذلك سهل لان المناسبة عربية بالنظر الى المقصود بالفتح غير مرعيه
 بالنظر الى المقصود الاصيل ويتعلق بذلك عرض علمي كنه هو المتبادر
 الى الوهم من كون كنه لا للسلب فلا يكون مقدورا للتثنية لان
 متعلق قدرته حادث والمكلف به لا بد ان يكون مقدورا
 ولا حاصلا بتحصيله لاستتاع تحصيل الحاصل والمكلف لا بد ان
 يكون حاصلا بتحصيل العبد لتقق فائدة التكليف كنه النفس آه
 في الصراح الكف بارز يستلزم وبارز يستلزم لازم ومتوقف
 فعل من افعال النفس فيصدر عنها باخبارا بعد الميل الى شئ

هو الكف عن فعل اخر اي الكف فان المطالب الكف عن كذا
الكف المط لا يدخل فيه الكف لان المط هو الكف لا الكف عن شيء
وكذا الكف عن الزمان مثلا لان المط بالصفة هو الكف واما كونه
عن الزمان فهو مستفاد من متعلما كما ذكر حيث اطلق الفعل
طلب فعل غير كذا اي غير كذا عن فعل اخر فترتبة السابق سواء
كان طلب فعل غير الكف نحو اطلب الكف لكن لا يكون عن فعل
اخر ان يكون طلب مطلق الكف نحو الكف او يكون للخصومة مستفاد
عن ذكر المتعلق هو الكف عن الزمان فانه دقيق وهو مقدر
يعنى ان عدم الفعل وان لم يكن مقدر او باعتبار نفسه كونه
ايجابا وحاصلا مقدر وباعتبار استمراره في الاستقبال واستمرار
حاصل بتفصيل المقدر باعتبار ان لا يشغل ذلك الفعل بالمطلوب
بالاوامر احداث الفعل والمطلوب بالذي استمراره لعدم جعل الله
فان قلت طلب شيء اعم من طلب الفعل في نفسه لا يتحقق له جعل
جاءل قلت مراده قدس سره ان الله جعله اعم منه من حيث الصدق
حيث ادخل تحت طلب العلم مع انه غير متناول للكمال بحيث لا يخلو
اعم منه من حيث المفهوم وقد عرفت بقوله وايضا المطلوب
بالاستفهام تفهيم المخاطب للعلم لا العلم الذي هو فعل المتكلم
وكيف لا يلايدل على طلب الفعل والمط من الغير سواء كان
معارفا بالذات كما في امر المخاطب والعائيب او بالاعتبار كما في

عقوله

امر المتكلم بنفسه وكذا في الذي على راي اي على رايين يعني
ان العدم ليس مقدر وراوا المط بالذي الكف واما فخلو
عدمه او اد مقارنته في مجرد كونه مطلوبا لا في كونه مطلوبا
من جهة واحدة ولوقال وعدمه لكان اظهر لانه داعي مقارنته
لفظ فقط على راي اي من يقول ان العدم مقدر ورايتا
استمرار المط بالذي عدم الفعل انما في بين الفريقين
فالاولى آه افعال فالاولى لانه يمكنه ان يثبت معنى كلام الله
على ما هو المشهور من ان المطلق الاستفهام فهو فهم لا تفهيم
المخاطب كما يدل عليه لفظ الاستفهام وان كان كلامهم مبني على
النسبة بناء على ان العلم اثر التفهيم فعليه عليه واراد بالفعل
فعل المخاطب وما قبله لا يلزم خروج لاعلم لان العلم منه فعل المتكلم
فقد عرفت بما عرفت من ان الطلب فيه مبني على التقابل الاعتباري
فيكون المط فيه علم الغير وخمد ان يبقا اي اذا اريد ابرارها
في التسمية فاما ان يكون المقصود آه اي الغرض من طلب الفعل
حصول شيء في الذهن اي وجوده بوجوده على من حيث هو
اي من حيث ذاته قطع النظر عما سواه والتميز بينه لا اطلاق
واما حصول شيء في الخارج اي وجوده بوجوده اصل سواء كان في
الذهن او في الاعيان وما قبله ان المراد بالخارج خارج ذهن المتكلم
لانه يتقضى قبل العلم وادهم ففيه انه بر عليه لاعلم ولا فهم

الفرق من جهة حصول شيء في ذهن الحكم ففرقنا عن الأول وجه
 في الاستفهام فان المقصود ههنا ان يريد طلبة ان ارادوا بالمدعى
 المدلول فالاستفهام ايضاً كذلك كما عرفت به من انه موضوع
 لتفريق المخاطب وان اراد به العرف منه فلاح ان الفرق من علمي
 وفهمي حصول القديم والتقديم في الخارج بل غرض حصول
 العلم والعلم في ذاته وانما يطلب القديم والتقديم كدونهما
 وسيلة فظهر ان الفرق دقيق وجا قبل ان المقصود من علمي في
 فهمي حصول شيء في الخارج وحصول شيء في الذهن لان له و
 في الاستفهام بالكل لا يجري بطلان وعقبي الفرق يحتاج الى
 تفهيد مقدمته وهوان حصول شيء في الذهن على نحو حصول
 انصاف اصلي بترتيب عليه الا انه وحصول طرق ظلي لا بترتيب عليه
 الا انه مثلاً اذا تصورت كمر الكوا في حصل في ذهنك صورة كمر
 الذي هو العلم وقرب بقيامها بذكر هناك علماً به وبترتيب عليه
 انما العلم به ولما كان العلم عين المعارف كان كمر ايضاً حاصل في
 ضمن تلك الصورة حصولها بمر موجب للتصاق بالكنه
 وهو الوجود الظلي للعلوم الذي لا يترتب عليه اثار ذلك
 العلوم وهذا على قياس حصول الماهية في ضمن الفرد في الخارج
 اذا عرفت هذا فالفرق في الاستفهام وجود النسبة المستقيمة
 لوجود الظلي وان كان ذلك مستلزماً للتصاق بصورتها

وذلك لان المستفهم ليس فاضل من الجملة الاستفهامية الا ان يحصل
 المخاطب في ذهنه تلك النسبة اثباتاً او نفيّاً والفرق في الامر هو
 انصاف الفاعل بالحدث المستفاد من جوهره ووفقاً على الفعل
 لا حصول شيء في الذهن وان كان يستلزمه في بعض الامور
 بواسطة كونه اشراكاً لحدث لا من حيث انه حصول شيء في الذهن
 كما هو في ان جعله اطلب منك تفهيماً واقفاً على ان معنى العلم
 يعني اطلب مني تفهيماً واقفاً على ان التفهيم هو العلم
 لا حصول شيء في الذهن بل من حيث انه تفهيم كان حصوله في
 اقتضى حصولاً في الخارج وهو لا من حصول شيء في الذهن
 من جهة العلم وعرضه لكن لا من حيث ذاته انما اشرف القديم
 فظهر لك مما ذكرنا ان الفرق دقيق يحتاج الى ناصب صادق عقله
 المتأخر ووجهه وبيننا وان الاحتياج الى قيد الخبيثية انما هو
 في الاستفهام لان الحصول في الذهن على نحوين طهما في الامر هو
 الذي وان العلم واختم لان الطمهما انصاف المخاطب بالعلم
 والعلم ووجودها بوجود اصلي بترتيب عليه الا ان كان
 يستلزم حصول شيء في الذهن بوجود ظلي الفصل الثاني
 في المعاني المفردة الى تصوير مفهوماتها ونفسيها والمذكور
 في الفصل الثالث في احوال المعاني المفردة فانها احوال الكلي
 وانما اراد لفظ المباحث وقد طرأ لنا فروع في وجه الأفراد

والاخرتين فلا يتعلق بهن من علمي المعاني هي الصور الذهنية
يعني المعاني المواقعة في مقابلته اللفظية في المنة حيث جعل
الفصل الاول في اللفظ والثاني في المعاني يراد به الصور الذهنية
وليس المقصود تعريف المعاني فانه معلوم انه عيان عن ما يقصد
من اللفظ والصورة الذهنية تعلق على العلم وعلى المعلوم
كل منهما في الذهن الاول بوجوده احلي والثاني بوجوده على
منطبق على المذهبين مع ان التزاع بين الفريقين
كلاهما كما بين في موضعين لم يفرق بين العلم والمعاني
في عدم الاختلاف بين المذهبين والمقال الكلام من حيث
وضع باذرها لم يقل من حيث وضعها اللفظية يتحمل انه
المقضية والالتزامية حيث تعلق عليها المعاني لان كون
المعاني ياراد اللفظية ان يكون موضوعا له وان يكون لاد
لما وضع له وما قيل ان تلك المعاني معاني مقضية لالفاظ
اخر فقيده انه لا يجوز في ادخلها من حيث انها معاني مقضية
او التزامية كما هو الظاهر لعدم الاحتياج من عني اه اما
بهي منه او ام مكان وكذا لفظ المقصد ولا حاجة حين كون
مصدق لا جعله يعني المقصد مفر عليه قدس سره في تحقيق
لفظ المجاز في حواشي شرح مختصر الاصول واما كونه اسم مكان
فمعنى على تشبيه ما وقع عليه المقصد بما وقع عليه أي المقصد

هذا الوجه اقرب من حيث المعاني والاول من حيث اللفظ
بل من حيث آه اشتارة الى ان الجبينة تقتضيها وان العينية
تعلق بقصد الحكم به من اللفظ في وقت ما لكونه ما هو ذا
في مفهومه ولا يكون مجرد الجمع غير معينة في الافادة و
الاستفادة فلا يقصد المعاني من اللفظ بسببها كما مرناه
من عدم انضباطها فذلك اي لاجل ان لا يكون قصد
المعاني من اللفظ الا بالوضع قال من حيث آه تنبها على اعتبار الوضع
واما عدم كون القصد فذلك لانه لفظ المعاني عليه لكونه مقصرا
في مفهومه وقيل معناه اي لاجل كون الوضع سببا للقصد
من حيث وضع آه اقامة للسبب مقام المسبب تنبها على ان
المراد القصد والمجازي على قانون الوضع ويرد عليه ان الوضع
ليس سببا للقصد مجرد صلاحيتها آه سوا تعلق بها القصد
وفي وقت ادلا يشتمل جميع المعاني ما ان الموضوعية لها اللفاظ
وبغيرها سواء وضع آه لم يقل سوا قصد او لا تنبها على انه
لا يلزم في هذا الاطلاق ان الوضع كما لا يلزم القصد وان المراد
بالصلاحية اعم من القرينة والبعين ان يتصف بالافراد
في يكون قيد المفردة لانه في المعاني المركبة وعلى الثاني فصلة
الافراد آه فان الابدان بالمفردة ما يمتنع ان يكون مفردة يكون
القيد لغوا الصلاحية جميع المعاني للافراد والتركيب يجب

الوضع الالفاظ وان اريد المفردة بالفعل كان اعتبار الصلة
 في المعاني لغوا ليس المراد اية وصف المعنى بالافراد بل
 نفسه كما في قوله لم الجسم اما مفرد او مركب على ما هو الظاهر
 من اجراءه عليه بل المراد آه هذه البيان ظاهر في اوصاف
 المعنى بحال متعلقه نحو زيد قائم الاب وتو له في المعنى المفردة
 فيثبته وصف له بحال نفسه الا انه وصف حصل له بسبب
 وصف النقط وتو له فالافراد والتركيبات يحصل المعنيين
 بان يراد بالفتح ما يحصل بسبب الغير وان يراد به ما يكون في
 له بحال متعلقه وكذا قولك انت فان عبر عنها بالفاظ مفردة
 لكن قوله المعاني المفردة يدل على انه وصف له بحال نفسه لان
 الوصف بحال متعلق لا يذكر بدون المتعلق فلا يفيد
 قائم الاب زيد قائم وعلى اي تقدير لا بد من صرح احد البيانين
 من الظاهر وجملة انه بيان للافراد بلا ريب متعين ولما ان
 معان الاول بالاجمال والتفصيل لا يستفاد جزئه
 هذا بناء على عدم اعتبار القصد في تعريف المفردة كما وقع
 في بيان المتقدمين او يتم ان الاستفادة يدل على القصد
 لانها مطابقة الافادة والافراد المركبة التقى فتوجد الى
 الاخر كما هو السابق الى الذم والاصل ان محط العائدة العند
 الاخير والاطام هو ان اي في هذا التفصيل في المعاني المفردة

دون المركبة فلذا حصص العنوان بها لما شق من انه لو لم
 حصص الكلام بالمعاني المفردة يبطل انحصار جزء الماهية
 في الجنس والفصل بمثل الجوهر الناطق فاعلم مفهومه في معنى
 مفردة كما في تعريف العنوان وقد مر في الشفاء على ان المقسم
 الكل والجزئي المفرد والمفهوم متعديان بالذات مختلفان بالاميد
 فمن حيث فهمه من اللفظ يسمى مفهوم ما ومن حيث فهمه من
 يسمى معنى غير المعنى في العنوان رعاية لمقابلة الفصل الاول
 جعل عنوانه الالفاظ المفردة وفي القسمة بالمفهوم لانها باها
 حصوله في الذهن ولو يوجد ما اريد الحصول بالذات وبوجه
 خاص ان اريد ما يمكن ان يحصل ملخص الكلام في الناحية
 فويكون اي الظاهر وحصل بعد التفتيش والتفتيش من الكلام
 في تعريف الكل والجزئي هذا المذكور في العقل اي عند العمل
 او في المعرفة ليسهل الجزئي بمجرد حصوله اي مع قطع النظر
 عن ما هو خارج عنه فرض صدق اي يجوز جملة ايجابا دون
 التفسير والاعتبار كما في تعريف المتصلة حيث قالوا صدق التلک
 على فرض صدق المقدم فان للعقل تقدير كل شيء ولو لم يكن له
 تقدير الصدق في الجزئي ومقصود كيف حكم بسليد عند
 استعماله منه لان المادية والهوئية الشخصية مادية له من
 تجويز ذلك فالحكمة امكان اي كونه بحيث يمكن فرض الاشتراك

فلا يرد ان الاشكال وصف الغرض والكلية صفة المعنى فكيف حمله
 احد على الاخر والحاصل ان الكلية لا يتغير الاشتراك في نفس
 الامر ولا غرض بالفعل بل يكفي فيها اشكال الغرض والزيادة في حقيقة
 امتناعه واستحالته لما كان ظاهر البيان بدل اي استالمة
 الى نفس الصور بدل الى ان المانع هو نفس التصور وليس كذلك
 اذ المانع من حمل المفهوم على كثيرين ليس موزنة الحاصلة في العقل
 بل ذاته تكن باعتبار حصوله فيه والاشكال للمعنى معنى لان
 المفهوم هو المعنى فيصير التفسير كل معنى جزئيا ان من نفس
 معناه فيكون للمعنى معنى فيقولون آه والمصداق غير المتضم
 وسيب عن غير التعريف يريد ان لو قلنا آه ظاهر بيان التفسير
 على ان المقصود بيان ما بين قيد النفس حيث زاد في الموصفين لهذا
 مجرد السيد قدس سره بقرينة لبيان فائق قيد التصور ايجد كيف
 يصح قوله يريد فقيل انه يريد ببيانها الا انه من ان بيان فائق قيد
 التصور لظهورها ولا يخفى انه مجرد دعوى لاشاهد عليه وعندي
 ان مقصده قدس سره ان ظاهر البيان وان كان دال على البيان
 لفائق قيد التصور لكن مراده بيان ما بين القيدتين لان معنى
 قوله ما بين الاشتراك آه ما بين الاشتراك في نفس الامر كما هو المشاك
 بالمثل الى الامر الخارج من نفس التصور اي عن المفهوم من حيث
 انه تصور كمفهوم الواجب وان الشك فيه مشع في نفس الامر

بالقول الذي هو خارج عن مفهومه حيث عن انه متصور
 لم يتركوا القيد من دخل مفهوم الواجب لجزئي ان قيل ما بين عن التكرار
 واذا لوحظ البرهان ان قيل ما بين تصور من الشك في حقيقة
 الدليل بل في اجبي اشارة الى ان مراده بالخارج ما ذكرناه مطلقا ما
 يقابل الى ذهن او ما يرد في نفس الامر ثم انه قدس سره ذكر في جوابي
 المطالب ان الاحتياج الى زيادة قيد النفس بناء على ان يراد عن تصور
 عن التكرار ان يكون له مدخل فيه ولو اريد به ما يكون مستقلا فيه
 فلا حاجة الى ذلك العبد فقيد النفس احتياطي لوجه قوم المطروح
 لغرض منه آه او يرد لام الاستدلال لا على ما ذكره هذا الغرض كونه
 بناء على ما صرح به في جوابي المطالب فقيد التصور وهو
 في نفس الامر طرف المسند بدل عليه قوله مستند العقل
 اي مشاع آه يعني استناد المعنى الى المفهوم مجازي لبيان
 موصوف باشتغال الاشتراك الا انه تصور الاشغال بصرفه المعنى
 واستدلاله ببيان في الاشغال في ان معنى فائق حواله على
 سعة اي المفهوم ويشع منه ذلك اي يشع من الاشتراك
 ذلك المفهوم عطف تفسيره لقوله بين العقل كما عرفت فلا يتم
 فيه اشارة الى ما قلناه من جوابي المطالب فان استناد المعنى الى
 العقل لم يخل في استقلاله بل ذلك مع مدخله بنهجان الذي
 اي برهان يدل على اختصاص في فرد واحد ولا يمكن وجود فرد آخر

لا يمكنه لا بد مع حصول اليقين بالوحد كذا تجوز
 النقد صدقها في نفس الامر اي حياها في حد ذاتها من غير
 اعتبار مقدر وفرضها من على الاشياء لها وجبة اعلا
 التي تكون الخارج طرف لنفسها سواء كان طرفا لوجودها او
 فيشمل النسب التي ينصف الاشياء في الخارج وان لم يكن موجبا
 في الخارج وكذلك الذهنية فيشمل النسب التي ينصف بها
 الاشياء في الذهن وان لم يكن موجودة في الذهن اي صدق
 فان كل ما يفرض في الخارج اي كل ما يفرض طرفه الخارج
 فهو متصف بالثبوتية في الخارج لاضافة بعضه العلم والاحياء
 ولو يكون مفروض الخارج وكذا في قوله كل ما يفرض في الذهن
 واعاذا قد افترضنا على ما هو المتفق من مذهب الشيخ
 ان المعبر في القضية المحصورة في جانب الموضوع ان كان
 الموضوع بالوصف العرفي بالفعل يجب الفرض تنصيصا على
 ليخرج عدم امكان صدق الاشياء على شيء من الاشياء بخلاف
 ما اذا قيل كل ما هو في الخارج شيء في الخارج فانه يجب عليه نظر
 الحافظ ان اللازم من كون كل ما هو بالفعل في الخارج هو في الذهن
 شيئا ان لا يكون الاشياء صادقا بالفعل على شيء من الاشياء لا
 عدم امكان صدقه عليه وان قيل ان لم يمكن صدق الاشياء
 على شيء من الاشياء فكيف يصدق تعريف الكلي والجزال في قسم

من المفهوم

من المفهوم وكل مفهوم شيء وكذا العبر في مفهومه من الصور هو
 حصوله الشيء في العقل قلت مفهوم الاشياء فرد للشيء كاستحالة
 في كون الشيء فردا للقيض والكل في انه لا يصدق ذلك المفهوم في
 شيء من الاشياء في نفس الامر متبرر فانه غير الناطقون في قسم
 او ردوا استكوا كما عاين على انهم على شيء فلا يصدق آه فلا يمكن
 صدقه كما يدل عليه السوق اذ لا فرق لنفس الامر سوى الخارج والذ
 وقد عرفت ان ما يفرض في الخارج هو شيء فلا يمكن صدق الاشياء عليه
 لانه ان كان اجزاء القيصين وكلا لا يمكن بالامكان العالم بمقتضى
 الضرورة عن احد الطرفين لا يجمع سلب الضرورة عن الجانب المخالف
 غير شامل للاقسام الثلاثة فان كل مفهوم اي ما يفرض انصاف
 بالمفهومية بالفعل المأمور فانه يصدق آه اما واجبا وحق او
 ممكن خاص بالخبر العقل وكل منها ممكن عالم فيشع آه لا شاع
 صدق القيصين على شيء واحد واما صدق الشيء والمفهوم على الاشياء
 والام مفهوم فهو صدق احد القيصين على الآخر وهو جائز
 فان كل ما في الخارج اي ما يفرض طرفه في الخارج له وهو موجود
 في الخارج اما في نفسه او في غيره كالنسب والامور الاعتبارية فلا يرد
 ان طرفه في الخارج للشيء لا يقتضي وجوده انما يقتضيه كون الخارج
 طرفا لوجوده وكذا لا يفرق في قوله كل ما هو في الذهن لا شيء العقل
 او ليس مفهومها ما يقتضي ذلك الاصطلاح الاستدلالي بخلاف الجزائي

فان هذه وتشتبه المعبر في مفهومه يقتضي ذلك في
الجزئي الغرض من تلك وفي الكليات الغرضية من بالاضافة
لجميع الاشياء الذهنية والخارجية اه اي ما يكون الذهن والخارج
ظرفا لنفسها سواء كان ظرفا لوجوده فيكون محققا اي متصفا
بالوجود بالفعل اما في الذهن او في الخارج او ظرفا لنفسه
فيكون مقدر الوجود فيه فالمحقق والمقدر صفات للأشياء
مطلقا لا الخارجية بل على ما قلنا ما سبق من قوله فان ما
يعرض في الخارج شيء في الخارج وما يعرض في الذهن شيء في الذهن
داخله في الكليات اي في عدادها ومن جعلتها ولم يقبل في
الكل دون الجزئي لان الاعتبار المذكور اعني اعتبار اصناع فرض
العقل لا يشترطها وعدمه ليس معيارا لجعلها داخل في مفهومه
تلك ينشأ عليه بالفار التوصل ببعض المفاهيم الى بعض
اي من حيث المفهوم يستعمل لفظ المفردات وذلك اما
هو باعتبار حصولها في الذهن اي لم يتصور الوجود الذهني
سدا في نفسه وليس ذلك باعتبار الوجود الخارجي او الوجود مطلقا
فاعتبار احوال الذهنية اه اي احوال التي يعرض للمفاهيم
انفسها من حيث حصولها في الذهن من غير نظر الى مطلقا في الخارج
او في نفس الامر او الاخر خارج عن التصور فيكون الكل عبارة عملا
عن نفس تصور عن الشئ الجزئي ما عن نفس تصور عنه وهو

معنى ان كان فرض الاشتراك وعدمه ان افراد الكل التي تحقق
اشارة الى ان الافراد التي بها يتحقق كونها عنوانا للمفردات
الاربعة عيانا يصدق الكل عليها في نفس الامر كون تلك الافراد
عطفت على كلية والفظ محققه على بناء اسم الفاعل وفي بعض النسخ
وكون تلك الافراد محققة غير لانها فالجمله معطوثة على قوله
اذ بهذا المفرد لفظ محققه على بناء اسم المفعول ا ذا
لوعرض الفعل اه طرف المتعلق للبار والوجود الواجب خبر العن من
افراد الكل قالوا لم يتصور نفس التصور وفي بعض النسخ ولولا
التصور وقد عرفت ان فرد النفس احيا على مثال المستقرين
والمقصود ان لو ان فرد التصور فيها ويقا ما لا يتبع عن الشئ
وما يتبع عن لزوم القول والخروج معا ولو ان في احد ما فهم
الدخول فقط والخروج فقط فقولك الشئ دخل وخارج اهم من ان
يكون على سبيل الاجتماع اذ لان الواو لطلب الجمع على ان اعتبار
الغير في احدهما دون الاخر مما لا يذهب اليه الزعم فالحاجة الى
نفس فلا يدان يصدق اه اي لا بد من الصدق في نفس الامر
بالفعل على راي السمع والاشهاد على راي القائل ومنظرة
وهي ان ما وقع عليه الحكم في القضية الصورة وهو ما يكون ورا
في نفس الامر محققا او مقدر لا ما يكون كلية باعتبار ان
ذلك وجب التمسك بالافراد المسكنة بصدق الهيئة الموجبة

متعلق بقوله آه يعني انه متفرع ومنزب عليه وليس له متعلق
بقوله ومن هنا يعلم بل هو جملة معترضة لبيان فائدة
استدلال آه فالمراد بقوله غالباً العلية باعتبار انقضاء الكلي لا بالقياس
الاختصاص اذ لا يلزم ان يكون اذ لم يثبت اكثر من اذ لا اثنين
فان للقبس والفصل آه في بيان التميز بين النوع للخصص بيان
لجزئيهما الآخر والجزء مجزئ وما ذكر جزئيهما ليجوز للاسنان
والجسم النامي للحيوان فلهذا يثبت على ان كون الكل جزء للجزئ في القياس
بالقياس للجزئ الاضافي كذا في صفة والعرض العام من حيث
انها كذلك وكذا في القبس والفصل والنوع لما ذكر من ان الكلي
للقبس يختلف باختلاف الاعتبار فيكون للجزئ كلاً واحداً من
الاضافيين اعني كون الكلي جزئ للجزئ كلاً لا يعني نسبة احد
الى الآخر ولا شك ان اضافة الجزئ الى الكلي هي نسبة احد
والكلية التعديتين لا يكفي في نسبة احد الى الاخر لان الكلي
معناه شئ منسوب الى امر موصوف بكونه كلاً فلا بد من نسبة اخرى
وكذا للجزئ فلهذا يثبت بعد بيان كونه كلاً وجزءاً البيان انه جزء من
الجزء والقياس الى الكلي اضافة للجزئ وهو معنى التميز المصطلح
فيصدق عليه انه منسوب الى كلاً وللكل معنى وهو معنى للجزئ
المصطلح فيصدق عليه انه منسوب الى جزء وكلية الشيء
اعني ان يكون آه هذا تحقيق المقال دفع عنك ما قيل او يقيم فواحدة

اي كون كلية بالقياس للجزئ وجزئيه بالقياس الى الكلي فيكون
متمماً بعين انما يظهر في الكلي آه هذا يعني ما ذكره حواشي القائل
من ان المشهور ان الكلي للمفهوم واحد للجزئ للقياس في مقابل
العدم والمملكة وفقاً للجزئ الاضافي متماثلان في الحقيقة وفي بعض
النسخ في الكلي الاضافي وهو يعني على ما حققه قدس سر من ان الكلي
له نسبة معينان كما سيجي في مقابل العدم والمملكة نقص قدس سر في
حواشي المطالع على ان مفهوم الجزئ في ملكة هو مفهوم الكلي عدم
وفيه اشكال اذ اعتبار عام من شأنه في مفهوم الكلية لا يابن
فيكون له اضافة في عدم الملكات لاخراج التي ليست شأنها
قابلية للملكة وفيما عن فيه ليس كذلك وان اذ اضافة الاعجاب في
منه العدم والمملكة ههنا كما يتوهم من عدم ذكره عن شأنه
مفهوم الكلي كلفه المذكور مع الضائفة المصطلح وان حمل على ان
مفهوم الجزئ عدم ومفهوم الكلي ملكة لان معنى من وفرض اشتر
لا يمكن فرضاً مشتركاً وعموم المنع امكان فرضه فلا بد من اضافة
فرضه من شأنه للجزئ لاخراج الجزئيات الخارجية والمفهوم ما
الضد يقية عند فاهيا لا يتصف بالجزئ يثبت مع امتناع فرض
اشترائها فاطلق اسم العام لم يرد انه اطلاق بطريق العقل
من العام او بعد اذ التوهم والمفهوم على الخاص فيكون في المثال
مقبولاً ولا محذور ان يكونه سافياً لما سيجي من ان للجزئ فيها لا شراً

على معنيين فلهذا يرد عليه ان الجزم بشرط العقل ولا جرمها
 بل ان ادناه اطلق لفظ الجزم في المقول الى العام ان الخاص بطريق العقل
 من النوع اليه لما سببه للمعنى العام المناسب للعقل العرفي
 فيكون حقيقة اصطلاحية مشتركة بينهما واستعمالهما فلهذا
 ايهاذا كان الصواب فاما يظهر بالقياس الى الجزم الاصافي
 فالاول من ذكرها هذا ان يذكر آه واعلم ان الكلية والجزئية
 آه قيل ان الانفاظ التسمية الحقيقية في المعاني لا يصح لان الانفاظ
 جزئيات حقيقة لذاتها والجزء انما هو حقيقة حصولها في العقل
 ووضع الانفاظ بها زانها ليست جزئيات لان القسم الحق الموجد
 على صام ولا يحد ولا يتحقق الابدال الوضع وبعد الاعتمادية معاني
 هذه المعاني لا يحد الا بالحق الاول اقتصاص المجزئات اذ لا يتحقق
 الاصطباذ فيه اشارة لان المراد تخصيصها بالنظر لان الجزم
 آه اي جزئيات من حيث انها جزئيات لا تدرى اي ليس ادراكها
 على الوجه الجزم والافعال ابا هذا النوع الثلاثة من الاحساسات الخليل
 والنوع سمي كل احساسا محصورا لان استعماله للمعاني لا يتحقق
 على ذلك اورد حقيقة طبع وضع اليد قوله اما باحد المواقف الظاهرة
 او الباطنة لانه لا يمكن ادراكها من دونها لعدم توقف المقدم على
 عدم اقتصاص المجزئات التصورية بالجزئيات على ذلك ولما للجزئية
 المجردة فلهذا لا يمكن ان يكون ادراكها على الوجه الجزم

فكذلك جزئيات الامور العامة بجزئيات الامكان الا اذا اسرعت من
 جزئي مادي ومع يكون ادراكها بالنوع ماد حسن او سيان
 كيفية تادية الاحساس الى احساس اخر بالنظر بمعنى الترتيب يعني
 ليس للاساسات بالمحسوسات المتعددة وترتيبها بالقصد ترتيبا
 محصورا بحيث يصير ذلك المرتب المحصور بعينه اذ قيامه بالذهن
 احساسا محسوسا آخر ومرة لمشاهدة المحصور كان التادية
 بالنظر في الامور المعنوية عيان عن ترتيبها على وجه يكون ذلك المرتب
 بعينه اذ قيامه بالذهن مرة لمشاهدة محمول لا يد من احساس
 اخر وذلك لان الاحساس عيان عن حصول صورة جزءه مكتشفة
 بالحواس المادية منزوعة عن محسوس معين ولا يتكلم في ان الصور
 الجزئية المكتشفة بالحواس المتخصصة المنزوعة عن محسوس معين
 لا يمكن ان يصير صورة جزئية كذلك محسوس اخر ومجردا حطمان لا
 يكون احساسا موديا الى احساس اخر بالنظر بمعنى تحصيل امر الثاني
 الى فهمه لانه قدوس من لا يشرع له لفظة وعدم تعلق الفن به
 كشرافه والمصدر ان الامور العقلية تكون فيها منزوعة عن امر واحد
 دون حق المتخصصات فيكون ان يكون صورة بعض مرة لمشاهدة
 بعض اخر للضاد بينهما مجلات الامور المحسوسة فانهما متباينة
 فلا يجوز ان يكون الصورة الجزئية لواحد منهما مرة لمشاهدة
 محسوس اخر بل يتكلم في احساس اخر يتم احساس محسوس يوجب

للخيال والوهم أي الحصول صورة في الخيال وصورة جارية متعلقة
بذلك الحسوس في الوهم وليس هذا تحصيله بل ينظر إلى إيجاب
والحساسات حساسات أخرى وما حركنا الذي ما قيل إن التادية
في الحساسات كالاحساس بالمرأة المودع في الحساس بالوجه
وكالاتفال من الحساسات صورة خاص للخيال انسان محصور فيها
طمع شئ إلى خياله فان في هذه ايجاب الحساسات الحساسات الحساسات
في هذا الكلام في التحصيل بالنظر بان يكون الحساس بالترتيب
بالتحصيل مرة لمشاهدة الحسوس اخرى وكذا ما قيل اذا كان مركب
خارجي من الحسوس مستور الشئ وازيل المستور من احد الاجزاء
ثم من الآخر إلى آخر الاجزاء يحصل من الحساسات تلك الحساسات
الحساسات ذلك المركب على وجه الترتيب كما في الحدادهم وذلك لان
الحساسات لا يرى منها بغير سبب الاجتماع الصور الخيالية للاجزاء في الحس
المشترك والخيال فيحصل صورة الكل فيهما فالاحساسات متناوبة
بوجها أحدهما الآخر وكذا الحال في الكلمة المجمعة بسماع حروفه
المترتبة وغير ذلك مما يخيّل فيها تادية الحساسات إلى الحساسات
وذلك أظهر لان الحساسات اذا لم يكن مودعها إلى الحساسات
الناسب بين الحسوسات في كونها مذكورة ليس تكيف يكون الصورة
المكتشفة بالعوارض المادية مرة لمشاهدة اخرى وما يترجم من
كون الحساسات الباقية الخيالية إلى ادراك البنية الكلية فعلى تقدير

الاحساسات من حيث الحصول الصورة الكلية على ما قالوا من ان الاحساسات
بالخيالات تنوع لان يستعد النفس لقيضات متنوعة عليها لا
الاحساسات بها ادراك الامر الكلي وانما اطيبت الكلام لا بد منهم
الاقدام فالخيالات لا يقع فيها آه وامانه لا يمكن ان تكون فيها
ولا يمكن تحصيلها به فذلك امر اخر لا يتوقف المدعى على عدم
استغلال المطلق بها على ذلك فما قيل ان الحساسات يستفاد من
الخيالات بطريق الاشراف فلم لا يجوز ان يكون بطريق النظر ايضا
وهم ولا يفي ما لا يحصل بمكر لما عرفت ان طريق تحصيلها الاحساسات
فلا بحث عنها لاما ان يجعل الخيالات موضوعات للمسائل ولا
بان جعل مفهوم كل عنوانها بحث يبري الحكم في الخيالات فافرض
للمطلق آه لان عرضة حقيقة الذهن عن المظاهر في الفكر اذا لم تكن
الفكر الخيالات فلا تعلق لعرضة بها ايضا بل لا بحث عن الخيالات آه
من حيث انها خيالات بان يجعل تلك موضوعات المسائل في
العلوم الكلية اشارة الى ان المراد بالعلوم العلوم الكلية تحصيل
كل وهو التشديد بالواجب على بقى بقاها الا لا يشترط فيها الضل
كان علم الواجب نعم والخيالات شفرة آه الخيالات المادية متغيرة
اذا كانت مفوضات فبذلك ان كانت على ذلك لان من الوهم
المادة الاستعداد وعدم حصول جميع الكمالات العقلية في وجودها
الهادفة او تدريجها يستند في التغير والتبدل فلا يحصل اليقين بها

آه لانه حين التقرر ان لم يتغير العلم لم يكن كما لا يكونه جملا وان
 لم يتغير لم يكن بينه النفس واما ان كان بالاطلاق العام فيبقى
 بزمان ونوع الغير كما انك المقيم الكسوف المخصوص من جميع
 قبل الوقوع في هذا كما انك انعمت على منصرف في شخص واحد لعدم الاشباع
 عن المادة المخصوصة والكلام في ادم انك الجزئيات المادية من حيث
 الخارجيات وايضا الجزئيات آه ما يمكن خاصا بالجزئيات المتغيرة
 مع العلم بالبحث عن جميعها وعن بعضها وهذا العلم المادية والمجردة
 مفيد لعدم البحث عن جميعها والعلم ببعض الجزئيات لا يوجب اليأس
 كما لا يفتر بد عدم حصول الشبهة بالمسار اذ لا بد لك لمشاركة ذلك
 الحيوانات العلم فيه فلا بد ما قيل ان ما لا يدركه لا يدرك كله
 فهذا الوجه لا يفيد عدم البحث عن الجزئيات مطلقا فلا بحث
 الا عن الكليات التي لا بحث في العلوم الكلية الا عن الكليات بان جعل
 المفهومات الكلية عنوانا للسلالات ليسرى الحكم منها الى الجزئيات
 يحصل العلم بها على الوجه الكلي الباقي في ابدان فلا بد ان الكل ايضا
 غير مضبوط فلا يبحث عنها ايضا فان قلت قد ذكر جزئيات الحقيقة آه
 اريد على قوله فلا بحث له عنها بقى ذكر الجزئيات الحقيقة لجعله قسما
 من المفهوم وتعرفه ولذا لم يقل عرف وكل واحده ما يستلزم
 حكما على الجزئيات الحقيقة فقد وقع البحث عنها جعل مفهوم الجزئيات
 للحق في عنوانها فان لم يوافق ان البحث عن مفهوم الجزئيات الحقيقي

ليس بحثا عن الجزئيات الحقيقي لكونه كليا وسيد كجزئيات الاصناف
 بان كل احصية لم يتم وذلك حكم عليه طاهر ان يتضمن البحث تعريفه
 ولذا لم يقل وسيد وفي ذلك اي الحد كونه بحث عن الجزئيات الحقيقي اي
 يتضمن البحث عنه اما الاول والثالث فخطا واما الثاني فلهتموه للجزئيات
 الاصناف الحقيقي فيدرى الحكم منه لا افراد الجزئيات الحقيقي ايضا اما
 ذكر ههنا آه اي ذكره وان كان يتضمن كما حكم على افراده لكن ليس المقصود
 منه ذلك بل المقصود تصوير مفهومه ليشرح به مفهوم الكل فان معرفة
 الشيء بكل عرفة مقابل له واما الجزئيات الاصناف آه اي الحكم عليه بانه
 كل احصية يجب ان كان يتضمن البحث عن الكل والجزئيات لكن البحث عن
 الاول مقصودون الثاني لان البحث اي في الاصطلاح فالحكم اذا
 نسب الى ما عتد له ما يعمل هو على ان نسبته الى المباني غير متبقة فانه
 بالنسبة اليه ليس شيئا من الاقسام الثلاثة ثم قد يكونه من الجزئيات
 سواء كانت تبعية او ابتدائية اي حال كونه بعضها منها او اشياء
 منها لا يشك ان المعتبر بالنسبة لا جزئيات كان لا لا لجمع الجزئيات
 لانه يمتثل للمصير الماهية اقسام اربعة اخرى هي ان يجمع في الكل
 ملك الاقسام الثلاثة ثناء وتلك ولا الجزئيات طاهرين لانهم يصير
 الاقسام متبانية وقد اعتبر تضادها حيث ذكر البعض فلم الماهية
 وجزئياتها هو متبني الطلاقة فيكون الاقسام متبانية بالاعتبار
 ما هو حوايه من حوايز اجمع الخمسة في كل واحد ثم الجزئيات الواحدة

يجوز ان يراد به المصنف والخرج الاجناس والفصول العالمية
 والموسم وخواصها واعراضها مقيمة الى الماهيات التي هي اجزا
 من وسط او مسافة بل الاضافي والاشارة اليه ذلك عند قوله ما
 تحت هذا لكن برز المناطق مقيسة الى الجوان فانها خاضعة لوضع
 دخولها في الكلي المنسوب الى ما تحت من جزئياتها الا ان يقع انما
 يحل عليه ثبوت فيكون جزئيا اضافيا له ثم الظاهر ان الكليات الفرعية
 داخلية في هذه الاقسام الثلاثة كما يظهر في المباشرة المسببة
 على قولنا بل لفظ الكلي اليه وذلك لان امكان فرض صدقها على
 كثيرين نظر الى مجرد مفهومه يستلزم امكان فرض الاقسام الثلاثة
 فيها وان لم يكن شيئا منها في نفس الامر فاندفع ما قيل ان فرض صدقها
 في نفس الامر في وجوده ان يستلزم المحال بان لا يكون شيئا من الاقسام
 الثلاثة وان وجوده فرض صدقها بنفسها وجزءا خارجيا بالنسبة الى امر
 واحد فيكون صدق الكليات الخمسة عليها بالنسبة الى ذلك الامر
 لان الفرض والمفروض كليهما مستلزمان اذ لا يمكن للعقل تجزئ كلي
 بنفسه وجزءا خارجيا بالنسبة الى امر واحد ويجوز ان يخرج الكليات
 وبغير النسبة الى ما يحل عليه في نفس الامر بناء على عدم اتصال الفرضين
 للمكي باحوال الكليات الفرعية ويكون احوالها في التوفيق مع احوال
 مثل مفهوم الواجب فيه وهذا على طبق ما قالوا في النسب بين الكليات
 فان بعضها يخصصها بما سوى الامور الشاملة وبقا بعضها

بعضهم

وبعضهم ميبا اي من الماهية لاعتبار الشخص اجزاها المقسمة
 برز اقسام الكل الى اجزائه فان كل قسم بالكل الى مفهوم المقسمة
 الكل الى جزئيات وانظر الى الماهية من المقسمة قسمه الكل الى اجزائه
 اشارة آسواء كان لتكثير على ما هو الشايع في الاستعمال او لا
 على ما هو اصل الوضع لان القيد ببعض الاوقات يدل على ان استعمال
 الاول مطلق يعني ان افراد الانسان آه لما كان عبارة التسمية
 ان افراد الانسان لا يرتفع في مفهومه بل يرتفع في العواض المستحصنة
 من الكم والكيف والوضع وغير ذلك لا يكون زيد مثلا عبارة
 عن الانسان القوي الاعراض وذلك بخلاف لما ذكر في الكليات
 ان الشخص عبارة عن الماهية والمستخص وجوز ان يكون داخل
 في قوامها فله السيد قدس سره بان المراد بعدم الزيادة انها
 داخلية فيه وبالعواض المستحصنة المستحصات لانها الموجبة له
 فرض الاشياء الى الاعراض اللاحقة بها فانها ليست بشخص وانما هي
 لها مستحصات تجوز باعتبار لزومها للشخص وكون الشخص باقية
 من المبدأ عند عرضها لما يثبت في المحاليات ثم النوع المعقد
 الاشخاص قبل ان النوع لا يضر في التسمين لجواز ان لا يكون
 تحت اشخاص كقوله النوع فانه نوع الكل ولا يزيد افرادها
 مستحصنة ولا كانت اشخاصا لا انواعا ولجواب ان افرادها للفقهاء
 من حيث هي اشخاص وان كانت باعتبار الصدق انواعا ولذا

اذ يجمع بعضهم الطبيعة في التعصية بحسب الشبهة والمقصود
 في التأويل هذا بحسب ذاك بعدده وقدره ايمان كان السؤال
 بالشبهة يكون مقولا في جوابه وان كان بالخصوصية تكون مقولا
 في جوابه مع انضمامه على الحقيقة اي محققين والفرق بين مقولا
 معان ومقولا جميعا ان معان في الاجتماع في حال الفعل يجمع
 بمعنى كلما اسوا اجتماعا ولا وكذا في الرضي فالجواب كونه الشبهة
 والخصوصية مجتمعين في العقول في جواب ماهر ولا يتصل
 ذلك ان يكون العقول في زمان واحد تمام الماهية المختصة
 بها هي المختصة به في السؤال وذلك لا يتصل بعدم اشتراكها
 في نفس الامر فلا يرد ان النوع المتعدد الافراد لا يمكن ان يكون
 ماهية واحدة لتخصص لا يجمع اليها كلفات بارادة اربكها
 انما طرون كان طالبا الماهية بضمير الواحد المؤنث وهو راجع
 الى الجماعة المذكورة عليها قوله وان جمع كما في قوله واذا ان
 كان اولهون انفسوا اليها الى الرية ويعتبر التثنية على
 في بعض النسخ في الرضي لا يستلزم وجود صغير الاثنين الى العقول
 بارجح المعطوف عليه وان كان المراد اجمالا لانه لما استعمل
 اكثر في الاباحة صارت كالواو في القرآن ان لم يكن غنيا او فقيرا
 فالله اولي بها وعلى هذا يجوز ارجاع التفسير الواحد المؤنث الى
 الاثنين او اثنين باعتبار كثرتهما في انفسهما وان كان اثنين

من المعطوف وقد عرفت انما طرون في الارجاع وتام ماهية الا
 ليريد ان يبين انفسا لا على المعانسة وحمل الجمع ههنا على ما
 فرق الواحد خروج عن السياق لان السابلية بمعنى ان كونه مقولا
 في جواب ماهر بحسب الخصوصية فقط اعناه هو بالنظر الى الخارج لعدم
 وجوده في داخله بالنظر الى ذات النوع فانه صالح للجواب بحسب الشبهة
 البتة فلا يرد ان هذا اعنا يتم لو ارجع السؤال عن المفرد المتعدد الوجه
 فهو اذن على آية فهو اذ كان متصفا الى قسمين كل قول
 آه وليس معناه اذ علت ما ذكر لان كونه معنويا بهذا التعريف موقوف
 بانفسا مع الله لا بالعلم بالشرعية المذكورة فلا يرد ما قيل ان في صحة
 كفايته بالنوع ههنا نظر لان التقدير اذ علت وكانه اذ بالكل لا بالفتح
 والا لان التثنية واعلمت مقول على واحد او على كثيرين آه ولا يمكن
 الاكتفاء على اجمالا عرفت ان المقول على واحد يمكن ان يكون مقولا
 على كثيرين لان المراد به ما يكون مقولا بحسب الخصوصية المختصة بعلوم
 يذكر او على كثيرين لم يكن التثنية جامعا متفقين بالحقائق او
 صفة لهم ينتهيا على كثره مواد الكثيرين المتفقين والا كان الظاهر بالجمعة
 لم يدخل في الدماء بمعنى لو لم يقل على واحد بالاكتمال يعني كثيرين لم يقل
 النوع المذكورة فاذا قيل دخل فيه فدخله في الخبر بالنظر الى الاكتمال
 يعني كثيرين وكذا دخول النوع المتعدد الاستحاضا بالنظر الى الاكتمال على
 واحد ومن لم يتبين اجمالا لدخول في الاول بوضع الذي هو كونه دخل

في كل مقول على واحد متفقين بالحقائق ايراد صفة الجمع
السلم لتقليب الفقد على عدمه والمراد لكونهم متفقين بالحققة في
ما يشعرون بتعلق الحكم بالمشق وما سبق من كونه جوابا بحسب البرزخ والحق
مع ما لا يرد ان الحسن ايضا متفق على متفقين في التعلق بحويدي
عمر ويكره جواب بل وفي جواب ما هو ايضا فيه ما لا يدور ويكره
هذا الفرق ويحجب بالحيوان مقول على زيد وعمر ويكره كما انه
مقول عليهم وعلى هذا الفرق لان مقولته للحيوان عليهم كذا
من افراده لا لاقتنائهم في الحقيقة او اختلاصهم فيها بل ان
فقط مراد في التعريف ففاسد لانه يخرج للحسن بالقياس الي
خصه عن التعريف مطلقا اي في ما كان او بعيدا للعرف
في الخاصية السابقة ويخرج الفرض العام مطلقا اي سواء
عرضا عما للشيء او للحسن مفارقا او لا وما وذلك لان مقولته
تكون اكثر من افراده لا لاقتنائهم في الحقيقة او اختلاصهم
وكذا الحال في الفصول البعيدة وجواب الاجناس فانه وان كان آه
عنه لا يخرج الماشي مع كونه من افراد الفرض العام يعني ان المقصود
اخراج عن النوع بالاعتبارين يخرج الفصول مطلقا آه لكونه مقولا
في جواب اي شيء في ذاته او في غيره وكان اسناد آه لئلا
يتشوش ذهن المقيم باخراج بعضها بعيد والبعض الباقى في بعيد
اخر ويحتاج الى ملاحظة التفصيل في هذا المعنى ان الفصول البعيدة

وجواب

وجواب الاجناس وان خرجت عن قوله متفقين في الحقيقة ذلك
مقصودا منه او لظهوره مطلقا مع مناسبة الجنس العام
واما اسناده يعني ان الشبهة راعى المناسبة بين الرجل العام و
الخاص فاجابهما بقيد واحد لا يفت في جواب ماهر وان كان
يقع في مطلق الجواب نحو انا من وقدم واقف لانه ليس ماهية
لا هو عرض عام له وان كان ماهية تخصصه وبهذا الاعتبار يقع
ليس ميز الماهر عرض عام وان كان ميز الماهر خاصة له كالمشي
فانه من حيث انه عرض للانسان ليس ميز الماهر خاصا من جميع
بعضه وانما يميزه عند باعتباره كونه خاصة للحيوان لما كانا
وخاصة له من حيث فائدة التقييد بغيره واما النوع آه
اشارة الى هذا القيد بالنسبة الى متفقين بالحقائق اعلم من مجموع
احضر منه مطلقا كالمشي الشائع فانه يجمعهم في النوع ويحقق
هذا الثاني القيد في الجنس دون الاول هذه المعاني اي المعاني التي
بها تمايزت الكليات الخمسة على واحد فانه لا يحتسب المشتوما
سبعين مادية فقيس اشارة الى يقينه قبله نظر لانه كما يصدر مقول
على كثيرين مطلقا على النوع الغير المتعدد الاشتصاص يصدر مقول على
واحد على النوع المتعدد الاشتصاص فيصح التعريف بان يقع مقول على واحد
في جواب ماهر والجواب انه كيف يمكن استقراط وهو يعني الكل
كما ينبغي ان المراد بالمقول على كثيرين بالمعنى هو استقراط الانكفاء

على القول على واحد في الخارج أو الذهن والصواب اه لان
اشكال الكلام على المستدرك خطأ سيما في التوقيفات فان المقصود
سها تنقيش الجوهل في الذهن وتصويره وان كان المراد
وما اراده الكثرين في الذهن فقط فهو خطأ لطلان الاصحى
للتدريد بل مخرج الانواع الموجودة في الخارج بل لفظ الكل
ايض الترقي بالنسبة الى مفاد لفظ ايض حكم باستدراك لفظ الكل
مع ان التنكر حاصل عقول على ثبوت بناء على وجوب ذكره بواسطة
تعلق متفقين وفي جواب ما هو بعينه لا يخفى بينهما الا بالاجمال
والفصيل كما هما مراد فان ومنهم القائل ببناء على ان اللبابة
الى الذهن الاطلاق العام التزم ان سلم دلالة عليه اذ يمكن منع
كونه لازما يبيد بالذوق الاخص الاصطلاح ابي الغرير كما هو بالقرينة
العقلية وهو ما اراده بقوله اذ لو اراد به القول بالفعل لبيد
افرازة سواء لم يكن الخافذ اصلا كالكليات الغرضية او كان طارفا
واحد في الخارج والذهن كلفهم الواجب بار على بطلان امتناع
نقد الواجبات خارجا وهذا وما قال المحقق الدواني فيه بحث
اما الا فلا بد يلزم ح ان يدخل فيها الكليات الغرضية بالنسبة الى الخارج
للمعانيق الموجودة اذ يمكن فرض مقولتها على مبال الكليات المباعدة
بالنسبة الى المباعدة مطلقا واما ان يامان الكليات التي ليست بها
اذ لم يست احساسا السني فلا بأس بوجوبها ولقد بين القول ان المراد

بعض فيها من حيث انها حقائق موجودة وبها يتبين لهم اذ لا يمكن
ح فرض صدقها عليها وان اراد ان يدخل فيها مع قطع النظر عن مدتها
الموجود عليها وكونها مابينة مسلم ولا يخفى ذلك ومن الثاني ان مقصود
السيد قدس سره ان يلزم خروجها عن الكليات المحسوسة لغير وجهها عن
فقط ولا شك ان القول بان مفهوم الواجب ليس شيئا منها بل على ان
عدم الاخر اذ في نفس الامر لا ياتي في كونها احساسا باعتبار امكان الترضي
وليت شرعا انها اذ المركبة داخل في الكليات المحسوسة فاما ان ذلك
في تعريف الكل وجب يكون كل نوع ما من التعريف ايجز اذا عرفت
بهذا التعريف يكون مفاد التعريف ذلك كما هو في نفس الامر بخلاف
لغيرها فمفاد ان مفاده انقسام النوع الى قسمين والمقصود
اخره ان يمان منشأ عطفه اعمامه اعتراف النوع بمقوله في جواب
ما هو يجب الخارج وفي بعض النسخ لما اعتراف النوع في قوله في جواب ما
هو يجب الخارج في يجب الخارج متعلق باعتباره المال واحد
يستعمل المواد كلها سواء كان من الموجودات الخارجية او الذهنية
فالمراد بقوله والامور الخيرية التي توجد فيها الامر الكلي لاها هو
الكليات في الموجود والاشياء منها فلات المعولاه يعني انهم
اصطلاح على ان المعول يجب المخصوصة ما لا يكون مقولا بحسب التكرار
اصلا وهو لهذا المأم بالنسبة الى الحدود والخروج من اصطلاح النعم
من غير داع في قوة الخطا بقى حتما حيث ذكره بعض الفضلاء وهو انه

يعرف المفعول في جواب ما هو النوع والجنس اذ ما يعرف ان نوع
 زيد مثلا ما اذ يعرف ان اي شيء مفعول في جواب السؤال
 وعن زيد واذ الم يعرف جنسه لم يعلم ان اي شيء مفعول في الجواب عنه
 عن الفرس وان لم يعرفه لم يفسد النوع بالمفعول في جواب ما هو هذين
 الدور والجواب مع توقف معرفة المفعول في جواب معرفة النوع
 والجنس او يحصل تلك معرفة كونه تمام الماهية المختصة والماهية
 المشتركة وفي الماهيات الحقيقة غير جارية ما قالوا ولا حصة للجنس
 لانه عاكف من الماهية الموجودة في الخارج لازم قطعاً سواء اعتبر
 المفعول فيه جيب الخارج الا سوال عن الماهية ولذا قد روي ما يوجب
 بعد عن السؤال بما هو ليس به اليد لم يخص كل آه وما قيل ان
 الكماليات افريقية يرد نقصاً على المص لان لكل على الجز في مشتر في جميع
 الاقسام ولا لكل فيها ولا امكان حال فسهو لانه لو لم يكن فيها يكون حال
 لما صدق عليها تعريف الكل المميز في كل اياها على الذي هو المقسم
 الاقسام الخمسة هو الموجود في الخارج مثل العنقا خارج عن المقسم
 فلا يرد نقصاً على المص ولو في حق فرد واحد لم يدخل مفهومه اذا
 والشمس الاقسام الخمسة لانه ما سبق آه فقبل المفعول في الجواب
 ان ما ذكره عن السابق واللاحق فلا اعتداده نعم او يقرر لما
 سبق من ان التخصيص يتا في نظر الفن وبيان المشاء التخصيص
 وهو كون المقدم الاصل من لكدة التي دون المطلق لاجلها معرفة

الاصل للمعرفة التوابع المتعددة
 الاصل للمعرفة في الحكمة

احوال الموجودات واما قيد المقصود ويكونها وسيلة الى تلك المعرفة
 الا ان قواعد آه دفع التوابع المتأخر من السابق وهو انه
 اذا كان المقصود الاصل في ذلك المعرفة فيحق التخصيص المذكور بقا
 الى المقصود الاصل قواعد الفن آه فيجب ان يكون موضوعاً
 تلك القواعد شاملة لجميع المفهومات حتى يكون القواعد
 شاملة المقصود عطف على قواعد الفن آه يعني قواعد الفن
 شاملة والمقصود الاصل منها استعمالها في اكتساب معرفة الموجودات
 وقد يستعمل في اكتساب معرفة الاصول الاعتبارية لا يحتاج تلك
 المعرفة كالفن المعرفة فكان معرفة الاصول الاعتبارية في الحكمة
 مقصورة تبعاً كذلك تشمل قواعد هذا الفن طام مقصورة تبعاً
 لولا الاعتبارات آه اعلم لولا معرفة الاصول الاعتبارية ليطالب معرفة
 الموجودات العينية لا بما يصادفها ومن معرفة بها يكتسب معرفتنا
 جزء الماهية في اصطلاح المطلقين ما يجاب به عن السؤال وهو
 لا يكون الاكليات اذ يرد من المص بالشمس وعند اهل الحكمة ما به الفن
 هو هو بين المعنيين عموم من وجه كما يظهر بالأمثلة وبين
 نوع اخر حقيقي ولا يلزم ان يكون لهم من حيث انه عالم للنسبة
 بين الحيوان والجماد جنساً على ما هو لانه يصدر عنه في هذه
 الحالة انه عام مشترك بين الماهية وبين نوع حقيقي وان كان
 من هذه الحشية فليس هذا القيد آه يعني ليس اعتباراً في

النوع الآخر لاجل انها معتبرة في الجنس حتى يلزم ان تكون تمام
 المشترك بين النوعين او لا نوع واحد او لا يكون من لاجل ان
 هذا العدد كاف في تحقق النسبة سواء كان تمام المشترك بالنسبة
 الى النوعين او لا نوع او لا يكون معنى قولنا لا يكون او لا يكون
 تمام مشترك بين الماهية وبين نوع من الانواع فانه اذا
 كان لجزءه الورد في الاصل مصدر بمعنى السرا يستعمل بمعنى
 السائر وهو التقدم وبمعنى المستورد وهو الخلف ولذلك صار
 من الاضداد والفراد ههنا الخلف اي لا يكون خلفه اي بعد من آخر
 مشترك فيجوز ان يكون اي قبله من مشترك وهو جنس واما
 لم يفعل ولا يكون جزء مشترك خارجا عنه رعاية لعنف التمام
 فان التمامية يدل على انه لا يبقى بعد شيء وحده على معنى الغير
 فمفهوم عدم الشاهد لدفع ان الغير يلفظ الورد ثم حمله على معنى
 الغير ثم تفسير الغير بالاجري اشتغال بما لا يعنى تفسيره بالجنس
 تفسير القول من مشترك كما هو منه الذوب والتكثير لفساد المعنى
 اذ يصير الكلام لفظ مشترك الذي لا يكون غير جزء مشترك لا يكون
 جزء مشترك خارجا عنه فيفيد جواز كون غير جزء مشترك لا يكون
 جزء مشترك خارجا عنه ولا لانه معنى لكم مطلقا ثم تفسيره بالنسبة
 ولا فائدة في اعادة جزء مشترك بل تفسير التمام النوعية بيان للمعنى
 المستفاد من لفظ واما به بلفظ اصح فانه في ما قيل ان العضو

اعتبر لفظ امر من اي قول مشترك
 وكون تمام المشترك ولم يتحقق على
 ان في ما ذكرناه في غير الجنس
 القريبة التي رتبة الى كل الامور
 معتبر في الجنس فمقتضى محو للقاء
 فاللفظ في قوله او لا يكون راجع الى كليهما
 لا لا يفهم من الظاهر ان المقصود كونهما
 مشتركين واما كونهما تمام المشترك وان
 الاشتراك امر مسلم مفقود عنه على
 قاله انما هو لفظ التمامية القديمة
 قوله بين النوعين الآخرين انه لم يفعل
 وبين كل نوع رتبة الى الماهية في
 ذلك الجزء مع انه اخص
 تفسيره بتماثلية لفظ في تمام
 لم يفتقد قوله يعني نوع اكثر من ذلك
 الجزء قوله واستفاد من غير رتبة
 ان في قوله هو رتبة الى الماهية ولا
 في لفظ قوله اعرف

بعيد عن العبارة فيكون هذه العبارة اسند محل نظر يعني
 قولهم رعايته كما يستعمل بلفظ هذا الموصوف للترتيب والفظاين
 فانه في الاصل مصدر بيان بمعنى الفرق استعمل طرفا كان العاقل بين
 الشئين فاجز بينهما فيكون ذكره اسطر ادبا وليس التفسير لافلا
 لان بيان لفظ الماخوذ في المقدم الاول دليل لا خصا ولا عموم
 بانه يجوز لفظ على جميع التفسيرين او يلزم من كون الشئ ضروريا
 ان يكون مقصودا اصليا لجوز ان يكون موقوف عليه والمراد به
 ما كما فيه هو المقصود الاصلى ضروري عن الظاهر في ضرورة وجوبه
 ان يكون مخرجات اطراف المسائل ومقدمات الدلائل كما هي
 في البين لا يكون مقولا محكي على شئ آه لا ساطع لفظ الاعا
 في الوجود وليس معناه ان وجودا واحدا قائم بهما لا متعلق الفيا
 العرض الواحد يحملين بل معناه ان الوجود لا يحملهما اصاله ولا في
 بتمامه ان يكون متزعا عنه ولا شك ان الجزئي هو الوجود اصلا
 ولا امور الكلية سواء كانت ذاتية او عرضية متزعة متعلق
 ما هو تحقيق المناظرين فالحكم بالحداد الامور الكلية مع الجزئي
 جميع دون المذكور فان وقع محولا كما في بعض الانسان زيد فهو
 محول على العكس او على الثاني بل فانه في ما قيل انه يجوز ان يكون زيد
 انسان فليغير الانسان زيد لان الاتحاد من الجانبين فظهر انه
 لا يمكن حمله على الكل وامسح الجزئي فلا بد اما نفسه بحيث لا ينفك

استلزام
 ان يكون
 في الجملة

المراد بالبعوض الذات
 وتزويج المسمى بزيد

بذلكما أصبلا بوجه من الوجوه حتى بالملاحظة والانتقادات
على ما نال بعض المحققين انه لو حظ شخص مرتين وخيل زيد
زيد فهو كان حقا برأيه بالملاحظة والاعتبار فقلنا ويكفي هذا
القدر من التقارب في العمل فلا يمكن للحل بدنه ما فضلا عن الحكم
وايا جزئي اخر فمما يرد له ولو بالملاحظة والانتقادات فالحل
وان كان تحقق ظاهر الكثرة في الحقيقة حكم بمتصادق الاعتبار
على ذات واحدة فان معنى المثال المذكور ان زيد المدركة اولاد
هو زيد المدركة ثانيا والمفهوم منه تصادق الاعتباري عليه
وكما في قولك هذا الصالح هذا الكاتب المفهوم اجماعا للواقع
فيه وفي الحقيقة للماضي مقول عليه الاعتباري فمما على القولين
الحل الطبيعي في الخارج حقيقة كاهن راي الاقدمين والوجود
الواحد اعنا فمما بالامور المتعددة من حيث الوجود لا من حيث
التعدد يتجلى على الحل لا سواءهما في الوجود والاتحاد من
المايين وعل هذا مبني ما عقل من العادلي والشيخ من جعل
الحل في هذا المعنى في المختار العام في الله اعلم بالصواب
ولا يرد له ذلك الشخص حيث لا يخفى بوجه من الوجوه
ولو بالانتقادات المذكورة لانا مختلفين النوع اي مطلقا لان شئ
على كثيرين لا نقادهم في الحقيقة للاختلاف فيهم فيخرج الكلمات المتشابهة
بالقياس الى خصيصتها ايضا فمما في النفس والروح العام نوعا

تفسير

الذي

على

في

قوله

بالقياس

بالقياس الى خصيصتها ولا يخرج ان يكون له مختلفين بالحقيقة فمما
ويخرج ايضا فصوله لان معنوية المسائل والنوع لا
للانتقادات والاختلاف ولذا لم ينفذ التمسك لاجزائها مطلقا
كان لا النوع او الاجناس اسنادا لاجزائها اليد تسهيل العمل
فلا يخرج آء كونه معنوية على كثيرين لا على اختلافهم حتى
لو فرض اتفاقهم في الحقيقة لا يكون عرضا عما ينبغي ان للنفس بعد
عليه حين كونه معنوية على مختلفين انه مقول على متفقين على
المصير واليد من قيد الحقيقة ليجز منه بهذا الاعتبار فمما
من المذائق القوم ومما الكلمات اي الكلمات المخصوصة كايضا
فمما على وجوه والتفسير بالكلمات الطبيعية او معنوية الكلمات
المنطقية وهذا يقتضي بالجمهور لا يخفى عليك انه لا يخرج
في كتب القوم ما لربيب المذكور بقوله هو ضعوا آء ولو عقل
بذلك الكلمات المرسدة في معنى او العوض من سرفه لغا بقوله لا يخفى
عليك آء واما صلة ان يراى الاشد لتوضيح العوارض فيكون مسدودا
بين العلماء واصحاب هذا الفن ايضا سلكوا ذلك الطريقة في فهم
ومن جملة ما احتج الكلمات فاما ورواها الجاهل مثله ومن جملة ما
ترتبها لانواع والاجناس من العادلي والسافل والمتوسط و
المعروف مثله الكلمات المخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض فمما
بشيء التمسك بقوله هو ضعوا آء فانه ترتيب الصنف والعمد في ذلك

والاداء انهم اذا روي انهم
الانسان اي
كثيرا من الجاهل
اهل الفقه
الذي

الذي

هذه هي المادة التي هي
التي هي المادة التي هي

الكليات المحصورة لتفصيل الانواع والاجناس المربوطة
المراد بقوله رتبوا الكليات حتى تتبين اليك التمثيل لا التفرع
بالترتيب المذكور والتمثيل بها مجمعة مفرقة والفرد من
ذلك قسم من تلك الانواع والاجناس على المبدأي كان الله
من تسمية جميع ما تحت هذا الفن وما قبل ان الترتيب بين تلك
الكليات ليس بوضع القوم بل هو حاصل من طياتها فليس هو
وضع القوم بل هو حاصل من طياتها فليس هو
تمام ما هيته افراده وكونه الحيوان مرة او مقام المشية كحيوان او
وكذا ما في هذه المراتب على الاطلاق على ذواتها لظهورها في مرتبتها
في القوم ولذلك مستند وهو عدم اعتبار التمثيل ان القوم
الكليته وصف القوم اعدادا كية ولاشك بالجزئية للثبوت في
علم عدم انضامها الا معها فان النفس لا ينفك ما المحسوسات في هذا
القطر تعقل الكل في نفس الجزئ سهل لما من تعقلها اصاله
فاصحاب آه خرج الحكم الجزئي على الكل وكذا قوله فادركه وآه كاش
اي يقول له فوضعه في المراتب فقول له مرتبة اذا استقر آه اي
اذا علمت ان ذلك تمام المشترك في العلم اخصه للبشر في التمييز فانه
موقوف على ذلك بالقياس الى كل ما يشترك فيها فكل ما هو
كانت موصولة او موصوفة يشترك جميع المتساكنات وكل واحد منها
اذا كانت موصوفة فكلان الجميع من حيث انه مجموع ايها ما يشتركها

فيه كما ان كل واحد واما اذا كانت موصولة فلامه ليرد بها الجموع
الاجتماع بل اعلم من ان يكون مجتمعة او مفرقة وكذا الحال في لفظ الجميع
فلذا سوي قدس سره بين العبارتين فقال ولا كما يشتركها كما في المتن
وبالاجماع ما يشتركها كما في التفرع فالفرق بين العبارتين والنقص
بالجسم الثاني على تقدير زيادة الجميع نعم ولا حاجة في دفعه الى محل
البحث على العموم ومن جميع ما يشتركها فيه مجتمعة ومفرقة
وهذا يسمى جنسا قريبا لم يكن في الجنس القريب بان يكون
تمام المشترك بالنسبة لكل ما يشترك فيه او بان يكون جوابا
عن الماهية وعن كل ما يشترك فيه فيظهر وجه الفرق في ذلك
نوسط جنس اخر بينه وبين الماهية وذلك انما يظهر بعد ذلك
للجواب وهذا يسمى جنسا بعيدا ليس وسط جنس اخر وذلك
لان الجوابين لا يكونان في مرتبة واحدة اذ لا يمكن ان يكون للماهية
فان مشترك في مرتبة واحدة فلا بد بينهما من الترتيب والاختلاف
آه يريد ان تعدد الاخوية معلول البعد كما فصله المتن بقوله ويكون
هناك جوابان للاخوة والعلم بالعلول موجب العلم بالعللة والعلم
آه يريد ان القريب والبعد ليسا صفتين متباينتين بل مختلفتين
بالاعتبار كل ذلك بالناسل الصادق في كون كل منهما عام مشترك
بالنسبة الى ما يشتركها فيه وبعض تمام المشترك بالنسبة الى
بعض اخر واعلم انهم آه يعني لا يتوهم تصوير الشئ القريب والبعيد

معلوم ان الفرق بين
الاجزاء في

والاجزاء في الترتيب

قوله

العلم بالعلول

في الجنس الحرفية ومن كون الغريب والبعيد من الإضافات
 من أن لا يتحقق الغريب بدون البعيد فيكون ثبوت الإضافة

بأنه لا يتحقق الغريب بدون البعيد فيكون ثبوت الإضافة

واجبا ولا تقتضيه جنسها بل يقتضيه نوعه فيكون جنسها
 لكونه حوبا عن كل المشتراكات له ومفردا قبل أن تكون من
 جنس غريب معنى عن قوله ولا تقتضيه جنسها ثم هذا
 المشتق الثاني أه أي إثبات حكم المشتق الثاني من الشيء الذي
 اعتبره المصنف وترك المصنف به للاختصاص باعتدال على ذلك الذي
 الدرس بين بين النفي والاثبات عليه أي الحكم عليه بكونه فضلا
 بالدليل فقوله وهو راجع إلى المشتق الثاني بناء على حذف المضاف
 منه وقوله وذلك إشارة إلى البيان إما أن لا يكون أه أي كالم
 ذاتا لنوع آخر وذلك ما لا يوجد في نوع آخر ويوجد ويكون
 عرضا له أو جنس آخر محمول عليه فإنه في مقابلة كونه ذاتا مشتركا
 بين الماهية وهي نوع آخر ليكون جنسا حتى جميع هذه الاحتمالات
 يكون مميزة الماهية إما على الأول قط وإما على الثاني والثالث
 فإما إذا اعتبر ذلك النوع باعتبار ذاته مع قطع النظر عن العوارض
 ومع قطع النظر عن تركبها من الأجزاء الغير المحلولة يكون مميزة لها
 لعدم وجوده فيه فهذا الاعتبار والاختصاص في أنه لا يجتمع للفضيلة
 التي تر عن جميع المشتراكات فضلا عن القيمة بجميع الاعتبارات
 فاندفع ما قيل قدس من في جارية المطالع من أن مجرد الذاتي

غير مميزة الماهية لوجوده فيهما من الماهيات ولولا الفرق
 وإن اعتبر بوصف كونه ذاتا فهو من المشتقة خارج عن الماهية
 ولا يكون فضلا وكذا اندفع ما قيل أن الماهية إذا كانت
 من الأمور الشاملة لجميع الأشياء الذهنية والمادية الحقيقية
 والمقدرة لا يكون جزءها المختص بها ممزعا لها من غير أصلها
 شموله للجميع كالماهية لاندفع تقدير تسليم حواجزها لأشياء
 على حواجز تركب الماهية من أرباب مدتها وبين يكون مميزة لها
 من سائر المفهومات من حيث دوامها وإن لم يكن مميزة لها من
 من حيث اعتبار وحدتها واندفع الاستكمال أيضا لأن المفهوم
 الوصفية المختصة بها ليست عرضا عاما لعدم شمولها لماهية أخرى
 ولا خاصة لعدم التميز لها عن شيء غير عرضي فلا يصح حصر
 الخارج في التبيين ولا القول بأن الخاصة مقولة في جوابا عن
 في عرضه مساويا له أما الحجج إلى إثبات المساواة أو على سائر
 التقديرات لا يكون فضلا لأن المباني لا يفيد قيمة الماهية و
 الآخر يكون غير المعنى إذا الماهية عما لا يوجد فيه لا الماهية و
 العام يجوز أن يكون ذاتا لجميع المفهومات فلا يفيد غير الماهية
 أصلا فإما أن لا يكون مشتركا أي ذاتا مشتركا لأن الكلام في
 الجزء المحمول وهو شامل للاحتقالات الثلاثة التي مروت وكذا قوله
 أو يكون مشتركا معناه أو يكون ذاتا مشتركا فإما أن يكون

هذه السب معلومة للشمس مكرهاً سبق في بيان فيود الوثائق
 المذكورة سابقاً فلا بد الا ينسب ناجراً عضواً الكل في خمسة
 سمحت النسبة والمراد النسبة الاربع من حيث الصدق في نفس الامر
 فانها المعينة في الموقفات لا من حيث المفهوم فانها لا يكون بين الكل
 الا بالعموم المطلق او من وجه ولا من حيث الوجود فانها في الحقيقة
 في الاجزاء المحولة اي على الماهية فلا بد من ان يكون العرف
 عاماً مشتركاً محوياً على الماهية والامور الصادقة على شئ واحد
 متصادقة مباحثها اي مباحثها كلية لانها المتبادر عند الاطلاق و
 لانها المتباعدة للكل دون الجزئية ولذا حوزوا تركب الماهية
 من الطبس والفضل الذي يبرهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان
 والناطق عند بعضى لوجود الاعم بدون الاخص ليس المراد منه
 الوجود في الخارج اذ لا يجب وجود الماهية في الخارج فضلاً عن
 اجزائها ولا الصدق لانه لا يستلزم وجود الكل بدون الجزر
 صدق بدون بل الوجود في الذهن وتصوره اي يجوز تصور
 الاعم بدون الاخص اي لا يكون الاخص بعد فيلزم جواز وجود
 الكل في الذهن بدون جزئه وانما الحال بالبدئية وقد نص عليه
 الشيخ في الاشارات حيث قال جميع معنويات الماهية داخله مع
 الماهيات في الصورة وان لم يحضر بالبال مفصلة وهذا الوجه
 يجري في نفس المباشرة ايضاً كما لا يخفى الا ان ما ذكره الظاهر وما ذكره

في حال

ظهر لك

ظهر لك فابتنه اعتباراً من قيد الخوان حيث قال والايجاز
 وجود قائم مشتركاً لانه لا لازم من كونه اخص هو جواز تصور
 الاعم بدون ولا تصور بالافضل ومن لم يثبت هذه الدقة قال
 المراد بقوله ولا اخص لا جاز ان يكون اخص فيلزم من كونه اخص
 جواز وجود الكل بدون جزئه لا وجود الكل ثم اشكل عليه في قوله
 ولا اعم لانه جواز كونه اعم لا يستلزم وجوده في نوع اخر بل جواز
 وجوده بخلاف الغاية الي اعتبار مقدمه اخرى وهي انه لو كان
 جازماً لما يلزم من فرضه في عدم محال لكنه يلزم من وقوعه اليقيني
 فلو مع دأين البحث لانه اعلم ان اذ اثبت انه يلزم من فرضه
 بالنظر لانه المحال ولم لا يجوز ان يكون بافتقار الى امتناعه بالغير
 وقال في بيان لزوم وجود الكل بدون جزئه انه اذا صدق الكل
 ولم يصدق الجزر فقد وجد الكل لوجود الجزر في دون الجزر وسهل
 وان المراد بوجود الكل بدون جزئه المحو عليه او الكلام في الاجزاء
 المحولة هو محال اذ لا معنى لصدق الكل الا صدق كل جزئ المحو له
 وانت خبير بان هذين التوجيهين مع عدم قيامهما على مباحث
 بعض المصدقين لجميع مباحث قائم مشترك بعد من البيان
 بحيث لا يوجب به الطبع السليم ولا اخص مطلقاً ولا من وجه
 كما هو الظاهر من اطلاق الاخص لم يكن اعم من وجه فثلاًزم
 العموم من وجه المخصوص من وجه اي مطلقاً بما احتل به المتبادر

في

انما هو مشترك في النوع
 انما هو مشترك في النوع
 انما هو مشترك في النوع
 انما هو مشترك في النوع

عن الاطلاق وتجعل الامر آه ليصل جميع الشيا في سوي
 المساواة والمساواة بمعنى هذا التعميم لازم في اثبات
 المساواة وليس مقصوده فليس من انه لا يوجد للشيء يدعى
 كان موجودا في نوع اخر وما قبل الاعمى لا ينفق
 الا ان يكون موجودا في نوع اخر بالاطلاق العام فيجوز ان لا
 يكون ذلك النوع موجودا في وقت وجود بعض مقام المشترك
 فاذا وجد هذا النوع وحده مقام المشترك يكون ذلك البعض
 اعتمد ايضا على الوجه المذكور وهكذا فاللازم ان يكون للماهية
 مركبة من تمام مشترك لا ينفق عند حد فلا يكون مركبة من الا
 الجزاء المتشابهة بالفعل فوم لانه لا يستلزم ازدياد ابيات
 الماهية عند وجود النوع وهذا الحش من كون الاجزاء غير
 متشابهة بالفعل في النوع الذي بازاله اي يوجد فيه البعض
 بدون تمام المشترك اصلا موجودا ايضا في هذا النوع
 فلا يتحقق نوع بازا تمام المشترك اصلا وليس المراد انه لا يوجد
 ان يكون تمام المشترك موجودا في هذا النوع الذي هو كونه
 بازا تمام المشترك فانه يكون فرض المتشابهين فانه في ما
 قبل انه تحقيق العمى لا يتوقف على اعتبار وجود تمام
 المشترك في النوع الثاني بل يكفي وعوده في النوع الذي بازاله
 الماهية فانه يتحقق البعض فردا تمام المشترك والنوع الذي

بازا

بازا النوعي المتعينة وتمام المشترك ليس له الا فرد واحد هو النوع
 لصدقه على تمام المشترك لغرضي عمده وعلى هذا النوع
 لصدق تمام المشترك عليه وصدق للماصر على اني يستلزم
 صدق العام عليه فيكون له اعمى بعض تمام المشترك وذلك
 لكونه صدقة صدق الكل على جزئيا لا لصدق احد المتشابهين
 على الآخر وانما المتشابه الى اعتبار الفردية لان العموم والمخصوص
 مرجعها الى الوجبة الكلية والمساوية الجزئية فلا بد من صدق
 احدهما على كل افراد الآخر وعدم صدق الآخر على بعض افراده فان ذلك
 ما قبل يكفي في اثبات الاعمى صدق على تمام المشترك وعدم
 صدق تمام المشترك على نفسه ولا احتياج الى اثبات الفرد
 لاحدهما والفرد في الآخر فيكون له فرد وان اعمى البعض
 من حيث ان مشترك فلا بد ان له فردا ثالثا وهو الماهية لان
 ذلك الفرد من حيث انفرادها لا من حيث الاشتراك وتبقى
 ذلك قوله فيكون له فرد فلا يصدق على نفسه اي صدق
 الكل على الجزئي فلا بد ان عدم الفردية لا يتحقق عدم الصدق
 لان احد المتشابهين ليس يفرد للآخر اذ لا يكون الثاني
 اعمى الثاني اذ لو حظ انه من غير اعتبار خصوصية لا يكون فردا
 لنفسه لان الفردية ليست هي المخصوصية فلا بد من قولنا الماهية
 ولا احتياج في لادفاه ان المراد لا يلزم ان يكون فردا لنفسه

انما هو مشترك في النوع
 انما هو مشترك في النوع

ما بعض

قوله فلا يصدق على نفسه
 فانه لو كان كذلك لم يتحقق المساواة
 مع غيره من اصلا لصدق على من غير الاخر
 عدم صدق الاخر على من لا يكون الثاني
 مساو لاني ان لصدق على الثاني ان يكون
 مفهوم

ولا ان نفى الفردية ونفى الصدق متساويين في الجلاء والظلمة
 فلا يناسب الاستدلال باحدهما على الآخر واحدا ما قبل الثاني لابد
 ان يكون صادقا على نفسه اذ العبارة معارضة اعتبارية تضاف
 المشتركة بصدق على نفسه اذ العبارة بين جعله مع جنونا
 ونحو لا معارضة بالامتناع عارية لا فائدة في هذا المثل فقام
 بوضع ما ذكره يلزم ان يكون كل واحد من المتساويين اعم من
 الاخرين وجه وكذا الاخص عطفت الصدقة على الاعم وهو
 لا يصدق على نفسه وان لا يقع الانتهاء الى تمام مشترك ما
 لان البعض المنهى اليه صادق على تمام المشترك وهو ليس صادقا
 على نفسه فخلل ان قوله ان تمام المشترك لا يصدق على نفسه
 ان اراد انه لا يصدق بالمثل الطبيعي بل في الاعتبار والظلمة
 فسلم لان المثل يستدعي الانتمية غير نافية لا يصدق على نفسه
 مع اعتبار التقابل وان اراد انه لا يصدق على نفسه بالمثل
 المتعارف فلم يغيره فانه اذا اريد بالحيوان الافراد وقيل للحيوان
 حيوان لا شئ في صحة هذا المثل فادعاه ناشئة من عدم الفرق
 بين الصدق والفردية وبقوله ان يصدق فان الصدق يعنى
 الاتحاد في الوجود والفردية يعنى اعتبار خصوصية فائدة
 بها يصير جنس الحيوان وعداد النسب الاعم على الفردية لا يصدق
 لصدق فان مفهومى المتساويين متصادقان لا يلزم ان يكون

ذلك

احدهما مفرد لا مفرد لغيره مع استدلاله بالاكتمال من محصى
 خلاصة البرهان النسب وتقييد النوع بالمباينة وعداد النوع على اعتبار
 المباينة فيجوز ان يكون حيا بالغير وان يكون بالغيرين اما ان لا يكون
 مشتركا لهما اي وانما مشتركا كما عرفت عن جميع المباينات
 نظر الى ذلك وانما كما عرفت في الجملة اي عن بعض المشاركات لان
 مشاركات البعض بعض مشاركات الملتزمة لان ذلك النوع مبان
 للجمعية ايضا لان مبان تمام المشترك مبان لها ولو كان ذلك النوع
 تمام المشترك بين تمام المشترك وبين نوع مبان لها يصدق عليه
 ان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع مبان له فيكون جديدا
 داخلا في القسم الاول وهو حلات المفروض لكن آه استدراك
 لوجه تمامية الاستدلال الناشئ من قوله فانه لا يصدق ذلك آه
 انما ان يقع خبر الماهية اذا قيل قوله بان يكون مثلا باذوالاشياء
 الفردية والشجر ويشترك الفردان في الانسان في تمام المشترك في القسم
 الثاني المنقسم الى قائدة ولا يوجد الحيوان في الشجر ولا الجسم الثاني
 المنقسم الى قائدة في الفردية والخزاعية اعني الشجر والحيوان في قوله
 في الشجر المباين له باذالما هي اعم غير اشترك في الذاتي
 بالاعتباس اليه فلا يلزم استدراك قوله ومباين للماهية
 مباينتان ليكون لكل منهما تمام مشترك مبان للآخر كما هو
 المفروض اذ صدق احدهما على الآخر يستلزم صدق تمام مشترك

منه

وهو قوله
 في تمام المشترك

عليه صبيحة الماهية ليكون تمام المشترك بين الماهية
 بين كل واحد منهما جنسا اولاد الجنس ان يكون مقولا على نوعين
 متحصلين متميزين فحصلت متباينين ولا يكون حصل
 لعدم المساواة مما لا يقع آه اعني الدليل المذكور من
 تفسير هذا الامر دعائي للتبني على قوة الاعتراض فلا بد من
 ان علم انحصار النوع في الثبوت المذكور وقال العاقل العوشي
 يمكن دفع الاعتراض من غير بناء على تلك العوارض بل على هذا
 الجزم الذي هو بعض تمام المشترك يكون مشترك بين الماهية
 وكل النوعين المذكورين فاما ان يكون تمام المشترك بين تلك
 الأنواع الثلاثة او بعضها لا سبيل الى الاول لانه خلاف المقدور
 الى الثاني لانه يلزم ان هناك تمام مشترك ثالث بين تلك
 الماهية وهذه النوعين المذكورين يكون ذلك الجزء المذكور
 بعصاه متقلا للام اليه فيلزم ان يكون تمام مشترك ثالث بين
 مشاهية يكون كل منهما اعم مطلقا من الاخر انما هو قوله في تحت
 لانه ان اراد من كل النوعين مجموعا فلازم انه لو كان ذلك الجزء
 تمام مشترك بين الأنواع الثلاثة يلزم خلاف للفقد لان المقدور
 عدم كونه تمام مشترك بين الماهية ونوع يحصل لانه متباينة
 ان يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع من الأنواع المحصلة
 واحدا كان او اكثر ليكون جنسا ونوع النوعين ليس هو ما حصل

وان اراد كل واحد منها فلازم لزوم تمام مشترك ثالث الا
 اذا ثبت آه في شرح المبددين للتجريد قالوا لو امكن جنسا في شيء
 واحد لم يتحصل كل منهما بالفضل وحين والا لكان النوع يتحصل
 بدون الجنس الاخر فلا يكون جنسا له والتقدير بخلافه بل كل
 منهما يتحصل بالفضل والجنس الاخر فعلة تحصل كل منهما هو المجموع
 الحاصل من الجزء الاخر فيكون كل منهما علة ما قصة لتحصل الا
 فيكون يتحصل كل منهما متوفا على الاخر فيلزم المذكور انتهى
 ويرد عليه اعتراضات يحتاج في دفعها الى اطراف لا يحل المقام
 ابرادها ولم يثبت ههنا من الاثبات ههنا اي في تمام
 اعراض الماهية في الجنس والفضل لا دليل المذكور ههنا
 ناقص وللحواله الى العلم الاخر وتسلية ههنا لا يعيد اطمينان قلت
 النعم فالمستحسن ترك هذا الدليل والتمسك بدليل آخر لا يحتاج و
 الحواله ماهي بسيطة او المركب لا بد انما بالتحليل الى البسيط
 لان كل كثيرة وان كانت غير متناهية لا بد منها من الواحد لا سيما
 لو انما الواحد انما الكثير لا شفاء مبدئية ولذا قال في التجريد وجود
 البسيط والمركب معلوم بالضرورة عن الماهيات التي لا يشتركها
 الاخر لاشك في ثبوت الماهيات المركبة المتباينة كل مركب لا بد من
 اثباته الى البسيط المعروف فيلزم ثبوت الماهيات البسيط وهو
 غير لازم قبل عين ان نفي الدليل على وجه يلزم ان يكون تمام المشترك

ما كان في الدليل على ما وجد

بين الماهية وتام المشترك

الثاني منه من الاول وهكذا بان يقول بعض تمام المشترك لولا
 ان كان يوجد نوع من نوعه فهو مشترك وذلك النوع ولا يجوز
 ان يكون تمام المشترك بل بعضه فكذا لا تمام مشترك بين هذه
 الثلاثة لا بد ان يكون الثاني جزء من الاول والام يكن تمام المشترك
 الاول تمام مشترك وهكذا ثبت ان لا نقول ان بعض تمام المشترك
 بالقياس الى النوع وتام المشترك بالقياس الى تمام المشترك الاول
 ولا يلزم خلاف المقدول ان تمام المشترك الاول ليس نوعا محصلا
 بل ماهية جنسية فلا يثبت الجزئية وانما يلزم ذلك ان يلزم
 الترتيب من الدليل المذكور وكذا انما لم يرد التاكيد والصرح والمراد ان
 يلزم ذلك على هذا التقدير لان لا يكون تمام المشترك الاول تمام
 مشترك اراد بالشم وجود امور غير متناهية على القول
 بوجود الكلي الطبيعي وجود الامور الغير المتناهية بالفعل وعلى
 القول بعدم وجوده بان الاجزاء الذهنية امور متناهية من
 الهوية البسيطة يلزم وجود الامور الغير المتناهية بالقرين بمعنى
 لو قدر وجودها كانت غير متناهية وعلى التقديرين لا يجري
 برهان التخليق والتضائق فيه اما على الاول فالعدم غير الاحا
 وجوب الوجود واما على الثاني فلان تلك هي متناهية بالفعل وبما
 ذكرها ساد ما قيل له المحقق الثاني من انه لو شئتكم حرم
 لا يتشابه بين حاصرين واستدل الله في شرح المطالع بان يستلزم

لا يتشابه بين حاصرين واستدل الله في شرح المطالع بان يستلزم

اشياء

امتناع وتعلق الماهيات بالكنة والكلام في الماهيات المعقولة لو
 ما يمكن تعقلها وبه ان ثبوت تعقل ماهية بالكنة ويجوز
 لاطلاع على الذاتيات علم يعلم دليل انما الثابت التعقل بالكنة
 بمعنى تعقل الشيء بكونه لا بما هو صادق عليه كذا لا يلزم انما هو
 لما ذكرتم من ثبوت الماهيات البسيطة بجزءة تميز لها
 في تميز ذاتياتها في الجملة اي من كل المتشكلات او بعضها انما
 في الماهيات لان الله انما هو في تمام المتشكلات فانظر اعتبار
 الامتياز الواحد منها لا يوجد بعده اخر ولما بعض تمام المشترك
 هو امر واحد الا ان وجود وصف المساواة فيه لما كان موجبا
 لا يقتضيه تلك السلسلة نسب الامتياز اليه تسامحا ولما قيل ان
 المراد من بعض تمام المشترك فرد وخصم ليدلج الى البعض الذي
 هو جزء تمام المشترك فخرج عن سوق الكلام مع استدراك
 لفظ البعض ولا ينعى بالفصل انه اي بعد كونه جزءا اختيار تمام
 المشترك ولظهوره لو يفرجه له والى هذا اي الاما ذكرنا من الاما
 اي سواء كان تفسير من الله للعبارة المستفاد من كيف ما كان
 يخل بين الشرط والجزاء اعني تميز الماهية فهي من كلام المصنف
 تحت قوله بقوله وفي بعض النسخ فهو غير المتعبر وهو واسد اذا
 لا يمكن جعله من كلام المصنف وجعله من كلام المستمع انه لا يفسد فيه
 ولا يخلج الغاء الى تقدير الشرط يجعل قوله كيف ما كان ما قصدنا

مميز

بيان التشابه بين العلم الالهي والادبي ما كان آه من الكل اي من
 الدليل الذي هو هو العلم بكن تمام مشترك يكون مختصا بها
 او بعضها منه مساويا له وكل ما كان كذلك يكون محيزا لها في الجملة
 فالعلم بكن تمام مشترك يكون محيزا لها في الجملة وكونه نتيجة لهذا
 الدليل لا ينافي كونه مقدمة الدليل حصرا للجزء في الجنس والفصل
 كان فصلها اي فصل الذي في اقسام الجنس كما هو المتبادر
 من مقابلة عين الماهية فلا بد ان المحيز هو ذاته من اقسام
 شيئا وبين يصدق على كل منهما انه فصل الماهية الانسان مع انه
 ليس محيزا لها عن المشاركات الجنسية ولما يقيد الفصل
 بالمحكم او الزبيب فقيده لا دليل عليه واحاله للمحكم اي باليس
 معلوما له فيكون فضلا اذ لا يفتي بالفصل الذاتي للميز وجه
 كذلك وتوهم كونه احصى ومباينا باطل لان الجزئية تباين المحذور
 والمحل ياتي العموم فيكون كل منهما فضلا ولا يلزم تواردهما
 على معلول واحد ان التميز الحاصل بالحد هو غير التميز الحاصل بالآخر
 بعضها جنسا وبعضها فضلا اما مطلقا او من وجه كما اذا
 كان بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والناطق عند
 البعض او فضلا ولا يجوز ان يكون كلهما جنسا لانه لو حصل
 منهما ماهية فظاهر وان حصلت كان كل واحد منهما محيزا لها
 يشاركها في الاخر فيكون فضلا وجنسا بالقياس الى الآخر

مقابلة

فريقان

العلم بالذات

فليس ينافي آه والجواب ان العلم بذلك من الجنس المنقسط باعتبار
 الجزئية عند مفردة لا يتصور مادة الشبهة لانه يرد على المصحح للوجه
 الناطق باعتبار الجزئية عند مفردة والحق انه لا وجه لجعل الجنسية
 والفضلية ذاتين على اللفاظ ووسمو الفصل بان كل آه اي
 بهذا الطريق لانه بهذا العلم ولا يلزم اخذ العلم في الزعم في وجوده
 في موضع لما هو اما على التاويل او بدونه وعنده اي شيء هو كذا
 في ذاته اي قطع عن عوارضه وذاته اي نفسه عطف تقبيل
 المحرر فانه يطلق على الذات وعلى ما يقابل العرض فانه اذا سئل
 عن الصفات التي تنتمي بالناطق ونفسا س اما يتم آه ان لا يلبس لثما
 مبرر انه فلا يرد ان يتم الجواب بنهم وتايل الابعاد ايضا اذا سئل
 عن الات آه مقصود السيد السند قدس من تحقيق المقام
 وتفصيل جميع ما سبق في جواب اي شيء مع الانسان لا يغير بعض
 الالفاظ المحلولة من لفظ في الجملة ولعل في جواب اي شيء هو ان ليس
 المراد اختصاصا به بكونه محزيا لهذا السؤال الخيالي او سئل باي جواب
 او جسم او حيوان مثلا لا يكون الواقع في جوابه فضلا بل المراد به
 اي شيء وامثاله الا انهم اجابوا وهذا اللفظ لشموع جميع الفصول
 فان كل ما تميز الماهية عن المشاركات في الشيئية ما يميز اي
 عن المشاركات في الشيئية والصاحبة ان السه الياي يكون ما
 يميز السؤال عنه ما يشترك فيها اضعف اليداى سواء كان آه

كذلك

النظر

وما قبل تفسير في الجملة بما ذكره يجعل التزديد في السؤال الا في
 الشرح فيما لا يقتصر على التعميم الثاني ليس شئ لان مقصوده
 قدس من تحقيق مطلب ابي وتفسيره كيف تضح الاختصار
 ولا تم لزوم فتح التزديد اذ يكفيه عمل الجبان الذي لما وانه
 تعين المراد منه على ان المقصر المستفاد من اتمام قوله اما يطلب
 والتعميم المستفاد من قوله وكل ما عير في الجملة بنا دي على
 التعميم الذي ذكره قدس من بالخاصة مطلقة كانت او مقيدة
 لم يصرح له لعدم كونهما غيرا شيئا ابي بالنظر الى ذاته ووجه
 بالفصول المذكورة تكون كل واحد منها غيرا شيئا عن كل الثاني
 في الشيئية او بعضها الا ما عدا الثاني لان ليس غيرا عن
 التشارك في الجسمانية ونس على ذلك ما سياتي ثم ان طلب
 التميز للجزء هو عا بان ضم اليه في جوهره او في عرضه ونحوها
 يحمل على الشئ كله انما يجمع الفعل ومعلقاته عبا ان عن مفهوم
 فصل واحد لا يقبل محمول في جواب ابي شئ او كل جوابي شئ في
 في ذاته كذا لا يتوهم لزوم وقوعه في الجواب بال فعل وان لم يصرح
 صلاحية له واما المفضل فبما كان في سائر الكلمات لان ذكر ان الفعل
 علة لخاصة الجنس وكان مظنة ان الفعل يعمل عليه لا متاع
 حمل العلة على المعلول فيخرج بلفظ الحمل ان الله لهذا المقدم
 فخرج النوع آه اعي من حيث انها كذلك في الجواب اصلا لا في جواب

هذا

الشيء هو
 ولا جوابا
 في الجواب

قوله

ما هو ولا في جواب ابي شئ فانه قياس في جواب كيف كما اذا قيل كيف
 لنبدى في صحيح او ربيض فان قلت اراد على التعريف بانه غير جامع
 او غير مانع فيكون نقضا او به فلو لم يصح ابي فيكون منع على الاول
 للجواب منع وعلى الثاني اثبات للعدم المسنوعة وما قيل ان
 السؤال بالنوع اشد لورده على شئ التزديد والجواب عند بانه
 اعبر في ابي شئ ان يكون جزء الماهية فوهم اما لا يراد ذلك ان الظاهر
 باي شئ انما يطلب ما عير المسؤل عنه عما يشا ذكره في الشيئية النوع
 نفس الماهية لا التميز واما الجواب فلاه لا يكون النوع خارجا
 بقوله في جواب ابي شئ هو وقد يجاب عن السؤال بان الجنس
 من حيث هو جنس ليس مميزا لان للشيء من حيث الاشتراك
 التميز باعباد الاختصاص وفيه حيث لان للشيء ان كانت
 تفيد بلزم ان لا يكون الجنس ذائلا لعدم دخول الشيئية في
 الماهية وان كان تعليلية فلا يفيد لان كون ذات الجنس مميزا
 كاف في النقض وان كانت علة التميز الاختصاص لا يكفي آه
 فكلامه يدل على ان عدم كونه تمام المشترك معبر في جواب ابي
 شئ لكن المذكور في كتب العربية ان ابي شئ يطلب به التميز
 كما صرح به الشئ سابقا الا ان يقع هذا معبر فيه اصطلاحا في ما قبل
 ان المراد ان قيد عدم كونه تمام المشترك معبر في التعريف بقية
 مقابلة بتمام المشترك منع عدم مساعده عبا الشئ وعدم

قوله

حيث قال ان السؤال بان شيئا
 انما يطلب به التميز لان في الجملة

جواز اعتبار هذه التعريفات برده عليه ان يكون
 الجنس خادجا بهذا التعريف لا يقول في جواب اي شئ هو
 وحصله اي حصل قوله انه كل عمل اه لا يحصل التعريف لما يكون
 قوله ان الفصل لغوا لم يكن الجنس العالي عاليا لوجود جنس
 فوريه ولا الفصل الاخير فضلا خيرا لان هذا الفصل يكون
 مركبا من الجنس والفصل يكون نوعا محصلا في نفسه وكان فصله
 مميزا عما يشترك في جنسه ويكون جنسه مشترك بين الماهية
 وهذا الفصل لدخوله فيها اما عام المشترك او بعضه فيكون
 الماهية جنسان في مرتبة واحدة اذ لا يكون كون احدهما جزء
 للآخر لزوم تكرار الثاني والمميز الماهية من هذا الفصل فصل
 الفصل لان نفس هذا الفصل فلا يكون الفصل فضلا خيرا لانه
 المميز عن كل المشاركات وبما ذكرنا طرحة تخصيها مشاع
 التركيب منها ما بالفصل الاخير اذ تركيب الفصل المتوسط والعالي
 لا يستلزم عدم كونهما متوسطا او عاليا اذ لا يكون مميزين للماهية
 عن كل المشاركات وقيل ان المراد من الفصل الاخير القريب وجه
 اللزوم انه اذا كان للفصل القريب جنس يكون تمام المشترك بين
 هذا الفصل والنوع المباين لو يكون مشترك بين الماهية وذلك
 النوع المباين اما عام المشترك او بعضا منه وعلى التقديرين
 يكون هذا التعريف للجنس جزءا من جنس الماهية لا العكس والام

لم يكن للجنس القريب الماهية جنسا قريبا لا دخل له في الفصل
 التميز بل هو غير متضم في الحقيقة ويكون الفصل والمميز شقين
 في الحقيقة هو للجزء الاخير فلا يكون الفصل فضلا الاخير خيرا لانه
 الفصل الاخير ان يكون محصلا ومميزا له ويبدو تحت اما اولاه
 لا يلزم من اشتداد العكس كون جنس الفصل جزءا للجنس الماهية
 لحوان عدم دخول واحد منهما في الآخر واما ثانيا فليجرب في جميع
 الفصول ولا اختصاص له بالآخر واما ثالثا فلان اللازم على تقدير
 تمامه ان لا يكون الفصل تقاسمه فضلا بل خيرا والمباين من العلية
 انه لا يبقى الفصل موصوفا بصيغة الناحية وقيل ان العقل اذا جعل
 الماهية الى الاجزاء الحان يتم تحليلها بعين الامر في جانب الجنس و
 يميز الاخر فضلا لان المحصل للعام الماهية هو هذا الخاص ولذا
 تميز الحيوان جنسا ولا يميز للجنس مجرد الجوهر وقابل الاعداد والصفات
 والناطق فضلا بان يكون المجموع هذه الامور فضلا فاذا تركب
 الفصل الاخير من عام وخاص يتشقق ان يجعل العام داخل في جنس
 الماهية ويجعل مجرد الخاص فضلا فلا يكون الفصل الاخير فضلا
 اخيرا بل يكون الفصل الاخير بعضه ويبدو تحت اما اولاه لان
 اما يميز الامر في جانب الجنس اذا كان محصلا ومميزا الذي للماهية
 ويجوز ان لا يكون جنس الفصل هم من ذلك جنس الماهية او سائر
 له او مباين له والمجموع المركب محمول عليه واما ثانيا فلان اللازم منه

عدم الاشتغال لا الاستغناء واما ثالثا فعلى تقدير تمامه فيبقى عدم
 كون الجميع فضلا لعدم كونه اجزا ان يكون الاجز استغناء
 لا اشتغال كونهما سائبة كل منهما اي مثلا فلا حاجة الى تقدير
 او كل منهما في الشفاء واما في الاشارات فقال في الجبروت
 فان كان ههنا من المشارك المنسوبة لم يقل مميز النوع
 اشارة الى ان التقيد في المتن حيث قال الفصل المميز للنوع
 بطريق التمثيل او الاخص الغريب والبعيد بالنوع الحقيقي واما
 ملحق على النوع الاصنافي فيعبر او يعرفه فحاسب معناه وانما
 عن شذوذه البعيدة اي فقط بقرينة المعادلة فلا ينقص
 التعريف بالفصل الغريب فانه يحيز عن المشاركات في الفصل البعيد
 ايضا واما اعتباره اياها فاحضر والمقرب والبعيد حيث
 يخص بالفصل المنسوبة ليعبر عما يعم الفصل والوجودي فلا
 يراد ان ارادنا الغريب والبعيد الاصطلاحيين فلا يمكن لبيان
 الا في الفصل المنسوبة وان اراد معنى اخر فليس اولا حتى يحكم
 فيه فلا يمكن عد بعضها آه فيها اشارة الى ان لا يمكن تحقق
 الغريب بدون البعد وبالعكس لانها من الاضافات فلا يصح كون
 الفصول الوجودية كما هي في ذاته فان في ما قبل ان عدم صحة
 انقسام مطلق الفصل اليها بان يكون الفصل الوجودية في
 في الغريب دون البعيد فقد وجدناه كوجود احوال فصول

انقسام الفصل الوجودية
 في الغريب والبعيد عدم صحة
 تقسيمه الى الغريب والبعيد
 م. م. م. م.

الجنسية مختلفة في التميز فان فصله واحدا يكون قريبا بالنسبة
 الى ماهية بعيدا بالنسبة الى اخر كالمساس فصل قريب للجوهر
 بعيد للانسان فلا يرد ان الكلام في الفصول المختلفة في التميز
 بالقياس الى ماهية واحدة دون الاختلاف في التميز بفصل واحد
 بالقياس الى ماهيتين واما التقرينات آه اعداد عن عدم
 تخصيص التقرين بالفصل المنسوبة وفي المائدة ان الله اعلم
 سابقا على الخط بتخصيص تعريف النوع بالخارجي واما
 التخصيص ووجه الاولية ان التعريف للماهية من حيث هو
 الافراد بالان في الشمول للوجود والمعدم ليس تحقق
 الوجود بخلاف الفصل المنسوبة فانه ثبت تركب لاسم من المادة و
 الصغر وكل منهما اذا اخذ لا يشترط شي كان جسما او فصلا
 على ما حقق في موصوفه كالجوهر مثلا تقري الدليل في شرح
 التجريد ان كل ماهية اما جوهر او عرض فان كان جوهر كان
 الجوهر جنسا طاهلا يكون تركبها من امرين متساويين وان فرق تلك
 الماهية جنسا من الاجناس العالية والجوهر مثلا متعلق بقوله
 كالجوهر مفعول مطلقا لما أكد معنى التمثيل المستفاد من الكلمات
 فانه قد عني التمثيل بما يخص في التمثيل ويقتل كونه متعلقا بالجنس
 العلوي فيكون اشارة الى جريانه في الفصل الاخير والجنس الفردي
 ان كان عرضا التزديد بين مفهوم العرض والجوهر في ذاته

والفصل

فالمراد الزبدية ما صدر عليه العرض وما يصدق عليه الجوهر
 لزم لقوم الجوهر بالعرض أي يكون العرض محققا عليه
 وذلك لا يستلزمه اتحادهما فلا يترفعون المبرر بالحيثية
 القائمة بالخشبة على أن في كون المبرر محققا للمركب من الخشب
 والحيثية جوهر ما فاشته فاما ان يكون الجوهر نفسا أي يكون
 الجوهر المطلق نفس ذلك الجزء الذي فرض جوهره انفسه مضروب
 على الجزئية وادخلها خارجا معطوفا وان لم يكن لا يفتي الكل
 كذا والجزء ا لا مشاع تركبا الشئ من نفسده وغيره لا يستلزم
 كون الكل نفس الجزء واحتياج الشئ في تقوم لنفسه الاحتياج عنه
 وقدم الشئ على نفسه المبرر ذلك فلا يكون العارضا مثلا لو
 تركب الجوهر من اب واش فرض له الجوهر الذي حقيقة اب وش
 ان يكون عارضا لنفسه فحين ان يكون العارضا ب يعنى
 ان الاستدلال لا يثبت التوحيدين ان المطلق مع قطع طريق
 مكان من المصدر المبني للمفاعل على التوجيه الاول هو المكلف
 ومن المصدر المبني للمفاعل نحو المقتل على التوجيه الثاني
 هو من الباحث الذي ان كماله من وقته والاعتناء بشأنه لا
 ملزم بطرح الامكار كانه فرقة يكون استنفاد مبنية على
 تشبيه بالمؤلفه والمقتضا اي من الاخر بانظر الاشارة الى
 استحقاق ما في الدليلين من الاقطار الماهية الحقيقة أي الوصفه

قال

قوله

بالعرض

بالوحد في الخارج احتراز عن الماهية الاعتبارية كالقصة فانه لا يلزم
 فيه احتياج بعض اجزائه الى بعض المتعارفة في الوجود العيني صفة
 كاشفة للخارجية فالوالم عجز بعضها الى بعض لم يحصل منهما ما
 هيته حقيقة ويكون كالجوهر المصنوع في حيا الانسان والحيوان
 ما هذه ذلك الحكم قوله فاما احتياج احدهما الى الاخر من حيثين
 كما قالوا في الطيوب والصور فلا يلزم ودونها بعض المناظر
 انفراد بقوله فان احتياج كلاهما الى الاخر الاحتياج من جهة
 فليزمن الروح قطع الاحتياج من الطرفين باخذ من الجهة
 والحق في لزوم الترتيب ملازم ولا يخفى انه خلاف ظاهر العيان
 لا مائل فيه لانتقل العقل من موضع الى اخر متخالفين في الماهية
 كقول الجواز الخالف بناء على مقتضى مسبب المنع والافعال الخالف
 واجب والاول يحصل التركيب واما في الدليل الثاني أي نفس
 هذا الدليل بانه لو تم لدل على امتناع تركيب الماهية من الاجزاء المحي
 متساوية كانت الا في التركيب عن الاجزاء الى جهة بعضها لا
 يخفى ولم يذكر قدس سر لان المقصود بيان الانتظار الواردة على
 عند ما تارة من الماهية اجمالية الامارة على ما هو الخارج
 من جهة الكلية بالنسبة للماهية ما تحته فالخارج عن الحقيقة
 الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته ومطلق الشخص
 امراده خارج عن المقدم وحمل الماهية بمعنى ما به الشئ هو

قوله

ما كان منها

كان الابدال فيقول ان الصورة في انفسها
 وتميز لان نفس الابدال وتميزها دون
 الصورة في نفسها والابدال في الصورة
 وان في الاشياء في موضعها والصورة
 محتاج الى المادة في تعيينها وان كان لها
 عرف ان نفس الصورة وان كان لها

الشامل للتحقيق التخصيص على ما وهم خروج عن القسمة السابقة
 أما ان يمنع انفكاكه عن الماهية اعلا يجوز ان يعاوقه وان وجه
 في غيرهما فلا يراد للالزم الا مع وذلك لا امتناع اما الذات الملزوم
 لذات الالزم او لا مع مفصل كالسواد للبشرى وقوله كالسواد
 هذا نقض كونه مثالا للعرض الالزم للوجود ولما على تقدير كونه
 مثالا للالزم الوجود ولا حاجة الى القول بالسالمه لان الالزم ان
 من العرض الالزم لجواز ان لا يكون محمولا اعتمادا على كونه مع
 والمرجحة مجرد التوسعة في التعبير كما يدل عليه لفظ التسامع
 لان الوجود اعلا ان الماهية باعتبار وجودها الخارجى مطلقا
 اما مطلقا كالخبر للبحر او ما هو ذا بعرض كالسواد للبشرى فان
 لان الماهية الانسان باختيار وجوده وتخصيصه الصفات
 لالماهية من حيث هي وليس حيث الوجود مطلقا والالكان
 جميع افراد اسود او باعتبار وجودها الذهني ان يكون
 ادراكها مستلزما لادراكه على ما سيجي اما مطلقا وما هو ذا
 لعارض والحاصل ان الالزم لان الماهية من حيث هي قطع
 النظر عن خصوصية احد الوجودين لان الالزم باعتبار خصوصية
 احد الوجودين اما مطلقا او ما هو ذا مع عارض خارج عن
 الماهية واما لو تعرض الاستيفاء انقسام لان للوجود بل ان
 ما يراد مثال للالزم الوجود الخارجى المحصور الذي هو اخص

ع

ع

ع

ذكر

المراد به المنهج بالمرجع المنصف المخصوص سواء كان بالحيثية
 فيخرج من ليس له هذا المرجع وان تولد بالحيثية والمراد بالسواد كذا
 اسود بطبيعية والتخلف لمرجع لا يتأني ذلك على ان المرجع لا يعنى
 له ذلك المرجع كذا فاد للحقق الدواني فانه لم الاشكال آه
 السائل مبطلا للتقسيم باستلزامه الصحيح كان منع لزوم الخ كافي
 للرفع السؤال فلذا قال اولاً لانه ان اللازم الوجود لكن ذلك غير
 في صحة التقسيم فلذا اضدي لا يشانه بقوله فانه منع الاشكال
 آه وهو استدلال بالاشكال الاول بين ان لازم الوجود مع افكاه عن الماهية
 في الجملة لان ما يش افكاه آه ودليل على كونه معنى انه جميع قسمته اليها وان
 مع قسمته اليها كان صادقا عليها كان المعنى آه وكذا اذا كان مطلقا
 بالاشكال كالبعضى ما يش في الجملة اي بوجه من الوجوه فاذا قيل
 آه ولما ذكره من العلة بل نظر لانفس الماهية لا يعنى افكاه منه وان كان
 العلة متحققة فتدبر ما فانه قد زلت احداهم بعض الدائرين لو كان
 معنى اصلا ان المتبادر منه ما يكون ماهية بوجود من الوجوه وهو
 له الا ان يقر آه بان يكون في الجملة عبارة عن الاطلاق وما قبل بان
 المراد بالماهية في الجملة ما يطلق عليه لفظ الماهية سواء كانت مطلقة
 او محددة فوم لان ما يطلق لفظ الماهية مفهوم الماهية والمراد بالصدق
 عليه مفهوم الماهية وقال المحقق الفنازي ان احداً بالماهية في تقسيم
 اللازم اعم من الجردة والمطلوطة ليصح جعل لازم الوجود قسمتها من وجوه

ما كان

المحال

ما كان

يجب

عجيبه ليس المراد بالماهية من حيث هي بالماهية الجردة لاستلزام
 شئ لها صفة من الزعم فالاولى آه اما ذلك لان لا يمكن ان يكون
 بالماهية في الجملة مطلقاً بالماهية الشاملة المطلقة اي من غير تحديد
 شئ ولا لاحد مع الوجود يمكن التقسيم كما يكون مفيداً للاقسام
 المحصلة بل مجردة للاصناف المتعددة على ما كان ان اعتبار الماهية
 فيترتب شئ وبشرط لا شئ ولا بشرط شئ الماهية الموجودة قالوا
 من المتبادر من الوجود هو الوجود في الجملة اي في علم اللازم من غير ان
 التبعي يعبر عن المقابلة وان الجملة على ما بينا ولها معاً وتوله
 وبما سياتي اي في الخارج فيترتب اليها الوجود الاول وما قبل انه يلزم خروج
 السالو لان ممة الماهية المعدومة فليس بشئ لان المعلوم المطلق
 لا عارض مقصود من اللازم وكذا المعلوم في الخارج من حيث انه معلوم
 من حيث انه موجود معاً ولا دخل في الماهية الموجودة او بقوله
 كالاعتقاد فانه يلزم كونه طاراً على تقدير وجوده اما لم يقبل
 ذلك قال قدس سر في حواشي المطالع لوقيل ما يش عن الشئ لا
 يخص لازم الماهية ولازم الوجود انتهى وان الحواجز كونه لازم للشئ
 وقد عرفت فيما سبق وحوله في لازم الوجود فاما ان يقر آه يعنى
 ان تصور النسبة مراد الا انه ترك ذكره لعدم النقائص فيدبر بين البين
 وغير البين ومما لا يخفى ان بينهما هو تصور الطرفين بل تصور النسبة
 على نحو واحد في جميع التصديقات او يقر آه يعنى ان اللازم البين

هو الذي يكون تصور الطرفين مقتضيا للتصور النسبي حيث ينتج
 انعكاسه من غير ان يكون تصور الطرفين كافي في البرهان كقولنا الاشياء
 صغف الواحد ما ليس كذلك فهو ليس سوي واما نقضه بان المثال
 الذي ذكره المتكلم ليس من هذا القبيل سهل فليكن فرضنا واما ما قيل
 ان المراد ان تصور الالزام من حيث الالزام مع المعلوم من حيث الالزام
 فيستلزم تصور النسبة على وجه الضرورة فليس شيئا لانه يصدر
 ح على الالزام الغير البين لان تصور الالزام والمعلوم من حيث الالزام
 يستلزم الجزم بالضرورة وان المراد بهما في الالزام البين بالمعنى المصغر
 ذاتهما اذا لم يكن تصور المعلوم من حيث الالزام من تصور الالزام
 في جزم العقل فلو كان كافي في الظن بالضرورة لم يكن بين الالزام
 بان الابدعة مستقيمة متساوية اي بالضرورة ليحصل الجزم
 بالضرورة هو الذي يقتضيه من الافتقار الى الوسط لا يقتضي
 ان يكون ممكن للدول فالالزام الذي ينتج حصول الجزم بالضرورة
 او شاع الجزم بل غاية الظن داخل في غير البين لانه يصدر
 عليه انه لو وجد لو وسط حصل للضرورة اذا وقع خط مستقيم
 على مثلثه بخلاف ما اذا وقع خط مستقيم على قوس فانه تحدث حادان
 في الداخل ومنفرجان في الخارج كسائر الزوايا الثلاث بقايتي
 متعلقين بالتساوي والثالث متعلق بالزاوية اعلاهما واما الثالث
 اي الذي يلزمه التساوي فان مطلق الثالث قد يكون لحد فسيما

ان مقتضاه من الجميع فلا يتناقض في الخلق وبقية من قائل
 لا يصدق واحد منهما لغزات الاقضية اي المقصود انهما
 اقسام الالزام وهو يفتقر حين اذا لا يد من الجميع وهو صحيح لانه
 كون نحو اذ الاحتياج الالزام الى الشيء سواء في الوسط حقا او مجازا
 باجماعهما اي القضية الاولى والثانية والاستدلال في ثبوت الواسطة
 بينهما فمن ان اوجدها واما تفسير الكفاية في البين بمعنى عدم
 الاحتياج الى الوسط فيدخل ما يحتاج الى امر اخر سوى الوسط فينبغي
 كالكفاية المحقق القضاة في فيعيد عن لفظ الكفاية ولفظ البين
 الدال على كمال الظهور وكذا حمل الوسط على المعنى اللغوي بان المثال
 الوسط على المدرس ولما لم تكلف لعدم كونها واسطة بين الشئين
 ولذا لم يرض لها السيد قدس سر ما يقتضون بقولنا لانه اذا
 جعل محمدا الموصوف الذي هو اسم ان الداخلة عليها الالزام الاستدلال
 على ثبوت شئ بشئ او فقيده كما يقد العلم حادث لانه متغير كذا اذا
 المحقق القضاة في فيقتصر بالشكل الاول وان دخل الاسكال باعتبار
 وجودها اليه لا يدخل القياس الاستدلال ولو اريد به ما يقع بعد ثبوت
 لانه سواء كان هذا وسط او لا فيكون الوسط اعم من هذا الا
 برجل الجميع هذا هو الالزام المعبره لا وان كان الحر من الالزام
 الذي هو قسم اعمل الحاج عند احض ضرورة وجوب كونه كليا
 على كل ما يجيء من غير منها لا يغير في الالزام فانه يجوز ان يكون

جزئيا وان لا يكون شموليا لمواظاة وان يكون لازما للشيء في الازم
 قيد القسم اعم من القسم وان لزوم شئ سواه كان وجوديا
 عدما محيا لمواظاة او لا اشتقاقا ولا هو العجز واليصر ^{الوجه} يجب
 الخارج اى باعتبار خصوصه على انه يشترط الا على معنى وجود
 الشئ الثاني بل على معنى انه شئ وجوده في نفسه او في شئ
 في الخارج اى بالوجود الاصلي سواه كان في الاعيان او في الازم
 منفكا عن الشئ الاول اى عن نفسه كما في العدميات او عن حصوله
 اسان نفسه كالعرض بالنسبة للمحل او في شئ غير الملزم كالأزلة
 والنبوة او الملزم كالصفات اللازمة فقد كلها القسم اللازم
 الخارج والقصر على المعنى يقتصر فلا تكن من العاصرين لازما
 خارجيا تكون للزوم اياه في الخارج وذلك لا يستدعي وجود
 للزوم او اللازمة في الخارج بل وجود الملزم في نفسه على ما بين في محله
 بحسب الوجود الذهني اى باعتبار الوجود الظلي بخصوصه
 هو وجود المعلوم في ضمن صورته الموجودة في الذهن اصالة
 على معنى انه يشترط آه اى على معنى انه يشترط وجود الظلي بدونه
 حصول الشئ الاول اصالة فانه باطل اذ الوجود الظلي لا يثبت
 عليه اثر خارجي بل على انه يشترط الوجود الظلي الاول بدونه الوجود
 الظلي الثاني وحاصله آه يعنى ان المراد بالحصول في الذهن ^{الوجه}
 الظلي الذي هو عيان عن الادراك المطلق لا الحصول الاصلي فيه

فالمزوم

فالزوم بين على الشئيين الذين بينهما لزوم ذهني خارجي يكون
 العلمين من الموجودات الاصلية على معنى آه اى على معنى ان
 الماهية من حيث هي مجردة عن الوجود يشترط ان يتفكك عند فان
 الماهية من حيث هي ليست الا الماهية متفككة عن كل ما يورثها
 على معنى انه يشترط ان يوجد باحد الوجودين اى وجود كان متفككة
 عنها فلا تدخل في الامتناع بخصوصية شئ منها متفككة من ذلك
 اى عن الاضاف به بقرينة قوله موصوفة لا عن حصوله في الخارج
 او في الذهن والالكان للزوم خارجيا او ذهنيا بل انما وجد
 آه اى في الخارج او في الذهن كانت معه فامتناع الالكان ^{نقل}
 في الماهية نفسها واحد الجبردين كما كان طرف الاضاف به بناء على
 ان شئون شئ شئ فرع شئون المثلث له في طرفي الشئون سوا
 لخاصة وجود ان كالأربعة حيث يلزمها الزوجية فيما او وجود
 في الخارج فقط كذا انه يتم وتكون اى يوجد في الخارج متفككا على لونه
 لكنه بحيث لو حصل في الذهن فيشترط ان يكون كذلك عند ايض او وجود في
 الذهن فقط والطابع فانها يشترط ان توجد متفككة عما هو يلزمها
 من الزامية والذاتية وسائر المعقولات الثمانية فكما يجب
 لوجود في الخارج كانت متفككة عنها ولذا من قال بوجود ^{الطابع}
 في الخارج باضافتها بما فيه ايضا على ما في شرح الفريد بل يبد
 قد من وجوه شئ شرح الجبريد للمعقولات الاولى بل يبد

المتصور من حيث هو وما يرضى للعقول الاولى في الذهن لا
 يوجب الخلق امر يطابقه كالطبيعة والذاتية ومظاهرهما يرضى
 معقولات ثمانية فان قلت قد صح قدس من خواشئ الوقت
 ان المعقولات الثمانية عوارض ذهنية لا يرضى للعقول لاني
 الذهن قلت كونها عوارض ذهنية يعنى ان عروضاها لها البنى
 باعتبار الوجود الذهني لا يتاقي ان يكون اصناع انفعال كما عينا
 نظرا لاذاتها يعنى انه لو وجدت في الخارج كانت متحدة بها
 عارضة للجوان مشا في الذهن ومن لوازم ماهية بمعنى متحدة
 انفعالها عنها انما وجدت ثم اعلم ان هذه الاقسام للزوم باقية
 انقسام الزوم فالواجب لا يصدق اقسام الزوم بعضها على بعض
 واما اقسام الانام فالخارجي ولازم الماهية يكون لا فاذ هينا
 والانام الخارجى لا يكون لان الماهية متكررة فان هذا المقام
 المتكرر قلت فيه اقسام الشا طرف موصوفة ما استاريد الله
 لان اصناع انفعال لوازم الماهية باعتبار الاضافات بها انما
 اسرافيا لا باعتبار حصولها في نفسها او في غيرها كالتواضع للزمان
 فان قلت آه موير هذا السؤال عن جهة قسم لان الماهية
 للقسامين على تفسير لان الماهية بما ذكر ومنشاء مع الزوم
 بين حصول الشى في الذهن بالوجود المطلق الذي هو الادراك
 وبين الاضافات به فيه وان اشار اليه سابقا بقوله وحاصله

انه عيش ادراك الشى الشاخى بدون ادراك الاول وحاصله
 للقيام ابداء الفرق بينه كما فصله بما لا يرضى عليه والآن
 آه اي الحان حصول صفة موجبة للشعور بها الزوم من ادراك الاول
 غير مشاهيد لان ادراك امر يستلزم حصول صفة في الذهن وهو
 كونه مدركا فيلزم الشعور به بناء على ذلك فيلزم ادراك كونه مدركا
 وذلك يستلزم حصول صفة للادراك في الذهن وهو كونه مدركا
 وهكذا فتدبر فانه ما خلف على من يدعى على الاطلاع الدقائق بل
 يجوز آه عطف على قوله عى واضراب عن نفى الوجوب كالشيب
 الشيب اكفى في شرح المطالع على الشباب وهو الظاهر اما الشيب فهو
 بياض الشعر والسن الذي يضعف فيه لخران الهرمورة ففى كونه مدركا
 الزوال الخفاء الا ان يلازم الشيب الهرم الطبعى فانه يزول بالادوية بمدة
 مدرك وسعتا هم يعالجون بالمعاجين منه فربما فيحصل الشعور لا يقى
 اسود ويعد القوة التي كانت في الشباب وكبرها في كبرهم ورايت
 شيخا بلع عمر مائة وعشرين سنة قد صار شعره طويلا برها من
 اصلا اسود وبقي بياض في اعلاه يتبدل يوما بيوم بالاسود في هذا
 قسم ليس بعارض ولذا قسم شرح المطالع الى المعارف بالهوى والمعارف
 بالهوى وقسمه الى سريع الزوال وبطيء وما قيل ان القسمين جده
 حاصر لخران ان يكون العرض المعارف مما يمكن انصافه بوصفا واما
 عنه ابداء لا يعنى المحسوس في غير ان المقسم المحسوس بالهوى الى علمه بلغة
 من الانام وهو لا بد ان يكون محسوسا كما قيلت يكون مفادها ابداء

الكل الخارج آه جعل المقسم الكل الخارج وحده اشأن المان الآتية
 بالمصية بعد تقسيمه الى الانتم والمفارقة وان يجعل المقسم الخارج
 وتجهده ليحصل مقصود من قسمه كل من الانتم والمفارقة الى الخارج
 والعام ويصح ترتيبا اعصار العليات في نفس من غير حكمة لا تقسم
 كل واحد منهما الى اقسام كان ذلك صحيحا بما على ان لا تصدق
 القسم لانفسه فانه يطل الاخصار وظهور يحتاج الى الاستدلال
 ان اخصر آه حقيقة المحل بالحق حصه بكذا واخصر به في الصراح
 خصوص وخصوصية بالضم والفتح حصص بالفتح اخص خاصة كودن
 فقه حصه بكذا واخصر به وكان المناسب لما سبق ان اخصر بالحق
 ونحن الا انه احتار لفظ الحقيقة اذ لا خاص وكذا النقص العام للامانة
 المعدومة لما ان المعدوم مسلوبا نفسه فكيف تصف بشي ويراد
 لفظ الافراد لان كنية الكل بالظلال الافراد واحتار حقيقة المحل
 الى ان المحقق بفر واحد سواء كان له حقيقة كخواص الاستحصاء
 طامعية كلية او لا كخواصه وخواص الشخصيات لا يتعلق غرضا
 به اذ لا تحت النطق من احوال الجزئيات والافراد الحقيقة اعم من النوعية
 والجنسية لعم خواص الاجناس ايضا ولا بد من اعتبار قيد الحقيقة لان
 خواص الاجناس اعراض عامة بالقياس الى انواعها وادابها ما في
 الواحد فيدخل في التعريف الخاصة الشاملة وغير الشاملة بالحقيقة
 اعم من النوعية والجنسية لعم خواص الاجناس اعم ولا بد من اعتبار

الحقيقة لان خواص الاجناس اعراض عامة بالقياس الى انواعها
 والمزاد باخصارها باخر حقيقة واحدة ان لا يوجد في غير هذا
 المعادلة للنقص العام والخاصة بالاضافة فهي ليست خاصة مطلقة
 واطلاق المصطلح عليها بالاستشراك اللفظي على ما في الشفا وكذا
 يخرج حصول الاجناس اي بالقياس الى انواعها واما بالقياس الى الاجناس
 فهي بقوله على ان اخصر حقيقة فقط يخرج بقوله قولنا لا تخصر بها قيل ان
 المقول لا على ان اخصر حقيقة فقط يصدق على الجنس من حيث انه يصدق
 على ان اخصر حقيقة كما يصدق على خاصة الجنس لا يخرج الجنس بهذا
 الا بقوله قولنا لا تخصر بها يخرج ما بين المتأد من التعريف ان يكون
 المقول غير الحقيقة والجنس من حيث انه يصدق على ان اخصر حقيقة واحدة
 ليس بالحقيقة الواحدة اعني المقول آه يعني ان دخول الاجناس
 بالقياس الى الانواع خاصة بالقياس الى النوع واما بالقياس الى الاجناس
 فخاصة بقوله وغيرها كما لا يخفى فاقم فانه قد حقق على بعض الناطرين
 وذكر احوالها ناطرها نتائج مراتب العقل منبهة على ان الجنس ايضا خارج
 بقوله وغيرها بما على انه يقع على ان اخصر حقيقة واحدة جنسية لانه
 كفصل الجنس والخاصة له وذلك بطلانك قد عرفت ان التعريف
 مغايرة المقول للحقيقة ولا يتحقق ذات في الجنس بالقياس الى الافراد
 حقيقة الجنسية ويتحقق في الفصل والخاصة بالقياس الى النوع
 لا ايجز وجوده في الاعيان آه موجودة لوجوده اصيل يشمل

الصفات التابعة بالنفس الناطقة واما اعتبارية غيرهما العقل
 اما بان يترجمها من امور موجودة في الخارج كالوجوب والامكان و
 الامتناع وسائر الامور الاصطلاحية فانها مقبولة انترجمها
 العقل من الموجودات الغيبية وليس بها وجود اصلي ومعنى ثبوتهما
 في نفس الامر هو طابقه الحكماء اياها ان مبدأ انترجمها في الخارج
 انه يجب ان يكون ان يترجم العقل تلك الامور منه ويصفه بها ويترجمها
 من عند نفسه كما فسان ذي راسين وانيات الاغوال وخطوطها
 ذكرها فساد ما قيل ان الاعتبارية التي وقعت في مقابل الموجودات
 احدها لا يكون له تحقق في نفس الامر لا باعتبار المعبر كما لمفهوماته
 الاصطلاحية والثاني مفقود له تحقق الامر بدون اعتبار ان
 لم يكن موجوده كالوجوب والامكان والمردف وغيرهما من الامور
 المشقة الموجودة في الخارج ولا شك ان التميز بين ذاتياتها و
 في غاية الاشكال وان ماهياتها متفقة في نفس الامر بدون اعتبار
 للغير المسماة بالحدود والرسوم لطبيعتها وهي التي يترجم ماهياتها
 الموجودة في الخارج بخلاف التميز بين حدودها ورسومها المتما
 بلاسمية اعني ما يترجم لمفهوم وضع الاسم باذنه وان لا يعتبر
 لان كل ما هو داخل اى لانها مفهومات اعتبرها العقل سواء كان
 مبدأ انترجمها في الخارج او لا فكل ما هو داخل في مفهومها من حيث
 الاعتبار هو الذي كان في حيلها وفي حكم الداعي ان كان

منقول

غير محمول اما جسر اركم الجسر او في حكم الفصل فلا اشياء آه
 لان ما اعتبر داخله فهو داخل وما اعتبر خارجا فهو خارج اما
 جسر او فصل آه او لا يتقرر منها فيجوز ان يكون كل واحد منهما جسا
 وفصلا بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وان يكون
 بعضهما جسا وبعضها فصلا وان يكون كل منهما فصلا بان
 يتركب من امرين متساويين وذاو تلك المفهومات اى فدام
 تلك المفهومات اى مقدمة عليها بالذات فيكون تلك المفهومات
 خارجة عنها سواء كانت مشتملة عليها او لا فيكون الترتيب يارعا
 حيث لم يتحقق ذلك على صيغة المحمول اى لم يتبين ذلك من
 قولهم بتحقيقه اى يتبين فلا مرد ان اطلاق الزم سى على تحقيق هذا
 الاحتمال لا عدم تحقيقه والمثل على ان المراد لم يتحقق اتفاقا ذلك بعد
 كل البعد حصل مفهومه انما في الكليات فالاصناف من قبل
 مفهوم الانسان بالفرق بالاحمال والتفصيل واذ لفظ المفهوم
 اسان الى ان هذا التفصيل في العقل دون الخارج صرح بذلك
 اى المذكور من التفصيل والوضع والمكان ذلك يحتاج الى العقل
 صحه قدس من بتفسيره وليس اهل هذا الفن بهدائه بذلك ما
 قيل انه يحصل من انقسام المذكور مفهومات الانقسام المذكور
 خمسة سوف ياتيهم من الترتيبات فالظاهر ان ماهيات تلك المفهومات
 وضع الاسماء بانها اى عن الترتيبات يعنى ان غيرهم يلج

الى التزيينات لا الى المفردات ولذا انزل منزلة اعتبار
 للزوم بناء على ما هو المشهور من ان الاسم لا يكون الا بالخاصة
 الاولية وان جود الشيء في شئ من المطلق بالخاصة المعاصرة لها
 المساواة فليكن التزيين بها جامعاً ومافاً ويكون هذه
 المفردات كذلك والمصنف في المسألة يعني في ذلك ان
 اللازم من التمثيل المذكور في مقام فاع فيه القوم تنبيه على تلك
 الغاية فلا تنبيه على ذلك في مثال النوع وليس لانفا مع
 القوم فيه وعند ي لبيان الشئ معنى اخر وهو ان قبيل الكل
 التثنية بالمشقات لا بالبادي مع ان الاختلاف بين التثنية
 ليس باعتبار المبادي والذات المبهمة مشتركة بين الكل على تلك
 المعاني لا تارة الى اعتبار تلك المسألة في علم المصنف
 دون مباديها اذ ادبها مبدأ انظر الى ما بين في محله من الجنس
 والفصل مبدأ هما المادة والصورة فكذلك الوصلات المحيطة
 مبدأها العوارض الغير المحولة وقبلها مع اذ لفظ النطق مبدأ
 اللفظ الناطق واما مفهوم النطق فليس مبدأ المفهوم الناطق
 بل النطق آه وقع لما يترى اي من ظاهر العيان ان هذا المصنف
 المفردات قد يكونها محولة على افراد الانسان لا يكون كلمات
 بان المقصود في كونها كلمات بالذات اس الى افراد الانسان لا بالذات
 الى احصائها ولما كان مودى العبارات وجوا لا تصان لا الاء

في جعل الموطاة كان جعلها آه فقبل الانشأ وقد لا مكان
 طالع ان البعض نظر الى جانب اللفظ والشئ الى جانب المعنى
 فلا يصح ولا يرين فسيما بل يزيد الا انه لم يرد من قوله في اللغة
 لا يفهم من الفصل منه امور في اللغة او في التثنية فيكون القسم
 الشك الى الكل فلا يرد ان الاقسام الاولية كذلك والاقسام المضافة
 فستة لا تقسم كل من الجنس والفصل الى القريب والبعيد لان
 التثنية وان كانت اولوية لميت محسنة فان الجزاء والمخرج مبررات
 واقسام الجنس والفصل اقسام ثانوية وفي عطف قوله لا خمسة
 اشارة الى ان كونه سبعة متناقضة كونه خمسة الى ان اسم العدد يعبر
 مدلوله لا يحتمل الزيادة والنقصان الا هذا على ما بين في الاصول
 فلا يتجوز في جوابه ان ينفك كونه سبعة لانها في كونه خمسة وقد تعدت
 في الصراح عدديها عند رعد وجاست وفيه اشارة الى ضعفه
 لانها لا يكون لتقسيم الخارج الى اللازم والمعارف مدخل في التفرع اصلا
 مع ان الحد كونه او لا على نفسه اي المصنف وليس الصغير والجماع الى
 الخارج لان التفرع على تقسيم الكل حينما اى في العتبات والمفردات
 على ما يشان اليد الدليل فانه يفيد انه لا شغل للسطح بذلك احد
 لعدم من طرعه ضدية ومن هذا طرعه سبعة متعلق ان ذكر في هذا
 للتبني على ان له حطاً من بعض هذه المباحث اذ البحث عن الاستماع
 الوجه وان كان يرجع الى البحث عن الجزئيات الحقيقة والبحث عن المعاني

القصة لا يخصص بل يفرق فيه فاما اذا قلنا ويجزى هناك اسئلة
 واعاقل هناك لان ذكر في قصة القضية لا الشخصية والمساواة
 ليس استقراري لمعاني الغرض به من حيث انه موضوع الشخصية
 لو فرضها كبرى الشكل الاول كنهه استدل له في التوهم
 الناس من بقي الحق عند على سبيل العزم وقد بينه قدس
 مر فيها سبق بالتفصيل فاعادته ههنا ذكرها سبق ^{في} ^{الخط}
 اذ ابا الخط في الحجة والبرهان الوجود العقلي ولا يلاحظ في ذلك
 الوجود الخارج فيكون ان يكون ما يصدق عليه الكل ممكن في الوجود
 معش الوجود وكون الامتناع والامكان ايضا مناط الوجود العقلي
 لا يفرق بينهما في ان المراد ان الوجود العقلي المفصل سابقا من ان
 يحدد العقل النظر الى مفهوم الكل فلا يرد ان امكان الكل وقتئذ
 ايضا مناط الوجود العقلي مما لا حاجة اليه ولما ان يكون معش
 الوجود آه ايج ما يصدق عليه الكل لان مفهومه معش الوجود
 في الخارج يكون من العقول انسانية فلذا اذا لفظ العقول
 في قوله فانه خارج عن مفهومه ومن لم يثبت في الالهي خارج
 اذ الكل هو المفهوم لانه مفهوم خارج عن مفهومه اي
 ليس منزه امعد لا شطرا ولا شرط كما يدل قوله عليه لا يقتضيه
 مفهوم الكل وحصل المصايبان بامتناع الوجود لانه اذا لم يكن
 امتناع الوجود مقتضى نفس مفهومه جاز ان يكون ممكن الوجود

فيلزم جواز جميع الانقسام احتمل عنده احتمالا مطلقا انفس
 الامر كما يشهد به الوجدان فلا يرد ان الاحتمال عند العقل لعدم
 العلم بالانقسام كونه نظريا ويكون في الواقع مقتضا لاهما
 كثر اليك الباري اي ما يشاؤك ذاته نعم في صفاته فانه معش الى
 في الخارج لماد عليه برهان توحيد الواجب وكذلك في الذهن
 اذ ما حصل في الذهن لا يكون موضوعا بصفاة معتد لها
 الوجود الامكان العلم من جانب الوجود معناه سلب ضرورة
 العلم فهو علم الوجوب دون الامتناع كما ان الامكان الذي يتم
 بالحج فهو مطلق الامكان يعني سلب الضرورة عن احد الطرفين
 الوجود والعدم كذا اذا تحقق التقتا زاني فلا يتبعه الا ان
 المراد الامكان العلم المقتضي بامتناع الوجود لا مطلقا فلا يتبع
 عنه الواجب لانه عيان عن سلب الضرورة عن الطرفين و
 الواجب ضرورة الوجود والملاصق الي حاصل هذا البحث و
 في جعل الاقسام الاولوية المعلوم والموجود تفرض للمصنعات
 الايقان تقسيمه هكذا لان هذا تقسيم للكل باعتبار في الوجود
 لخارج فالنظر اليه في التقسيم اليه اولى من النظر الى احواله
 وهو اية قسمات اربع امكان غير اربع امتناعه وهو
 اية قسمات متناهية افراد وغير متناهية فالعلم انقسام
 الكل اقسامه المتحققة في نفس الامر ولذا مثل لكل قسم مثال

فلا بد ان الكلي المعدوم الممكن يجهز ان يكون متخفا في فروع
استلزامه اولاد ان يكون متعدد الاذوا المشابهة وغير المشابهة
فانه مجرد احتمال عقلي وما دونه آه وانما غير الاسلوب اعتداليا
الشاخي وعدم الشاخي من قال بقدم العالم وعدم الشاخي
كادسوطا فانه اذا كان نوع الانسان قديما ويكون لكل بدون يقين
يلزم ان يكون العقول الناطقة المعاصرة عن الابدان غير متناهية
واما عند افلاطون الفاعل يقدم العالم مع الشاخي فاصاحا عن قضا
قياسه مدس من ناصر اذا قلنا الحيوان مثلا كالي اشار بذلك
ان في المتن استدراكا حيث قال اذا قلنا للحيوان بانه كلي وان صح
ذلك باعتبار ان اللام كاللام في قوله الله وقال اخبرهم لا وليم ربنا
هو لا اصولنا اعيانهم وليست واحدة على المعول له كما في قوله زيد
كنا وان دخول الباء في مفعول القول لكونه بمعنى الحكم على ما في
القاسوس عن ابن الاثير اني اني معنى الحكم فضاك امور
ثلاثة اي ما يتعلق به غرضنا فلا بد ان هناك امورا اخرى كالحيوان
المفيد والعارض المفيد والحكم والنسبة بينهما ومفهوم الكلي
اي مفهوم الكلي الصادق على الحيوان صدق العارض على الحيوان
على ما بينه عليه قولهم اذا قلنا للحيوان كالي ويرشد اليه ما بين
في كلامه قدس من بقوله والحاصل آه وهذا المفهوم من حيث هو
هو من حيث انه يبرز له الكليته من حيث اشتراكه بين الكلي العارض

لاشأن في الكلي العارض للعرض الى غير ذلك اما على ما اخصان الشك في
والكلي العارض لكل منطوق وفي قولنا الكلي كل اية امور ثلثة مفهوم
الكلي من حيث هو والكلي العارض للحيوان عليه والجميع المركب مما كذا
في قولنا الكلي جنس والمفهوم جنس القرب نوع الى غير ذلك فمقدرا فانه قد
اشكل الفرق بين هذه المفهومات الثلاثة على من يدعي المعروف وحل المشكك
لو كان المفهوم من احدهما ايجابا للمفهومين اعني للحيوان
والكلي ولذا في الصغير وليس ليعمل الى المفهومين يلزم ان يكون
المفهوم مفهوم على ما وهم والصغير في قوله من تعقل احد جماع
الى المفهومين اعني مفهوم على ما فهم احدهما والمفهوم من الاخر فيرشد
الجميع ذلك قوله فان مفهوم الكلي آه ولا اعتبارك التفاسير منها
من حيث نسبتها الى اللغتين لزم من تعقل احد جماع تعقل الاخر
ولو قيل لزم ان يكون تعقل احد جماع من تعقل الاخر فلا ولا آه
على تصور المفهومات الثلثة في مادة معينة يحكم كل معنى المفهوم الذي
يصدق مفهوم الكلي يسمى كليا طبيعيا ومفهوم الكلي العارض له يسمى
كليا منطبقا والجميع على كونه من المعرض والعارض كليا عقليا فعل الكلي
سما معنى محصلا متنازعا بين الاخرين وان في اليوم العارض لبعضنا فخرن
من ان الفرق بين مفهوم الحيوان ومفهوم الكلي لا يقيد ما هو المط
اعني تفصيل مفهوم الكلي الطبيعي الصادق على الحيوان وبين حيوان
تعقل احد جماع اى واحد كان يقول الى معنى كل واحد مظهر التفاسير

بمعنى المصدر واسم الفاعل لعدم تحققه اعني هذا المفهوم
 لا في العقل لان التركيب من المعروض والعارض موجود في
 الخارج كالا يضر او قلة الجرم لعدم كون العارض موجودا
 ولا المفهوم كذا بيان زائد على ما يستفاد من المتن فان
 لفظة مثله متعلق بالحيوان فقط لا المجمع للحيوان كالحل
 الفصل منعقد في مباحث الحكي ولذا تقوم لفظة مثله على انه كلى
 اي قد يكون موجودا فيه وهو اذا كان ثابتا لما عنه وما عنه
 موجودا فيه والكل الطبع موجود في الخارج اي صفة لا يحد
 بمعنى ان فيه موجوده فيه على ما ذهب اليه المتأخرون كما
 ومن يتبعه لان هذا الحيوان اي الحيوان الجزئي المحسوس
 مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان المعروض للشخص ومن
 مجموعها والحيوان جزء منه لا مانع بالضرورة ان اطلاق
 للحيوان على استخاصه ليس كما اطلاق لفظة الفهم على معانيه وكذا
 الا يضر على الجسم حيث يحتاج الى الاضافة الخارج عنه بل يخرجه
 مفهوم به ولا ينفى بالضرورة الا ما يقوم لا يحصل بدون لفظ السطح
 مع قطع النظر عن وجوده وعدمه ولا شك ان ما تقوم به الموجود
 يجب ان يكون موجودا وخلاصة انه لا شك ان بعض الاشخاص
 يشارك بعضا اخر دون بعض في امر مع قطع النظر عن الوجود
 ما يتبعه عن العوارض قد لا لا امر مشترك بينهم بل تلك الاشياء

وله

محددها

فوجدناها ولا بد من وجوده اعني ذلك واللازمين متقاربة
 فالاعتراض الذي يلقه العقل بالقبول هو انه ان اريد ان يخرجه
 الخارج فهو بل هو اول المسئلة وان اريد بها ان يخرجه في الذهني
 ان علة الذهني للوجود الخارج يجب ان يكون موجودا في الخارج
 وذلك لان الخيز ما يتقوم به الشيء ولا يتعلق له بالخارج والذهن
 بل يتقوم به الماهية مع قطع النظر عن الوجود والعدم نعم انه يتقوم
 الى خارجي اي غير محمول على ذهني اي محمول عليه بحسب اختلاف
 اعتباره بشرط لا ينفى عن ما يحسن وضعه ولو كان بينهما اختلاف
 بالذات لزم ان يكون لشي واحد ما هيئ ان يكون احدهما
 على احدهما لهما اصطلاح كما قال المتأخرون من ان الاشتقاق هو
 باب بسيط في الخارج ينتزه العقل عنها بحسب تقسيم المشاركات
 والمباينات او كليا الا ان ما يرفع العقل منها بحيث
 المشاركات والمباينات امور ثابتة الا ان ما يرفع من ذاتها
 ليسمى جزءا وذاتيا وما يرفع عنه بملاحظة الخارج عند يسمي
 عرضيا كالوجود في ذاته يرفع بملاحظة ترتيب الاثار المطلوبة من
 الشيء ويشهد على وجوده ما انفقوا عليه من ان الماهية اذا
 لم يكن تختصها بنفسها لا بد له من علة اما نفسها فيخصر بها
 فرد ولا يعلل عوادها واعراضه بكونها وان الاحتياج في الانقضاء
 بالانقضاء الى العلة يقتضي ان يكون الاتصاف بدخارجها هو

يقص وجود الموصوف في الخارج والاعتبار على هذا المطلب
 الاضافي ان لو كان موجودا فاما وجود الفرد فيلزم
 قيام وجود واحد بامرين واما الوجود مغاير له فلا يصح الخلل
 وان كل موجود في الخارج فهو مشخص باليدية وهذا هو
 الذي قادم الى الحكم بامتناع وجوده فتدريج من الاول مما
 لا يجتنبه المقام ايراد تحقيقه والثاني حكمه وكيف لا
 والتفتيش المذكور سابق الى وجود الامر المشترك واليه
 ذكرنا من التحقيق اشار الشيخ الرئيس في الاشارات بقوله
 تنبيه على وهام الناس ان الموجود هو المحسوس ولان
 ما لا ينال الحس بجموعه ففرض وجوده خارج عن
 انصافه لانها باحدة عالمه دخل في الاتصال موجبت
 هو موجودا في مع قطع النظر عن خصوصية ذاتية
 على كونه موجودا ويريد ان يبين ان المشار اليه بقوله
 هذا المجموع ما قدم من الكلام السابق من خبر وجوده من الصفة
 وكونه وظيفة للكلمة الالهية واما الثانيان لا يخفى ان مفهوم
 الكل قد مشترك بين المعقولات الثلاثة عاضها كماله عليه
 اسماها فما قيل ان تشبيه من قيل تشبيه اللفظ المشترك
 ومع السبب بين الكلين ان هذا السبب مقوله الاضافة
 وحقيقتهما النسبة المتكثرة اي تشبهه تقابل ما يقاس الى النسبة

اخرى معقوله بالقياس الى الاول فاذا اعتبرت من حيث انها
 رابط بين الطرفين من غير اعتبار طوقها باحد جانبيها
 برميال النسبة بين الشبهتين كذا وهذا الاعتبار واحد ايضا
 بالنوع فيعتبر عنها بلفظ واحد كالاخوة والخوان والسكاري
 والبيان واما بالجنس فيعتبر عنها بجميع اللفظتين اللفظيتين
 كالابوة والبنوة والرب والعبدة والعم والخصم وكل
 كلا الطرفين يوجب انصاف كل من الطرفين بقدرتها موافق
 للآخر والمخالفة فالنسبة بين الكلين الواحدة بالنوع كالتشابه
 والبيان او بالجنس كالعم والخصم بطلان او من غير راجع
 وباعتبارها بالطرفين عامة فافهم والانصاف الى قولنا قال
 العم والخصم المطلق لستان عدما واحدة لعدم انكسار
 احدهما عن الاخر فانه ومع لامراده في جميع الاماكان فيخرج
 ان بعد الاخوة والبنوة نسبة واحدة وبما حررنا لك ان ذلك وان قيل
 ان العم والخصم اما صفة المجموع العربيين فينبغي ان يطلق
 اسم العام والخاص على المجموع واما صفة لاهل الطرفين فينبغي
 ان يطلق عليه اسم العام والخاص اذا نسب الحكم باحد الامرين
 اعني الصدق وعدم الصدق لانفسهما فلا يرد ان انصاف
 الكلين بالنسبة ثابت سواء نسبنا الكل الى كل واحد او لا
 مان الا لا متنى واللا محكم واما اذا كانت لاهل من الكلين

الفرضية نحو اللاشئ او الانسان فمما اذا خلا في المتباينين
 بين نقيضها اعني الشئ ذاته عدم وجود من وجه لصدق
 الشئ بين وندى الانسان والانسان بكونه في اللاشئ واجبا
 في الفرض وقس على ذلك اللاشئ والباري فلذا خص مادة
 النقيض بالكيان الفرضي واجبا له قال المحقق النجاشي
 لا يتم المعبر في مفهوم الشئ الصدق جسيما كان الفرضي
 النقيض والنقيضان كونهما كليات يمكن للعقل ان يدركهما
 ككلاهما صادقا على كل ما يصدق عليه الاخر فيكونان
 متساويين لا نقول لولم يكن المعبر في مفهوم الشئ الصدق
 في نفس الامر لم ينصبط لانه يمكن للعقل ان يفرض صدق احد
 المتباينين على الاخر وصدق احد المتساويين على غير الاخر
 صدق العالم على غير اخر اذا لما كان ذلك الفرض محال لا بل
 لما بان النقيضين كونهما كليات لا يبطها من صورته
 في العقل وهي لاشئ بالذات وشئ من حيث انصوفة حاصلة
 في العقل ويصدق عليه الامران حتى ان اللاهكن التصور
 الصادق على شئ في الذهن والساقص لثنا رجمي الايجاب
 والسلب والصدق ههنا لا يكون كافي القضايا حتى لا يفتقر
 الموصوف نفس المفهوم انتهى وحاصله ادخالها في المتباينين
 لكن اما يتم لو فرض التساوي بصدق كل منهما على الاخر واما

على ضم من صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر فلا
 لا لا يفتقر على انه قوله وهو لاشئ بالذات ثم لان مفهوم اللاشئ
 اما اللاشئ ما فرض صدق عليه قدرب بتخصيص الدعوى
 لم فرض ما رجع النقي في قوله لم يصدق على شئ واحد لا قيد
 الوجه مع بقاء الصدق واخر اجبا على تعريف المتباينين لانه
 يخل بالعضار السب الاربع او التي يمكن صدقها آه كلمة او
 للتقية لا للزديان العميم بل في الكليات آه اي بل غرضهم
 اصالة في الكليات الموحدة وتبعات الامور الصادقة على شئ
 لان المطلق الذوات الحكمة الباحثة احوال الاعيان الخارجية
 على وجه كل موضوعات مسايلها ومجملاتها اما اذا بان الايجاب
 ثم كليات موجودة او عوارض صادقة عليها في نفس الامر
 كالامور العامة وما ليس شيئا منها فلا تعرض للمطلق في البحث
 عن احواله فتقول لاصالة وتبعات متعاني بالفرض ومن لم يفهم
 وقع في جيب بيقض ولا يمكن آه يعني لو امكن ادراجها بهم
 كالم تقريب الكلي والودر جيت فيه وان لم يتعلق الفرض بها
 مع رعاية تلك الاحكام اعبا لاحكام الاثنية النقيضين في ثوبا
 واحد تفسير للعبية لدفع ان جعل على مجرد الاجتماع في الصدق
 فان التزم والمستيقظ متساويان في الصراح الاستيعاط ببداد
 شدت ان حزاب لما قيل يجوز ان يتولد على الاستيعاط ولا يصير

بل هو مع عدم الانصاف بالرفع فلا يصدق كل مستيقظ انهم
 وهم متشابه عدم الاطلاع على صفة الاستيقاظ اعلم
 بين النائم في الجملة اي وقت ما وقى على ذلك آه فلا بد ان
 يصدق العام على جميع افراد الخاص باطلاق العام ولا يكون
 تحقق العام بنفسه لازما للخاص بل صدقه بالاطلاق لا من نفسه
 ولا يكون نفي العام مستلزما لنفي الخاص بل نفي صدقه بالاطلاق
 مستلزما لنفي الخاص واعلم ان المراد بنفوذهم في تعريف المتأخرين
 ان يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الاخران لا يخرج ما يصدق
 عليه احدهما عن الاخر كما كان قولهم العلة التامة جميع ما يتوقف
 عليه الشيء سواء تردد ما صدق عليه او لا فيدخل فيها الكليات
 المحضرة في فرد واحد كالحاجب بالذات والمقدم بالذات وكذا
 الحال في العموم فيدخل في العام والخاص الواجب بالذات في القديم
 بالزمان اعلم مطلقا انهم ما مطلقا غير معد بوجوده
 وجه ووجه البيان آه مصدق بمعنى وليس معنى ما يرجع اليه
 اي ما يجب ان يتحقق حتى يتحقق البيان على ما وهم لكونه متجلا
 بالى ولعدم كونه مما يتوقف عليه البيان لم يرجع البيان في
 الكليات للسالكين كليات لا يقتضي ان لا يتحقق البيان
 بدورها فلا ينافي ذلك ما سيجي من تحقق البيان بين الطرفين
 وبين الجزئي والكلي الغير الصادق عليه كما يتكسب السالكين

واما

عن المفهومين الذين لم يصدق شيء منهما او واحد منهما
 فقط على امر مع عدم البيان بهما لان الصدق على امر معترضا
 السالكين للسالكين كليات داعيتين لا لاهل ودين من
 الطرفين يتعلق بالسالكين معناه حاصلتين من سلب الطرفين
 اي كل واحد من الاخر على حذف المضاف وكذا قوله من احد الطرفين
 احد الجاهل احد الطرفين وقوله من الاخر اي من سلب الاخر واما
 ما قبل من ان قوله من الطرفين بمعنى الشائئين من الطرفين
 لان مشتا القضية الموضوع والفظة ليسا نه فكيف كان
 تفسير بالمركبتين من الطرفين غير جازي قوله من احد الطرفين
 للموجبين كليات اي مطلقين عامتين كما عرفت في
 النائم والمستيقظ على معنى آه لا على معنى ان كل كليات يتحقق
 السبب الا بغير يدهما فلا يوجد منهما الا قسمان آه هذا مبني
 على ان الجزئي الحقيقي مقول على واحد كما احتجك الله اسماعلي
 تحقيقه قدس سره فلا متاع حله لما يتحقق شيء من السبب الا بغير
 في الصورتين فلو قال المفهومين آه تعريفه قدس سره
 من النائم على وجود السبب الا بغير بين الطرفين يدعى ان
 التزم خصوص هذا التقسيم بناء على ان بعض ما حقه كذلك فلا
 يرد ان هذا التزم ضعيف لان تقسيم الشيء لا يكون مجزأ في
 كل ما حقه وليس اكثر مما لا يكاد يوجد مثله لكان التخصيص

اعتوا وكون البحث من كل مفسر بالذات لا بفضي التخصيص
 الاصل في القول بعد العموم بادي التقاوت اي بعد العموم حقيقة
 الاقسام الاربعه بعلم النسبه بينهما بادي التقاوت على
 المقصود به اني لو لم يعلم ما ذا هما فلا حرج قلت خلاصة
 مع تصادفهما على تقدير تعدد المشار اليه ومع كونهما حيزين
 على تقدير وحدته والظاهر ان ذكر الشئ الاول لمجرد الاستقار
 اذ لا يذهب الوهم الى تصادفهما على تقدير التعدد وبذلك
 لم يتعداه اي لسبب مقارنته باوصاف متعددة لامر واحد
 فتشخصه كونه متعدد الجزئي لعدم حقيقة اي كيان في نفس الامر
 بل هناك تعدد مجرد الفرض والاعتبار كما ان مقارنته زيد بانه
 متعددة لا يوجب تعدد حقيقة بل فرضيا كما هو المتبادر
 من العيان اعين صيغة النسبة وانما يستفاد منه التعدد في
 نفس الامر لا مجرد الفرض ولو تعدد جزئيا واي لو تعدد جزئيا
 مجرد مقارنته الاعتبارات التي لا تدخل لها في تشخصه جزئيات
 متعددة بحسب نفس الامر ان يكون الجزئي مقولا على كثيرين لا
 مقارن بالاصناف المتعددة الموجبة لتكثرها في نفس الامر
 جزئيات متعددة مصدر كل واحد منها على ما عاده فان ذلك
 قال المحقق الذي ان لزوم كون الجزئيات كلمة عم لان الكمية
 تجوز صدق على دواب متكررة لا صدق على مفهومات اخرى

واحد والمحقق هناك هو الثاني دون الاول وكذا ما قبل انهم قالوا ان الحد
 العام معيار للحدود والاعتبار مع انهم اعتبروا النسب بينهما فاعلم انهم
 لا يشرطون في التساوي كون الطرفين متغايرين بالذات لان المقام في
 ان تعدد الاعتبارات لا يوجب التعدد فيما اعتبر فيه لان تعدد الاعتبارات
 لا يغير في الحدود لا بدود اعتبرها بالاجمال والتفصيل حيث جعل احدا
 موصلا للآخر ولم يغير ذلك التقابل موصلا للتعدد الماهية كما فيها
 عن تقدير بين العيين اي بين نفس الكليتين وذواتهما
 اي كونهما صادقين على ما تحته من غير اعتبار العوض وصف كونهما
 تقيضين لمصفيين آخرين سواء كانا وجوديين كالانسان والفرس
 او عدميين كالانسان والافرس ولذا اعتبر في السيد قدوس سره في
 بيان تعريف المبنيين بالامكن والوجود في بيان النسب
 بين التقيضين اي في بيان النسب بالتصادق والتعارف بين الكليتين
 من حيث عرض هذا الوصف اعني كونهما تقيضين لمصفيين عنه
 مثل النسبة بين الانسان واللائط من حيث كونهما تقيضين
 لغير من متساويين لغير من حيث كونهما تقيضين لمصفيين الانسان
 واللائط والنسبة بين الكليتين بهذا الاعتبار قد يختلف وان
 الامر في الذين يذهبون الى وجه او مبانية باعتبار حملها في نفسها
 يكون النسبة بينهما باعتبار كونهما تقيضين للبيان الجزئي فغير
 فانه مما خفي على من يدعي فهم الدقائق والا لكانت اى ان

لم يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر لا تنفاه صد
 احد ما على بعض ما يصدق عليه لان رفع الايجاب الكلي يستلزم
 الجزئية الكلية على صلة الصدق الذي يتفحصه الكذب فانه عبارة
 عن عدم الصدق بأي تفسير فصدق من الخلل والتحقيق ومما
 الخاف ولا الكذب التقيضان اي لم يصدق شئ منهما على ذلك
 الحق وهو لا يرفع التقيضين على قوله كل الانسان
 لا مطلق وكل ما طق لا انسان مثال لقوله اي يصدق كل واحد من
 يقضي المتساويين على كل ما يصدق عليه فقيض الآخر وقوله
 الا كان بعض الانسان ليس لا مطلق مثال لقوله ولا الكذب احد
 التقيضين على بعض ما يصدق عليه الاخرى وان لا يصدق الكذب
 يصدق فقيض احد ما كان بعض الانسان ليس لا مطلق مثله
 المذكور بطريق التمثيل والاحاطة الى تقدير بعض الا مطلق ليس لا انسان
 وقوله فيكون بعض الانسان مطلق مثال لقوله فيصدق عين احد
 المتساويين على بعض ما يصدق عليه فقيض الآخر وليس مثال لقوله
 لكن ما يكذب عليه احد التقيضين يصدق عليه عينه صريحا
 لانه حتى كل شئ مثل صورة يقضي المتساويين وغيرها من غير
 والا يرفع التقيضان او يرد فيلقا بقوله فيصدق عين احد
 المتساويين على بعض ما يصدق عليه فقيض الآخر فهو المحتاج
 الى المثال وقوله في بعض الناطق لا انسان عكس لقوله بعض لا

انسان مطلق ومثال لقوله فيلزم صدق احد المتساويين بدون
 الاخر واما اختراع اليد لان معنى صدق احد المتساويين بدون
 الاخر ان لا يصدق عليه الآخر بل بخلافه يقضيه وهو عين لان
 قوله فيكون بعض الانسان مطلقا وان يرفع ما قيل ان قوله في بعض
 الناطق لا انسان مستند الى الاحتياج اليه في مجازاة ما ذكره سابقا
 من التمثيل او يرد عليه آه لا يفتي ان الايراد على المثال بعيد
 الاستدلال على المدعى لا معنى له الا انه او يرد ههنا الوجوه و
 تفوق الحقيقة راجع الى قوله فيصدق عين احد المتساويين على بعض
 ما يصدق عليه فقيض الآخر ثم ان هذه المقدمة ايضا مد للتفريق
 لكن ما يكذب عليه احد التقيضين يصدق عليه عين الآخر بالنسبة
 راجع الى قوله ولا الكذب التقيضان فلذا لم يرد ان هذا المنهج كجواب
 لان ارتفاع التقيضين محتمل واجاب بان التقيضين بمعنى القول
 يرتفعان واعمالا يرتفعان التقيضان بمعنى السلب وقد اشبه على
 المستدل احدهما بالآخر هكذا ينبغي ان يقدم هذا الكلام لا كالميل ان كلام
 المستدل في دعواه استلزام السالبة المحدودة المحول للموجبة المحصلة
 فاور عليه مع الاستلزام فانه لا انسان في كلام المستدل الا لان
 ان السالبة المحدودة المحول الى القضية سالبة التي يكون سلب جزا
 من محمولها من القضية الموجبة التي لا يكون السلب جزا من محمولها
 ان الايجاب يستلزم آه اي صدق الايجاب يستلزم وجود

والحكم عليه في طرف الايجاب ان غايته ان ذهبنا فذهنا اي هو
مفهوم وجودي اي وجود في نفسه ان مفهوم او لا يكون السلب
من مفهومه او يكون خيالا منه يستلزم وجود ذلك الشيء المثبت
في طرف ذلك الشيء لا متناه انصاف المعلوم بصفة الخلق
المذكور وهو ان يوجد ان يصدق الاول لعدم موضوعها في الصدق الثاني
لا يفتقر وجود الموضوع فان قلت آه اثبات المقدمة المتوقعة
يعني استلزام قولنا بعض الاشياء ليس بلا يمكن لقولنا بعض الاشياء يمكن
وليس ابتدأنا استدلالا على ان نقيضان وحين متساويان على ما في
متناقضات اذا اعتبرنا في انفسهما الى اذا اعتبر مفهوم في نفسه
وادخل عليه السلب حصل هناك مفهومان متناقضان بمعنى انهما
متباعدان غاية التباعد ليس بينهما واسطة يسمى هذا النقيض
بمعنى التباين واما اذا اعتبر صدقها اي صدق ذلك المفهوم بين
المؤثرين في انفسهما لان نقيض آه بناء على ان نقيض كل شيء رتبة
ولا شك آه يعني فيما نحن فيه اعتبر صدق المفهومين سواء كانا
وجوديين الخطين وكذا ذكرنا فيما ذكرنا في اثباته لانه قضايانا بالذات
في اطلاق القضايا في جانب الموضوع والحوال صدق مفهوم الموضوع
والحوال على ذات واحدة فاذا اخذ النقيضين فثبت فيهما كان سلب
صدقه على شيء لا ما هو نقيضه في نفسه فوضعت احدهما في
الآخر فثبت ان الامكن نقيض الممكن فاذا لم يجد في الامكن يصدق

مفهوم

الممكن

الممكن والارفع النقيضان فانما نقيضان باعتبارهما في انفسهما
فقد اعتبرهما نقيضين باعتبار الصدق والمفهوم اي الخلق
اي ما يوجد بالخلق من الاشكال المذكور باعتبار الصدق اي
المساويين على شيء لا بناء على رجوع المساواة في الخلقين المختلفين
فيكون نقيضهما اسليين اي سلب صدق المساويين على شيء
لا سلبها في انفسهما فيحصل قضيتان موجبتان سالبان
الطرفين يحكم فيما لا يجاب الجواب بالسلب عنه الموجع والموجبة
السالبين الطرفين بناء على ان ما نحن فيه كذلك والمقصود ان الموجبة
السالبة الجواب لا يقتضي وجود الموضوع لان الايجاب اعتبارا بصف
اعتبر العقل ان سلب شيء عن شيء ايجاب كذلك السلب وصوره
كذلك ولا ايجاب الحقيقة بل ان المعلوم ان الانصاف به حقيقة
ان كان للصفة سلبا فاذا تم هذا بين المعقدين من قولنا لو كانت
احدي حذبت النقيضين فكذلك اما لعدم الموضوع وهو بطلانها
وجوده واما يصدق نقيض الجواب عليه فيصدق عين احدا متساويين
مع نقيض الاخر مثلا اذا كتب كل ما ليس ما يستلزم ليس في الخلق كان
كذلك يصدق نقيض ليس في الخلق على ما ليس بالاشياء وهو صدق الناطق
عليه قيمة البهتان بلا اشتباه لا مستلزام الموجبة السالبة الجواب
للموجبة المحصلة لوجود الموضوع وهذا الفن العام يعني
ان المطلق اعادون لاجل ان لا يوجد المطلق في تلكه ولا حقيقة حكمه

لاسن المسائل والامور المبادي المتدبرية اطر اعم من اعتبارها
 الشاملة فلا حاجة الى معرفتها فلا بد من اخراجها عن القواعد المطلقة
 كما هو بقوله واعتبر عليه بان اللاشئ والاحتمال ما كان العام آه
 او غير ذلك من كون الموجبة الكلية منعكسة كغيرها يمكن التيقن
 ومن كون يفتقر المتباينين متباينين كما كانت بين المحدود
 في الخارج وبين الممكن العلم معنى سلب الفروقة عن احد الطرفين مطلقا
 خصوص وعموم مطلقا لصدق الممكن العام على الواجب يكون بين
 المحدود والاحتمال العام مباينة كلية لما مر من ان بين عين لها من
 تقييد العام ثبات كلي يكون بين تقييدهما اعني الاعمدهم والممكن
 العام ثبات جزئي مع تحقق العموم المطلق بينهما لصدقهما على الممكن العام
 بدون الاعمدهم في المنع وشموله جميع افراد الاعمدهم لانهما متساويان
 او يمكن خاص وهذا الاسكال يمكن التقييدها الا بالخصيص بوجوب
 بعد ذكر الشئ في شرح المطالب وبين وجوب عدم تمايزها وان شئت
 فارجع اليه وجه اشارة الى ما ذكره او لا يهتم تكلف بعيد لان القضية
 السالبة المحيطة اختاره المتأخرون مع ان مباحث هذه السالبة المذكورة
 في كلام المتأخرين والقول بعدم استدعائه وجود الموضوع ما هو
 فيه بان حكم العقل بان الاحباب يستلزم وجود الموضوع لا يعرف
 بين ايجاب واجاب فخرج الموجبة السالبة المحيطة بخصيص الاحكام
 العقلية كما اشترط اليه بقوله وان يكون تقييد الاخصار من تقييد العام

والمخلص ما مر به فقولنا نحن نقيض العام والاحص باعتبار الصدق
 يكون مرجعها الى قضيتين فاذا التيقن في كل ما ليس يمكن علم نعم
 ليس بانسان فكذبه ليس باعتبار عدم الموضوع لعدم استدعائه
 ذلك بل باعتبار صدق تقييد المحول بتقييد ما ليس يمكن علم انما
 فيلزم صدق الخاص بدون العام او يخصص البحث بما اذا لم يكن العام
 من قضايا الامور الشاملة فتقيض العام والخاص مع يصدقان
 على شئ خارجي او ذهني فلا يتم الموجبة للمعدول والمحصلة
 وتقيض العام مطلقا آه مطلقا الثاني متعلق باخص الاول لا
 لا تقييد الاخص الثاني لان توبه مطلقا فهم من تقييد العام مطلقا
 اي يصدق تقيض الاخص آه بيان لحق العموم المطلق بينهما فالحق
 كل ما يصدق عليه كل ما يصدق العام يصدق عليه كل ما يصدق
 الاخص والاعبار على هذا وان تردد في تقييد بعض الناطقين فلامه
 لو لم يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض العام
 يصدق عين ذلك الاخص عليه لا عين اخص ما على ما هو ودفعه
 ما مر من اعتبار القضية موجبة سالبة الطرفين او التخصيص
 بماعد القضايا التي موضوعها الامور الستة المذكورة فكيف
 يستدل بها الشئ على اثبات ما ادعاه كما يدعي عليه المتأخرون فيه
 اشارة الى ان ما ذكره الشئ ليس تفسير لما في المتن فانه طريقة علمية
 تركب الشئ لظهورها وهي انه اذا صدق تقيض العام على كل ما

صدق عليه نقيض الخاص لو سبق للمعلم فرد سوى الخاص وذلك
يستلزم صدق الخاص على كل أفراد العام وبما حذرنا ان ذلك ما قبل
ان المقصود كيف يمكن تفسير كلام المصنف في الاستدلال بما لا يجري
به والحجاب بان الشئ نظر الى الواقع لا يتحقق في دفعه ^{بالمستبين}
بعد اي بعد هذا البحث حتى يكون حاله على ذلك بل انما يتبين
فيما بعد عكس النقيض على طريقة المتأخرين نظر الى الواقع في
لمرضنا للصدق ولو كيف اجله كيف في اثبات لزم الثاني
اعني ليس ما يصدق عليه نقيض الخاص يصدق عليه نقيض
الاعم بالعكس النقيض حتى لا يرد عليه ما ذكره بل استدلال بما لا
به عند المصنف اعني قوله او نقول وايضا او نقول وما قبل ان الله
مدعيين احدهما قوله ليس كل نقيض الخاص نقيض الاعم والثاني
وهو مستلزم لصدق آه والذي بينه الله بعكس النقيض هو الثاني
وما يصح به المتكلم عند المصنف هو استدلال على الاول فيلزم الاكفاء
فليس شئ لان معنى قول الله بعكس النقيض بسبب كون عكس النقيض
اي صدق لانه لانه لازم بنوع عكس النقيض اذ لا معارضة بينهما
بدل على ذلك قوله فليس كل انسان لاجل ان اوجت اكفى على عكس
النقيض قريب الطبع لان المحمول في القضية الموجبة الكلية اما
مساو والموصوف او اعم عنه ولا متك فان امتناع استغناء كل منهما
يستلزم استغناء الموصوف وان لم يكن في المتأخرين فاما هو حق عند جريا

فيحذر كل ممكن شئ فانه لا يصدق كل لاشئ لا يمكن لعدم وجود
الموصوف الذي يستلزمه الموجبة ^{جزء الدليل انما يجري}
القياس وكبراه مطبوعة اي كما كان كذلك كان نقيض الاحكام
من نقيض الاعم فهو بالحقيقة اي اذا كان الصغرى قريبا للديهي
فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود فلا مصادرة
ولو ما بين اعني قوله اما الاول آه واما الثاني آه ان المقصود اعلي المقصود
اثبات الحد المحدود ولان ما يصح لو كان المحدود معلوما بعينه للحد
وفيما نحن فيه قد علم الحد وبهذا الحد بل المقصود بتفصيل المدعي
الجزئين ليستدل على كل واحد منهما على كل واحد منهما على انفراد
اذ لا دليل يثبت المدعي بتمامه ويقم اي يصدق عطفاً تفصيلي
لقوله يجعل اي المراد تفسير الله ان يوم ربيع حرف التفسير ليشق
منه التفصيل لان يكون الغرض منه التفسير التفصيل في الكلام
شأن اي شأنه في اللفظ حيث اورد لام التفعيل مقام حرف
التفسير يجعل التفسير اي ما هو في الحقيقة بمنزلة جزء الدليل
بحسب الصورة بادخال لام التفعيل عليه فتعق قول الله وهو مصادرة
على المطانة مصادرة صورة وبما ذكره في من شرطه كونه مستلحا
حقيقه ولا حاجة الى ان القول بالشأن شأنه لانه خطأ ولاي
ما قبل ان الشأن واللفظ وبما يقتضي الى الفساد كما يقتضي الى
قوات الاولى فانه خلاف المتعارفين منهم مصادرة على المط

في الصريح مصداق حوت كسب افعال او حريدن وفي القوم
 صادرة على كذا طالع بهو المناسبة فلهذا حاصله آه لما
 في كلام الله اطلاق بين حاصله ووجه به ما قبل ان البناين
 الجزائي ايضاً يثبت المدعي لانه لا يقيم بدون البناين الكلي ولا يستعمل
 في مجرد العموم من وجه لان ذلك انما هو في لفظ البناين الجزائي
 ومقتضى الله انه لو اطلق البناين لاحتفل ان يكون ذلك ثابتاً
 في احد نوعيه اعني البناين الجزائي الخاص للعموم من وجه فلا
 يثبت في العموم بينهما اذ الم يتصادق آه اي لم يحل كوجود
 منهما على الاخر باعتبار بعض الافراد لكون مرجعها الى سالبين
 جزئيين فما قبل انه يدخل فيه العموم المطلق فلا يصح فان لم
 يتصادق آه وهم لانه انما يلزم ذلك اذا كان معنى لم يتصادق
 له وجه في بعض الصور فان قلت آه معاوضة منشأه نوم
 كون الدعوى سالبة كلية كاهل المتبادر من وجه النكرة في
 سياق النفي وعدم التقييد بمادة من المواد المراد انه ليس
 آه بقرينة ان جميع القضايا التي اثبتت النسبة فيها ضرورية
 مع ان الشيخ قال ان القضايا العلوية كليات اكثرها ضرورية
 لذا لم يترك هذا الجواب لافادة العموم بناء على ان مملات العلوم
 كليات فيكون سالبة جزئية وليست من الساليل اذ المقصود
 دفع نوم العموم بينهما بناء على ان اكثر الصور كذلك على ان

ما ذكره عام مخصوص البعض كان حاصله آه كذا يكون انتم من العلم
 مع تحقق خصوصيته باحد الطرفين ايها ما في بيان النسبة
 ولا يعنى بالمباينة الجزئية لانه لا هذا القدر يحى في كلامه
 قد سمر ان هذا القدر غير كاف لان المراد بها المباينة مجردا
 عن خصوصيته فزوجة فلا بد من وجود فردية كالا وحده كالا
 علم اي لا موجود ولا معدوم فان كل واحد منهما يصدر على
 نفق الاخر ولا يصدران على شئ واحد فما قبل انه من الكليات
 الجزئية فلا يتم بناء على تقدير تخصيص النسبة بالكليات الصادقة
 في نفس المردوم بيان جزئي بمعنى صدق كل منهما بدون الاخر
 في بعض الصور فقط بقرينة جعله في مقابلة البناين الكلي وهذا
 كما يطلق السلب الجزئي في مقابلة السلب الكلي ويولد به النفي عن
 البعض مع الاثبات لبعض وكانه قال وان صدق كان بينهما عموم
 من وجه الا انه عبر عنه بالبناين الجزائي ليشرب عليه قوله والبناين
 الجزائي اي بالمعنى العام لانهم جرما يصدر كل واحد من البناين
 مع نفق الاخر بناء على ان الكلام في الكليات الصادقة في نفس
 الامر على ما مر بها انه في قوله ونفيضا المتساويين متساويان
 وانت تعلم آه يريد انه لو لم يقتر العموم في قوله البناين
 لم يتم التقریب وان اعتبر العموم اما بتقدير لفظ كل او جعل الاضافة
 للعموم يثبت الدعوى بمجرد تلك المقدمة فيلزم استدراك ما في

المفردات غير متعينة بخلاف استمدراك قيد فقط فكذا انقضى
 في بيان ذكرهما يمتنع اليه على استمدراك قيد فقط وبما
 حررتاك انقضى ما قبل ان المصنف يكون قيد فقط متعاني
 بقوله مع يقضي الآخر لا يقوله احد المتباينين ومحط العائنة
 احد المتباينين في الصدق احد المتباينين لا احد النقيضين
 مع يقضي الآخر لا مع يقضي الاول صدق احد النقيضين
 بدون يقضي الآخر والثاني صدق يقضي ذلك الآخر مع عين الآخر
 مثلا صدق الفرس مع الانسان ويصدق الافرس مع الانسان
 فيكون مفاد هذه العيان مفاد صدق كل واحد من النقيضين
 بدون الآخر وليس معناه آه اى ليس قيد فقط متعلقا بقوله
 احد المتباينين ويكون محط العائنة لفظة احد فيكون معناه
 ما ذكره خالبا عن العائنة فقط لا يقضي عليها حسن للبيان
 ان هذا القيد متعلق بترك النقيضين معنى الجميع وحله
 اللفظ آه لان المتبادر ان يكون محط العائنة لفظة احد الاضافي
 الى المتباين لكن للخلال لا بالمعنى والخلل عليه اولي اذ لا يمتنع
 لما مر ان الاكتفاء على المبدء مع تحققه في جميع الصور في احد
 الفردين بخصوصه فتصور في بيان النسبة ويعلم من ذلك
 آه عطف على قوله يقضي ان النسبة آه اى يعلم من ذلك القول
 المتباين الجزئي في الموضوعين اعني المتباين المذكورين من غير حاجة

الى الصريح بخلاف لما اذا قيل النسبة بينهما المتباين الجزئي فانه
 لا يمتنع منه احد ما يقضي فيكون البيان قاصرا ولا شاك آه
 عطف على قوله بان معني في له آه متفاد آه من المتباينين
 كلامه قدس سره بحسبنا الجواب قبل آه جواب عن اعراض ذكره الشئ
 بقوله نعم لمرتبتين لما ذكره المصنف في النسبة بين يقضي امرين
 بينهما عموم من وجه كما سيصح به اخر اخره ههنا الموقفة
 على قوله يصدق احد المتباينين مع يقضي الآخر في بعض الصور
 وهو عين الاخص مع يقضي الاعم فاذا اختم آه انما اخرج الى الصم
 لان الاخر مما ذكره شئ المتباين الكلي في بعض الصور وثبوت اليوم
 من وجه في بعض اخر واما النسبة التي هي شاملة لجميع الصور فلم يمتنع
 فاذا اختم ذلك الى ما يستلزم ذكره في يقضي المتباينين من صدق
 عين كل واحد مع يقضي الآخر فلهذا كان جاريا فيها اى ما ذكره في يقضي
 المتباينين جاريا في يقضي الامرين اللذين بينهما عموم من وجه
 فياذا جملة معترضة بين قوله في الاول بين المخطوف عليه اعني
 قوله لم ينجز احد فيقوم انه اذا كان المقصود في ما يتبادر فلم في اليوم
 مطلقا حيث قال ليس بينهما عموم اصلا اى لا مطلقا ولا من وجه
 بانه لا محل للمبالغة في النفي ولو تنوعت للنسبة اى ثانيا
 المتبادر آه انما قال ذلك لاحتمال ان يحل على ان الكلي معناه ما
 يسمى باعتبار مقابلية الجزئي الحقيقي حقيقيا وباعتبار انه في

بمعنى الاستمرار على ما وقع مقابلة العدم والمملكة هكذا صرح في
 حاشية شرح المطالع وحالها بما ذكره سابقا في القسمة
 حيث قال المفهوم أي ما من شأنه أن يحصل في العقل سواء حصل
 أولا أو لا منع هو من حيث أنه مفطور من وثيق الشبهة فيه بالكل
 على كثير من أعيانها وهو الجزئي وإن لم يمتد فهو الكلي انتهى ويقدم
 منه أن الذي ليس من شأنه الحصول في العقل واسطة بينهما
 ففي مفهوم الكلي فيهما من شأنه أن يقع أي من شأنه نوعه هو
 المفهوم مطابقه معتر والظا الإيجاب والسلب إذ حقق شي ليس
 شي من شأنه الحصول في العقل هل يرد في المراد أن التعاليل بين
 الكلية والجزئية أعني المنع وعدم المنع كذلك لا بين الكلي والجزئي
 لأنها مفهومات من صفاتها المنع وعدم المنع ليس أحدهما عدل الآخر
 حتى يكون بينهما مقابله العدم والمملكة أو الإيجاب والسلب فيها
 متضادان تقابل التضاد فالكلية والجزئية من صفات
 الحقيقي والجزئي والكلي من الصفات المستهورة كما مر من العبارة
 في الكلي الإضافي لأن إدراج الفعل في الحقيقي إمكان ففي الإدراج
 وهو أحسن منه بل وجهين وهذا هو معنى الخاص بعينه
 وأما ما قيل إن معناه أن يقع موضوعه في القصة المخيطة الكلية
 حتى إن أحد المتساويين عد جزئيا إضافيا للآخر فمعرفة خلا
 المتساويين يستلزم أن لا يكون تعريف المحسوس راجعا معا فلا يكون

أن يذكر أحدهما أنه قيد اشتان إلى تعريف الشيء لبيان الكلي الإضافي
 معناه العام ليس لأجل أن تمام النظر في تعريف المعنى موقوف
 لأنه ما أخذ الكلي الإضافي في التعريف بل لفظ الأعم فيكشف في أثناء
 أن الجزئي الإضافي معناه الخاص وكان الخاص خاص بالنسبة أو بل
 لتعريف الغائبة وهي أن يجوز أن يذكر في تعريف الكلي الإضافي
 الجزئي الإضافي والخاص مقدم على معرفة المعنى لكونه معرفة
 سببا لمعرفته فلو أخذ أحد المتضامين في تعريف الآخر لم تقدم
 الشيء على نفسه لم يبين تعقل الأعم أنه يعني أن الأعم من حيث
 أنه دل على زيادة العموم ما خوذ في التعريف وهو موقوف
 على تعقل زيادة العموم على عام آخر فيلزم أخذ المتساويين في تعريف
 بالواسطة فيلزم تقدم الشيء على نفسه بثلاث مرات
 مع أن المفصاة وإن كان اللفظ مستعملا في المعنى التفصيلي
 كما يفهم الأصل أعلى من الكل أي على تقدير فرض الحد أن قيد يرجع
 إلى معنى أصل الفعل فلا يرد أنه لا يمكن إرادة هذا المعنى في
 عبارة المتن لأن صيغة التفضيل إذا استعملت عن يكون نصا
 قار زيادة لا معنى الزيادة والتفضيل واللازم أن لا يكون
 الشخص جزئيا إضافيا بالنسبة إليها فوجد ولا قوة كلية بالنسبة
 إليه أقوي من الذي لأن امتناع تعقل الشيء قيل بقصد
 أظهر من امتناع تعقل أحد المتضامين قبل الآخر فالأول

ان لا يقتصر آه المقدم سندان في كلام الشئ نقضا كما في ابطال
 السند الاخر فلا يرد انه ليس من المناصب الثلاثة فلا وجه للاول
 انما قال فلا وجه لانه غير لازم على المعترض ان يرد جميع الاغراض
 تعريف اى الشئ وما قيل ان التعريف هو الاخص من شئ
 خارج عنه فبقية نسبة الموضوع الى شئ اخر معتبر في مفهومه
 مع زيادته وهو تعريف الشئ بنفسه او بما يتوقف عليه
 وان لم يسلم بان يقول معنى الاندراج الدخول تحت ومعنى
 الموضوع عدم الشمول لما يشمله الاخر وهما معيان متعارضان
 وان استلزم احدهما الاخر يندفع الاشكال لان اللذان
 ذكرهما الشئ وهما من لزوم تعريف الشئ لما يصادفه وعدم
 جواز ذكر لفظ كل واما لزوم تعريف الشئ بنفسه وما يتوقف
 عليه وان اندفع ايضا لكنه اشكال وورده قد سرر الا ان
 المقام اى المقام مقام بيان معنى اخر للجزئ ولذا شبهه بالمعنى
 الاول فهو يتوقف على الاعتناء به ليكون المقصد من التعريف
 وهذا مستقضى اى دليلكم على ان كل جزئ حقيقى جزئ اصلي
 ليس بجميع مقدماته صحيحا لاستلزامه الح وهو ان يكون له
 ماهية كلية وقد تقررت في الحكمة بطلان ما قيل انه يقتضى
 للقدم القابلة ان كل جزئ حقيقى داخل تحت ماهية المعرأة
 فهو لان الخارج سائر لا مبطل وكذا ما قيل انه يقتضى اجمالى تلك

المقدمة بناء على كونها مدلل بزم المستدل وتوجيه ان
 اى دليل اورد عليها ليس صحيحا اذ لو كان صحيحا يلزم منه
 لانه من صحة صحة تلك المقدمة مع انه بطلان المقدم بيان
 عدم صحة الدليل بيان عدم ثبوت تلك المقدمة والاعتناء
 لعدم صحته على عدم صحته اى دليل اورد عليها كما صرح به
 حيث قال المفهوم اى ما حصل في العقل اما جزئى او كلى وليس
 من شأنه ان كان المقسم معنى الماخذ في العقل بالفعل والنسبة
 لغير الشان للبالغة كما قيل ليس شأنه نعم الموصول في العقل
 بالمعنى والنسبة فضلا عن حصوله فيه بالفعل وان كان بمعنى
 من شأنه الموصول فيه فالاعتناء حتى يتصف بالجزئية فهو
 واسطويين للجزئى والكلى وكذا الحال في الشخصيات الجزئية
 فاما كذا ثم في كونها مستحصنة بنفسها لا يامرنا ان نعللها
 لزوم الشئ ومن هذا ظهر كون التقابل بينهما تقابل عدم والكلية
 بل لا يقتضى اى فيما اذا اريد تعقله بالوجه المتخصص به
 فالمعلوم بها كل بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات وان لم
 بالشئ بالوجه نفس العلم بالوجه على ماهو الحقيقي فلا يرد ان
 كون الوجه الكلية مرأة مستأهدة لا يستلزم كون المعلوم العلوم
 كليا وورد بان معنى الجزئى آه كذا يخرج منهما شئ من المفهوم
 على ماهو اللاتى لعدم قواعد الفنى فعلى هذا الكلية والجزئية

من خواص الماهية لان هن الخبيثة مائية لاشياء اعمولة
ويكون التقابل بينهما تقابل السلب والاحباب وما قالوا ان
مساط الكمية والجزئية هو الوجود الذهني وانما هي الحقيقة
الثانية فبقي على ان انضاف المفهوم بهذه الخبيثة دار على
انضاف صورته بالمتع عن الشركة فيه وعدمه والمعاينة في عدمها
انما يتصف بها الشيء بعد حصوله في الذهن سواء في الشركة
بالمطابقة فيكون انضاف الصورة بها بالذات وذو الصورة
بالشيء فان مطابقة صورته لكثيرين صفة وان كانت المطابقة
صفة للصورة او ضربا بالنسبة المصححة للحل فان الصورة لها
مانعة عن شركة ذي الصورة بين كثيرين اى حمله عليها سواء
قلنا ان العلم نفس العلم او شيء ومثال فخره فانه رتب بالنسبة
حقيق ولا يلتفت الى ما قيل انه يفهم مما ذكره فخره في حواشي
المطلع ان الكل والجزئي معاني اربعة الاولى الشركة للحقيقة في
ثانيها الشركة بمعنى المطابقة وثالثها النسبة المصححة للحل ورابعها
كون الشيء حيث اذا حصل في الذهن عرض لها الشركة والمعنى
الاول لا يعرض للشيء الا في الخارج ولا في الذهن والثاني والثالث
يعرض في الذهن والخارج تعرض للشيء في الخارج والاول ما وقع
في الخواص من ان الكمية والجزئية صفة للصورة على رايين
قال باخلد العلم والمعلوم صفة للمعلوم على رايين ذهبي الى

بالقول بالشيء والمثال والاول ما وقع في شرح التجريد للدينان لا
يصح تفسير الشركة بالمطابقة لان الكمية والجزئية صفة للمعلوم
على ما نص عليه المظفيون والمطابقة وعدمها صفة للصورة على
ما عهده السيد السند بمعنى انه آه او رد كلمة لو ان كان لان
فرض الحصول كاف في الجزئية حصوله لمخ الشركة او عدمها لكان
عقليا بينهما والاراد عليه بانه على تقدير فرض الحصول يكون
ان لا يكون مستلزما للشيء منهما او مستلزما للكل هما لان الحق
يجوز ان يستلزم الحق مدفوع بانه لا بد للزعم من العلاقة ولا يخفى
للتشبيه علاقة بالتقيضين كما يشهد به البديهة وقوله الحق
يجوز ان يستلزم الحق مخصوص بما اذا كان بينهما علاقة عقلية
على ما هو التحقيق اذ لم يرد وابه كونه مفهوما بالقول ولا
كونه من شأنه ذلك والالنج الامور الغير الخاصة بالافعال فيما
ليس من شأنها ذلك عنهما واكتفى بنفي الاول لانه المتبادر الى
العلم وذلك المذكور من معنى الجزئي الحقيقي يصدق على
الواحد فمما هو على ذاته المفترضة لانه على تقدير الحصول في العقل
ما لم عن وقوع الشركة فيه والامر يمكن تنقيصا وايضا
المستنتج آه بناء على انه لا طريق معذرة لنا للحصول كنه الشيء الا
لتحديد والبسيط عمن يتحدون لاذانه على وجه يوجب
الجزئية اذ يجوز ان يحصل من اجتماع الوجود الكلية وجبر

يكون مرآة لشاھقة ذاته المحصورة وما قبل ان يتم الكل الى
 الكل لا يبين الجزئية فليس بكل على ما بين في محله كيف لا
 قد صرح بان لفظ الله اعلم لذاته نعم والترقيف بالعلمية احصا
 شئ بعينه في ذهن السامع فلو لم يكن احصان بوجه جزئي
 لم يحصل الفرض من وضع العلم واحاي العلاقة المتأداني عن
 المقض بان تشخصه ثم عين ذاته في الخارج ولا ياتي ذلك
 تحليل الى ماهية وتشخص في الذهن فيكون دخل تحت ما
 المعرأة ولعمري ان هذا مصداق ما قيل ان لكل علم هفوة
 لانه مصرح في كتب الملكة بان تشخصه عين ذاته نعم بحيث لا
 يتصور الانفكاك وهذا غاية مرتبة التوحيد وان ذاته مع
 فرد للوجود والشخص ولسان الصفات مع كونه قاعا بذاته
 وما قيل ان نسبة الشفيع الى الماهية نسبة الفصل الى الجنس
 في كون كل واحد منهما افعالا بهم فعلى تقدير صحة اعاني في ذلك
 الممكنة وما ذكر من معنى الكل الحقيقي والكل الاصنافي
 النسبة بين الكلين ومع ان الكل الاصنافي احص من الكل
 للحقيقي بدرجة او بدرجة وصدق بدوئها آة جزئية حيث
 اذ كل مفهوم شامل يتدرج تحت الآخر والآخر ليس شئ منهما شئ
 بل يتدرج تحت نفسه والجواب انه اراد بالاندراج كون كل
 موضوعا للاخر فلا يقع في كونه جزئيا اصنافا من المجهول وان

اراد

اراد به كون كل واحد منهما احص من الآخر لان العموم والخصوص
 باعتبار الصدق ووجهها الى موجبة كلية وسالبة جزئية ولا سالة
 جزئية فيها فليس بميتة آة فليس فيها اضافة وان على اعتبار
 الكل لا يفرق من الملتصية وهو كونهم متفقين فيها على النوع الاضافي
 وانما لا يقال ههنا ما قال في الجزئي الحقيقي والكل الحقيقي من ان يتقوله
 ان كان سوتو سوتو يتقوله الجزئية الا ان تحققه لا يتوقف على تحقق الجزئية
 لان تحقق النوع الاصنافي والصفات شئ به يتوقف على تحقق الأجزاء
 ان ذهنا ذهنا كون خارجا خارجا والسر في ذلك ان مفهوم الكل
 والجزئي اقتران امكن فرض الاشتراك وفي النوع الحقيقي كونه متقولا
 بالفعل على كثرين متفقين بالحقيقة فلا ينفك نوعه اي
 مع ما اعتبر في النوع الحقيقي فيكون معانيها الله اي يكون النوع
 الاصنافي معانيها الجنس وهذا طهر لانه لا هو احد عما في تعريف الآخر
 الا انه لم يتنزه له ههنا الطهرون ما تقدم وبذلك ذلك افعالا
 بينهما ان الجنس آة بيان بسبب المتضاف بينهما كما ان سبب
 لمتضاف الاب والابن فلا شك آة بيان لترتيب الاضافة لعل الله
 بذلك السبب للنوع الاصنافي اعني مقولية الجنس عليه ما في جوابها
 هو كالانصفة للجنسية وكونه مقولا على متفقين في جوابها هو
 متضافان مشهور بان عرضهما الاضافان المتفقان وهو
 كون الجنس مقولا عليه في جواب ماهر وكونه مقولا عليه للجنس

جواب ما هو وانما لا يكتف في بيان تضادها بل يكون تمامها وانما لا
 فيه لان ذلك كونه من بابا لا نوعا اصافيا اشارة الى معنى انه
 على المصنف بان على ما هو الحق لا على ما اختار من كون نوعيات الحيوان
 صوما حتى يرد انه لا يلزم ذكر الجنس في الرسم كما هو الظاهر مما قاله
 انه لا حقيقة لها سوى تلك المفهومات رعاية بطريق الصوم
 لتعليل القول لا بداه فلا يرد انه على تقدير كون المذكور في التعريفات
 حذوا اسمية نامة يجوز ان يكون ما ذكره المصنف حذوا ايضا
 واذا اعتبره بيان لوجه تسمية اخرى بالنوع الاصنافي وهو
 اشتماله على اصناف اخرى سواء اعتبر في الحقيقة على ما قيل في تسمية
 الفصم بالحقيقي والاصنافي هو الصوت المعقول من شئ اى الماخوذ
 من شئ بعدد الصفات لا بما عيان عما يجاب طاعن السؤال بان
 هو ان لا يكون الاكلمية والصورة كما عرفت بطلان على العلم والمعلوم
 ولكل منهما ما صالح جهتها والصورة العقلية اى الماخوذة من
 الشئ فلا يرد صور مجردات على خصوصها وجزئيات الامور العامة
 فانها عقلية وليست بكماليات غاية ما في الباب في شأن النوع
 كونه لازما ذهنيا يتبعه الاشتغال بهذا مثل قولهم سلسلة للملك
 ينتهي الى الواجب والطرف خارج عن السلسلة النوع الحقيقي للمفيد
 فالشخص عارض النوع نسبة اليه نسبة الفضل الى الجنس جزء للشخص
 كما يدل عليه قوله تعالى زيد مثلا فاقبل ان اول كلامه يدل على العرف

اخوه يدل على الجزئية وهم هذا تعريف الشخص الذي ينتهي اليه سلسلة
 الكليات ولا يرد انه مقصور على هذا المقام والمراد بالنوع ما يصلح عليه
 النوع كالانسان مثلا لا مفهومه مما قيل انه لا يصدق عليه النوع المفيد
 يصدق عليه النوع المطلق لكنه ليس كذلك وهم انما هو النوع
 المفيد بصفات عرضية كلية وهذه الصفات قيود للنوع جن للصف
 فالصفت مركبة من الداخل والخارج في الخاص كاصح به بعضهم وفي انباء
 لفظ المفيد على المصنف اشارة الى ان النوع المصنف بصفات عرضية
 مساوية له كالانسان الصالح خارج عن السلسلة وكذلك الجنس المقف
 بصفة مساوية له كالحوان الماشي واذا جاز كليات اى كليات
 شتى فلا يرد ان حمل الانسان على زيد ليس بوسط عمل التركي
 عليه لكن لا في جواب اى من حيث انها افضل وخاصة في مقام
 فلا يرد انه قد يقع عليها الجنس في جواب ما هو اذا كانت داخلية
 لانها بهذا الاعتبار انواع اصافية فان الحيوان اى تصوير الحكم
 الحيواني من حيث يقياس عليه غيرها وليس اى بالانسان اى بالانسان
 المثال القوي لا يثبت القاعن اى الحيوان مثلا اى ما يتحد مع زيد في
 الوجه بواسطة اتحاد الانسان معه ولذا يستدل بشيئين الا
 على شيئين الا على استدلال لم يبق زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد
 حيوان فان الحيوان المطلق اعني لا بشرط شئ الذي هو الجنس
 كونه اعم من ان يكون له كونه كثيرة ماله يصير انسانا اى هو على خلا

بضم الفصل فيه لم يكن محمدا على زيد أي متخذا مع فردس أو إذا أراد
 لأنه يلزم منه عطفه في الخارج قبل تحصيله فيلزم منه جواز كونه
 زيدا حيوانا من غير أن يكون نوعا من أنواعه وذلك بعد
 أي لو كان الحيوان المطلق محمدا على زيد من غير تحصيله انسانا أو
 معناه لما زعم عليه باعتبار عطفه في نوع آخر أعني بالحيوان
 مثلا وكذا الحيوان الذي ليس بالانسان فبذلك قوله ذلك على أن
 عليه بعد تحصيله انسانا وما بدأ كذا أن في ما توهم من أن عدم صحة
 الحيوان الذي ليس بحيوان لا يثبت عدم صحة حمل عليه ما لم يجر
 الانسان لمجرد أن يكون المحمول عليه الحيوان مطلقا فإن قيل الحيوان
 جزء للانسان متقدم عليه فلا يكون مطلقا له فالتأني في ذلك
 كمن الاستدعاء في أن يكون المتأخر علة في الوجود بثبوت المتقدم شيئا
 آخر كذا في خواص المطالع وهو ما هو من كلام الشيخ في الشفا حيث
 قال فليكن الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان وليس ذلك
 ما قلنا أن يكون الحيوان علة لوجود الجسم للانسان نوعا من الماهيات
 المحمولات على الشيء قبل علة بالذات فكان سببا لعملية عند ذلك
 وجود العلة في نفسها وجودها ذلك الشيء واحدا في مثل وجود
 المرض في نفسه ووجوده في موضعه فإن العلة فيهما واحدة وليس
 كذلك حال الجسم والانسان فإنه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان
 انتهى كلامه كمن لا حاجة إليه لأن جزء الجسم بشرط لا شيء أعني المادة

والجول لا بشرط شيئا فالمحمول غير المتقدم لما كان مصانفا للجسم
 أي المطلق للجسم كما عرفت ذلك من قوله قدس سره وبیان ذلك آه
 ما فيه ما قيل أنه إذا اعتبر في الأول في تعريف الجنس كان المصانف
 النوع الجنس القريب لا مطلق الجسم خالفهم أن لا يكون الأجسام السبعة
 اجناسا للماهية التي هي بعينها بالقياس إليها بل لا يكون مصانفا
 بالقياس إليها ولا استقامة فيه ويقع النوع الاصنافي في قوله على
 جسره وقوله مقول في جواب ما هو مخرج الصف والخاصة والخص
 العام والفصل ويقع عليه على غيره الجنس تحوي ما هو مخرج الجنس
 العالي دون الحقيقي حال من مراتب النوع لا من فاعل اراد
 تبيين مراتب النوع حال كونها متجانسة عن النوع الحقيقي غير
 موجودة فيه واستفاد ذلك التجاوز من إيراد ضمير المفرد في
 هذا النوع الاصنافي ولذا قال يشير دون يبين لأن ذلك مستند
 بطريق الانسان حيث لم يتصور له أن المقام مقام البيان وإنما
 قال مراتب النوع الاصنافي دون انقسامه لمصطلح نوعه
 تحت نوع آخر أو يؤخذ لا بحسب انقسامه إليها في نفسه
 لأن النوع آه دليل لقوله دون الحقيقي كما هو لفظ الوجود في
 النوع الاصنافي وعدمه بالحق في باب جعل قوله وإما النوع الاصنافي
 جسا او عرضا او فصل جنس لو ان لا يبقى التمايز بين ما حقيقيا
 لضرورة تامة الدليل لأن كلمة اما في قوله وإما النوع الاصنافي

على العطف على اسم ان ولاية ذلك المدعي ليس من كذا صرحا
 وذلك اثبات الملازمة وحاصله ان مقصده ان لو لم يكن
 حينما تقدير الترتيب حال كونها نوعين حقيقتين فلا بد من
 الملازمة بان الملازم اما تعدد الماهية شيئا واحدا وخلافت للغير
 لا يبقى الفوقاني نوعا حقيقيا بصرفه صنفها تمام ماهية
 افرادها لا يفيل جميع افرادها لان هذا القدر كاف في النوعية الا
 ان الحيوان نوع حقيقي بالنسبة الى خصصه مع عدم كونه تمام
 الماهية بالنسبة لجميع افرادها بالقياس الى كل فرد من افرادها
 حتى يكون تمام الماهية بالنسبة الى افراد النوع الغتاني اية
 لانها ايضا من افرادها على تقدير كونه فوقه والادكان الذين
 تحتها اية امكن الغتاني المستعمل على الفرقاني الذي هو تمام
 ماهية افرادها وعلى امر خارج منها كل ويكون الغتاني اوي
 حكمة فلا يرد ما قيل لا يلزم من كون الشيء مشغلا تمام الماهية
 وكل ان يكون صنفان المركبين الانسان لا متعلق ان يكون
 لشيء واحد حقيقيان هذا خلف اي خلاف المفروض وهو
 كونه نوعا حقيقيا فغير آه اي اذا لم يكن ان يكون الفوقاني
 تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افرادها يكون بالنسبة
 الى الغتاني بعض تمام حتى لا يتلاني نوعية الغتاني فيكون تمام
 المشترك بين الغتاني وبين افراد الغتاني وبين افراد نوع

ما الغتاني

قوله ان الماهية
 والافعال كذا في
 قوله ان الماهية

افرض كونه تمام الماهية بالقياس اليهما فيكون جنسيا بالقياس
 الى الغتاني وقد فرضناه نوعا حقيقيا بالنسبة اليه حيث
 فرض كونه نوعا حقيقيا حال كونه فوق الغتاني فيلزم كون الكل
 لواحد بالقياس الى افراد معينة نوعا حقيقيا وجنسنا اية
 فدر من الاخص قد جت فيه الشاؤون ببعضهم انكروه بما
 بالغيب وبعضهم قابله بالشبهة واليب وتوضيحه آه
 ناد في التوضيح لزوم تعدد الماهية وبيان فسادها ونكته
 في الحال لظهور فسادها فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك
 اي تمام ماهية كل فرد من افرادها اعتبر فيما سبق نوعه الفوقاني
 فيفسد ما اكتفى على كونه تمام الماهية بالنسبة الى افرادها مطلقا
 ثم اعطى بانه لا يمكن ان يكون تمام ماهية كل فرد من افرادها و
 ههنا اعتبر نوعية بالقياس الى افراد الغتاني فلذا رتب عليه
 قوله لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من افراد
 الانسان لم يكن شيئا منهما تمام ماهية ضرورة احتياج
 في تقويمه الى كل واحد منهما بل جزء منها لعدم كونهما
 خارجين عن الماهية وحيث اوجبت اذ ثبت ان تعدد الماهية
 المختصة فلا يكون تمام الماهية الا احدهما فان كان الفوقاني
 وحده تمام المشترك الماهية يلزم كون الغتاني صنفان وان كان
 الغتاني وحده تمام الماهية يكون الفوقاني بالنسبة الى افراد

التماثل في عام الماهية المشترك فيكون جنسا لما مر من
 استلزام جنسية النوع او صفة ما عتد او تعدد الماهية
 المختصة الامفرد الماعزنت من امتناع الترتيب بين الانواع
 الحقيقة اما مفردا لا ند لا يكون فمعه نوع بل اشتراط
 لمرتب فو قد يكون مفردا او الاقسام فلا اما مفردا او
 لا يجوز ان يكون متوسطا ولا سافلا ولا لزم النوع الحقيقة
 تحت حقيقي وقد سبق بطلانه ايضا متعلق بقوله فمعه
 اي كما ان ليس فو نوع حقيقي بل جنس فكل الى ملاحظة
 اه مكانه قبل و هو شبه باعتبار وجود الترتيب وعدم ان
 يدل على ذلك قول الله عز وجل ترتيب فان لفظ قد يدل على
 ملاحظة عدم الترتيب وليس هذا من قبيل شبيهة للماثل
 عالما باعتبار عدم العلم على ما و هم بل قبيل جعل الانسان
 قسمين باعتبار وجود العلم وعدمه هذا المثال لا يفي
 للضمه بان يدرك احد الطرفين اللذين لا بد منهما في صحة التمثيل
 للنوع المفرد بالعقل واللام في قوله متفقه للحقيقة للعبدان
 عوض المضاف اليه اي حقيقة للعقل فلا بد ان مطلق الانساق
 في الحقيقة لا يكفي في التمثيل وكذا ما اورد على الله عز وجل
 ان كون العقل العشرة متفقه في حقيقة العقل لا يكفي في صحة
 التمثيل بل لا بد من ذلك من كونه قام الحقيقة فان الانساق

والحقيقة لا يطلق آه اذا كان عام الماهية وكذا الكفوا في
 النوع الحقيقي بذلك القدر هو ان يكون جنسا نوعا ان
 الترتيب سواء كان في الانواع والاجناس بصفة الاضائة شيئا
 ولما كان النوعية الاضافية باعتبار لا تدلج تحت الجنس كان
 معنى نوع النوع تحت نوع آخر فيكون احص منه وهكذا يكون
 الترتيب من عام الى خاص ومن خاص الى احص هكذا فيكون بطريق
 السائل ولما كان الجنسية الى ما عتد كان معنى جنس الجنس
 فو جنس آخر فيكون الترتيب من خاص الى عام ومن عام الى عام
 هكذا فيكون بطريق المضاعف ان النوع السافل والى النوع
 المفرد والظنون فاسبق ليرتفع له وعليه باستحقاق الاسماء
 قال في شرح المطالع اما بين الجنس السافل والنوع العالي فلهذا
 فيها اذا ارببت جنسان فقط كاللون تحت الكيف وصدق احد
 بدون الاخر في الجسم والحيوان واما بين الجنس السافل والنوع
 النوع المتوسط فلحققتما في الحيوان واقرهما في اللون والجسم
 النامي واما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فلهذا دمهما في
 الجسم واقرهما في الجسم النامي واللون واما بين الجنس والنوع
 المتوسطين فلهذا دمهما في الجسم النامي واقرهما في الجسم
 الحيوان وقد عرفت آه فترى للشبه بان تخصص فساد
 التمثيلين بالترديد بين ان يكون العقل العشرة متفقه للحقيقة

او مختلفا ليس على ما ينبغي لان صحة التمثيل الاول يتوقف على
 كون الجوهر جنسا لها والتمثيل الثاني على عدم كونه جنسا لها
 ان هذين التصديرين ايضا لا يحتاجان كغيرهما الى اتفاق والافتقار
 في الحقيقة واحدا للتمثيلين فاسد نظر الى هذين التصديرين
 اذ يكفيه المصداق كمن يفتي وجهه فخصيص هذا المثال
 بالفرض بناء على كل واحد من التصديرين المتساويين مع كونه مؤثما
 بفساد احدا للتمثيلين لما فيه آه اعنا قال به لان معنى النوع
 للمفاتيح الاله مما تقدم تسجيها بنسبته للاسمين حاصله اذ
 لا يترتب اليه ان الشرطية المذكورة بقوله لما فيه مستندة الى ذلك
 قوله قد ذهب قديما المظفيين الى اخر الكلام في شرح عبارة
 الحق وحاصل الذي ان المقصود من التبيين على ان المقصود الاله
 من قوله المصداق الاصناف آه بيان النسبة والفرق بين
 العموم مطلقا استطراد في تحقيق النسبة بالعموم من وجه
 لكن لما كان آه في ايراد ذلك كمن الاستدراكية اشارة الى ان قوله
 الشئ قد ذهب آه استيفاء جواب سوال كانه قيل فلم يفرق
 لفتي العموم المطلق او لا يصح لما علم من كلمة ثم في قوله ثم
 بين قوله ثم من قوله اي من حيث التحقق وهو اي ما هو
 فقال تفسير لقوله ثم فقوله آه تنبيه على البيان السابق
 اعني انه من ان لفظ ذلك اشارة الى مذهب القدماء وان قوله

اعم صفة له دعوى وان قوله ثم راجع الى الدعوى وان الهم
 هو المنفى دون المنفى فانه رد له اي تلك الدعوى فسر
 التركيب الوصفى بالمعنى للتركي بناء على ان الاوصاف في الاصل اجابة
 لتخصيص على ان العموم صفة المنفى دون المنفى فينتج ان المثال
 في قوله وهو ان ليس بينهما عموم مطلقا باعتبار المنفى دون المنفى
 وقيل ان التخصيص راجع الى الرد المدلول عليه بقوله وردا لانه
 باعتبار ما يدل الجزاء القضية فيدانه لاشهاد له وقيل ان التخصيص
 راجع للصورة واصنافها الى الدعوى ليست ببيان بل لبيان
 ما في ملائمة والمراد منها الرد فيصح البيان من غير ملطف
 ولا يخفى انه على جميع التوجيهات لا يظلم لفظ الصورة
 فالتنبيه والتفسير عن ذلك الحكم العام بلفظ الدعوى وجه
 فانه ليس دعوى القدماء ولا دعوى المصداق والوجه عندني
 ان المراد من الدعوى هو المنفى ومعنى كونه اعم من قوله ثم
 وقوله لفظ الصورة لان المصداق اوردته في صورة الدعوى
 حيث جعلها يلحقه الدليل وليست دعواه حقيقة لان
 الاصل الرد يعني للقائ آه ليكون انواعا حقيقة يكون
 الجوهر جنسا لما تحته من العقل والنفس والهيولى والصورة
 والجسم فيكون انواعا اضافية وكذا في مختلف الافراد
 اما العقل وان تحته العقول العشرة التي هي انواع حقيقة

كروا ما وقع في فروما النفس فلان النفس الفكر والاشياء
 اما حقيقيان او اضافيان داخلان تحتها وقد بينا قسرا
 اما في الموضع الاول فلان النقطة تحت النقطة التي هي طرف الخط
 والنقطة التي هي طرف سطح المخروط والنقطة التي هي مركز في وسط
 الخط ونقطة المركز فيكون ان كل منها ^{يكون} عامسا مستدرجا تحت جنس
 النقطة وكذا الوحدة فان تحتها الوحدة التجمعية والجمعية في
 والوحدة والامثالية والاجتماعية والاعتبارية واما في الموضع الثاني
 فانها مستدرجات تحت جنس الكيف عند البعض فيكون ان يكون
 اضافيين وخاصة المناقشة في المصنفين ان التناهي انما هو
 بساط اخر اذ هاتين الحانين وهو لا يستلزم البساط في الذهن بل
 ان يكون اما هاتين كتيبة مركبة مركبة من الجنس والعقل
 تحت احد المقولات العشرة او لا يتوهم تعدد المناكبات باقية
 العبارات وليست اولا حقيقية اي بالقياس الى افرادها الحقيقية
 والاخرى اولا حقيقية بالنسبة الى اختصاصها الا انها افراد اعتبارية
 اذ ليس الفرق بين الحقيقة والماهية الا باعتبارها نقطة التقيد
 خارج وعدمه يعني اذ اسيل بريان التفريق المستد الذي
 المستد وان افاد وتصر كل منهما على الآخر الا ان المقصود هاهنا هو
 فصل القول بجواب ما هو على الدلالة العكسية ان الخط الفصلي
 ما يفيد اعني المطابقة لا نفس الدال فيفيد ان الدال بالنفس و

الاشياء

والاشياء لا يقدرون في جواب ما هو اذ هو بالاشياء بعينه
 في جز ما وضع لداوحي لا منه محان والمجان مشروط
 بالقرينة المانعة الموصوف له فاطندي وان كانت اذ استعلا
 استعلا لاجتماعها في المعنى التام او الاشياء لا بد ان يكون معها
 قرينة مانعة من ارادة معناها المطابق فلا ينتقل اليه اصلا
 لكن لا يجوز ان ينتقل الى جزء آخر والى لازم اذ القرينة المعينة
 المراد لما يجب ان يكون قطعية الدلالة على حقيقة لا يجوز للرب
 او العادة او الخصوصية المقام او اعتبار خطاي يدخل فيه
 فلا يرد ما يتوهم ان الخط ان يقع او ربما اشغل الذهن لا سيما
 المطابق ولا يعتقد في فهم المقصود على القرينة لجواز حقاها
 ولا حاجة الى ما اعتبر قدس سر من الانتقال الى الجزء الاخر والاشياء
 الاخر فيكون ان يدل عليه مطابقة كما يقع في جواب ما هو ما
 لا يجوز ان ناطق بوج لا يكون التفصيل المستفاد منه مقصود
 لان المسؤل عند تمام الماهية لا ما يوجب تصورها وابعبار
 التفصيل عند موجب تصور الحد ودو تفصيله وجوان المطالب
 وان يدل عليه تقصا بان يقع في جواب ما هو لان
 جميع اجزاء مقصودة فلا ينتقل الذهن الى غير المقصود معبر
 كلا او بعضا اي غير في كل الجواب وجزئية ونفس على ذلك
 هذا اي لكم المذكور من حجر النقص كذا هو الالتزام مطلقا

فقد قيل آه لو تعرض الشخص بكونه معتبرا فيها جزء من
 قد يكون تاما كونه وكذا ايضا لان اسم الاكمل يدل على ماهية المخلوق
 مقتضا ان الالتزام بمجوري يعنى لا يجوز ان يدرك لفظ ذلك
 بالالتزام على مفهوم معتبر في الترتيب وحاصله عدم جواز ذلك
 الالفاظ مجازية ولا يتوهم من ذلك مجاز الرسوم فان المعنى وانها
 المطابقة موجبة لمعنى المعروف والاولى جواز آه لا يثبت
 من جواز استعمال الالفاظ المجازية في التوقيفات مع الترتيب
 المعينة للقصص وذلك كتمه الاحتياج الى التوقيفات وكونها مستقلة
 باللو ان السبب المساوية للحدود فلا يوجد لوان لم يثنى واحد
 كذلك ولو وجد لكل واحد منها موجب لمعرفة الحدود فلا يثبت
 الاشتغال الى ما غير ما قصد صاحب الترتيب اي بلفظ الجنس
 جزء المقول باللفظ المذكور من قيل بلبس الكل بالجزء لان
 قيل بلبس المدلول بالبدال فلا يرد ان المقول وجزءه من قيل
 اللفظ فلا يمكن ان يكون مدلول عليه بالمطابقة ولا يحتاج
 الى ان يقر المدلول وجزءه مفهومه السبب بالمدلول مطابقة لفظها
 الوشوع فيه كما ان الدخول في الثاني اظهر وان كان كل منهما
 اعم من الوارد والداخل مناسبتهم كل من الطرفين اي المدلول
 بالمطابقة والمدلول بالضمين لاستدراك كل من الوشوع والمدلول
 لآخر نظر الى ان الحيوان آه فان قيل فلم جعل قوله توحدا

عنا لكونه

من المرات قلت لان معنى تفصيل الفصل المسمى من الجنس تفصيل قسم
 في نفس الامر لا في مجرد اعتبار العقل ولذا لا يكون الفصل امرا ميسرا
 لا يدرجه في الجنس المتوسط اي في حكمه لا في شئ الحكماني
 ان فوهم جنسا ونحوهما موقعا وكذا في له لا يدرجه في النوع المتوسط
 اي في حكم فلا يرد ان النوع العالي لا يجبان يكون جنسا متوسطا
 ولا الجنس السافل موقعا متوسطا كاللون فان نوع علمي لدخوله
 تحت الكيف وجنس سافل لان تحت الانواع الحقيقية وكذلك الحال
 في النوع المفرد فان في حكم النوع السافل في وجود المقوم له
 لدخوله تحت الكيف وجنس سافل لان تحت الانواع الحقيقية وكذا
 الحال في النوع المفرد فان في حكم النوع السافل في وجود المقوم له
 لدخوله تحت الجنس دون المقسم لعدم نوع تحت وفي الجنس
 المفرد فان في حكم الجنس العالي في وجود المقسم له كونه جنسا
 دون المقوم لجواز بساطته ولو تعرض قدس من بساطتها لا
 الكلام في بيان المنسبة بين الفصول التي للاجناس والانواع
 الواقعة في الترتيب والمفرد ليس بينهما اراد بالمعالي ام يمكن
 الحكم شاملا للتوسطات ايضا لان جميع مقومات العاليه
 اي على تقدير وجودها فتشمل المتوسطات والعاليات بان تركيب
 من امرين متساويين وانما لم يقل لان العالي مقوم سافل
 لان الكلام في الفصل المعروفة والمقسمة كان جميع مقومات

أه لا جزء للجزء لأن الظلام فيها يعني ان الحكم المذكور وان
 صحيح في نفسه لكنه خرج عن البحث لأن المراد بقولنا كل مقسم
 للعالي فهو مقسم للسافل الفضل المقوم في العكس ايضا ^{ارادة}
 فرضا متعلق بالمشاركة اتحاد المعالي والسافل بالهيئة ^{التي}
 كل منهما على الهيئة العالي والفصول المقومة للسافل فانه اذا
 ترتب آه قليل لقوله ليس السافل احروراء ما هيئة العالي لا ^{ال}
 المقومة آه وهي مخصوص بالسافل اذا فليس لما يكون سائيا بالآلة
 اذا السافل بالقياس الى العالي الذي قوله قد بلا واسطة ^{بما} فضل
 واحدا لا بقصول وهذا بيان لثالث السافل بالقياس الى العالي الذي
 قوفه بلا واسطة فلا يكون قوله فلذا فرض مشترك لم يبق فرق
 بينهما اعاده بقوله فاذا فرضت مشاركة اتحاد السافل والعالي
 حاصل القليل ان كل سافل بالقياس الى العالي الذي قوفه بلا ^{ال}
 لا يمتاز الا بفصل واحد مقوم له فلو فرض الاشتراك فيه بينهما
 لم يمتاز كذلك السافل بالقياس الى العالي الذي قوفه بالواسطة
 الواحد لا يمتاز عند الانفصالين وهكذا فلو فرض الاشتراك بينهما
 لم يميز عنده ما يستلزم تصور آه اي اللذان كاهل المشابهة
 فلا يرد النقض بالجزء الاخير من الحد التام لان استلزام ^{سطه}
 استلزام امد التمام للحد بطريق النظر هذا التقييد اولى مما يدل
 ان المراد الاستلزام بطريق السببية او الاستلزام بطريق ^{استقاي}

فانه لا فرضية على هذا التخصيص من ان الاستقاض بالضرورة با
 بالنسبة الى اللواتم البينة لا يدفع مما تقدم آه ليس المراد انه
 مذكور فيما تقدم صريحا بل انه مستفاد منه على ما ذكره قدس سر
 في حواشي المطالع وذلك انهم قسموا العلم الى البصيرة والصدق
 وميوان كل واحد منهما بنفسه للضرورة ونظري وانه يمكن
 اكتساب النظري من الضروري بطريق النظر وان الموصل الى البصيرة
 النظري يسمى قولنا ارضا فنكمل في مقامهم هذه علم ان لازم
 مذكوره وهما هوان معرفي الشيء ما يكون تصويره مستلزما
 بطريق النظر للتصور الكسبي لذلك الشيء وكيف نصب فرضية
 اخرى على التقييد بيان طرق اكتساب آه والاكتساب يكون
 الا بالنظر بان تصور المعرف آه وذلك لان معنى الاستلزام
 اشاع الانفكاك للمبين التصويري فكما ان تصور الحد بالكمه يستلزم
 لتصور الحد ود بالكمه كذلك انكس ضرورة اتحادهما بالذات
 الا ان استلزام من جانب الحد استلزام السبب المسبب ومن جانب
 المحدود استلزام المسبب للمسبب فاقول ان تصور المحدود ومجلا
 غير مستلزم لتصوره ومنه مفصلا عين المحدود فلا استلزام اصلا
 منهم مشتق عدم الفرق بين الاستلزام والنسبة تصور لوانها
 آه بالكمه او بوجه يمتاز عما عداها اذ ليس شيء منها آه وكذا
 ادفع ان تصور الجسم الداطن والجسم الكا قيب مثلا من غير ان يربط

الى ما يطالب تعريفه لا يستلزم وحصوله الانسان في الذهن فكيف
 يستلزم تصور بكنه الحقيقة وامثاله عاقله لا يحصل الا من
 تصور جميع اجزائه اذ ان تصور بعض الاجزاء موجه عيني كان ذلك
 بصورة الشيء بالوهم واذا تصور موجه ذاتي كان ذلك بصورة الوجود
 بالحدوثا فترى ان تصور الشيء مبالووجه تصور لذلك الوجه
 حيث اعتاده بذلك الشيء وكان الحد كسب من ذلك الوجه والذاتي
 مع ذاتي اخر فليس لا تصور يستلزم آه وذلك اذا كان بينهما علاقة
 موجبة لا امتناع الا فكذلك في التصور ولكن قوله او امثاله
 حكيم باستدراكه بناء على ان اخر في المذكور لا فالان لم يستدل
 احدهما من غير ان يوصله بناء على ان العام اذا قيل بالخاص
 كان المراد منه ماعدا الخاص كقوله او لا انفصال الحقيقي فالرسم الاكمل
 خارج عن الاقسام المتغيرة عندهم كالمركب من العرض العام في الفصل
 او الخاصة او منهما وان كان موقفا يصدق تعريف المعرفة عليه
 وبعض المتأخرين اى من غير اشتراط ان يوصل الى كنهه فهو
 داخل في الرسم ويكون كلمة او يمنع للمثل وفيه انه لا حاجة الى هذا
 التقيد التقيد فان الاطلاق اظهر فيما قصد منه ولذلك
 حكوا فيه ان الاضرب واجب الامتياز عن كل ما عدا المعرفة
 عدم وجوده في امتيانه ولذا علوا عدم صلاحية للتفريق كقوله
 اخفى وغاية ما ينفع ان الاضرب يكون له ومراة لمشاهدته بقا

لكن من حيث اعتاده بالاعم فلا يكون عين للاعم من حيث عمده
 واليه يشير قوله قدس سره اشتراط المساواة مما ذهب اليه
 المتأخرون اذ يحصل التميز التام حيث يحتاج جميع افراد المعرفة
 من جميع ماعداه مع التوحيد بالوجه في ذلك لان التصور
 بالكنه لا يكون معه الا التميز التام او لا يمكن آه لان التميز
 لازم للتصور وما قيل انه يجوز ان يتصور الشيء ما مر شاملا لجميع
 المعقولات فلا ينفيد التميز اصلا فوهم لا نه يوجب التميز
 عن نفسه وان كان ذلك النقيض فردا باعتبار اخر هما
 يصلحان آه فلا يد من احوالهما في المعرفة والالم يكن المطلق
 جميع قوانين الاكتساب قال في المعرفة آه وان قلت بعد معرفت
 المعرفة ما مر يستفاد منه مغايرة للمعرفة فالتمديد المذكور في
 قلت اللازم منه ان يكون بينهما مغايرة بوجه ولا يلزم ان يكون
 ذلك من حيث انه معرف والمراد ثم المعرفة اما ان يكون نفس المعرفة
 او غيره قال الجازي ان يكون نفس آه اي من ان يكون نفس آه
 اي من حيث انه معرف نفس المعرفة بحيث لا يعارض بوجه من الوجه
 هذا موقوف آه اي هذا الحكم الكلي كما هو المخط موقوف على تلك
 الاعيين فلا ينافي وجه الخاص معقولا بالكنه ايا انفصلي لا
 الاجل جاد لا يستلزم تصور العام لم يلزم آه والسر فيه ان
 العموم والمخصوص ليس بينهما محسب التفضل بل بحسب الصدق والكل

في نفس الامر اذ حاد آه اذ ليس العموم والخصوص بينهما
 في العقل وجود لزوم البين بينهما ليس بلانم فيقول
 حصول الخاص في العقل بدون حصول العام فيه والمعرف
 لا بد احلى ان يكون من المعرفة اي المعرفة من حيث الوجه الذي
 هي معرف لا بد ان يكون اكثر ظهورا من المعرفة من حيث انه معرف
 بالنسبة الى السامع لوجوب تقدم معرفته كونه سببا والسبب
 في الحصول يستلزم زياده ظهوره عند العقل ولما قد بالنسبة الى
 السامع لان الشيء قد يكون احلى بالنسبة الى قوم عبيد لهم
 ولا يكون كذلك بالنسبة الى قوم آخر كذا اعادة قدس سر في
 حواشي شرح المطالع واما قال احلى لان المعرفة ظهورا في الجملة
 بالوجه الذي هو الله المطلب وهذا الشرط شامل للحد والرسم
 كما لا يخفى فان دفع الشبهة التي تعرضت لبعض الشاخرين وطول
 الكلام فكل ما يصدق المعرفة آه الاول بكسر الراء والثاني في
 بفتحها ان يكون المعرفة متساويا آه الاول بكسر الراء والثاني
 بفتحها وكذا في تفسير المنع بلانم للكلمة الثانية آه النص اياه
 عينها كما نص عليه السيد في حواشي المطالع اللهم الا ان يفتر النعاش
 الاعتباري وهو بلانم الكلمة الاولى لكونه عكس حقيقة لها اي
 ما لا يصدق عليه المعرفة بفتح الراء بصدق عليه المعرفة بكسر
 متى وجد المعرفة آه الاول بكسر الراء والثاني بفتحها وكذا في تفسير

الانعكاس ثبت الملازمة آه اي اللزوم من الطرفين التي ادعاها
 وان لم يكن لها مدخل في المقصود اعني استلزام القضية الثانية
 للانعكاس والمقضيان آه يعني ان صحيح الاطلاق في المقتضى
 هو العقل لانه وضع ثابته والمناسبة بين المعنيين مجرد ترجيح هذا
 اللفظ على غيره من الالفاظ وجود المرجح لا يكفي في الاطلاق بخلاف
 المحاذ فان الصحيح فيه وجود العلاقة والمناسبة بين المعنيين مجرد
 ترجيح هذا اللفظ على غيره من الالفاظ وجود المرجح لا يكفي في الاطلاق
 بخلاف المحاذ فان الصحيح فيه وجود العلاقة والمناسبة فكلما وجد
 فيه بعض الاطلاق ما يترك من النفس آه او ما في حكمها بان يقال
 تعريف الجنس والفصل مقامها والمراد للجنس والفصل الماصلين
 بالوجود كان المعرفة هو ذلك الوجه وهو وجه المعرفة ايضا في قوله
 ذلك الوجه في التعريف للجنس او الفصل واما المركب من العضو
 المسافرة وان كان هذا ايضا الا انه لما لم يثبت وجوده في المطلقين
 اسقطوه عن درجة الاعتبار واما التعديد بالاجزاء الخارجية فان
 شرطنا في المعرفة كونه محولا على ما في التهذيب فلا يمكن التعديد
 بها الا باخذ لانهم بالنسبة اليها كما يقيم البيت ذو سقف وحرارة
 فيكون رسما لاحدا وان لم يشترط ذلك فالتعديد يحصل بذلك
 الاجزاء الا انه لانه اسقطوه عن الاقسام كما اسقطوا البحث
 عن نفس تلك الاجزاء وكذا المركب من امرين بينهما عموم خاص

من وجه سا قط من درجة الاعتبار لا تساعد في الماهية
للحقيقة واما لم يعثر وآه فيه امتناع الى انها داخل في
المعرف الا انها لم يعثر واما في الاقسام فلا يرد ان نفيها
ينقض بها في الرسم الاكمل من الحد التام كالجوان المناطق
الصالح فانما لم يعثر في الاقسام فلانة في الحقيقة افعال
القسامين وكثيرا فيعرض على اطلاقها بانها لا تكون حلا
لعدم اشتغالها على الذاتيات واعلم ان التعاريف الموجودة
ذكر الموجودة مع ان الحقيقة بقى الماهية الموجودة تنصيصا
ودفعنا للحل على الماهية معلقا والمراد الموجودة في نفس الامر
كانت في الاعيان او في الازهار كالاسكان والوجوب
نفسا واصلا حد المفد لانه لا يقدر على الاصحاب المقس
القدمية الذي ليس على كسبها رئيس القوم اي الشيخ
ابا علي بن سينا فتجديد المفهومات اي من حيث انها
مفهومات وضع اللفظ بانها في اللغة او الاصطلاح
ليست حد واورسوما بحسب الاسم لانها شارة لحد لمعنى
الاسم اما بذاتها او بعرضها بحسب الحقيقة كونه شارة
للماهية الموجودة في نفس الامر بالذاتيات او العرضيات
واما الاطلاع عليه آه فيه اشارة الى ان في عبارة الشرح
اذ ليس المقصود من التجديد الاطلاع على الذاتيات بل الاطلاع

على الحدود بالذاتيات لهذا الغرض الاخير هكذا في آت الشرح
ولا فاش في لفظ الاخير والظاهر هذا الغرض ايضا والغرض
العام قد يفيد الثاني وهو ما اذا جعل الماهية شئ
لان يكون جزء معرف لجوان ان يصير المركب من العرضين
العامين خاصة مساوية كالتاير والورد فالصواب
ولا اشتراك في هذا الرسم الناقص في وجه الماهية لم يقيد بنفي
بخصه بما ذكره او لا يمكن على ما ذكره الشرح المركب من العرض
العام والعرض والعرض مع الماهية داخل في الرسم الناقص فلا
ما ذكره قد سهر قال المصنف في القضايا واحكامها
اي تعريفات القضايا واقسامها وفي بيان احكامها واحكامها
من العكس والنقيض وعكس النقيض والباقي زاد لفظ في
القضايا في العنوان اشتراك الى ان المقدمة ايضا من مقدم
المقالة الذاتية مما قيل انه يحسن التقابل بين القضايا واحكامها
لان معنى قوله في القضايا انها الموضوعات الحقيقية لهذا
المباحث ولا يصح ذلك المعنى في قوله واحكامها اذ احوال القضايا
ليست موضوعات حقيقة في شئ من المباحث والمراد اما ما صدق
عليها الاحوال وهو بعض القضايا فيلزم مقابلته لما صدق العام
واما انفسها والمراد انها موضوعات ذكرته فيلزم ان لا يكون
قوله واحكامها على نفي قوله في القضايا وما اجيب عنه من ان المراد

فكلا الموضوعين هما موضوعات ذكرية ليسا بشئ متشابه
 فلهذا الذكر على انه لا معنى لكون القضايا موضوعا ذكرية في ذلك
 الذي ليس الا الوصف العنواني وهو مفهوم نظوري
 لما فرغ من مباحث القولاء قد جرت عادة المتأرجحين ايراد
 القضية الانعاقية بعد الفراغ من بحث والشرع في آخر شيئا
 للعلم وتجديد التعليم وفيما سيلي في حيث حصل قد اقبل به
 من العلم ونسبها على انه ان وقع مسالة مما يقدم فيها تأخره
 بطريق الاسطراد ومعنى قوله شرع حان ان يشرع فيه كاصح
 به في اول فصل التعريفات فاللعنى لما فرغ المصنف من مباحث الخلق
 بالقول انتم وهي المباحث المذكورة في الفصل الرابع حان ان يشرع
 في المباحث المختصة بالحجة ولما توقف تلك المباحث على مباحث
 القضايا با وضع المقالة الثانية لبيان ذلك اي قد مباحثها
 فمخط القائل هو وصف المقالة بالثانية واما جعلها مقالة
 عليها فلليميز بين المبادي والمقاصد على ملصق الاصول والاعتبار
 او لئلا تكتنفها المحتاج اليها جميعها في مقالة واحدة في القول انتم
 وقوله وبنها معطوفة على الجملة الشرطية لا على الاجزاء اي
 استثنائية فعليك بسلوك الطريق المستقيم وذلك الاشارة
 الى الكيفيات والنقصات التي تعرضت لبعضها في طريق الحق
 عني سكا على وجهه لهدى اصن مشى سوي على صراط مستقيم

وما قبل او يفتقر له المباحث المتعلقة بها فيدخل مباحث القضايا
 ولذا في مباحث القول انتم لتوافق قوله شرع على حقيقة ولا
 يحتاج الى التأويل باراد ان يشرع ادعان ان يشرع في ان يشرع
 اللفظ من المبادي الى عند قوله ولما توقف معرفتها على معرفة
 القضايا واحكامها كما ان للقول انتم ان يبين ان جهة التوقف
 التي احلها انتم واصله انه توقف بعض المسائل على البعض كونه
 مبادي له والمقصد من التشبيه توضيحه بما هو علم سابق يتوقف
 مباحث القول انتم على مباحث الكليات والمراد بالقول انتم مباحث
 لان المقصد بيان جهة التوقف المباحث على المباحث ايضا فالاول
 سر وهو مباحث الكليات الخمس وان مباحثها مبادي لمباحث لا
 لانه واما المبادي لانه نفس الكليات لتركيب العرف منها
 اعم من الكليات الخمس ولو باعتبار البعض قليل يكون مباحثها
 مبادي لمباحثه يعني ان المعرفة مركبة من الكليات الخمس فلا بد في
 معرفتها من بحث انه موصل من معرفتها من حيث يتوقف عليها ايضا
 فيكون مباحثها مبادي لمباحثه كذلك الحجة اي لمباحث الحجة
 مبادي يتركب منها من موضوعاتها على حذف المضاف بقرينة
 قوله وهي مباحث القضايا فتوقفه كذلك اعاده لقوله كما ان القول
 انتم مبادي لتحلل الفاصلة الكثيرة وكان الظاهر ان القول انتم
 نفس القول انتم والحجة وجعل مباديها نفس الكليات والقضايا

ما يحل لهم ان يخل في قوله وهي مباحات الخبيات المحسوسة
 وهي مباحات العقابيا فتكلموا بما لا يرضى لسماعه الاذن الكثرة
 نظايرهم تصحيح العيان ولم يعموا حول انه على ذلك القدر
 لم نذكر لفظ المباح ولم يقل وهي الكليات وهي المقصبات وان
 المقصبات وجه تقديم المباح على المباح فان القضية آتية
 المقدمة مطلوبة مستفادة مما سبق اى اما قيدا لا قسم بالاولية
 لان القضية اسما ثابوتية والفرق بين وضع المقدمة ذكر الام
 الاولوية وهذا على تقدير ان يكون قوله والفرق بالاولوية
 السطح واما على تقدير كونه باللقا كما في اكثرها فهي اكثرها حتى
 جرد شرط محذوف اى اذا تقرر ان اسما ثابوتية ايضا والفرق
 من وضع المقدمة ذكر الاقسام الاولوية فلذا قيد العنوان بها
 والناظرين تكلموا في تصحيح التعليل بما لا يرضى الطبع السليم
 بل اسما ثابوتية اى ليست باولية سواء كانت ثابوتية او اولوية
 والفرق آه وقسمه الشريطة الى المتصلة او المتفصلة
 ليست بمقصودة في المقدمة بل اسطرادي ولا يخفى ما فيه
 والوجه ان يقر اذ بالاقسام الاولوية ما يكون اسما مباحا
 بالنظر الى ذاتها باعتبار ام خارج عن حقيقتها فالجملية
 الشريطة والمتصلة والمتفصلة من الاقسام الاولوية وكيفية
 باعتبار الحكم المنقسم الى الخلق والشرطي الاتصال والافتصال

الذي هو جزء القضية بخلاف الموجبة والسالبة والمزوجة
 والافتراضية فانها باعتبار صفات الحكم وبخلاف الكلية والجزئية
 والعرضية واللاعرضية فانها باعتبار صفات الموضوع والخلق
 قول بعبارة لم يقل قوله نعم آه الا لا يلزم في القضية ان
 يتم بالفعل لقوله انه صادق فيه او كاذب ولم يقل قوله بل
 صادق فيها او كاذب ليخرج قول المجنون والناهم زيد فامعنا
 كلامهما وان كان في نفس الامر صادق في كلامه او كاذبا الا انه
 لا يتم لهما انه صادق او كاذب في المعنى لان كلامهما بالحق الطوبى
 ليس بجزء من القضية هي عليه في النكاح ولم يقل قوله صادق او كاذب
 لئلا يتوهم الدور حيث اخذوا في تعريف الصدق والكذب
 للمبررات في القضية ولذا ترك التعريف المشهور لعنى ما
 يحتمل الصدق والكذب مع احتياجه الى موثقة بيان الاحتمال بان
 المراد به الاحتمال بالنظر الى ذات الخبر فخط النظر عما هو خارج
 عند حتى عن خصوصية الطرفين اما المقدمة آه اى اما
 تعريف القضية وتوزيع اسماها الاولوية فلا بد من تقديمه
 على مباحات الائمة في الفصول الثلاثة لان البعث عنها موقوف
 على معرفتها ولما تنقسم القضية الى تلك الاقسام فيما اخرج
 اليد في تلك المباحات فكانه اوردته تكميلا لتعريفات القضية
 فذلك الاقسام اذ بالانقسام يتكشف المقسم زيادة الاكتشافات

حيث ينكشف من حيث التحقيق ايضا وتعين الاقسام الالهية
 بحيث لا يتصور غيرها وكان التعريف من ثمة التعريفات المقسم
 والاقسام فقول المصنف واقسامها على القضية والتعريفات كلها
 منصوبة في المقدمة فاقبل التقسيم اذا كان من ثمة التعريف
 لم يستحسن ذكره في العنوان وما قيل ان التقسيم اذا كان ليعين
 تلك الاقسام ناسبان جعل هذا وجه التدعيم لا يجعله من
 ثمة التعريف وهم مني على ان مراده قدس سره بقوله ولما التقى
 تعريف القضية فقط وان قول المصنف واقسامها عطف على تعريف
 القضية ومعناه وتقسيمها الى اقسامها ثم الجمل في ضرورة
 والموجبة والسالبة والمحصورات وغيرها وان كانت من
 الاقسام الاولى ظاهرة لكن الاختلاف الاحباب والسلب
 الكلية والجزئية في الجملة والشرطية كانت في الحقيقة اقساما
 ثانوية لان المعبراه لانها الموصوفة بالصدق والكذب و
 لا يصلح الوجه فخص بهذا المقام والوجه العام ما قالوا
 ان اللفظ اذا اورد بين الاشتراك والمجاز على المجاز فسميت
 اي اطلق عليه لا وضعت له والالكان مشتركا وكذا القول
 المشبه في مطلق الاطلاق فان القول يرادف المركب والمركب
 صفة اللفظ لانه ما واصل على جزء معناه والمعنى انما هو
 به بالعرض على ما نص عليه قدس سره في اول بحث المعاني المفردة

فالمعقولة في المعقولات مجاز في المعقول على عكس القضية اذ
 لا يمكن ان يقول لفظ القضية منقول عن القضية المعقولة
 الى المعقولة بناء على ان القدماء جمعوا موضوعات مسائل
 المنطق الالفاظ والمساخرين اجزاء الاحكام على المعقولات لان
 المنقول بشرط فيها محر المعنى الاول ولا يخرجها على ان جعل المقد
 الفاظ موضوعات المسائل لا يتفق الوضع لجواز ان يكون ذلك
 الجعل باقامة الدال مقام المدلول تسهلا لعدم كيف وقد اتفقوا
 على ان موضع المنطق المعقولات الثانية والمعلولان التصور
 والتصدية ثم القضية آه بيان للفرق بين القضية و
 التصديق فانه قد يشبه على بعض الاوهام لا اعتبار للصواب في
 الذهن في القضية لان الصدق والكذب انما يوضع لطلب اعتبار
 حصول في الذهن ولا طلاقا ثم التصديق عليها وحاصل الفرق
 ان القضية من قبل المعلوم والموصول في الذهن شرطها في
 التصديق من قبل المعلوم واطلاق التصديق اما على التيقن بانها
 انه متعلق التصديق او على ارادة الصدق به من التصديق
 هو العلم بالمعلوم اه لمعني الادعان والتسليم له لا معنى
 التصور له فالمعلومات آه حصول المعلوم من حصول على
 لا يوجب انصاف النفس بها وحصول المعلوم حصولا على ان
 انه اذا اعتبر الموصول في الذهن في القضية يلزم انقاد التصديق

والفرضية اذا فرق بين المعلوم والعدم عند التأمل يحصل الا^{شياء}
 انفسها في الذهن الا باعتبار الوجود والعدم والقيام
 على ما تقرر في المحل لا يتعلق الا بها فخلات اطراف الفرضية
 فانه كما يتعلق الصدق بها يتعلق بما عدلها اعني الواقع و
 اللاواقع فليس لها اختصاص بالصدقين مصححان يطلق مجعها
 الصدقين عليها فادعاء المصدر ليكون لاحاطة الصدقين
 بمعنى المصدقين في اختصاص بالفرضية وقوله صحيح اي
 آه اي في حكم الفصل في حق الاستصحاب فان الفصل يشترط ان
 يكون مفردا محمولا اما ان يدخل بطرفها باعتبار طرفها
 بالنظر اليها الى مفردين فالقيود المذكورة في جانب المصنوع
 او المحمول كالجبهة غير مبرمة في الاحتمال حتى يرد انه قد يدخل الحمل
 الى اكثر من مفردين نحو زيد العالم قائم في الدار الفرضية لا بد
 فيها آه مفعولها ان زيدا او ربط بين الطرفين اهلا كخبر
 من الحكم معنى الواقع واللاواقع كما مض سابقا لاحقا كان
 بشرط كونه معقولا كما ذكر سابقا بقوله من حيث انها محال
 في الذهن فلا ينافي ما ذكره قدس سره في شرح المفتاح من
 ان المحتمل للصدق والكذب هو الحكم المعقول اعني الايقاع و
 الانشراح دون الواقع واللاواقع فهما اهل التعبير
 او جزاء شرط لحدوث او اذا كان لا بد فيها من امور ثلثة

بشرط المادية في كون الفرضية بها بالضرورة كالجسم بالمادة واما
 قال بشرط المادية لاختصاصها بالاجسام ونس ذلك قوله
 بشرط الصورة واخلال الفرضية آه فان الاخلال في اللغة
 كساده شدة كره وهو ابطال للصورة مع بقاء الجبل بحاله
 كلمة ليس آه لما كان كلمة ليس هو بحسب التركيب الاسترجاعي
 والاعلى رفع النسبة اليجابية فلا يكون والاعلى ما يرتبط المحل
 بالموضوع ويجهل بان المجموع من حيث المجموع يدل على وضع
 النسبة السلبية فيكون وابطالها وبشرط الصورة الفرضية
 السالبة فيخرج الاخلال فيهما فينتج حملها التعريف هو
 المحكوم عليه اهل الحكمي والامتناعي والافضل فيدخل فيها
 المقدم والتالي ان يحذف آه كما لا بد في الفرضية الملقب عليها
 بدل على الحكم المذكورة لفظا كان او حركة وهو بشرط الصور
 لها سوا كانت تنائية او ثلاثية فحذفها واذلها ابطا
 لصورتها واخلالها اجزاء بها المادية فيسهل تخويلها بتمام
 مقام زيد بلا ريبية وحمل المذهب هو على الترتيب لفظا او
 تغييرا الشائعية بناء على حمل الادوات على الالفاظ الدالة على
 الربط لا يصح تفسير الاخلال به فانه ابطال للصورة ثم ما ذكر
 الشئ معنى اخلال الفرضية الملقب بخلال الفرضية
 المعقولة ما ذكره قدس سره في التائيد السابقة ان حكم

بان احدهما هو الآخر اما صريحاً كما في الجملة الاسمية او ضمنياً كما في
 الفعلية كما سيحكي كانه قد مره واعلم بغير الجملة الفعلية
 فاما احدهما من الحكم فليلا للاقسام وضبطاً للافتقار بقدر
 الامكان ان حكم فيها بان احدهما ليس الاخرى قصد الحكم
 المتبادر فلا بد الموجبة السالبة المحول فان الحكم القسدي
 فيها الاجاب بقول الشمس طالعة وانها موجودة لما سيحكي
 من ان كلامه رابط زمانية فيجب حذفها ايضاً فالمراد بقوله
 كلمة ان مع مدخلها اولان معنى كانت الشمس طالعة الشمس
 كاي طلوعه وهو معنى الشمس طالعة على ما حققه الشافعي
 شرح المطالع من ان كلمة كان مستتر في جانب المحول كما سيحكي واما
 القول بان ايراده لمجرد غاية ان حرف الشرط لا يدخل على الآ
 لا مدخلها في القضية فلا يعاين كلامهم المراد بالمفرد اما
 المفرد بالفعل او المفرد بالقوة اي ما يجرهما حقيقة او للتعليم كما
 في قوله كونوا حجاجاً او صديداً يا ايها الذين آمنوا جميعاً واما مجرد الآ
 وليس للزديد والتقسيم وهو الذي آه تفسير للمفرد بالقوة
 يعني ان لفظ القوة على عدم كونه مفرداً بالفعل وهو ظاهري
 صلاحيها وذلك بان يمكن التفسير عند مجرد واقعها
 آه اي اقل الالفاظ المفردة التي يمكن التفسير عنها من اطلاق
 تلك القضايا ومشتق هذه الالفاظ وقل من مونها ظاهرة لعدم

احتاجها

احتاجها الى ملاحظة خصوصية الاطراف ومعانيها والظاهر
 كلمة ان كما لا يخفى وقرايتها كسورة غير صحيحة لكونها من المفرد
 لا يمكن ان تحقق آه يعني ان الحكم في الشرط لما كان بايصال وقوع
 نسبة بوقوع اخرى او بانفساله عنه لا يمكن التفسير عن طراده
 بالمفرد وما قيل انفسادهم بقى هذا شئ الى القوة يعني وان وقع بالتعليم
 المذكور لا تنفاس بالامثلة المذكورة من التفسيرين لكن في شكل
 امره هو انه على هذا التفسير يدخل جميع الشرائط في الجملة لتحقيق
 التفسير عن اطرافها بالمفردين بعد الاعمال اى حذف الحكم الاصل
 الاخصالي لا بد كان مقتضياً ملاحظة الطرفين تفسيرا لها
 من التفسير بالمفردين فاذا زال يمكن التفسير بالمفردين فنصدق
 على جميع الشرائط انه ما يجعل طرفاً لها بالمفردين بالقوة التي
 ما قبل ان لا يمكن التفسير عن طرفي الشرطية بعد الاعمال بمفردين
 لان الاعمال الحقيقية المأمرة وتكليفها لا يركب الشرطية من
 قضيتين بالقوة فيكون التفسير منهما بمفردين بعد حذف الحكم الشرطي
 المنفصل لملاحظة الطرفين مقتضياً فيكون الاعمال بالمفردين
 بالقوة قد بدت فانه خفي على الناظرين والصواب في التفسير
 والتفسير في قوله برز عليه واجع الى القول المذكور عليه يقال ان
 وقولنا زيد اموه قائم باعتبار على تقسيم المصنف بخرجه عن القسم
 الاول وخرجه عن الثاني بخلاف هذا التقسيم وكذا ورد في بعض

التي فيه

فولنا هذا ملزوم لذلك ليس بغيره عن الشرطية بل هو قضية كلية
معناها بمعنى الشرطية سميت كلية زاد لفظ النسبية إشارة
لأنه مفهوم اصطلاحى هذا هو المطابق آه فى المحضر إشارة
إلى أن ما قاله المخاضون من زيادة لفظ الأفعال غير اللازم
إلى اجزائه الموجودة فيبدأى الكلية كما يشعرون آخر كلامه و
قول الله ما عند التركيب فإن التركيب مبتدأ منها إلى الحصول
الصون فلا يرد أن الصورة من الأجزاء الموجودة ولا يجعل إليها
الأداة الغير الحكم أيقاعا أو انشراحا أى اعتبر الوقوع أو الوقوع
حال كونه حاصل فى الذهن ومعقولا كما عرفت مرارا لا يربط
بغير ضرورة لأن النفس يمكن أن يلفظ المشيئين قصدا
وبالذات وعدم صيرورة محكوما عليه أو به لعدم اقتدار
النفس على ذلك لا يستلزم عدم أصنافه فثبت من انفسيين
فى نفس الأمر حتى يلزم أن يقع انفسيين على ما وهم
أن يصير محكوما عليه أو به بالحكم الحالى أو الانصالي أو الانفصالي
فما لم يرد القضية عن الوقوع واللا وقوع من حيث حصول
فى الذهن فلا رده كيف يمكن بغيره ما عنده والحال أن الحكم
الانصالي أو الانفصالي ما هو بين وثوع النسبيين اللذين
هما فى المقدم والسالى ما لم ينضم إليه الحكم بمعنى الوقوع و
اللا وقوع من حيث أنه حاصل فى الذهن وكذلك بينهما بعد

فقد وجد لكم في الاطراف لا الوقوع واللاوقوع من حيث
 حصوله في الذهن على وجه الادعاء فلا يرد ان وجود لكم
 لا ينافي العلم بكذبه لان القضية قد يكون كاذبة وان
 اردت آه هذا التفصيل ما خوذ من كلام الشيخ في الشفا
 عن ينقله لك بعبارة فانه يوجب الشك في ما نقله في
 تحقيق معنى الجملة والشرطية والقول الجازم يحكم فيه نسبة
 معنى الى معنى اما بايجاب واما سلب وذلك المعنى اما ان يكون
 فيه ايضا مثل هذه النسبة او لا يكون فان كان وكان الخطر فيه
 لا من حيث هو واحد وجملة بل من حيث يغير تفصيله فان القول
 الجازم ليس بسيط والا حلي كقولنا ان كانت الشمس طالعة
 فالهزار موجود فقد حكم ههنا بايجاب نسبة الاتصال بين
 قولنا الشمس طالعة وبين قولنا فالهزار موجود فواجب قولنا
 بينهما الاول وكقولنا اما ان يكون الشمس واما ان يكون
 الليل موجودا فقد اوجب ههنا نسبة عناد بين قولين
 وبين اجزاء كل واحد من القولين في المثالين تركيبا يحكم
 فيه بهذه النسبة اعنى النسبة الجاعلة للقول جازما فان قولنا
 الشمس طالعة فلا يستعمل على ايجاب من حيث هي هذه النسبة
 وجب ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطيا وما جرى مجرى الاول
 يسمى موصلا وما جرى مجرى الثاني يسمى مفصلا واما ان يكون

كذلك بل كانت التركيب بين معينين لا تركيب فيهما اصلا كقولنا
 زيد حيوان او بين معينين فيهما تركيبا صدق فيه ولا
 كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق
 مات فان تركيب الزم منه وهو حيوان ناطق مات تركيبا في
 الصفة ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا الانسان او تركيب فيه
 صدق وكذب ولكن احسن حيث هو جمل يمكن ان يدل عليها
 لفظا واعتبرت وحدته لا تفصيله كقولنا الانسان عشي قضية
 فانه ليس ملققت اى حال الانسان وحال حل المشى عليه بل الى
 الجملة الواجوز ان تسمى قضية وكذلك قلت سمعت اذ راي
 عبد الله زيدا ما اشبه هذا جميع هذه التي لا يرد ان يحكم في
 اجزائها بالنسبة الإيجابية او السلبية وان كان يتفق بعضها
 ان يكون في الجزء منها ايجاب او سلب فيجعل التالي ايجابيا و
 السلبى كشي واحد يلقط الى وحدته حيث يمكن ان يدل عليه
 باسم واحد ان زيد فهو حلي وحاصيه ان المنسوب اليه يقع في
 ايجابه انه هو ما جعل منسوب كما يفتى ان الانسان هو حيوان
 السلبى خافه واما في الشرطي فاما يفتى في ايجابه ان هذا لانم نال
 لذلك ومعان ذلك ولا يفتى لاحد الجزئين انه الآخر انتهى فاسأل في هذه
 العبارة الجزئية بقدر فيه تحقينا وايضا بيان الاقسام شافيا
 من التشكيك والادغام كاشفا لما ذكره قدس سره في تفصيل المرام

الانسان حيوان بناء على ان معنى الحيوان جسم تام
 حساس لشيء ووجوده والا كان مشغلا على النسبة الحقيقية
 فقيس اليه المراد بها ما عدا السامة بمعنى ما يصح السكون
 عليه فيدخل فيه التوضيحية والاضافية والامتزاجية ونسبة
 المشتقات الى فاعلها فيكون القضية ايضاً حلية لانه لا بد
 من ملاحظة النسبة اجالا لا يمكن الحكم بالاعتقاد كقولنا زيد ابو
 قاسم وكذا زيد ضرب لانه لا يقع محمول الابناء ويل مقول في حقه
 ملحوظه اجالا بان لا يلتفت الى نسبت قصدا بل الى الجمع
 من حيث المجموع ايضاً حلية للصحة الحكم بالاعتقاد ملحوظه
 اي يكون النسبة ملتفتا اليها قصدا وذلك يستدعي ملاحظة
 طرفها قصدا فلا يمكن الحكم بالاعتقاد كقولنا ان كانت الشمس
 آه وكذا ان جاءك زيد فاضربه سواء جازيا ووقع الانشائية
 خبر ما بالانواريل او بناويل على النسبة التقييدية مطلعا الى
 من غير تفصيل كالاشارة اليه بقوله بان كانت تقييدية من اية
 حلية وذلك انها لا يكون ملحوظ الا اجالا لانه لا يفرق حال
 المنسوب بالقياس الى المنسوب اليه لان ذلك لا يفرق حال
 المذكور ولا يمكن ان يستفاد انه لما عرفت من ان النسبة فيها
 ملحوظه قصدا وبالذات وذلك يستدعي ملاحظة الطرفين كذلك
 ولا يمكن ان يستفاد من المفرد ملاحظة الامور الغير المتعددة

مفصلة وباقول انه يمكن ان يوضح مفردا بآراء معهودات متعددة
 مترتبة فيتم من تلك الامور مفصلة مترتبة بناء على ان الدلالة
 بالغة للوضع جوابه انه قد سرت في الامكان الوتوحي لا الذاتي
 ان كان كل واحد واحد وعنوان جاءك فاكومد داخل في الشرحية بناء
 على ما حقق قد سرت من ان الجزء العلوي باول بالجزء اليه في
 حقه كومد وما اورد عليه من مفرد العاقل ليس الا تعليق الطلب
 بالشرط واستلزامه للاخبار لا يتحقق اتحادا فالحق ان يقفاه ليس
 قضية بل هو انشا كقولك اكرم زيد ان جاءك لا تدفع بما حقق في
 حاشي المطول لا يلبس المضربا به فيكون قضية بالقوة العربية
 من الفعل الا لا يحتاج فيها بعد حذف الربط الى شيء اسوي الادعاء
 تلك النسبة علة ما اذا لاحظ النسبة اجالا فانه قضية بالقوة
 البعيدة لا جيبا جماليا ملاحظة النسبة تفصيلا ايضاً فيجوز
 التقسيم بهذا الوجه اي باختيار اغلاله لا تقصين وقد
 لا يوجد في شيء من طرفيها الحكم بعين النوع والادنى الذي
 اغتر فيها من حيث انه حاصل في الذهن اذ لو وجد ذلك لويتركب
 الشرطية الصادقة من كاذبين بل فرض الحكم وان معنى قولنا ان كانت
 الشمس طالعة فانه موجودا يقع الثانية على تقدير وقوع
 النسبة الاولى سواء وقعت الشبهة اولا فان ادوات الشرط
 والعتادة اذ بان شرط معنى التعليق محلهو الشايع فلذا قابله

بالغداد اخرجت اي على تقدير وجود الحكم فيها قبل دخولها
كما يدل عليه البيان وانما حق هذه الصورة بالبيان لانها مشتقة
توهم الغالب بان اطلاق الشرطية قضايها وما قيل ان المراد اخرجها
عن صلاحية الحكم في كونه مطلقا محل المنع فانه لو انقضت الصلاحية
لما عاد الحكم بعد الخلف كما في القياس الاستثنائي **المصلحة التي**
آه لما كان تعريف المصلحة في المتن اعني وهي التي الحكم فيها صدق
قضيه او لا صدقها على تقدير اخرجي بعد ما اناد الشئ ان المراد
بلا صدقها سلب الصدق لا العدول والخرج السالبة ولزم
اعتبار لا صدقها في قولنا على تقدير صدق اخرجي ثلث اخرج ما حكم
فيها بصدق قضيه او لا صدقها على تقدير لا صدق اخرجي ولا
خلق الراد اذ لا يكون في المصلحة الا تعلق الصدق بالصدق في
في ايهام اختصاصه بالذو ويبدو فان المبادىء من صدق قضيه
على تقدير صدق اخرجي ان يكون بينهما علاقه تقتضي ذلك واهما
ان الحكم فيها باي وجه وان معنى الصدق هو لانه بعد الاضافه
ان نقين انه ليس بمعنى الخلل لكنه يحرم بمعنى المطابقة للواقع والحق
فوقه قدوس سره لم يفرقها وبيان اضافها بحيث يتدفع ذلك
فبين ان الحكم هنا بالادمال في التحقق سواء كان بعلاقه او لا
وان الصدق ههنا بمعنى التحقق في نفس الامر لا بمعنى المطابقة
للواقع والا لتركيب المصلحة الصادقة من مطلقين عامين

مردود دوام صدق المطابقة بالعامه وليس كذلك فانه يصدق
قولنا كلما صدق الانسان حيوان صدق زيد قائم ولا يصدق
كلما كان الانسان حيوانا كان زيدا قائما **تحقق قضيه**
تحقق الفقيه ويؤيد شبهتها في نفس الامر والمراد من الحكم فيها
بالانصاف ان يكون مدلوله المطابق لذلك فلا ينقض تعريفها
من المصلحة والمفصلة بالاجزى بناء على تلازم الشرطيات
وسير عليا آه استنادا الى ما سيجي من ان لكل واحد من الانصاف
المصلحة ومافيه للخلو ومافيه للجمع معين عام وخاصا
فكهما قد يكذب ان اشار بذلك الى ان المراد المصلحة للجمع
بالمعنى الاخر اعني ما حكم بالثاني في الصدق فقط بمعنى
الحكم بالثاني في الكذب فانه شامل للحقيقة ايضا وكذا الحال في
ما فقه للخلو فلا يكون ملية اي لا يخرج اطلاق الاسامي عليها
كما يدل عليه الجواب وليس معناه فلا يكون داخله في نقاديهما
او ما يدين المعنى الاصطلاحي الشامل للسوال بحيث لا
فيه لا معنى لقيدها ما ثبت ما موصوله اي لان الخلية و
المصلحة والمنفصلة بحسب الافة التي يثبت فيها الخل والانصاف
والافصال والخل على الغاية وارجاع الصغير الى السوال وله
يوجب التكرار وما حررنا ان في ما قيل ان الخل معنى ادراك
الغسيه واقعة او ليست واقعة وبمعنى النسبة الكمية بتحقيق

في السوال فيصح اطلاق اللمية بمعنى المنسوب الى الخلل لان الكلام
 في الاطلاق بالمعنى اللغوي الاصطلاحي على ان ساذكره لا يطرد
 في المصلحة والمنفعة بحسب المفهوم اللغة اعني ما
 انصف بالخل والافصال والافصال بمعناها الاصطلاحية
 وان لم يكن معنى الشرطية آه وهو المنسوب الى الشرط
 بمعنى يفتق شئ بشئ - تدبؤم آه التزم ناش من
 تخصيص السوال وفي التفسير بالوهم وتجيبيل والفاعل مثالا
 الى كمال ضعف فلذا ليس ضرر لدفعه لان التخصيص بالسوال
 بواسطة ان الكلام فيها لا يفتق للمعنى الموجبات يشهد عليه
 بيانه بقوله ومفهومات الاصطلاحية آه ولذا قالوا لا
 ولم يقل الخط قد يتوهم من هذه العبارة فان معناه واما
 المناسبة المحققة للنقل في السوال فان يد على تحقق النقل
 الى ما في التفسير بقوله فليست نهايد على ما نحن نكن التوهم
 منقذ بالعبارة بان يقع معناه مع المناسبة المحققة للنقل الى
 المعنى العام بتحقيقه باعتبار جميع افراد امان في الموجبات آه والذرية
 على انما منقول الى المعاني الاصطلاحية العاقبة ما سبق من
 قوله ومفهوماتها الاصطلاحية آه وقد صرح الشارح في
 شرح المطالع فلا حاجة الى التزام آه وكيف يلزم وهو
 ان يكون اطلاقها على الموجبات مجبورا لان النقل شرطية

لجزء القول عند هي الحماية والشرطية واما ما وقع في الاسناد
 من ان اصناف التركيب الجزئي ثلثة حماية ومفصلة فالله
 من الاصناف المحصلة والشرطية تكونها جنسا لها ليس لها
 محصلا كان مفهوم آه انما قال كان اه لان الاعجاب و
 السلب خارجا عن حقيقة الحماية والتحصيل بها شبيهة بتحصيل
 للماهية المبرمة بالفضل بخلاف الشرطية ولذا قال فلا يحصل
 منصوص بها الا بها ان القسم المقضية آه لانه حصلا بين
 الشيء والاثبات يحزم العقل بحود صلا حطة فهو في القسمين
 الاختصاص باي تعيين القضية من القسم المذكورة واما كون
 كلا طرفي الشرطية متساويين في الملاحظة النسبية فخصيلا انما نقل
 الى الواقع حتى لو وجد قضية احد طرفيها مفردة بالفعل او
 بالقوة ولما شتمل على النسبة الملاحظة تفصلا يكون شرطية
 واما ما قيل ان علمت في علمت زيدا قائما قضية بالفعل والنسبة
 الملاحظة بين علمت وبين زيدا قائما نسبة ما شجرية ليست
 بحماية لان احد طرفيها ليس بمفردة ولا بالفعل ولا شك ان احد
 طرفيها قضية فذو فذو بان علمت قضية حماية لانه بمعنى ايا
 عالم وزيدا قائما ويدا ويل قيام زيد ولو يصح دخول ان المقتر
 علمها والمجموع فضلة خارج فضلة عن النسبة العامة
 للشرطية كانه قيل ان عالم بقيام زيد ولو كان نقا بالفعل

بالمفعول النسبة تامه جزئيه ثم ان يكون مثل ضربت ذبا
 قائما في الدار وقت الظهور شقلا على نسبة جزئيه على حدة
 قصدا والوجدان يكذب وكلام العوم يطله فان الجملة آه
 يعني ان الجملة مركبة في نفسها من اجزاء ثلثة فليس بسيط
 بمعنى ما اجزاء له من الشرطية فيكون بسيطه بالقياس اليها
 بمعنى انها اقل جزا منها ولم يكف بكونها اقل جزا منها
 بان يقول الشرطية لا بد فيها من ما لا يدع منه في الجملة من الحكم
 عليه وبه والنسبة ان يكون طرفاهما مركبة خلال الجملة
 لان مجرد ذلك لا يخفى في تقديم مباحث الخلية على مباحث الشرطية
 فلذا اعتبر البساطة من حيث الجزئية لا حاجت الى اعتبار الشرطية
 كما لا يخفى ولا يعني آه اي من قولنا انها اقل جزا للشرطية
 التي هي سوى الحكم اي الوقوع واللا وقوع من حيث حصولها
 في الذهن بطريق الاذعان وهذه الخشية معتمة في كونها
 قضية فلا يرد ان ذات الحكم معتمة في الشرطية ايضا الا انه غير
 بها من عن في الخلية ووصف الجزاء لا يدخل له في الجزئية فكذا
 الخلية بجميع اجزاء الشرط من غير حاجة الى ما يكلف السيد
 قدس سره فكأنها آه اي اذا كانت باعتبار اكثر اجزاءها
 جزا منها فكانها تباينها اجزاء منها فيكون متقدمة
 عليها طبعها فاصحح التقديم في البحث لتوافق في الوضع

الطبع ويسمى موضوعا اي المحكوم عليه في الخلية
 لا مطلق المحكوم عليه وكذا قوله يسمى محمولا ان يدل
 باللفظ النسوية بين الاجزاء فلا يرد ان حقها ان يدل عليها
 بدلا لفظا كان الا واللفظ العادل هذا بناء على اكثر ولا
 فالارجح قد يكون حركة كما سيصرح به لان محصل معناه
 معناه الذي لا يتبدل بتغيير العبارات وبهذا الاعتبار هو
 القضية في الجملة والشرطية وان اختلفا القضية في
 المدلول الاول الذي يختلف بحسب العبارات والاشياء
 المدلولات زاد لفظه محصل مما قيل لا يتم ان محصل معناه ذلك
 بل هو معني اخر لان لمعنى هذه القضية وهم اما النسبة
 التي مورد الوقوع واللا وقوع فان الايجاب والسلب
 بمعنى الثبوت والاثبات ايضا على ما ذكره المحقق الفخام
 في الشرح العنصري الوقوع واللا وقوع هو الايجاب
 والسلب اي ثبوت شيء اشياء او انقائه عنه وفي ثبوت
 النسبة الحكمية بالمورد لها وثبوتها بغية الايجاب والسلب
 توضع لتقاربها على ما هو في المتأخرين من اثباتهم
 للقضية جزما اخر سوى الوقوع واللا وقوع يسمى النسبة
 الحكمية التقديرية المشتركة بينهما كما يدل عليه قوله في الوقوع
 النسبة واللا وقوعها وان اجزاء الخلية اربعة على رأي

المتأخرين والتحقيق ما ذهب اليه المتقدمون ان الجزء الثالث
 هي ثبوت المحل الموضوع لكنه يتعلق به علمان قصوري
 من حيث انها نسبة بينهما وعم تصديق باعتبار مطابقة
 للنسبة التي بينهما في نفس الامر وعدم مطابقة اياها
 فان النسبة ما لو يغير معها آه فهي رابطة بالعرض والمباداة
 من قوله بها يتطابقا يكون رابطة بلا واسطة وهي الوقوع
 والا وقوع فيكون في قوله بهما يرتبط اشارة ما بان
 ببيان واحد احدهما بدلالة المطابقة والثاني بدلالة الاثر
 فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما فهم وان كانت
 التزامية كما يدل عليه البصر بوقوع النسبة التي ادركت بين
 المحل والموضوع بينهما في نفس الامر وتفسير ادراك الوقوع
 النسبة الا وقوعها بادراك النسبة واقعة او ليست بواقعة
 الاستئناس الى ان المراد يكون الادراك بطريق الادعاء لذلك
 الوقوع والا وقوع الذي هو امر جالي ومورد النسبة لان
 الوقوع والا وقوع عيان عن هذه القضية والادعاء اعتبار
 القضية في القضية والتصديق في التصديق الى ما لا ينهي
 ولهذا الحد عند واحد ابي في القضية المحلطة وهذا متفق
 عليه بين الفريقين انما الاختلاف في اجزاء القضية المعقولة
 حتى ان الاجزاء اعي اجزاء القضية المحلطة ثم الرابطة

اعظم

اداة قضية محله فلا يرد انه قد يكون حركته يعني ان
 النسبة آه وقع لما اوردده المحقق النقاشاني من انه لو كان
 توقف مفهوم اللفظ على شيء موجب لكونه اداة لكان جميع
 الاسماء الدالة على السبب والاصافات اودات وحاصل ذلك
 ان المراد بالتوقف عدم الاستقلال بالضمومية لكونها دالة
 على نسبة الى لفظ حالة الطرفين غير المحلطة لذاتها كما سب
 الحروف معاني واشارة اليه الله بقوله على النسبة الرابطة بها
 باعتبار ملاحظتها من حيث ذاتها ليست برابطة وهي
 غير مستقلة وهي تمام معناها والدال على ان اللفظ مفرد نظمو
 هذه القيود وتركها وما تؤول من ان ليس هو مركب فتنفرد
 بما ذكره قدس سره سابقا من ان المجموع موضوع بوضع النسبة
 السلبية. وقد يناقش آه اجاب المحقق النقاشاني بان
 ليس مرادهم ان لفظ هو رابطة في لغة العرب بل انما يؤولون
 للفظ الى العربية استعارة واللفظ هو للربط الغير الرابطة
 بقوله است في الفارسية داسين في اليونانية وورده
 المحقق الدواني بانه مخالف لما ذكره الشيخ في الشفاء حيث
 قال في اللغة العرب في ما حذف الرابطة اسكال على شعور
 الذين معناها وبعاد ذكره والمذكور بما كان في قال الاسم
 كقولك زيد وهو حي فان لفظه هو جازم لا ليدل بنفسها

بل لا يدل على ان زيد افعال لم يذكر بعد ما دام خبر هو المان
 بصرح به فقد خرجت عن ان يدل بذاتها دلالة كاملة
 ملحقت بالادوات لكنها في نسبة الاسماء انتهى ايضا الباعث لهم على
 الاستعانة المذكورة اذا لم يكن في لغة العرب لفظ يربط رابط على الا
 عليهم ان يقولوا لا رابط في لغة العرب سوى الحركات ثم قال ان
 لا يسلون ان هو راجع الى موضع ليكون عينه بحسب المعنى يخرج
 على انه اداة في صورة الاسم ويكون اختصاص الفصل بالموضع
 المحصور ولا يلزمهم موافقة التعويين ولا يخفى انه يحكم لان
 اختلاف حاله بالذكور والتانيث والامر والاشبه والجمع
 باختلاف المراجع اليه استفادة الحكم بدون ذكر ما يدي على هم
 كونه مستعملا في لغة العرب للربط واي يدل على ما ادعوه والملاح
 ربح بالقياس من غير داع يدعو اليه فلا يكون رابط ولو قيل
 المراد به الفصل والهاد فيقولوا امثلة التي اورد فيها ليست من
 مواضع الفصل ولو سلم فتغير الفصل اي لا يدل على الربط على
 التخصيص والاكيد والفرق بين التعت والمركب في شرح المطالع
 ويقع اعطى على تناقض والتناقض والتقابل والاشبه في شرح
 المطالع هو حركة الرفع قال المحقق المقتضى ان كان المصنوع
 والحوال مبنيين فالقضية ساسه وان كانا معربين فعلامه بانه
 وان كان احدهما فقط معربا فعلامه ناقص انتهى ولو اريد الرفع

لعلنا

لفظا او فقيرا او محلا لم يكن القضية في لغة العرب ساسه
 على مدلول الرابط فلا يكون دلالة على القضية دلالة مطابقة فلا يكون
 رابطا لانها الدال على القضية بالمطابقة ولو اريد ان من ذلك يدخل
 كان الساسه على الاعمال والمنشقات كلها في الرابطه وما قيل ان الرابط
 ما دل على نسبة شيء الى شيء مما حارجه عن مدلولها سواء كان دالا
 بالمطابقة والا فلا يدخل الاعمال الساسه منع كونه خلاف المشا ورجع
 تفريق الرابطه برده على سائر الافعال الساسه وادخال المقادير
 باعتبار الرابطه في ذلك لانها باعتبار اشتغالها على السور وعرض السبل
 والاعجاب والجملة تفسر بآخر لاشتغالها على ثلثة اعين حيث اعياها
 الرابطه فلا ينافي اشتغالها على الالذس ثلثة باعتبارها من الاعيا
 والسلج والجملة ثلثة معان اي لا فاد منها فلا ينافي دلالة الرابطه
 الراسية لا غير معص بالاداة ولذا يستعمل فيما ليس به رابطا هو كان
 الله غفور رحيم وان ارد ان المعاني اربعة كما وان وتبع النسبة و
 النسبة معنى واحد لشد الانسيام بينهما وان حذف اي كان
 فهو ضرب زيد شائبة والقول بانه خارج من التبيين لاستغنائه
 عن الرابطه والتبيين بقضية بينهما رابطه غير انه ان ارد بقوله فيها
 رابط مدلول الرابط فهو لازم في كل قضية كما يدل عليه قوله والحليلة
 انما ستم من ابراء ثلثة وان اريد بها لفظا فكيف يصح جعل الشائبة
 ضمنا لما شعور الذهن ليس به حذف بل بيان لوجه الحذف

الوجوب أي وجوب استعمالها وإشباعه وجوازها وفيه بعد
 أن كان مراد القائل بصلب الاحتمالات المتشابهة بقوله فلا يفتي
 بعد لأن كون الاحتمالات المتشعبة واقعة في الاستعمال محل تردد
 أن كان مراده صلب الاحتمالات العقلية لاستعمال الرابطة كما
 يشير إليه قوله في شرح المطالع وعدم الصعود على بعض الأمثلة
 لا يصح بالقرين فوجد بعد أن صلب الاحتمالات العقلية ليس مطاعا
 في المقام الاطلاع ولا ثابت بعدتها في غيرها ربما لا يستعمل الرابطة
 رابطة كانت أو غير نهائية وكذلك الخذف ولغة النجم أي اللغة
 الفارسية فانه المتبادر من اطلائها يستعملها يدعيه الأمثلة
 وما وقع في بعض الكتب اللغة الفارسية بدورها وفقر ذلك آه وفيه
 نقص بقرين زيدا وما وجد واجب بعضه الفقرة بما يحتاج إليه ذكر
 الرابطة وهو ما لا يكون المحل من الأفعال الثابتة فانها ترتبط لكانها
 على النسبة للموضوع معين ولذا لا يستعمل معها ما يدور دونه
 فان قوله محتمل فيه تحت لانه من عطف المفرد على المفرد بالرابطة المذكورة
 بربطها بالموضوع ولو سلم فالمراد لا يستعملون الفقرة بدورها على
 انه وقع في بعض العبارات واللغة الفارسية في الأصل لا يستعملون
 بدون الرابطة فيجوز أن لا يكون هذا الكلام من أصل اللغة هذا
 انقسم بأن آية لم يورد المصنف جميع المقامات المذكورة في هذا الفصل
 بعنوان التقسيم بل قال ان كان كذلك يسمى إذا دللنا على أن الشيء يكونها

تقسيمات

تقسيمات ومعنى كونه اولاً وثانياً وثالثاً انها كذلك في الذكر لانها كذلك
 في المرتبة وقوله باعتبار الرابطة باعتبار النسبة باعتبار الموضوع
 في التقسيم الثلاثة متعلق بقوله تقسيم لا بقوله ثان فلا ينقسم
 انه في بيان التقسيم تقسيمها اول باعتبار النسبة وهذا لا يشمل
 القضايا الكاذبة أي التقسيم المذكور ما قبل تعريف الموجبة
 تشمل القضايا الكاذبة الموجبة لان نسبتها يصح فيها ان يقع النوع
 ليس محمولاً فلا يقتصر سادس الترتيب على عدم الانحياز لعدم اطلاقها
 ايضاً ولا يصح قول الشيء وهذا لا يشمل اللغة ثانياً الكاذبة الموجبة لان
 نسبتها يصح فيها ان يقع الموضوع ليس محمولاً فلا يقتصر الترتيب على
 عدم الانحياز لعدم اطلاقها ايضاً ولا يصح قول الشيء وهذا لا يشمل
 القضايا الكاذبة لانه يشتملها لكن لا على وجه يستقيم فوم
 لان النسبة التي هي مدلول الرابطة في الكواذب السالبة البت
 نسبة لسيبها يصح ان يقع ان المحل موضوع وكذا في الكواذب
 الموجبة فيشتملها قطعاً لان النسبة التي هي مدلول
 الكواذب جميعها عندنا ثلثها ان الموضوع محمول وليس يكن
 هذا عما يصح في الكواذب التي لا يعلم القائل كذبها اما الكاذبات
 التي يعلم كذبها وينتهد الكذب فلا يصح نزع القائل ايضاً ان
 الموضوع محمول وليس محمول اللهم الا ان يراد بما هو محمول
 القائل بما هو كذلك نظر الى الخط والى ما يستفاد من كلامه

لا يخفى بعده وقال المحقق النفاذ في النسبة التي يفهم من قولنا الانسان حجرى التي بها يقع ان يقع الموضع ليس محمول وان لم يصلح ههنا ههنا وهذا في غاية الموضع هذا لكن لما كان منع لقاد النسبة في الكاذبة الصادقة لم لا يجوز ان يكون للطريقين مدخل في ذلك والظاهر ان المراد الصريح يجب التفسير اي يصير التفسير بهذا القول سواء طالق الواقع او لا اي على كية الافراد او سواء دخل على الموضع او المحمول او على متعلقاتها بحصرها ويجب لها بحيث خرجها عن الشبهة الذي كان قبل دخول السور فيدخل لفظ البعض ايضا من غير حاجة الي فعل انه سمي باسم الكل فلا شتمها على السور ووجود صحة التسمية في المخوفة خوفا يذهب بعض الانسان ليعبر اطلاق السورة عليها لعدم وجوب اطراده وسورها كل وكل ما يودي معناه من اي لفظة كانت اي كل واحد لا لكل المحمول اي سورها الموجبة الكلية الكل الافرادي الذي لتشمول الافراد لكل المجموعي الذي هو عبارة عن شمول الاجزاء فان القضية المشتملة عليه تخصيبه لا يمنع صدق على كثيرين ذهنا وخارجا وما قيل هو محتمل ولفظ كل عنوان الموضع ليست بسورة لعدم حسن دخول لفظ بعض على الكل المجموعي ليس لاجل عدم تعدد افراده حتى يتناقض كونه محتملا

بلاجل كون الموضع مفهوم ما انحصار في فرد كاله العالم وواجب الوجود والقديم هو الشمس والسماء الاول فم لانه لا بد في العلم ان يكون الحكم على ما يصدق عليه العنوان لان الاخصار في فرد اما يصح فيها تعدد افراده ذهنا وفيما نحن فيه لا عنوان ولا افراد فضلا عن الاخصار كما لا يخفى وليت شعري بالقول هذا الفضل في نحو كل زيد حسن فله على ان ادعى ان شخص معين لو ما قاله من ان ادخل البعض على ما انحصار في فرد ليس غير مستحسن اذ لفظ البعض لا يقتضي ان يكون لما دخل عليه افراد متعددة في الخارج بل بكيفية التعداد النهائي اي بعض الافراد اي انما يكون لفظ البعض سور الموجبة للقرينة اذا اريد به بعض افراد ما دخل عليه بقرينة ما اذا اريد به بعض اجزائه نحو الرخمي اسود فان لم لا يكون موجبه جزئية بل محتملة لان لفظ عنوان القضية الاسورة كان قد قيل من الرخمي اسود ولو مفهومه كل ليصدق ليصدق على كثيرين في الذهن لم يثبت ان الحكم على كل افراده او بعضها وليس كل بالآه يعني ان ليس كل لدخوله على القضية الموجبة للمشتملة على الحكم الايجابي سواء كانت ثنائيا او ثلثية يدل باعتبار صحة التركيب على رفع النسبة على الوجه الكل جزاء الرخمي اسود وهو مفهوم كل ليصدق على كثيرين في الذهن لم يثبت ان الحكم على كل افراد

او بعضها ان ليس كل دال آه يعني ان ليس كل لدخول في القضية
 الموجبة المشتملة على الحكم الايجابي سواء كانت ثنائية او ثلثية
 يدل باعتبار وضعه التركيبي على رفع النسبة على الوجه الكلي
 ويلزمه السلب الجزئي كما فصله والمجموع يدل على وضع
 السلب الجزئي فيكون ليس داخل في السور والرايط معالا
 لا فائدة في الربط الكلي وعلى السلب الجزئي بالالتزام
 هو مستعمل فيه لما عرفت من ان المجموع يدل عليه وضع
 النسبة السلبية فلا يرد ان ليس هو في قولنا ليس لانه
 هو القام يدل على وضع النسبة بينهما بالمطابقة وعلى السلب
 الجزئي بالالتزام ضرورة ان رفع النسبة لا يكون الا برفع من
 كل واحد وعن البعض فقط وعلى التقدير تحقق السلب
 الجزئي فيلزم ان يكون المضملة السابقة بل كل المضملة
 الموجبة ايضا مستورة والرايط مستورة الا انها دالة على
 الثبوت المطلق ويلزمها الايجاب الجزئي وذلك ليس هو في
 السالبة المضملة وهو في الموجبة لم يستعمل في المدلول الايجابي
 فاما ان يكون المحمول آه وذلك لان ارتفاع الايجاب
 الكلي اما بارتفاع الفيد اعني الكمية او بارتفاع المفيد
 اعني الايجاب وما قيل ان التقى يتوجه الى الفيد وانه محط
 الفائق وكون لازمه الرخ عن البعض والثبوت لبعض

فهو في المقامات الخطابية ولما في المقامات للربانية
 يتوجه اليهما لا المتيقن جزاء اي صدق الاشبهة للعقل
 اصلا فيكون السلب الجزئي لازما للتقديرين اللازم احدهما
 لا على المعنيين رفع الايجاب الكلي ان عدم تحقق رفع الايجاب
 الكلي بدون احدهما وعدم تحقق التقديرين بدون السلب
 الجزئي عما يدل على اللزوم الخارجي ويجوز ان لا يثبت كون
 دلالة كل عليه بالالتزام قلت كونه دالا عليه مسلم لانه فرض
 انه سور لسلب الجزئي والسور ما يدل على كمية الافراد والمقصد
 ههنا الفرق بان رفع الايجاب الكلي نفس الموضوع والسلب الجزئي
 خارج منه لان له يدل على هذا كفاء الله ههنا وفيما سأل
 على مجرد اللزوم والتقييد باللزوم في نظر العقل وفي الذهن
 على ما قيل مكلف لا يساعد عبارة الله على السلب الجزئي
 بالالتزام من الوجود بل ثبت اللزوم الذهني بينهما من ضرورة فهم
 اي ما لا بد منه وقوله ومن لوازمه عطف تفسير له وثبت
 ما في بعض النسخ المصححة اي من لوازمه لا يفهم آه معارضة
 مناه على شئ اطلاق السلب الجزئي على احد فردته اعني السلب
 عن البعض والثبوت لبعض كما اشار اليه الى ذلك بتفسير
 للسلب عن البعض فقوله اي السلب الجزئي والمراد من عموم
 رفع الايجاب الكلي منهما عموم من حيث الصدق او بعض ان

يقم السلب الكلي والرفق عن البعض دفع للايجاب الكلي والاشياء
 ما ينبغي من ان مشترك بينهما لان العام اه اي لفظ العام
 اما عدم دلالة عليه بالمطابقة فانه يستلزم اتحاد العام
 والخاص واما بالنضمن فلا يستلزم ان لا يوجد العام بدون
 واما بالاشتراف فلان الخاص من حيث انه خاص ليس له انما للعلم
 فضلا عن لزوم الذهني وتحققه في بعض الصور كدلالة
 العلم على المعارف الذي هو احض منه وذلك لاحل الزعم
 الذهني بينهما لا من حيث العموم والخصوص لا ما نقولاه من
 عموم الرفق الايجاب الكلي عن السلب الجزئي حين منشاها
 بالاضراب بقوله بل اعلم من السلب عن البعض مع الايجاب ولهذا
 القدر لم الجواب عن المعارضة فقوله واذ انحصرت الدليل
 المذكور على لزوم السلب الجزئي لرفع الايجاب الكلي واما ان
 انحصرت في الايجاب الكلي في قسمين اعني السلب الكلي والسلب
 عن البعض دون البعض اللذين هما ملزمان للسلب الجزئي كان
 السلب الجزئي لانما له ثبتت الزعم بين رفع الايجاب الكلي و
 السلب الجزئي ودلالة ليس كل عليه مسلمة فيكون مدلول الترابيا
 وبما ان اخرها اي بد لقوله واذ انحصرت وتبين
 الى ان مال القريتين واحدا لا يخفى يكون مفهومه المص
 اه وذلك لان لفظ البعض يستعمل فيما اذا لم يقصد الحكم على الكلي

فلا يتم بعض الاشياء حيوان ويزاد كل بعض منه بان يكون الاض
 لا يستغنى في بادخال حرف السلب يكون معناه النفي عن مفرد
 غير معين وما قيل ان ليس بعض وبعض ليس رفع الايجاب الجزئي
 والسلب الجزئي لانه لرفع الايجاب الجزئي فلا يكون السلب الجزئي
 مدلولها المطابق في قوم فان سلب ليس معناه الرفع الايجاب
 والاختلاف في النفي فقط واما انما يد لان ان يجرى
 لذلك مع عدم الاحتياج اليه ليطهر الفرق على وجه الكمال
 ان يبين ما تعاكسا في الدلالة على رفع الايجاب الكلي والسلب الجزئي
 فليس كل نقبض صريح للايجاب الكلي بل لزوم لنقيض الايجاب
 الجزئي وليس بعض وبعض بالانكس لان بعض بعض الالاد
 اه اي ليس مدلول النقيضه ومفهومه ما منه في الجزئية فلا يكون
 النفي في ليس بعض متوجها الى المعين حتى لا يحفل المحلل على السلب
 الكلي فاقببه النكرة اما ان ذلك لانه لا يستعمل لفظ كل بعض
 الامصافا او بابدال التبيين من المصاف الى مضمون عليه الرضي
 فلا يكون نكرة لان تعيين التكرار لانه له وقال النكرة
 في سياق النفي اه اي قد يفيد العموم اذا قصد منه نفي الناس
 دون الوجهه مضمون عليه السور قد يفسر في خواشي المطول
 ومعنى وقوله في سياق ان يكون النفي متوجها اليه بل
 اغتراب البعض او لا سلب عنه المحول والسلب واراد عليه بد

اعتبار فلا يفيد العموم واعتبار الضمير في ليس مجرد الربط
 فلا يفيد العموم كما يدل عليه الرجوع الى الوجدات والبعوضة
 بالعامية بقولنا بعض انسان مستان بعض كانت ومن له
 يقم مقص الله في ضم الضمير المرفوع الى البعض فقال بل السلب
 انما هو اعم من البعض والجميع لتقدمه عليه في الذكر
 يحق في ان لفظ السلب لا يرد اذ يكفي ان يقع بل انما هو اعم
 هذا كلام ظاهر في اي منشاء النظر الى ظاهر اللفظية
 دخل ليس على بعض في الاول وليس على بعض في الثاني ولما في القيمة
 فليس كذلك لان كلمة ليس رابطة فالنفي متوجه الى ربط المحل
 بالبعوض سواء قوم ليس واخر فان اردت جرح السلب في
 ان ليس رابطة يفيد سلب الربط لكن له اعتباران ان اعتبر
 السلب اولا واعتبر البعضية مبنى ويكون معناه سلب المحل عن
 الموضوع من غير نفي البعضية كان سلبا جزئيا وان اعتبر
 البعض اولا واعتبر السلب مبنى ويكون معناه سلب القيمة
 الموجبة للجزئية كان مفاده سلبا كلياً وليس مراد بقوله
 وان اردت سلب القيمة ان يجعل النفي متوجها الى القيمة
 حتى يبين ان قصداً هذه القيمة ليست بمحققه جعل
 القيمة شعبة والقيمة بمثابة اسم وليس وجوب محو
 فلا يصح مع هذا القصد ذهب الجزء الثاني من هذه القيمة

التي ذكر فيها كل او بعض فعلى هذا آه هذا على عكس ما ذكرنا
 فاما ان اعتبر السلب اولا واعتبر الكلية بعض كان سلبا
 كلياً وان اعتبر الكلية الموضوع مقدم على السلب كان سلبا
 جزئياً كما حققنا اي في ليس بعض وفي بعض النسخ كالحققة
 اي الله في شرح المطالع حيث قال والصواب ان يقع ليس
 بعض اما ان يعتبر سلبا مابا القياس الى القضية فليس كل مطابق
 لرفع الايجاب الكلي وليس بعض لرفع الايجاب الجزئي وان
 اعتبر القياس الى المحل فليس كل مطابق للسلب الكلي
 وليس بعض للسلب الجزئي بامكان آه استادة الى ان
 قوله وان لم يبين آه عدل بقوله وان يبين معطوف عليه
 وذلك لطول الفاصلة اما ان يصلح لان يصدق
 كلية وجزئية فغير من فاعل يصدق اي يصدق الكلية
 والجزئية وليس حالاً او ليس المقصود ان القضية حال
 معايتها الكلية والجزئية وان الانسان في جزوان يصح
 لان يكون كلية وجزئية فلا يصلح لان يصدق حالاً كونها
 كلية وجزئية او الماهية ليس لها وصف الكلية والجزئية
 حتى يقارن صدقها بما يصدق من حيث الكلية والجزئية
 ولا مصدر او الظاهر كليا وجزئياً بان يكون اه تفسير
 للصلاحيه يعني ان صلاحية الصدق بالجهتين عبارة

عن ان يكون الحكم فيها على الافراد فانه مناط الصدق المذكور
وليس المراد معناه الظاهر ان يعطى ان يتصف بالصدق في كل
حيز من حيز الحيوان الانسان انكوا في حق الانسان جرم من جرم
المهمله وورد ان ذكر احد الوضوعين كاف في المعرفة وذكر الامر
وان الترتيب صادر عن بعض الطبيعيات اعني جعل الحد على الحد
ومثل الانسان حيوان فانه يصح لان يصدق كليمه وجزئية
مع انها طبيعية وذلك لان معنى الصلاحية المذكورة ان يكون
الحكم على الافراد وليس الحكم فيها على الافراد وحال كونها طبيعية
اذ الحكم فيها على الافراد كانت مهمله وللدور التام حيث
كلت الشكوك بكل لواحدة والعلم من لم يتبين هذه الدقة في
الاجابات المذكورة ثم ان التسمية قد ذكر المهمله كقولنا حيوان
واخرها المصنوع لعل بيان الحكم فيها ونعم بعضهم خفي اختيار التسمية
المثلية استبان لما ورد على الزعم المذكور ههنا اي في قول
الحيوان جنس واخر زبد عن المهمله كقولنا الحيوان ماشي فان
الحكم عليه فيها ما يصدق عليه الحيوان لعدم صحة الحكم على
الطبيعة فان الفيداه يعني ان الزعم المذكور لا يصدق بين
فيدا الثبوت وفيدا الابطال فان فيدا الابطال ما لا يحظر خلافه
وبعض في جانب الموضوع وفيدا الثبوت ما يكون الثبوت باعتبار
فان قيل هذا العموم واضح في جانب الموضوع وان لم يجز اعتبار

حصرها كقضية فلسفة لقولنا الانسان من حيث العموم
فوق قلت كيف ما كان فالقضية طبيعية وان كان الحكم على احد
القسمين على طبيعية الحكم المفيد في الامر على طبيعة الحكم الغير
المفيد كذا في شرح المطالبه وان لوحظ آه ان لوحظ قيد
الثبوت حال الحكم وجعل القضية متعددة بافتان مثله الثبوت
والغير في ثبوت النسبية للحيوان من الكمية والذات وكونه
تمام المشترك لو اعتبرت حال الحكم او تعدد القضية باعتبار
لا يكون القضية مضمرة في خمسة الى ملاحظة كل قيد قضية اخرى
كما انها باعتبار قيد العموم قضية غير طبيعية احسن مما في
المنع اما اولها في قوله ان يصح لان يصدق كليمه وجزئية
من الابهام المحتاج الى التفسير الذي ذكره الله واما ثانيا فلان قوله
وان لم يبين فيها كليمه الافراد يتبادر منه ان الحكم فيها على
الافراد لكنه لم يبين فتشمله للطبيعة بما على ارجاء النفي
الفيد والمفيد واما ثالثا فلان الطبيعة مخالفة للمخصوصة
باعتبار كون الموضوع فيها كليات والسنون والمهمله باعتبار
عدم كون الحكم فيها على الافراد فالاول ان يجعل في التقسيم
عدلا لحياتها ولا يجمع شي من تلك الانقسام واما ثانيا فلان
وجد الاحتمالية ان الطبيعة على مقتضى تقسيم المصنوع ما يكون
الحكم على نفس الطبيعة سواء يصح للكلية والجزئية كالمثال

المذكور ولا كقولنا الحيوان جنس فقد عرفت ان تقسيم الجنس
 متناول له ولا يتم منه لا ينفيد احسنه تقسيم انما بل بطلان تقسيم
 المضاعف قد اهل في نتائج الاممال فروقا شتى فهو ينقض القصة
 فلذا قال لان الحكم فيها انه كقولنا الانسان نفعي حسنة على ان اللام
 للعدد الذهني تلك القسمة في الناحية اليه في التثنية سكون
 كودن سكي جناحه دوبرج بشود وسبكي بما بدو نفعي سابق
 اعطى لاراشك خواند وسب خالف اسرستن وفي الحديث
 شرا لاسر اشكث يعني الساعي باخية مهلك تلتة نفسه واحاده
 اما صد انه في علم ان التثنية مسعمل في اللغة وليس مستخدما في
 يقتضي سلبه حاله فاجل انه مستحدث واديبا درسته انه كان
 قبل التقسيم الرباعي ثلثة الشيع وهم الخروج الطبيعية اي عن
 الاقسام الثلثة بناء على ما هو المصطلح فيما بينهم من تقاسيم تلك
 الاقسام فلا يرد ان القسمة حاصلة اما اللازم دخول الطبيعة
 في المعاملة بناء على ان معناه ما لم يبين كية الافراد سوله الحكم
 عليها اولاد فقصيده في شرح المطلب في العلوم اي في العلوم
 الحكمية مطلقا وذلك لان مسائل العلوم قرايين فلا بد من اعتبار
 الخطا فيها على خيرات موضوعها كما عرفت في ترتيبها لسطح فن
 قل ان الحق خارج عندنا على ان الحكم في قولنا كل حقيق هو
 بعيد فكل معرف يحيان يكون اعلى على الطبايع فقد سلك

الحكم على الافراد لان افراد تلك القضايا الطبايع وليس الحكم شي منها
 على طبيعة الموضوع من حيث هي لان الموجودات اياها الموجودات
 التي ترتب عليها الانا في الخارج انما هي الافراد والطبيعة انما
 يوجد في ضمنها بمعنى انها امور انسانية على ما هو راجع لثابتين
 بوجود الطبايع او بمعنى انها لا توجد بدون الذرعة القابلة
 بوجودها وانما تمام التثنية في انما لان لا يثبت فيها
 عن الاشتغال لما عرفت من انه لا يكمل للنفس في معرفته لاهلها لانها
 لا يكاد ينحصر في عدد هي مقترق ضمن المحصورات فان الحكم
 فيها في الحقيقة على الاشتغال في المفهوم الكلي عنوان اصحها
 خلاف الطبيعة وانما اليه وما توهم من ان الحكم في قولنا
 الكلي الطبيعي موجود على الطبيعة فوهم لان الحكم فيها على الطبايع
 من حيث انها افراد للموضوع لاس من حيث انها طبايع لا على
 الطبايع ايا من حيث انها طبايع في الظاهر اما قال ذلك بناء
 على ما حققه سابقا من انه للزني الحقيقي مع حمله على شئ وانما
 على تقدير جواز حمله على ما ذهب المحقق الدرواني في التخصيص
 يقع كبري الشكل الاول في الحقيقة ايضا يقوم مقام الكمية فلها
 مناسبة تامه لمسائل العلوم لاهل كبريات الشكل الاول فلا يرد
 ان الطبيعي يقع صفري للشكل الاول لان الصفري على اختصاص
 لها في العلوم حتى يكون مناسبة موجهة لا اعتبار في العلوم

والطبيعة بدون ياء النسبة وفي بعض النسخ يضاف يحتاج الى
تقدير المضاف اي موصوف الطبيعة ليست من الافراد لان
عدم الاختصاص بما انقسم عدم اخصان واما شأنا الاقسام
شبا لا يتناول المضم فهو طلاق التقسيم لعدم اخصان
المحملة في قوة الحقيقة بمعنى مقابل الفعل اي ليس جنسية
بالفعل الاختلاف بذكر السور وعدمه والاختلاف بالسور
بوجوب الاختلاف في حقيقة مما تكونان مثلا بين في الصدق
تفسير القوة بالانقسام فليس لازم وانه مبني على تفسير
للا يلزم المصادرة والدليل ما بعد يصدق الحكم على بعض
فلا يرد النقض لقولنا الشمس معين خارجا والواجب قد
حقيقا لعدم صحة احوال البعض لان الافراد الممكنة للواجب
الافراد الخارجية لا يتعدد ولا بد منه في دخول البعض لا يلائم
المضاد دخول البعض وجود التعدد الا يري انه اذا قيل كل
وجد في الخارج فهو معين وكل ما فرض صدق الواجب عليه سواء
كان محققا او مقدر فهو قد يصدقان كقوله فيكون كذلك للثبوت
المضاد في تحقيق المحصورات الاربع في الشايع التحقيق
بيان حقيقة كودن وبدانستن وفي الصراح حقق الامر اذا
حرف منه على اثنين تحقيق درست وراست كودن وكلام محقق
اجبرهين وجيب هذه المعاني مناسبة للقيام بالاجتهاد والفرق

من هذا القول

من هذا البحث بيان معنى الحقيقة والخارجية وانقسام الحقيقة
اليها ليس بقطعية ولذا قال يكثر تارة كذا ويكثر تارة كذا
فما قيل انه تنقسم للحقيقة الى الحقيقة والخارجية فواجه
لجعله جنة على هذه لا وجد له عند التحقيق عن الموصوف
وعن المحمول اي عما يقع موصوف على القضايا
الموجبة الكلية وعما يقع محمول الامن مفهوم الموصوف و
المحمول اعلم انه قد اشهر التللفظ بد بسبب انما تقتضيه التثنية
وهو الحق لان الاختصاص حاصل به واما التللفظ باسميها
اعني كل جيم ياء فهو تلفظ باسمين ثلاثين لمشاركهما
سائر الاسماء الثلاثة ولا نه او التللفظ باسميها فترسم منها
للفرقان المحصوران كما في قولنا كل انسان حيوان يقام
سند لول طريقه فلا يكون التفسير الا على استمول الجيم
القضايا بخلاف ما اذا تلفظا بسبطين فانه لا معنى لهما الا
فيعلم انه يكثر عن الموصوف والمحمول فما قيل انه خطأ خطأ والحق
انه استدلل على ان الحق ان يتلفظ هكذا كجيم ياء لا اسم
مخروف الحياء بسبب ان مخروف الحياء لكونها في قبيل
للفرق لا حاجة في التللفظ بها الى التوسل بالاسماء كما في قولنا
زيد بلاني واختاروهذين لفرق لان الالف الساكنة لا
يكن التللفظ بها والمخرفة ليست لها صوت في اللفظ واخيرا

الطرف الاول اعني الباء ثم الطرف الثاني الذي يميز عن في
 للفظ وعكس الترتيب المذكور في قوله كل - للاستعداد
 بانهما خارجان عن اصلهما وهوان براديهما نفسها
 وكانهم قالوا كل موضوع محمول اي كل ما يقع موضوعا في الحقيقة
 الموجبة الكلية فهو عين محمول والتشبيه في عدم اختصاص
 كل منهما بقضية معينة الا ان شمول كل - لجميع القضايا
 البديلة وشمول كل موضوع محمول على الافراد فلذا قال كان
 في هذه المادة اه وان فهم معها ما يدل على التميز لعدم كونهما
 في عموم الموجبات الكلية واحتمال ان يكون المراد ما يكون
 شموله آه ايج تصور مفهوم القضية الموجبة الكلية في
 ثبوت المحمول الموضوع شاملا لجميع افرادة وقس على ذلك
 في جردوا اه اي لم يغير واحصوله في صورة معينة وليس
 المراد انهم استعملوا ذلك المفهوم من القضايا الجزئية فيكون
 التميز مع ما على التصور يدل على ما قلناه من غير اشتراط
 الى مادة من المواد ونحو من احوالها اي عن احوال مفهومها
 الكليات لان حيث انفسها بل من حيث صدقها وشمولها لخاصة
 الاشياء التي تحتها بحيث يسري الحكم منها اليها فان شمول الجميع
 المطروح بالنسبة لجميع المفهومات على سبيل التوزيع في
 شمولها لخاصة ولذا صارت الخ لانه لما صارت مباحث الحكم

والقضايا قرأين والبعث في القول انتم والقياس انما هو متساوي
 حيث الصورة صارت مباحث الحكم كلها قرأين ما يقع كل موضوع محمول
 او في عدم اهمام هذه القضية التخصيص تردد لان القضية ان لا يدخل
 في الحكم فيقول ان يقوم ان الاحكام بخلافه عليه من حيث خصوص
 هذا العنوان والتغير بالموضوع والحق في اختلاف قولنا كل - اذ لا
 معنى له في نفسه حتى يتوهم الاختصاص بمعنى احدى آه تفصيل لما
 ابداه الله وقوله الشاملة ايها صفة المفهومات بعد صفة اعماله
 السائل ثلثة كل فهو مطلق بالاشتراك على الكلي وعلى اكل الجميع وعلى
 اكل الافراد في كذا في شرح المطالع مفهوم حقيقة تخصيص
 هذا التعميم للتخصيص على ان معنى الموضوع قد يكون حقيقة ما
 ظهر على ما قال في شرح المطالع ان تفسير القضية لا بد ان يكون ما
 مطلقا على جميع القضايا المستعملة في العلوم ليكون احكامها قوا
 كلية فلو كان المراد ما صفة لا يتناول حقيقة * وكذا لو كان
 المراد حقيقة من الافراد او الافراد الحقيقة كما هو المتبادر
 في شرح منتهي اي مفهومه المطابق لعدم كونه فردا خارجا عن السائر
 الامر حتى لا يدخل في قولنا كل اشياء حيوان مفهوم الناطق والسمعي
 الجسم وخروج الافراد الاعتبارية اعني المخصوصات عنها لا يغير في الحكم و
 قولهم كل وجود كذا حكم افراد الوجود بين الوجودات الخاصة لا في
 خصصه على ما فهم مستبعد او الاستعمال كل معنى الكلي يادري في

في كلامهم سيما الداخل على النكرة لعظمتين مترادفتين اي الماهية
سواء كانا مفردتين او مركبتين او احدهما مفردا والاخر مركبا سواء
ذلك المفهوم متحققا لهما او محاذيا لهما او لاحدهما محاذيا
للاخر حقيقة وبما ان هذه الزيادة التي وضع باند كالا حكم في الماهية
لا يكون الحكم ههنا ولذا امسقطه السيد عن مائة قلنا
يريد ان اطال رد المفهوم منها لا يوجب الاضراب المذكور المذكور
بقوله بل معناه ان كل ما صدق عليه من الافراد فهو له
ان يكون ما صدق عليه من الناس في احتمال ان يرد
المفهوم ما صدق عليه لم يفرض له له الشئ لانه لا يمكن
الاحتمال في المحصورات والكلام فيها ويخرج له السيد السند لانه
يصدق بيان للعني بورد السور ففقد آه اطال الاحتمال المذكور
لتعيين اللط او لا احتمال سوى الاربعة كان ضروري في
اه لان الوصف الفسافي والمحول الذي للملاحظة الطرفين بوجه
والحكم اعلموا بان ما صدق عليه الموضوع ما صدق عليه
وهو في الطرفين واحد فيكون يتبين الشئ لنفسه وهو
فما قبل اذا اعتبر في افراد في جانب الموضوع من حيث يصدق عليها
واعتبر في جانب المحول من حيث يصدق عليها كان الحكم في
الفقعة بان ما صدق عليه وهو ما صدق عليه وعلى
لانها احصاء القضايا في الضرورية لاحتمال ان يكون صدق

على ما صدق عليه بالامكان دون الفعل فيصدق الممكنة دون
الفعلية او في بعض الاوقات لا داما فيصدق الفعلية دون الدائمة
كلام منشأ عن الفرق بين ان يكون مفهوم المحول الذي للملاحظة
بين ان يكون محولا على ذات الموضوع ولم يصدق آه اشار
الى ان الاختصار اصافي بالقياس الى الممكنة الخاصة التي هي
الضرورية فالرد ان الاختصار لم لانه اذا صدق الضرورية صدق
على ما هو صدق اعم منها ايضا فتصور هناك آه وذلك لان
لكم للملي عيان عن هو هو فاما ان يعتبر بين المفهومين الثانيين
او بين ذات الموضوع ومفهوم المحول وبالعكس فاقبل ان
الاحتمالات راثبة على الاربعة منشأ عن عدم احصاء معنى الحكم للملي
سواء احصاها اي سواء كان المحول مساويا للموضوع او اعم
منه واما اعتبار آه جواب شبهة وهو انه يجوز ان يعتبر
الاتحاد في المفهوم ويكون صحة الخلل باعتبار التغير من حيث ذلك
للعظمتين فيغير ملتفت اليه اذ التغير في اللفظ لا يؤثر في
الاحكام بخلاف التغير من حيث المفهوم وهو ايشه آه اي
كما ان اعتبار التغير في مفهوم واحد باعتبار الدلالة غير ملتفت
اليه كذلك هو الاحتمال غير معتبر في تغييره بما قبل كما ان الفعنية
التي يراد لكل واحد من طرفي الافراد وليست بمعنى كذلك هن
الفعنية وهم لان ذلك الاحتمال بط لانه غير معتبر او المعصية

أي من القضايا المعبرة في العلوم اجراء الاحكام آه لأن الله
 من العلوم لتكيفية معرفة أعيان الموجودات بقدر الطاقة
 البشرية فلا بد ان يسري الاحكام للموجودات المعينة فان
 وقع فيها بعض القضايا المختصة بالامور الذهنية فحق استيراد
 او بطريق المبدئية هذه شبهة آه استأثر ذلك الخالق
 اعتراضا على ما سبق فان كلامه كان بياضا وتحققا لمعنى القضية
 الموجبة الكلية وهذه ابطال للحل او مردها لتعلقها بالثبات
 مستدل بالموجب معارض وما تكلف الناظر من ان منع
 لقوله فقد ظهر ان معنى القضية آه بان ابطال الاحتمالين
 لا يستلزم كون معنى القضية ذلك اعملا يستلزم ذلك لوليكن
 هذا الاحتمال ايضا باطلا لبطان جميع الاحتمالات او معارضة
 لان تحقيق معنى القضية فرع صحة الحل فانه ادعى ذلك في
 ادعى بداهتها والمعارضة للمعارضة على هذا الطريق بالثبات
 ثبوت مدعا مستلزما لبطانته خارج كلام لا يحق شتمه
 على ذوق الافكار السليمة فاما ان يكون مفهوم آه أي
 ما يفهم منه عين ما يفهم من - وليس المراد من المفهوم ما
 يقابل الذات والشبهة وارده مبدأ حقيقة الشئ من ان يقع
 القضية كل واحد في عليه من الافراد فهو - لان التزويد
 المذكور خارج عن خلاف ما يقول في مرتبة الجواب ان معناه

ما بعد عليه بصدق عليه - ويحتمل صدق الامر والمعارضة
 آه فانه بعد ذلك يتكشف المقص ويحل الشبهة فاقبل ان اراد
 هذا السؤال بعد تحقيق معنى القضية صاع لا بد فاعلم بالحق
 ليس بشئ منشاء عدم الفرق بين العبارتين او لاجل آه ان
 القول لعدم الافادة بالنظر الى صحة من حيث اللفظ والاساس
 المعنى فلاحتمل وانه يستلزم اثبات الواحد ان الفقرة يقتضي
 الاثنى هذا الجواب معارضة للآخرة معارضة لانه لا يمكن حمل
 على المعنى حقيقة ولا على نقص لان الدليل لا يستلزم الجمل ثبوت
 المدعى مستلزم لبطانته فيكون باطلا فلا يجمع هذا الجواب
 قبل هذا الجواب اعنا بتم لو كان الشبهة محض صدق بالمجيبات وليس
 كذلك فانه يمكن ان يبقى قولنا ليس - اما ان يكون
 مفهوم غير مفهوم فلا يقييد السلب وان يكون
 فبتم وفيه ان تغاير ما لا يستلزم ان لا يقييد السلب لجواز ان
 لا يكون المخالب عالما به واما قبل ان المجيب ان يقول ويقول
 ان الذين مشغل على الحل فيستلزم ابطال الشئ فيفسد جوابه اما
 فقرر الدليل هكذا الوجه للحل فاما ان يكون مفهوم الموضوع عين
 مفهوم المحول او يكون غير وكل كان غير يلزم الخ اعني انية الى
 وكلما كان عينه يلزم الخ اعني وحك الاثنية فالوجه للحل يلزم الخ
 قبل المسائل ان يقول ما لا بد من الحل بل المناوات بين الافادة ولا

وجودا وعدما يعني ان الدعوى منفصلة بحقيقة لا موجبة
حقيقية ولا يفتي فسادها لان المدعى بطل الملل لا يثبت المناقاة بين
الافادة والامكان بل يجب ان يقر هذا الخواص مع الضرر
اريد بالعين العينية من كل الوجوه وبالغيرية الغيرية من كل
الوجوه ومنع للملازمة ان ورد في القسمين بين السلب والاثبات
ان مفهوم هو عين آه واللفظ المفهوم مع ان
على طبق ما في الشرح ان نفس لفظان الحكم لوحدة اليمين
مطلقا في متروا اريد المفهوم او الذات وعلمه لمطابقة كلام
السائل حيث قال اما ان يكون مفهوم عين مفهوم
فالمراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ السائل للذات والمفهوم
ان ما صدق عليه آه والاتحاد من حيث الذات والتغاير بها
حيث المفهوم فلا يلزم شئ من المحدودين فقد حلت آه
يعني ان معنى الصدق الوجه على الملل فيكون معنى ذلك
ان ما صدق عليه مفهوم يصدق عليه اي يحمل عليه
مفهوم يحمل عليه مفهوم ويورد الى ان الشئ الذي
هو مفهوم وهو مفهوم فيعود الترخيد المذكور
في المصنفين ومضاعف الاشكال سواء فرض منها اتصال
اخر رد لما ذهب اليه البعض من ان الاجزاء المحيطة بصور الاضواء
متعددة موجودة بوجود ذات متعددة في الخارج الا انها

شدة الاتصال بينهما وحصول ذات واحدة منها وحده
حقيقية مع حملها على الذات وحمل بعضها على بعض اتعا
التغايرين ذهبا اي في الوجود الظلي هو العلم في الخارج
اي في الخارج من الوجود الذهني الذي مغاير ان يده سواء
كان في الوجود الخارجي المحقق او المفرد او في الوجود
الذهني الاصيل المحقق او المفرد فالاول كالجوهر والثاني
المحدد في ضمن وجود زيد والثاني كجس الامتداد فله
المحدد في ضمن وجود فرده والمحدد الثالث لوجود جنس
العلم وفصله في ضمن فرد منه كالعلم بالاشياء والرايم كترك
الباري عتق فانها متحدان بالوجود الذهني المفرد سواء
كان الاتحاد بالذات كما في الذاتيات او بالعرض كما في العرضيات
والعرضيات فالخاصل اتحاد المتغايرين معهما اي وجودا
ظليا في الوجود المتاصل المحقق والعرض لان المتاصل
في الوجود هو الاشتقاق فبين الموضوع وعيد والمفهومات
المحولة وهذا الخارج من مفهوم الملل يسمى ذات
الموضوع المراد ما يستقل بالوجود وبالوصف ما لا يستقل
سواء كان ذاتيا او خارجيا والاضافة او اما ثانيا اي ذات
الذي هو الموضوع للمحقق او لامية اي يصدق عليه الموضوع
الذكرى وكذا الحال في قوله وصف الموضوع فلا بد ان يكون

احد الاقسام الثلاثة كما مر اشاراً فلا بد لا يمكن اجتماع القسمين
 كما لا بد ان يكون الكل بالقياس الى ما حصة ذاتياً وعرضاً و
 وجباً وفضلاً ولذلك لم يعتبر في هذا المذکور ما هو المستعمل
 من ان الشيء بالقياس الى اخر اما نفسه او جزية او خارج عنه
 فانما يجوز اجتماع الاقسام يتعدد الغير ويجزها من افراد
 دون حصص لما عرفت سابقاً من ان الحكم على الافراد الحقيقة
 دون الاعتبارية مفصل مفهوم القضية اعيا القضية الموجبة
 المسوذة مع قطع النظر من خصوصية السور يرجع للعقد بين
 المراد بالعقد والاتصاف لمّا حصل بالمصدر ليصح تغييره بما لا
 تركيب فيشيد على ان المراد بالموضوع الذات الموصوفة
 بمفهومه ولفظ كل للاتصاف والشمول فمهما يليه شيء
 اعني مقام تحقيق المحصورات فلا بد من المنص بمفهوم الموضوع
 والمحمول وغيرها افراد مطلقاً اي سواء كانت حقيقة او
 اعتبارية حتى يدخل الاجناس والفصول والاتصاف بل المراد الاثر
 للحقيقة بل افراد الشخصية في شرح المطالع المقيّد بالجزئيات
 ليسوا خارجاً مسمي فان سمي لا يصدق عليه بل لا مراح
 المساوي والاعم فان اول ما يدرهم من كل لا يصدق عليه سواء كان
 كلياً او جزئياً لكن المعارف حصص بالجزئيات والمراد بالجزئيات
 الاضافية لا للحقيقة وكل جزئيات اضافية كيف يتفق حقاً

طبيعة اذا ثبتت بقيد او عرض يكون داخله في كل بل
 المراد بها الجزئيات الشخصية ان كان نوعاً او ما يماثل من
 الفصل والخاصة والشخصية والنوعية ان كان جنساً او
 نحوه من فضله والعرض العام انتهى بما قيل ان المفهوم من
 شرح المطالع ان ادخال الانواع والاتصاف واخراج الفصول
 والاجناس مع انها والانواع مساوية الاقدام في الاتصاف
 بالمحمول في ضمن الاتصاف وعدم الاتصاف بالاستقلال انتهى
 على دعوى ان اتصافا العرف واللفظ ذلك فان تم وتم والا فلا اثر له
 محض انما المصنف منه مما في شرح المطالع اخرج المساوي والاعم
 من الحكم وما قيل ان المراد من النوع اعم من النوع الحقيقي فهو
 كيف وقد بين الشرح في الطبائع النوعية بقوله من الاشياء
 والفرس وغيرها وظهر ان يحصرهم الافراد المفصلة والمخرج
 وهو الاتصاف والانواع دون الاجناس والفصول فانهما غير
 متصلة في نفسها كالاتصاف والمحصص والافراد الشخصية
 النوعية كان آه لا يشبه هذا بشكل بالاحكام على الكميات كقولنا
 نوع كذا وكل كل لان الكلام في تحقيق القضايا بالاستعملة في العلوم
 للحكمة واما القضايا المستعملة في هذا الفن فلما كان مرادهم
 منها سائر بحيث لا تعريف وتعليم من نفس الحكم مطلقاً سواء
 كان الموضوع نوعاً او جنساً وهو قريب الى الحقيقة ولما

فهو ان يخص ذلك بما سوي والمجولات التي ينصف بها الطبيب
 استغلا لا هو كل حيوان شئ او مفهوم او ممكن الا ان الترتيب
 والذات على ارادة التخصيص لما ان الكلام في تحقيق القضايا المعبرة
 في العلوم الحكيمة والمجولات فيها احوال الموجودات المتأصلة
 في الوجود وانضاف الطبيب بهما انما هو في ضمن اختصاصها
 وان وقع تحتها من احوال الطبيب ايضا على سبيل البداية
 او سطر اذا ما درنا لان اعضاء الطبيعة بالحوال التي
 القضايا المعبرة في العلوم الحكيمة كما سيصبح به الشئ في الخلق
 ليس باستقلال اي بناءه بدون الاشخاص بل انضاف
 شخصه لا بمعنى هناك اعضاء احد مما سبب الارض ولا يغير
 بين الطبيعة والاشخاص في النتائج فضلا عن ان يتصور انضاف
 يكون احدهما سببا للآخر بل بمعنى ان هناك اعضاء واحدا
 يعتبر بالقياس الى الاشخاص ابتداء او بالقياس الى الطبيعة
 اسرها من الاشخاص او كليهما اليد والاعتبار الاول سببا للآخر
 اذ لا وجود له سواء قلنا الوجود الطبيب في النتائج في ذاته
 التين عليها في النتائج كما هو مذهب الاول او قلنا انهما من
 الامور الاسراعية والموجود في النتائج هو الطبيعة السبب
 لانه لما اعتبره بنوع الحول مع الاشخاص اي شخص شخص حيث
 لا يشاد منها فذلك هو مدلول الكل افرادية المجموع وحيث هو

للمجموع كما هو مظهر البيان فقد اندرج فيه لا شئ اخر
 ونسبة للطبيعة صفتا في الارض عليه بانه لا تكرار بين اعتبار
 البتوت الصريح والضماني والتمثيل الجواب كلها ناشئة من تلك
 التدبر ههنا اعني في الاحكام المشتركة قبل بحسب لانه هو ان
 تكون من الاحكام المشتركة ما ينصف به الطبيعة استغلا
 لا لا شئ اخر من كل حيوان مفهوم والجواب ان الكلام في القضايا
 المستعملة في العلوم الحكيمة ومجولاتها في القضايا احوال الموجودات
 المتأصلة في الوجود واما صدق وصفه اي في القضايا
 التي لم تعد فيها عقد الوضع بجهة من الجهات والامكان بحسب
 نفس الامر بحسب العرض اما اذا قيد بجهة مخصوصة فقد
 الوصف فيها على ما ذكر وما قيل يؤيد مذهب الشيخ انه لا يحد
 الحرية والمشرطة على مذهب القادري للذي كل كاتب يفرق
 الاصابع بالضرورة او داء ما دام كائنا اذ لا يكون الكائنا بالامكان
 متحرك الاصابع بالضرورة او داء ما دام كائنا بالامكان فم
 والحكم فيها بشرط الانصاف بوصف الوضع فالحكم المذكور
 صادق ايضا اذا اعتبر عقد الوضع بالامكان فبالامكان
 والامكان العام المقيد بحال الوجود ليشتمل ما يكون وصف
 الموضوع ضروريا للذات وما اورد المحقق الطوسي من ان
 النقطة يمكن ان يكون انسانا فلو دخل في كل انسان كذا

كل انسان حيوان فكل انطقتان من اشترى الى صط الامكان
بين الامكان الذاتى المراد ههنا وبين الامكان الاستعدادى
الثابت للقطر ما امكن ان يصدق آه اعيال ذات الذي
امكن صدق عليه يعنى ان كان آه فيد بقوله مستلوا
ليدخل تحت ما امكن ان يصدق قبل ما عدله في الشفاء
قولنا كل ابيض معناه كل واحد مما يصدق بان ابيض دائما وغير
دائم كان موضوعا لا ابيض موضوعا به او كان نفس ابيض
وهذه الصفة ليست صفة الامكان والصفة فان قولنا كل
ابيض لا يثبت منه الشئ انه كل ما يصح ان يكون ابيض بل كل ما
هو موضوع بالفعل بان ابيض كان فثابتين او عينتا الى دائما
بعد ان يكون بالفعل وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط
ودعالم يمكن الموصوف ملقيا اليه من حيث هو موجود في الاعيان
كقولك كل كره محيط بثلثي عشرة مائة شلته والصفة هي
على ان يكون الشئ وهو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل
موضوع بالصفة على ان الفعل لصفة بان وجوده بالفعل يكون
كذا سوار ولم يوجد فيكون قولنا كل ابيض معناه كل واحد مما
يوصف عند العقل بان جعل وجوده انه ابيض دائما او في وقت
كان فهذا جانب الموصوف انتهى كلامه يعنى هذا الفعل الذي
اعتبر في اضافة ذاته الموصوف الا افراد التي دخلت في الوجود

او بما يكون

او بما يكون الموصوف ملقيا اليه من حيث انه موجود كما
في القضا بالهندسية ولا الصفة ملقيا اليها على ان يكون
لشئ من حيث انه موجود بل يكون ذات الموصوف ملقيا
اليه من حيث انه حاصل في العقل موصوف بالصفة اعم بمفهوم
الموصوف على معنى ان العقل بصفة اي نفس اضافة بان في
بالفعل يكون كذا يدل على ان معنى الاضافة بالفعل في الوضع
ان يغير العقل بالفعل الاضافة الذي يكون لذات الموصوف
لمفهوم باعتبار وجوده بالفعل ففي قولنا كل اسود كذا يدل
للمشئ الموجود ويغير الموجود في الحكم ولا يدخل الرومي وهو
المعنى الموافق للعرف واللغة الا ان يغير العقل اضافة به و
يفرضه بالفعل بعد امكان اضافة به فيدخل الرومي في الحكم
المذكور على ما قاله الشئ في شرح المطالع من ان الفاعل راى
اقصر على هذا الامكان وحيث وجب التبني في الفاعل لكونه راى
فيه العقل لاحفل الوجود في الاعيان بل ما يعرض الذهني
والوجود الخارجى بالذات الخالصة مدخل في الموصوف اذا فرضه
العقل موضوعا بالفعل مثلا اذا قلنا كل اسود كذا يدل في
الاسود ما هو اسود في الخارج وما لم يكن اسود ويمكن ان
يكون اسودا اذا فرضه العقل اسودا بالفعل واما على ارجح
الغاري فيقول لا يتوقف على هذا الفرض وهو وجه اليه الشئ

في الشئ هو موجود من حيث قال وهذا الفعل ليس فعل الوجود
في الاعيان تقطوعا عما لم يكن الموصوف يلقى اليد من حيث
هو موجود بل من حيث هو مفقود بالفعل موصوفا بالصفة على
ان العقل لصفة بان وجوده بالفعل سواء وجد او لم يوجد
وقال في الاشارات اذ ان لنا كل يعنى به ان كل واحد واحد
هو موصوف كان موصوفا في الفرض الذهني او في الوجود الخارجي
وكان موصوفا بذلك دائما او غير دائم بل كيف اتفق ذلك
الشئ موصوفا بانه فاما ما كان صريحا في ان اعتبارا فقد
الوجه في الفرض الذهني والوجود فانه داسدين وجوه اما
اولا فانه لا يبع من اعتبارا مكان الانصاف في نفس الامر اذ
كما اعترف به الشئ والادخل افراد الجنس الانصاف او الفرض
انصافها وليس عبارة الشيخ ذلك على اعتبار بل على صفة في
نفي اعتبار الامكان والصفة ولبعض العقل واما ثانيا فلان
مخالفة الفرق باق على حالها الخ الفرق واللغة لا الحكم يدخل الفرق
في الحكم المذكور واما ثالثا فلان لا فرق لهذا الاختلاف في الحكم
من اشترط اقله الصوري في الشكل الاول وعدم الحكم في
الضرورة كنفها وعدم الحكم في الممكنة على ما سبق واما رابعا
فلان عبارة الشيخ لا يساعده فانه على ان العقل بصفة بالفعل
يكون كذا لا على ان العقل بصفة بها واما خامسا فانه لا دلالة

في كلام

في كلام الشيخ على التقييم الذي ااده انتم بقوله بل ما يتم الفرض
الذهني والوجود الخارجي عما المستفاد من كلامه بتقييم
الامر اذ حيث قال سواء وجد او لم يوجد وهو المراد من التقييم
الذي نقله من الاشارات لا بتقييم الانصاف سواء كان
في الماضي على سبيل المثال ليشمل الدوام لا يتناهي على ما
هو المشهور من مذهب الشيخ من ان المعبر عنه الانصاف بالفعل
في نفس الامر واما على تحقيق الشئ لذهب فقد عرفت انه لا فرق
بين اللذين الا بالاعتبار بحسب الحقيقة اي على قدر حقيقة
القصة كقوله استعملنا هذا الاعتبار في نسبة الشئ الى الحقيقة
الذي هو كالحقيقة له والمراد بالظايع عما هو عقلا ان
هذا الاعتبار ايضا معنى حقيقي له ولذا قال سابقا كانه حقيقة
القصة وسوي بين الاعتبارين يؤخر ثانيا كذا وقامه كذا
لظايع عن المشاعر اذ انك الشاعر ولا يشك من صحتها
المشاعر مع انها خارجية وليست بخارجية عن المشاعر بل
قائمة بها على التعويجا المدة الى النفس والاعتناء بجميع الفرض
العالية والساذلة ولما كان كلها قابلة للعلوم الدائنة
من جباية تدبلا واسطة او بواسطة كانت كلها مواضع
الاعتناء بها ويكون اساد الادراك المتأخرين كاساد
يقطع الى السكين لا كما وهم من ان اطلاق المشعر على النفس يوجب

لأنها شائعة بين الافراد الممكنة في نفس الامر ولا ينافي كونه في
 الخارج تنحصر في فرد بالامكان العام المفيد بما يشا الوجود بقضية
 انه لا يخرج الافراد المشقة بل على تقدير وجوده آه مهم التقدير
 مما جهت يشتمل الموجود والمعدوم فالمراد بالمقدرة الوجودية
 قوله على افراد المقدرة في الموصفين المعدومة بقضية المقابلة
 بالموجودة وانما بقدر الافراد آه اعني تفسير الحقيقة الموجبة
 الكلية فان لم يصدق الكلية لم يفيد بالموجب مع ان الكلام
 فيها اشارة الى اعتبار البعد المذكور ليصح الكلية ولا مدخل فيها
 ذلك والى ان اعتبار البعد المذكور في الجزئية مع اعتبار في الجزئية
 نفسا شاقص بينهما يعنى اعتبر المحصاة يعنى ان في قوله وانما
 فيه اشارة الى ان مع قوله من الافراد الممكنة نفيد لا يخرج الافراد
 المشقة وذلك لان ايراد كلمة او الشرطية المستعملة في المقدرة لا يقال
 الافراد والمقدرة المعدومة في الخارج في القضية الحقيقية وفي جملة
 المستغاث في الخارج فلا يصدق لكم سوت المحول لها في نفس الامر
 ايجابا باكان او سلبا صادقا فلا يصدق قضية كلية اصلا ثم لو
 كان لكم في جانب المحول اي بطريق الفرض كان صادقا في مورد
 نفس سر اشارة الازدح ما قيل ان البعد المذكور ليس لا يخرج الافراد
 المستحيلة بل هو تنجيم الافراد لا يتوهم ان اعتبار صدق باللفظ
 على ما هو مذهب الشيخ يحضه بالافراد بالفعل لان كلمة لو السهلة

فالمقدرة ورات دفع ذلك التوهم الى رفع ما قيل من ان التقيد
 المذكور لا بد منه في تفسير القضية ليسفاده اعتبار الصدق
 بالامكان اذ لو لم يفيد وفسر القضية بمراد ما لو وجد كان
 لو يصدق قضية اصلا لان الوجود كان بالامكان او بالفعل
 لا يوجب امكان لان تقدير الوجود يمكن ان يستلزم كون الشيء
 بالامكان او بالفعل ولا يكون الشيء بالامكان ولا بالفعل لان
 ايراد الشرطية مجرد ادخال الافراد المعدومة لا الافادة لمفلق
 حتى يكون معناه استلزم تقدير الوجود كون الشيء بالامكان
 او بالفعل ولا معنى لتفسير الجملة بالشرطية كما سبق فيضله في كلامه
 فهو سر وهذا البعد هذا البيت او مرده المحقق الفقهاء
 ويؤيد فرض البيت السال وهو بالامكان امتناع صدق المحول على الفرد
 بقضية ولا امتناع سلبه عن المفيد بعينه وانما يلزم ذلك لو
 لم يكن ذلك التغيير مما لا يظهر ان داعه لان المعنى صدق المحول
 في نفس الامر لا بطريق الفرض والمقول يجوز صدق المحول ونفس
 الامر على الفرد المفيد بقضية مكابرة كما في صدق الكل او كل
 بالآخر فلا حاجة الى اعتبار آه اذ لا ينفك امكان صدق
 الوصف طرف من امكان الافراد فيه فان رفع ما قيل ان في امكان
 شمس معدوم افراده مستحيله ومقوانه ممكن الصدق عليها اذ لا
 من اخراجه بفيد امكان الافراد لان امكان صدق العنق

عليها ما هو في الذهن واخره ممكنة فيه وذلك لانها في استحقاقها
في الخارج اما الموجبة آه اما عدم صدق الموجبة الكلية فلا
اذا قيل كل هذا لا يتبادر اي اعتبار كون الحكم صغرى الافراد
المقدمة مطلقا صادقة فقول ليس كذلك اي ليس بصادق فهو
يبنى دليله ما بعد وليس دليل الحق يكون مصادرة على ما وم
قدفعها لان ليس لوجوده اعتراض بان الحق اذا كان
امرا شاملا لا يكون القضية كاذبة مثل قولنا كل انسان شئ اذا لا
الذي ليس بشئ لا محالة يكون شيئا والجواب ان عقد الحمل
نفس الامر لان الانسان المفروض ليس بشئ لعدم تحققه في الخارج
والذهن لا يكون شيئا في نفس الامر بل مفهوم الانسان الانساني
فردية تكونه امر يتألف في الذهن وعلامة الاستدلال ان كل فرد
لديه فحق فاذا فرض ذات الموصى منصفاً بيقظة لا يصدق عليه
المفهوم في نفس الامر فلا يصدق القضية كلية لا موجبة ولا سالبة
وانه تناقض آه واذا صدق تلك الجزئية لا يكون الكلية صادقة
وهو المطر هاتان مع الاستدلال فرض ليس بصدق
الجزئية المذكورة حتى يلزم كذب الكلية يستلزم وجوده ان يكون
فردا له والحكم في القضية اما هو على افراد الموضوع فلذا اقول
بالجواز لا نقول آه وما قيل تكن ان يدعى ذلك بان الله
الذي حقق الكلية يتناول الفرد بحسب الفرض تكن ما يحيط به

السور يصرف اليه الحكم الفرد بحسب نفس الامر فلا حاجة الى التيقن
بالامكان فحاصله ما ذكره ودرس من سامنا من اعتبار امكان
صدق الفرضان في نفس الامر ومع الفعل عن اعتبارهما
التي قد قال لكنه يجوز آه اكفى ههنا بالجواز لان المدعى انه بعد
التيقن في امكان الافراد يجوز ان يكون يصدق الكلية
ولا يخفى ذلك في كفايته جواز كونه متباين الوجود وما اذا كان
المدعى حقق صدقها فانه لا يلزم من الجزم باصناف وجوده
هذا بحسب الظاهر تحقيق العام وذكر الشئ في شرح المطالع
ان لا يتقيد ههنا آه اذ ليس هناك تحقق نسبة على
تغيير آخر وقد عرفت آه اذ معناه ان كل ما فرض ان
يكون معناه متصلة فان الاتصال نسبة بانه جزئية لكنه على
اي عند بين الطرفين هو ولا يصدق بالاتصال في التحقق بين
الطرفين فان كلمة الشرط آه سبيلها ان استعماله في المقدمات
اشبه فليقوا برأيه آه تدعى فائدة لو لم يذكر لزم ان
ما فرض - بالفعل قال ولزمهم ايضا عطف على قوله لزمهم
خروج اكثره والخروج والمصر المذكور ان متباينان موجبة
المفهوم وان ملازما في التحقيق فلذا جعلها لازمين
وفي بعض النسخ ايضاً الذي على ما فرض اي فرض المتضمن قال
اي كل ما هو من زوم لزم فهو من زوم لب مما قيل ان الوجود الواحد

في تفسير صاحب الكشاف وأبعد ما به كونه غلطاً فاحشاً
 فليكن الغلط في التفسير خطأ فاحشاً ولا معنى للقول ^{طفا}
 بين اللازم والمترجم أي من حيث أنها كذلك بأن يقصد بذلك
 مما إذا المترجم منهما محلاً ما إذا لم يقصد ذلك فأنه دخل
 الواو بينهما نحو الانسان والصاحك متساويان ليس عيشة
 ايضاً أه أي كما أنه ليس عيشة على التفسير المذكور لا بد له من
 جواب يمكن ان يقع قد جرد له عن الشرطية ويستعمل مجرد الرفع
 كما قال صاحب الكشاف في قوله نعم ولو اعجبك حسن من مدني
 اعجابك حسن من وهو المناسب للمقام ولا ولا معنى للاتصال في
 تفسير الخليل فكان قيل كلما فرض وجوده وكان لا بد من المبدأ
 ولا يجوز ان يكون ما ساعه الجزاء لانح يكون جزاء محلي المعنى
 فيكون من ثم المبدأ فلا فائدة في الاختيارية بعد اعتبار
 في جانب المبدأ وكل في الخارج في الخارج لا يمتنع لكم
 في الخارج اما طرف ذات الموضوع والمحول ولو صنفها في
 يصدقها على الذات فان كان طرفاً لذات الموضوع والمحول
 فتقولكم ما ياتي في الخارج يكون مستنداً لان ذات الموضوع
 هي ذات المحول بعينها وان كان طرفاً للموضوع فهو بطلان لأن
 ربما ينعدم في الخارج كما في المعدولة وان كان طرفاً للصدق
 فهو ايضاً بطلان لأن المحل والوضع من الامور الاعتبارية فكيف يثبت

في الخارج لا نقول بغير ما بين في ان يصدق عليه في الخارج
 وبين قولنا الصدق يتحقق في الخارج فلا بد من بطلان هذا
 بطلان كما في شرح المطالع والفرق ان الموجود في الخارج ما يكون
 الخارج طرفاً لتحقيقه لا ما يكون طرفاً لنفسه الا يربى المقتول
 زيد موجود في الخارج فان زيدا موجود خارجي دون وجوده
 وبما ذكرنا ظهر ان يكون كونهما في الخارج لا ياتي في كونهما من
 المعقولات الثانية سواء قلنا كان انقضاء حال الحكم او اد
 بالحكم الوقوع واللا وقوع لا الابعاد والاشراج اولاً بشرط
 اد احد وقوع الاختيار من الماضي والمستقبل للمعدي بين حال الحكم
 يستحيل ان يكون في الخارج وفي نسخة السيل السند
 يستحيل ان يكون في الخارج فلذا قال لان ما لم يوجد اصلاً
 لم يصدق في الخارج اي مادام هو معدوم في الخارج فلا
 ياتي في كونه ممكن الوجود في نفسه فاذن ما قيل ان ما لم يوجد
 في الخارج ان لا يبدأ به ان يكون ممكن الوجود في الخارج صحيح
 ان يكون في الخارج فلا يستحيل تبديل لقوله بالحكم لا لا نسيم
 المدلول عليه بقوله سواء كان كما يوم الترم منه لان ما لم يوجد
 اصلاً أي في وقت من الاوقات لم يصدق عليه لما ذكر من ان
 ثبوت شيء الاخر في ثبوت الاخران خارجاً خارجاً وان هذا
 فلهذا وان في نفس الامر في نفس الامر اي دفع لما ذكره يعني قوله

فان لكم بقيل العدة مطوية مستفاد من قول دفع النظم
 من طين اي وفي المصنف ذلك التزم بكونه باطلا لان الحكم ليس آه
 ليس على وصف الجسم بان يكون محكم ما عليه او شرطه اذ لا
 له بل هو الله لما لاحظته ما هو محكوم عليه ومرة لا مستغنى عن
 والغنى ان يكون آه يعنى انقولكم كل - يعتبرنا ان كذا
 فاعل مطلق لان ما لكل قضية موجبة كلية يعتبرنا ان كذا
 فيجب ان يكون متساوية لجميع القضايا الموجبة الكلية مع انه غير متساوي
 للقضية آه الصادقة التي افرادها متشعبة الوجه وما قال المحقق
 القضاة اني من انه اما قال يعتبرنا ان كذا وان كذا ولم يقل
 اما حقيقة او خاصة لان ههنا قضايها خارجة عن القسمين
 غير معتبرة في عدم الملكية تقدسه ان ذلك يستفاد فيما اذا
 قدم لفظنا ان على يعتبرنا ههنا انهم يعتبرنا ان ههنا
 الاعتبار الموضوع على الوجهين لكل ويستفاد لظهوره
 انه مقام البيان وبما ذكرنا ان في الاهات التي اوردها بعض
 الناظرين ونكف في اجوبتها عما لا يرضى الطبع السليم استقلالها
 ضبط القضايا المستعملة في العلوم في الاعل اي في اغلب
 باختلاف العلوم والمقصود قولنا كل يعتبرنا كذا وان كذا
 كذا كل قضية موجبة كلية مستعملة في العلوم الملكية يعتبرنا ان كذا
 الاعتبارين وما ذكرتم من القضايا التي افرادها متشعبة يستعمل

فلك العلوم باذعانكم بل يلقوا اليه واخرجوها من جميع انواعه
 اذ لم يمكن ادراجها بسهولة وفي تدبيره قدس سره الى المجرى
 اعنى في اغلب اشياء الى انه في عبارة الشرح متعلقة بقوله المستعملة
 الا انه اخرج من لغير موسوعهم في الطرود ذلك ان يقول انه حال من
 صغير ما خوزة والمراد اغلب افرادها باحدا اعتبارين قال
 الاعتبارين واحد الا انه جعل اغلب في عبارة الشرح على الافراد
 بغيره ذكر القضية بلفظ المفرد وفي عبارة قدس سره المباحث
 لذكر صفة الجمع تدبر ولا يتغير باختلاف الدبارات فلذلك
 وصفوها بغير ذكرهما وعرفوها واستخرجوا احكامها من العدد
 والتحصيل والعكس والقياس والجملة وغير ذلك وفي لوم
 القضايا المستعملة في العلوم الملكية وان كانت ما خوزة باحد
 الاعتبارين الا ان اللين بالمباحث النعيم لانها لاكتساب
 الجمولات مطلقة وما في الدف ان احكام تلك القضايا باعتراف
 فلم يمكن ان ادخلها في القواعد المستعملة على بيان الاحكام بسبب
 وتعيم القواعد انما هو بقدر الطاقة وانما قال الله على جميع
 القضايا وهو ان كل ما يصدق عليه في الخارج او في الذهن
 محققا او مقدرا يصدق عليه - والمعنى ان الشان جريئا
 له يتناول الافراد الموجودة في الذهن الظان المراد بها
 الحقيقة الوجود في الذهن فيخرج من كل شريك للباري عيش

اوله فلهذا حقق في الذهن لامتناع تعدد الواجب خارجا
 وهذا على ما قالوا وما ويله بالمسألة دون كل محتمل معلوم
 حكم فان قلت لا بد من تصور والا متع الحكم عليه فيكون
 موجودا في الذهن قلت تصور اما هو باعتبار مفهوم المحقق
 اعني شريك الباري واصفا فذمه بمجرد الرضى والتقدير لا في
 نفس الامر فالحق فيقيم الوجود الذهني اذ كالموجود الخارجي
 فالاولى اني جعل انقسام الحقيقة ملته والاولى ان جعل
 الحقيقة الشاملة للأفراد الذهنية والخارجية المحققة والمكتملة
 ولا يحض بالأفراد الخارجية المحققة والمقدرة كما جعله ذلك
 البعض ليشمل القضايا الهندسية والمساوية فان الحكم بها
 شامل للأفراد الذهنية ايضا انما قال الاول لانه يمكن الدخول
 ان المقصود بالذات هو الحكم على الأفراد الخارجية وان كانت شاملة
 للذهنية ايضا وذلك لان المقصود معرفة احوال اعيان الموجودات
 فتم يتناولها اي قسم يلحق بالماهية من حيث هي مطلق
 النظر من خصوصية احد الوجودين فانما وجدت الماهية
 كانت متصفة وهذا القسم شاملا لجميع افراد الماهية لازما والا
 لما كانت عارضة لما من حيث هي وما يتراعى في باري النظر في
 القيام بالغير لجميع افراد الجوهر في الذهن وبعضها في الخارج و
 التركيب وعدم الانقسام له باعتبار بعض افراد في الخارج

والذهن فتدبر بان القيام بالغير العارض له في الخارج فان الاد
 قيام المقوم بمفعولة والثاني بالعكس وان اشتركا في مفهوم
 القيام بالغير اعني الاختصاص وكذا التركيب الخارجي وعدم الانقسام
 الخارجي مخالف للتركيب الذهني وعدم الانقسام الذهني ليس
 شئ منها من لوازم الماهية بل اما من عوارض الوجود الخارجي
 او من عوارض الذهني الوجود كالانجزة الاربعة اي سائر
 التوابع اياه او بالامثلة اشتاؤه الى انها قد تكون سنة وقد يكون
 غير سنة وقسم يحض بالوجود الخارجي اي يكون لمفوض
 الوجود الخارجي دخل في تعريفه وكذا قوله يحض بالموجود الذ
 كالقضايا الهندسية آه فان في لكل كره كذا وكل كانت
 تشمل الامراد الذهنية انما بل الذهنية مشقة في الخارج كالكثرة
 التي يراد من اعظم من الملك الاعظم والمثلث الذي يفر من ضلعة
 اعظم من طرف الفلك الاعظم كالقضايا الطبيعية اي المستعمل
 في الكلمة الطبيعية كقولنا كل جسم فاوله جبر طبعي او شكل طبيعي
 كالقضايا المستعمل في الخط فان موصوفا انها مفعول
 ماهية بالانحدادها امر في الخارج وهي كلها موجودات ذهنية
 بافعال اما في القوى العالمة او الموصوفا بالانحداد في
 ادخالها في الافراد الذهنية التي يقيم الافراد الذهنية المحققة
 والمقدرة فانما هو عيب الصدق آه اي المعبر فيما يندم

ذلك لانه لا يتصور الشبهة بينهما الا كذلك اذ لا مانع من
اعتبارها باعتبار التحقق كما في الدلالات الثلاث وانما العبرة
كذلك لا يلزم المفهوميات الوجودية الحديثة بخلاف اعتبارها
من حيث التحقق فانه يختص بالمفهوميات التي لها تحقق في
نفسها او يتحقق كما مر في بحث النسب لاني الفضية
يجل على مفرد آء لان كون خسترا بانه مستقلة في ملاحظة العقل
مقصود بالافادة على ان يلاحظ ارتباطها بغيرها في
وجه يكون تلك النسبة مستقلة في العقل مقصود بالافادة
اذ توجه النفس اليه في نفسها فصد بالذات في الواحد
اعني بغيره قبل سرائي عن هذا الكلام ان المراد من النسبة
المذكورة هي النسبة بحسب التحقق وليس كذلك او النسبة
المذكورة اعني بين مفهومين الفضييتين لا بين فرديهما وما
من قبل المفردات اقول النسبة بين المفهومين هي التي بين
اذ لا شئ من افراد الفضية الحقيقية مما يصدق عليه الفضية
الحقيقية وبالعكس ضرورة ان الحكم في احد جماع الافراد
للمقدرة في الاخرى على الحقيقة الاصل والثانية فالنسبة
بالعموم والمخصوص اعني فيما صدق عليه باعتبار التحقق
لا بين المفهومين اي تحققها في الواقع اي كونها ثابتة
بين الطرفين مع قطع النظر عن اعتبار الغير فلا ينافي كونها

الامور الاعتبارية بمعنى ان لا وجود لها في الخارج والصدق
بمعنى الجملة اي لا يدعي الاول من اعتبار كلمة على مد كوداي
محد وبها ولا يتم معناه بدورها وفي الثاني من اعتبار كلمة
كذلك وذلك لاني استعمال الاول يعني وبعد ذكر كلمة على في الاول
دون الثاني واما كلمة في مشترك في المعنيين في الايجاب
والايجاب بمعنى الثبوت لا الاتباع او الاتباع في الفضية
السالبة فالمعنى في الثبوت المتصور بين الشيئين و
الذات انه ليس بينهما في الواقع وليس معناه ان الثبوت
الواقع بينهما ليس بواقع حتى يلزم التناقض في مفهوم السالبة
ولا حاجة للاعتراف بالاشتباه في شرح المصطلح من ان الايجاب خبر
من مفهوم السلب بمعنى انه لا يكون تعقله الامضاء اليه و
ليس خبر ما صدق ان البصر خبر من مفهوم المعنى وليس خبر
شبهه ولا يلزم اجتماع المعنى والبصر في الاعني ايجاب على بعض
الافراد مطلقا اي ليس لزمه الا انه عند ضرورة ان الايجاب
المقصود على الافراد الخارجية معان للايجاب على الافراد مطلقا
اي تشمل الحقيقة او المقدرة صائبة جارية متحققة في
ضمن العموم والمخصوص من وجه وانما هي حقيقة ان العالم
سبب في بيان النسب بين المعاني المفردة هي المباشرة للثبوت
لا العموم والمخصوص من وجه بخصوصه قال المصنف

في العدد والخصيل لم يقل في المعدولة والمحصلة تنقسم على
 المقص فان البحث عنهما انما هو من حيث المعدولة والخصيل وانما
 اليهما البساطة لانه اراد بالخصيل ما يشتملها لان حرف السلب
 السلب في تقسيم القضية المحلولة اليهما مضمين لتعريف المحلولة
 واما تقسيم العقولية اليهما فان يقد اما ان يكون معنى السلب
 جزءا من الشيء من طرفها او لا فليد ان زيد اعني معدولة على ما هو
 عليه في شرح المطالع مع ان حرف السلب ليس جزءا من طرفها لا
 نحو اللاحاد سما واسمي بالاحاد تنقضي فان حرف السلب جزء من
 الموضوع مع ان القضية محصلة لان الاول معدولة من حيث
 اللفظ والاسم بالنعكس وغير اي او استعمل بمعنى لا اما
 وصفاه فيه بحث لانه ان اراد انها وضعت لسلب الحكم ثم
 وان اراد اعني من ذلك فلا يفيد نكوتة هو ما مستعمل في سلب
 الشيء في نفسه فالاولى ما في شرح المطالع من انها سميت بهذا
 وعبر عن الدلالة او لا على الامور الثبوت وان قصد اليه
 الثبوت بعد ذلك ولغيرها دواين السلب او وضع اخرى اليها
 ثبت له الجار والمجرور في محل رفع على انه مفعول عام فيم فاعله
 وكذا في سلبه عنه نريد ذكر المشتبه لعدم تعلقه في القضية
 وثبت له في الموجبة المعدولة والموضوع او عن شيء في الموجبة
 المعدولة المحول وسلبه عنه شيء في السالبة للمعدولة المحل

فقد عدل به اي حرف السلب عن موضوعه الا ان
 اعني سلب الحكم فتوصيف القضية بالمعدولة توصيف بالغيرية
 وهو حرف السلب وفيه اشارة الى ان اصل المعدولة بها
 على المذهب والايصال والاشتراك كما في المشترك فان العدول
 على ما في النسخ يكشفت وبعد ما معنى رقم عدل عند واساء
 اشتقاقه من العدول في غير صحيح لان العدول معناه داد وان
 ويعد على وبرا وكون جزئي غيري ويندي الى المفعول الثاني
 بالباء وكلا المعنيين غير مستقيم ليس جزءا من طرفها اي
 من شيء من طرفها فبساطة بالبراس الى المعدولة وانما
 خص هذا الاسم بالسالبة مع ان المحل الموجبة مشترك معها
 في عدم كون حرف السلب جزءا من طرفها لان جميع الامثلة
 اعكس ولعل منها حتى يقع الاشتباه يعني ان قوله والاشياء
 بالاعجاب آية في الاشتباه السابق من قوله هي سميت بالقضية
 معدولة موجبة او سالبة فقد عرفت يعني ان قول
 المقص بالنسبة الثبوتية والسلبية على حذف المضاد
 اعيا بقاء النسبة الثبوتية ورفع النسبة والا كانت ذلك
 لانك قد عرفت ان الالفاظ يقع النسبة والسلب في بعضها
 لانفس النسبة الثبوتية والسلبية والا كانت كما في قضية صا
 فالمعنى في كون القضية موجبة وسالبة الا يقع النسبة

ودفعها اذ الموجبة ما اشتمل اشتمال الدال على المدلول
 في القضية المفروضة واشتمال المشروط على الشرط في القضية
 المفقولة فالمراد بقوله والمعتبر اعتبارا والشرط في المشروط
 لا اعتبارا لغيره في الكل حتى يريد ان الايقاع علم فكيف يكون
 الجزم المعاووم متى كانت النسبة واحدة المتوافق للسابق
 واللاحق حيث قال مرجوعه ان يقول موقعه الا انه اراد الله
 في الزعم فان الحكم فيها ايجد لولها والمراد بالادلة
 مفهوم الادعاء فغيره عن الشيء مبداء استغناء كقولنا
 لا شيء من المتحرك يسكن كون السكون وجودا يائيا على
 ان المراد منه المعنى اللغوي اعني الاستغناء كما قال المحقق
 النقاش اذ في غرض السالبة المحصلة الطرفين هو ان لا شيء
 من المتحرك يسكن اشارة الى ان المراد مبدء الطرفين ههنا
 ان يكون حرف السلب جزءا من لفظ الا ان يكون العدم معبرا
 في مفهومه فان السكون عدم المتحرك مع انه ليس من المعدول
 في شيء محل بحث كيف وقد صرح الشافعي في شرح المطالبين قوله
 زيدا غير معدوله كقولنا كل ما ليس حي فهو لا علم اشارة الى
 قول المصنف فان قولنا كل ما ليس حي قولنا لا شيء من المتحرك يسكن
 مثالان لما تقدم الغاء للفرع دون التعليل والبرهان لا يثبت
 المدعي الكلي واذا خال كماله ان مجرد التاكيد كذلك يكون آه

الصراف

الصواب تركه كذا لعدم بعد العهد بالمشيبه السابقين
 فحين ما شرح كلمة ما اما اذ يدعى او مصدرية وان حين من الظرف
 التي يجوز اضافتها في الجملة وهو ظرف للفعل محذوف اي وجب التخصيص
 لاحكامها وقوله خصص عطف عليه وليس ظرفا تخصيصا بل ايل
 اراد الغاء فلا يلزم بطلان صدق الاستغناء ثم ان المحصلة
 ا سوال بان كان قيل فم يقول ان المحصلات آه وليس معناه انه
 بعد التخصيص المحذولة المحول ان المحصلات آه حتى يريد انما
 بقي التخصيص الموجبة للمعدولة المحولة لا السالبة للمعدولة
 المحول فكيف يصح قوله كثره اي يوجب لها آه حاصل كماله
 قدس سره ان اختلاف المحول لكونه وجوديا وعدميا يوجب اختلاف
 معضم القضية مطردا بلا شبهة بخلاف اختلاف الموضوع
 فانه لا يوجد مطردا لحوال ان يكون لذات واحدة عنوانان
 وجودي وعدمي فيكون الحكم على ذات واحدة في الحقيقة
 ويمكن ان يتم ان اختلاف الموضوع لا يوجب في اختلاف القضية
 اصلا لان الوصف العناني اما هو انه لا يلاحظ الذات غير
 مؤثرة في اختلافه فانه اذا كان لذات واحدة وصفان وجودي
 وعدمي فان جمعا موضوعين لم يختلف مفهوم القضية
 وان جمعا محولين اختلفت واختلاف الذات في نحو كل كاتب
 سيم وكل كاتبة جسم ليس لاجل اختلاف العنوان بل لاختلاف

بينهما ما سبق في هذين العنوانين ان الملاحظة تلك الاوادة
 المختلفة لا يفتقر الى هذا الوجه اتم لعدم اعتبار العدد في جانب
 الموضوع وتكون الشئ والحكم على الشئ لا يختلف باختلاف العباد
 اذ عليه ان عدم تناقض في العنوان في القضية حقيقة لا
 يقتضي عدم تأثيرها مطلقا فلا بد ان يكون للمركب للعنوان تأثير
 في مفهوم القضية لما كررت القضية باشتغال افعال شئ
 بالعنوان والدان الاستدلال على اختلاف العنوان فلا ان
 اعتبار العدد لا حاصله ان ههنا اربع قضايا وست نسب
 بينهما خمس منها ظاهرة وفي واحدة منهما اشتباه فلذلك
 لها فلو لم حرف السلب اه بناء هذا الفرق على عدم اعتبار
 السلب في جانب الموضوع واستقاطده عن نظر الاعتبار كالمسألة
 ان من الموجبة المحصلة في التقسيم المرفوع في اللاحق جاد وفي حرف
 السلب من الموجبة المحصلة في المعدولة الاحتمال اعلم وفيها
 سلب فلا يصح ظهور الفرق المبني على عدم حرف السلب في الموجبة
 ووجودها في السالبة والمعدولة وعلى وجود حرف السلب
 السالبة المعدولة وحرف واحد في السالبة المحصلة في المعدولة
 بخلاف الموجبة المحصلة فانه لا يوجد فيها حرف السلب
 فلو وجود حرف واحد في اللاحق وحرفين في السلب
 على ان المفهوم اما وجودي واما عدمي واما مطلق واما مقيد

والعلم

وما عزم العدمي فمجرد بغير من الوجودي فلا بد ان ثوبنا ان كانت
 معدولة موجبة متعلقة على حرفين كقولنا زيد ليس بالكاظم
 فلا يتبين ان حرف السلب مجردة واحدة على ان في
 كل منهما سلبا ووجودي الا ان احدهما سلبا في نفسه وفي
 الاخرى سلبا عن شئ اما العدمي اما حاصل الفرق ان
 بينهما عموما وخصوصا من حيث التحقيق لا يقتضي افعال شئ
 ومفهوم الاخرى سلبا ولا ينكسر اي كليا وهو اجتماع القضي
 معنى للمفهومين اللذين بينهما غاية للذات واجتماعها محال
 بالبداهة وان جاز انكارهما معا على ان ثبوت شئ خشي الفقد
 ووجود المثلث لدسوار كان المثلث وجوديا وعدليا فلا
 اللاحق لا يصح على المعدوم اي في الطرف الذي فيه اللاحق
 ضرورة ان ايجاب الشئ آه او صدق اللاحق الشئ بغير
 وقع على وجود المثلث لان صدق مستدعي ثبوت بغير وثبوت
 بغير وقع ثبوت الغير في نفسه في ذلك الطرف اذا كان الثبوت
 حقيقيا سواء كان الثبوت هو هو او الاتحاد في الوجود والاشياء
 كما في ثبوت الصفات لمثلها وهذه المفردة بداهة اذا الشئ
 ما لم يوجد لم يكن اتحاد شئ معه في الوجود لا حصول صدق له
 بخلاف الموجبة السالبة المحال فان معناه سلب المولى من الموضوع
 ثم اثبات ذلك السلب لا حرف بين اشياء شئ عن شئ وثبوت

ذلك الاشتناء له الا مجرد اعتبار الفعل ولو كان ذلك الاضافه
حقيقيا لزم سلب شئ من شئ وجود اضافات غير ماضيه
في نفس الامر وهذا ما ذكر السيد السمران صدقها لا يقتضي
وجود الموضوع لان حقيقتها راجعه الى معنى السالبة ضرورة فان
اشتقاء شئ من آخر يستلزم اضافة الاخر اليه وبالعكس بل لا خلاف
بينهما الا بالاعتبار ولا شك ان صدق السالبة لا يقتضي وجود
الموضوع فكذلك ما يلازمها كما يصدر في قولنا شريك يا ربي ليس
بصير والمثال مجرد اوضح ان الايجاب يقتضي الوجود دون السلب
فان هذه القضية ليست حقيقة ولا خارجية لان الحكم فيها
ليس مقصورا على الافراد الموجودة في الخارج محققا او متقدرا
بل يشمل الذهنية ايها والقول بانها يصدر حقيقة او خارجية
بوجه ان الصدق في نوع مفهومها لما كان معدوما في
في الخارج والذهن بترتيبه قوله صح سلب كل مفهوم منه في نفسه اي
قطع النظر عن الركن سواء كان في الذهن او في الخارج لا يشترط
لعل قوله بخلاف السلب او يقتضي ما يستلزم له المحال ولا يجوز ان يكون
مؤالا انه بدليل وما قيل انه يمكن ايراد هذا المنع على ان الايجاب لا يوجب
الامعلى موجودا بل لو لم يكن كذلك لم يكن الموجبة الكلية نقيضا
لفرضه فزعم ان السؤال وارد على الاختلاف بينهما الاقتصار لا اشتقاق
لهما فقتله الايجاب الوجود ولا لعدم اشتقاق السلب اياه الحكم في

السالبة ثم التام في لفظ السالبة والموجبة المذكورتان
في الجواب في جميع المواضع للعهد اي السالبة للترتيبه والموجبة
الكليته ولفظ الجمع بمعنى كل واحد بل قوله اعلم واحد من
الافراد الموجبة فتشتمل عليه المحمول ايضا اي كما انتهى منه ان
فان ما انتهى عنه الوجود انتهى عند كل صفة له ويمكن شئ
من الافراد موجودا لهما اعتبار السلب الكلي لانه لو كان من الافراد
موجودا يصدق الموجبة الكلية اعني كل الموجود
لا دخل في بيان الفرق اي ليس ذلك مناطا للفرق وان
كان موضع للفرق حيث يدفع به الشبهة فكانه جوابا
يعني انه يذكر في كتب القوم السؤال المذكور وهذا الكلام صحيح
جوابا له فاطن ان جواب ذلك السؤال ليس ايضا في الجواب لعدم
الامتنان فينبذ السؤال فلهذا قال لكانه ليس في القضية
للمفهوم منه نصيبا بل على ان المراد الموجود في الخارج على التفصيل
المذكور والاختصاصه للجواب اختيار السبق الاول وتعيم الوجه
فيشتمل للحقيقة لا في مطلق القضية الموجبة وجودا للواقع
على التفصيل المذكور متى علم حقيقة ان السالبة الموجبة الممكنة
ليست نقيضة في الحقيقة لظهور ان امكان المحمول لا يستلزم الامكان
الموضوع لا وجوده وذلك اذ لم يكن الموضوع موجودا
واشاره الى ما سبق من قوله وهو لا يلزم من صدق السالبة

البيضة صدق الموجبة المحدولة بدليل قوله مثلا زمان
ليس اشارة الى اعمية السالبة البسيطة ولا الى الفرق بالاعمية
فان وجود الموصوع لا ينفي الاعمية والفرق بينهما وبينه
لان قول المصنف واما اذا كان الموصوع موجوبا
مثلا زمان عدل لقوله لصدق السلب عند عدم الموصوع
معطوف على مقدم اي هذا اذا لم يكن الموصوع موجوبا
ودليل العموم مركب من مقدمتين احدهما مطروحة وهي
يصدق السلب عند صدق الايجاب تركها المصنف لظهور
على ما يدل عليه تقدير الشئ فيها سبق ولم يعمل قوله واما
كان الموصوع موجودا فهو مثلا زمان على انه مقدم
ثابته الدليل لان وجوده اما وادعاء التلازم بالضرورة
كما ذكرته اي في قوله فالاول قوله اذا احدث ذهنية اي
يكون الحكم فيها على الافراد الذهنية فقط اعلم ان التقدير
الذهنية على اقسام منها ما يكون افرادها موجودة في الذهن
متصفة بحجولتها في الذهن انصافا مطابقا للتعريف
المسائل المنطقية فان محمولها عوارض عرضي للمعقولات لان
في الذهن ويكون موضوعا منها وجود ان احدها مناط
لحكم وهو الوجود الذهني الظلي الذي به يتغير الموصوع
والمحول وثانيهما الوجود الاصلي الذي به اتحاد المحول بالموصوع

وهو مناط الصدق والكذب والفارق بين الموجبة والسالبة
وهما ما يكون محمولهما صاين الوجود نحو شريك الباري
مشع واجتماع النقيضين محال والمحول المطلق مشع الحكم عليه
والعدم المطلق مقابل للوجود المطلق فالطلاق قوله
وكذا الحال في الموجبة آه يقتضي ان يكون في هذا القسم
الموصوع وجودا واحدا مناط الحكم والثاني مناط الصدق
وعقيدته ان مناط الحكم هو تصورهما بعنوان شريك
ومناط الصدق هو الوجود الذهني الفرعي الذي لا يختص
فردها بالموصوع كانه قال ما يتصور بعنوان شريك
الباري ويفرض صدقه عليه مشع في نفس الامر وقس على ذلك
فقال المحقق النفساني ان هذه الذهنيات وان كانت
سوجبة لا يفتضي ان تصور الموصوع حال الحكم كما في السوال
من غير فرق وفيه انه بعدم المقدمة البديهة التي يقع
عليها كثير من المسائل من ان بثوث شئ لشئ فرع بثوث
المثب لداذا التخصيص يجري في القواعد العقلية وقال الشافعي
انها سوابق ويند ان الحكم فيها اما هو لوقوع النسبة و
الارجاع الى السلب تصف ومنها ما يكون محمولها متقدمة
على الوجود فنفس الوجود يجوز به يمكن او واجب بالذهن
او موجود قله هو عاتقها وجود في الذهن حال الحكم كسائر

القضايا ولكون الانصاف بهما ذهينا اسرها لا بد ان يكون
لموضوعاتها وجود آخر في الذهن يكون مبدأ الاسراع
هذه الامور منا طصدت الحقيقة واقاد الحق معهما
اذا توجه العقل اليها ولا حظا من حيث انها موجودة
بهذا الوجود اسراع عنها وجودا مكانا ووجوبيا
باعتبار الانصاف بهذا الوجود يستدعي تقديم وجوده
مصدرا فالحق الامكان وليس هن الملاحظة لازمة للذهن
دائما فيقطع بحسب الملاحظة وانما اوردنا هذا
الموضع مع عدم كونه من مسايل هذا الفن وعدم
بهذا الكتاب احد الصغائر المتعلين كيدا يتقوا في الشكوك
التي اوردناها بعضنا اخرين في هذا الكتاب والله اعلم بالقوا
واما اللفظي آه فيه استبان الى ان قول المفسر والفرق
بينهما في اللفظ عدل في قوله والسالبة السببية اعم من التي
المعدولة وهو اللفظ وليس متعلنا بقوله واما اذا كان
الموضوع موجودا فاما مثلا فاما بان يكون معناه
الفرق بينهما في اللفظ فقط او الاختصاص بهذا الفرق
بحاله الوجود وهو ان القضية اي القضية التي استبان
كونها معدولة موجبة او سالبة لسيط وهو ما يكون
حرف السلب فيما سوى حرف الموضوع لان من شأن

الرابعة اي التي في تلك القضية وكذا في قوله لان من شأن حرف
السلب المراد حرف السلب التي في تلك القضية فانها تكونها
عن الموضوع يكون لربطها معها بما قبلها فلا بد ان يكون
قائما وكذا الحال في قوله لان من شأن حرف السلب فلا بد ان
يعد لها فان يتوحي ربط السلبا وسلبا الربط فيكون هذا
قولا لفظيا اي متعلنا بآراءه المعنى من اللفظ وانما قال الحق
الفتناري يعني ان الفرق اللفظي ساطع لان هذا اللفظي في نفسه
ان ذكره عن الفرق اللفظي بالي عنه وكذا ما قبله انه اذا توي ربط
السلب بعد سلب متوخر واذا توي سلبا الربط بعد سلب متوخر
اي حرف لفظي نظر الى تقدير الراد لان النسبة لا يستلزم التقدير
اذا قلنا ان يعنى ان ثبوت الموضوع في الجملة وان كانت متصورة
بين الموضوع والمجموع الا ان له مزيدا اختصاصا بالمجموع وهو
كونه مقعضا للارتباط بغيره فذلك ان احاطا بالنسبة الى الجموع
سواء كانت ايجابية او سلبية على ان ايجابيا او
سلبية في عبارة المتن فجميع للنسبة لا يكتفي على بوجه الفرق
فان الكيفية لا يكون سلبية وما قبل ان الاضرب والاد
فان كيفيات سلبان فتوهم نشان من التغيرات بالسلب
في الحقيقة عبارة ان من الامكان والاطلاق العام كما يحى
كلاضرب والاضرب آه المراد بها معنى ما هنا الاول

عليه كان ذكر الدوام والادوام مستند كل واحد منهما على الآخر
فان كل نسبة اه تعديل لقوله لا بداع كل نسبة وضعت
تعلقت بين اثنين او اقيست لنفس الامر واعتبرت
بينهما مع قطع النظر عن الاعتبار والفرض يكون مفهوم في النسبة
واللازمة لا متعلق ارتفاع النقيضين في التصور عن
موجودا فاد بهذا التعليل ان المراد بالهكلة المتكثرة الكلية
وانه لا بد من تقدير نسبة المحل الى الموضوع بقيد اذ اقيست
الى نفس الامر اذ النسبة المعبرة بين الشئين اذ الفرض
وجودها في نفس الامر هو ما كيفية ونفس الامر احدا وان
ليس المراد بقوله كالضرورة واللازمة والدوام والادوام
حصر النسبة في الاصل كما يوم جعل الكل مثلا واحدا بل حصرها في اثنين
اثنين منها كما صرح في شرح المطالع والحق من ذلك القائلين
بكثر الخجة على راجحة والمراد باللازمة والادوام معانها المصطلح
اولا واسطة بين العام والضرورة والاطلاق العام والدوام
في الصدق وان وجد الواسطة في المفهوم بمعنى مادة النسبة
بين الطرفين والنسبة وكيفيتها في نفس الامر وعصرها كخبرها
من القضية المربعة الاجزاء واللفظ الدال عليها اي على
الكيفية الثانية في نفس الامر لا معنى ان مدلوله النسبة المتقدمة
ما ثبتون في نفس الامر حتى لو لم يكن اللفظ الدال عليها دال على

الامكان

الكيفية

الكيفية الثانية في نفس الامر لا بد لا ينافي بخبر مخالفة المادة
المادة بل يعنى انه يفهم منه ثبوت تلك الكيفية في نفس الامر سواء
كانت ثابتة فيها اولا وهذا المعنى وان كان خلاف الان يجب
للمحل عليه بقرينة ما سيأتي من قوله لان اللفظ او دل على الكيفية
النسبة اه او حكم اه لكنه شرط ان يفهم قيدا في القضية
المعقولة او لم يفهم كذلك لا يكون جهة للقضية بل حكما
براسه لم يكن الحاراه لان الحكم في القضية متغير بهذا
لغيره فلا بد من صدق من تحقق الحكم مع الشئ واذا انشئ
احدهما لم يكن الحكم المعتمد مطابقا للواقع ونقص الكلام ذكر
فيما سبق فان النسبة المحل الى الموضوع كيفية في نفس الامر
وكيفية بين اعلينا اللفظ وانها مدعى العان لما في نفس الامر
ويكذب القضية عند ذلك ولما كان في ذلك اجالا من حيث
ان وجود الكيفية في الظروف الثلاثة فرع وجود النسبة
وان الخط مطابقة المعقول لما في نفس الامر والالفاظ للمعاني
وانه كيف يكذب القضية مع تحقق حكم فضل في هذا
الخطي في الامر يد عليه فاثبت وجود النسبة وكيفيتها في
الظروف الثلاثة ووجهه فيما سأل على الموضوع والمحل
وساير الامور الموجودة في نفس الامر واثبت ان العلم
قد يطابق المعلوم وان الالفاظ موضوعا بذاته الصور

فلا يلزم ثبوت مدلولاتها في نفس الامر وان صدق القضية
 باعتبار مطابقتها حكم الواقع وذلك اما يتحقق في الموجبة
 اذا تحققت نسبتها مع كقيمتها في الواقع نسبة الموجبة
 الى الموضوع اي النسبة الصادقة في القضية المملوطة
 او الكاذبة لا وجود لها في نفس الامر وفي المعقولة لا وجود لها
 في اللفظ فلا يصح الحكم بقوله ببيان يكون آه من الاشياء
 التي لها وجود آه وفي بعض النسخ بدون التي والاول نظر الي
 الترتيب والثاني كونه للعدد الذهبي فيكون وصفه الخلية للثمن
 كالنكرة اما مطابقة الواقع آه اختيار جريان المطابقة و
 الامطابقة والنسورات وهو الظاهر ما قالوا من ان النسبة
 كما مطابقة الواقع واللفظ اما هو في الحكم المضمين فتدبر في اللفظ
 ان النسورات لا ماضها اما في عبارة صادقة او كاذبة
 لما حكم على النسورات بالمطابقة والامطابقة وصف الدابة
 الدالة عليها بالصدق والكذب هو اوحصا من الصدق في
 الكذب بالاحتمال لا يتا في ذلك فذلك اي مثل ذلك الشيخ كقبة
 نسبة الحيوان اوضح جريان المطابقة والامطابقة في كيفية
 النسبة التي هي من المعقولات عر بانهما في الصورة المضمونة
 الشيخ وببعض انصاف الفقيه بالصدق والكذب باعتبارها
 القضية اعلم الموجبة فدم نسبها الى البسيطة والمركبة

عكس على اختيار المنص الى صياغة والمركبات والمراد بالاشياء
 الاشتمال الدال على المدلول الاعم منه ومن اشتمال الكل على
 الجزء فيتم التفسير المملوطة والمعقولة على ما فهم فانما
 التفسير في قوله والقضية البسيطة يكذب اي معانها
 فسر الحقيقة بالمعنى حقيقة القضية المملوطة الالفاظ
 مخصوصة الان اللفظ الاعتبار له بدون المعنى فحانه
 حقيقة التي هو بها هو اذا حكمت آه تفصيل لتويف الكثرة
 واسارة الى ان اعتبار قيو في ذلك الشئ لان مقصوده
 امتياز المركبة عن البسيطة لا تفرقها الجامع وهو ان يكون
 السلب مقصودا في القضية كالايجاب لا يكون لازما في بعض
 الحكم وان يكون السلب قيدا للايجاب لا ببيان مسئلة
 لان يكون السلب حقا كقضية النسبة لانفسها نحو
 الشئ اما موجود او ليس بوجود فمن حيث آه في فهم
 اما اذا كان دال على الحكم لا يكون جملة القضية وكذلك الخلاء عطف
 على قوله اذا حكمت بايجلي آه يكون موجبة لان العقد
 الدال على السلب جملة الحقيقة وليس كل موجبة مركبة لولا
 ان لا يكون للجملة دال على الحكم السلب او الاجبالي هو التي
 آه اي القضية الواحدة فلا يرد مجموع الفيضين المختلفين
 بالايجاب والسلب ملتبس من ايجاب وسلب ولا يرد

نحو لاشئ من الانسان محجور بالضرورة فانه مشتق على حكم
 وعن حكم اعجابي وهو بان ذلك السلب ضروري لعدم كون
 لكم الثاني جزءا من القضية بل هو استفاد من تفيد الحكم
 السلب في تفيد الضرورة بطريق اللزوم والحاجة الى القضية
 بان يكون الطرفان متحدان في الحكمين المختلفين وان
 المصير بذلك في جميع المقاييق لا يصح بالتوافق في الحكم
 لانه ربما يكون قضية آخذة خلاصة ان قيد الامكان لعدم
 على صرف السلب يستفاد منه سلب الحكم السابق سواء كان
 ايجابيا او سلبيا فالقضية المشتملة عليها مركبة لفظا
 غير محصورة في عدد لان الكيفيات التي يمكن امتثالها
 عروضها للنسبة غير مضمرة الا ان التي خرجت آه لم يقل
 ان التي خرجت عنها لان من الموجهات قضايا يورث في الحكم
 والقيصر كما سيجي الا انه لم يخرج العادة بالبحث عنها في ضبطها
 للمحقق القناذلي اضافة ثمانية عشر والقياس عطف على
 التناقض بعد ذلك المضاف اى تاليف القياس منها وهو
 المحاطات وحمل القياس على المعنى اللغوي واردة النسبة
 بين الموجهات منها او جعله عطف على التخيير المحرور في
 عنها واردة القياس المؤلف من غيرهما من مواد الالفة
 خارج عن القياس ثلثة عشر قد صح صلحا للكشاف في

في تفسير قوله قد يرى بعض بانفسه من اربعة اشهر وعشر انه
 الكالم في كونه العدم يجوز ان يذكر العدم على موافقة القيا
 الوحيان انه المطرد ويحوز عكس الثاني فتقوله ثلثة عشر
 صحيح فيصح لما قيل الصحيح ثلثة عشر غير صحيح وهي التي حكم
 بها بان المحل ضروري اثبت لذات الموضوع سواء كان
 مشتقا من نفس الذات او اذ اعينها فالضرورة لاجل الموضوع
 فرد منها على كل جسم متغير بالضرورة مادام ذات الموضوع
 موجودا ان يكون اوقات وجوده ظرفا للضرورة لا شرطا
 فلا يراد ان قولنا زيد موجود بالامكان للماصر قضية ممكنة
 ويصدق تعريف الضرورة لان الضرورة فيها شرط الوجود
 لا في زمان الوجود وما اوردته عليه انه يلزم حصر الضرورة
 الذاتية في الازلية لانه لا يصح في الا في الموضوع الواجب
 او الممتنع لانه ما لو يجب وجوده لو يجب له شئ في جميع اوقات
 وجوده من دفع بان بثبوت الدائيات للدائيات ضرورية
 في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل انسان حيوان
 بالضرورة قال الثاني متقدم على الذات وجودا وعدما
 وما قيل في الجواب ان زيدا موجود قضية ذهنية والكالم في
 القضا بالحققة والخارجية فلا يحسم مادة الاشكال لان
 كل قضية خارجية او ذهنية يكون محمولا الوجود ويرد

الشكل الذي هو كل مرجح موجود وان المحول ضروري الثبوت ما
دام الموضوع موجودا وكذا ما ينزل ان الامكان الخاص للملكي
فان يكون وجوده وعدمه لا يخلو ذاته لا يثبت في الضرورة الذاتية
بهذا المعنى المحل ان يكون ضروريا الثبوت لذات الموضوع
مع عدم امكانه مقتضى الذات فزيد موجود ضرورة مطلقة
معصية منطقية وممكنة خاصة حكيم لان توجيه الاشكال
هو ان زيد لا يصدق عليه انه ضروري الثبوت له مادام موجودا
فزيد فانه غلط فيه من يدعي الضرر فان الحكم فيها بضرورة
سلب الحرية آه يعني ان المعنى في مفهومها ضرورة سلب المحل
عن ذات الموضوع في جميع اوقات وجوده اتفق كلمة المناظرة
على ان من التسمية ليست اعم من المعدولة لان السلب يقدم
جميع اوقات وجود الموضوع فلا يصدق عند عدم الموضوع
قالوا معني قولهم السالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة
مقدم على المفعول معني ان يكون صدق السلب لعدم الموضوع
وعند بيان معنى هذا ان يكون في جميع الاوقات طرفا للسلب
ح ان يكون قولنا لا متى من العتقاء بالانسان بالضرورة وان
انه طرف للثبوت التي يتضمنه السلب الى ثبوت المحل الذات
الموضوع في جميع اوقات وجوده يكون مسئولا بالضرورة
يجوز ان صدقها باشتغال الموضوع بخلافه من العتقاء بالانسان

بالضرورة

بالضرورة وان يكون باشتغال المحل اما في جميع اوقات وجوده
كذات نحو لا شئ من الانسان بحر بالضرورة او في بعض اوقات
وجودات نحو لا شئ من القمر يتخسف بالضرورة وان الخسوف
ضروري له في وقت الحيا وله الذي هو بعض اوقات الذات
واما سميت آه اي ما عتبر في هذان اللفظان طامعا اننا بذلك
لاننا لم نفع النسبية بكل واحد من اللفظتين لعدم تفصيل
الضرورة آه يعني ان الضرورة التي يدور في افراد هذه القضية لا
يعتد لشي من الوصف والوقت يقال كل انسان حيوان ما
بالضرورة وان كان في مفهومها قيد مادام ذات الموضوع موجودا
سواء اخرج الضرورة الوصفية والوقية فمن قال ان في جميع الاوقات
ليس يقيد ابل هيما الله يفرق بين اعتبار القيد في المفهوم وقما
صدق عليه ويرفعهم انه في التعريف للاخراج فكيف لا يكون قيدا
مادام ذات الموضوع آه موجودا المتبادر من التعريف
ان يكون المحول معانرا الموجود فلا بد ان يدرج على هذا التعريف
ان يكون زيد موجودا دائما لروام ثبوت المحل للوجوب
مادام ذات الموضوع موجودا وانهم من ذلك ان لا يكون
بين الموجبة الدائمة والسالبة المطلقة يناقض بصدق قولنا
زيد موجود مادام موجود او زيد ليس موجودا بالاطلاق العا
على قياس ما مر في دالة لا شئ طامعا على الدوام ومطلقة

لعدم تفيد الوجود في موادها بصف ما هي يادى تغير
هو تغير الحقيقة وفيما اشار الى مادة اجتماعها قد عرفت آ
اعاده عامر للبناء وازالة علقه المتعلم عاينق امتناع
النسبة من الموضع للماضية كانت (وسيلة) لكن امتناع
السلبية قد يكون باصناع الموضع وقد يكون باصناع ثبوت
المحول لعم هذا ليس تعريف الضرورة بل تعريف مفهوم لبيان
ليظهر النسبة ظهورا تاما فامرد ان الامتناع عيان عن ضرورة
وسل الامكان الذي هو سلب الضرورة فيلزم الدور وليس
ممكن كانت النسبة آه معناه ليس متى كانت النسبة متعققة يلزمها
امتناع انفكاكها عن الموضع لان الحقيقة سائلة لزومية لحي
امكان انفكاكها فلا يلزمها الامتناع فليكن ان حيوان كان الانفكاك
كاف في ثبوت المدعي ولا مرد ان امكان الانفكاك لا يمتنع امكان
الانفكاك الجواز ان يمكن امكانه ولا يقع فيكون الانفكاك متعاقلا
حاجة الى ما قبل ان المراد جواز اجتماع امكان الانفكاك مع عدم
الوقوع ولا الى التصديق لان امكان الامكان فيستلزم امكان
الانفكاك ادغاية للامانة بجميع امكان الامكان لا يمان فان
اعتمان وفي الاكتفاء غير هو ان امكان الانفكاك استبان الى
ان النسبة بينهما وكذا بين سائر القضايا المتعقبات بالنسبة الى
مفهومها مع قطع النظر عن الامور الخارجية والا ما للادام فيلزم

الضرورة

الضرورة اذ لا بد له من علته تجب ما بذاتها او بواسطتها انها لها
الواجب بلان مع وجود العلة يجب وجود المعلول ومع عدها
من كيف ولو اعتبر الامور الخارجية بلان أعضاء القضايا في الفرق
الموجبة والعكسية لان الحكم بالنظر الى العلة اما واجب او مع
فقط ان يكون آه متعلق بضرورة لا يثبت فان الضرورة
مقسمة الى الذاتية والوصفية والوقعية سواء كان الوصف
متعلق بالضرورة عن كل متنج ضاحك ويسمى الضرورة لاجل الوصف
ولا عن كل كاتب متحرك الاصحاب ما دام كائنا وهي التي يحكم آه
صريح بتقدير الضرورة ما حكم فيها بجهة عن الضرورة بقوله بشرط ان
يكون ما حكم فيها بالضرورة الذاتية والوقعية واما يكون الوصف
طرقا وبقوله ما دام متصفا بوصف الموصوف ما حكم فيها بالضرورة
الوصفية لكن يكون الوصف غير العنوان نحو كل انسان متحرك
الاصحاب ما دام كائنا فانه قضية مشروطة غير معترقة مطلقا
اي غير مقيقة بوصف او وقت بان يكون في جميع اوقات الذات
بل ضرورة ثبوت في المثال المذكور انما هو بشرط انضافه بالكتابة
فلا بنا في ضرورة له في مادة اخرى لامر اخر كما لم ينش
حاصله ان المشروط اذا اختيرت آه يريد ان ثبوت المحول فيها
وان كانت لذات الموصوف الا ان الوصف لما كان له دخل في
الضرورة كان ينسب اليه الضرورة ايجابا او سلبا في جميع الذات

والوصف فحق قولنا كل كاتب محرك الاصابع ما دام يكتب
كل ذات متصفة بالكتابة ثبت له التحرك بالضرورة بشرط
انصافه بها فانه ما فهم من ان المحمول ليس ثابتا بالجميع
الذات والوصف بل للذات فقط فانه مبني على عدم الفرق
بين ثبوت المحمول وضرورة ثبوته ولا حاجة الى ما قيل كانه
مدرس من بان مقصوده ان الموضوع في المعنى الاول يقيد
وفي الثاني مجرد الذات فانه مع عدم مساعاة اعتبار له
يرد عليه ان التقييد ان كان داخلا برده عليه ما يرد على تقدير
دخول الوصف من ان الثبوت للذات لا لجمعية الذات و
التقييد وان كان خارجا لم يكن فرق بين المعنيين كما
قائلة آه لان اعتبار الطرف لبيان اوقات الضرورة وقد
استفاد من اعتبار الضرورة بالنسبة الى المجموع فانه في حقه
تحقق الحكم في بعض اوقات الوصف لم يكن ضرورة للمجموع
الضرورة بالقياس الى المجموع معنى عن اعتبارها في جميع الاوقات
على ما رغبوا انسان الى ان ذلك مبني على عدمه من ان ثبوت
الضرورة من الشمس انه في نفسه كونه وانه مدار حركته
بمقاطع مدار حركته الشمس على نقطتين اذا كان احداهما في
نقطة والاخرى في الاخرى يقع الارض حايلا بينهما ما عاين
من وصول ضوء الشمس اليه فيزوي على علمه الاصلية فخللة

الاصيلة فيجب انما كانه عند كونه مقصودا طبعه لان ملام
الوصف اعم مطلقا متشباة بعدم اما عدم الفرق بين الطرفين
والشرط واما النظر الى ان الثبوت في وقت الوصف لا يثبت
علة ثبوت الوصف في ذلك الوقت ضروري وقد عرفت
ان النظر في النسبة الى مجرد مفهوم القضية ان يكون آه
لتفسير للشرط المحرور في قوله بشرط لا يكون حتى يلزم الاتصاف
الشرطي والجزئية فيفسد المعنى على ما فهم والمقصود من التفسير
ان ليس المراد من الشرط اما هو المتبادر منه حتى يكون الضرورة
للذات والوصف خارجا فان الضرورة للذات والوصف خارجا
فان الضرورة غير متحققة بالنظر الى الذات ولو قيد بالاعتقاد
بلاهي بالنظر الى المجموع الذات والوصف وان كان الحكم على ذات
الموضوع فقط فلو وصف دخل في الضرورة وانما هو الواسط
الوصف لكونه خارجا عن الضرورة وان كان داخلا فيما ينسب
اليه الضرورة مما قيل يريد بقوله دخل اعم من الاستقلال و
المخلية وان كان المتبادر الثاني عدم سبب تسميتها اي
سبب اطلاق اسم مركب من الجزئين مفضل بهذا التقصيل
ليست ضرورة الثبوت لذات ان كانت اعني افراد الانسان
فلا يتا في ضرورة ثبوته لبعض افراده بسبب الاربعاش
فما حكمت بالمشروطة ضرورة بالكتابة على ما قال الشافعي شرح

المطالع فان الكتابة نفسها ليست ضرورة لما صدق عليه
في اوقات ثبوتها كيف يكون عزلة الاصابع الساج لها فربما
انتهى اراد انساب لها في الفروقة فلا بد مما قيل ان الكتابة
مشروط بتحرك الاصابع دون العكس ولا يحتاج الى تكلف
بشيء وهو ان المراد بالمشروط بها الضرورة كما يقتضيه إضافة
الشرط الى تحقق الضرورة فان الكلام كون تحرك الاصابع
ضروريا او غير ضروري لا في ضرورة ضرورتها ذات
الموضوع اي حقيقة فاذا العدة فانه اذا كان الحول ضروريا
بالذات الموضوع والذات اءا هو ذات بحقيقة كاذ للحقيقة
اي دخل في تلك الضرورة ولم يكن للوصف مدخل اذ
كان الوصف خارجا كما في مثال الشرح او اذا شاع حول ناطق
حيوان بالضرورة ولما اذا كان للوصف مدخل في الضرورة
الذاتية فلا يجوز ان يكون الوصف مفارقا بل لازما
للماهية في ايض يصدق القضايا بالثبوت حول ناطق
متعجب بالضرورة او ادعاء وما دام ناطقا حول ناطق متعجب
صاحبا بالقوة كذلك ومن هذا ظهر ان ذكر صورة الاقلام
لاجتماع القضايا بالثبوت بطريق التمثيل واحتمال لكونه مطرا
من غير اشتراط بخلاف ما اذا كان فانه لا بد من اشتراط
ان يكون للوصف دخل في الضرورة الذاتية فذكر فانه

عنه من يدعي العطائية كقولنا كل كاتب حيوان اه
شال القضية التي هي ضرورة ودائمة وليست مشروط
وقوله لا بالضرورة عطفت على قوله بالضرورة اي مثال ذلك
قولنا كل كاتب حيوان فليس بالضرورة والدوام علم
فليس بالضرورة مشروط بالوصف لا دخل في ضرورة
ثبوت الحيوان اه ضرورة ثبوت لذات الكاتب اعني افراد
الانسان كاتبا مع قطع النظر من الكتابة عن الضرورة
التي تبين الكلام وهي الضرورة في جميع اوقات الوصف والهم
للمعد اوه طلق الضرورة بان لا يوجد الضرورة اصلا لا
في جميع الاوقات ولا في بعضها وليس المراد الضرورة المطلقة
اذ لا يكفي للولوجها في تحقيق الدائمة بدون الضرورة في
جميع اوقات الوصف لم يشترطها معنيان اه بيديان
ما دام لتوقيت حكم هذه ثبوت خبرها لفاعلها وذلك الوقت
تدريكون باعتبار المدخلة وقد يكون باعتبار الطرفية الصفة
ولما كان هذان الاعتباران مختلفين بالقياس الى الضرورة
لانه قد يتحقق الضرورة باعتبار المدخلة دون الطرفية اعتبر
للضرورة اشروطا معينان بخلاف الدوام فانه لا يختلف
باعتبار المدخلة والطرفية علم بغيره لمعنيان ولربما في
بين الطرفين والمدخلة والذات في اعتباراتهما مادام الوصف

من غير تفصيل وفي المتن بشرط الوصف وليس مقصده
ان احدا المعنيين يفتر دون الآخر فيتردد في ان ايهما
وايهما متروك على ما وهم لان العرف يفهم هذا المعنى
من السالبة اى العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض
الغير المفيد فيقيد ما دام هو الذى يكون بين وصفه وصف
ومحوله تنافى بخلافه من التام بقاعد وهذا العذر كاف
لنسبة هذا المعنى الى العرف ولا يجب احراز هذا الفهم في جميع
السوالب فما قيل في ان لا يفهم العرف المفيد بالوصف في ليس
رجل في الدلالة في ليس لانسان جزا وافشار ذلك وهم وكذا ما
قيل انه لا اختصاص له بالسلب بل كذا في الايجاب بل لا يفهم
الايجاب الاطلاق العام نحو كل نام مستيقظ وبالعكس
بالفعل متعلق بثبوت لا بالحكم كالايقنى والمراد بالفعل ما هو
القوة وهو كون الشيء من شأنه ان يكون وهو كان
لان القضية اذا اطلقت آه يعنى ان القضية المطلقة التى
لم يذكر فيها الجهة بل يفرض فيها حكم الايجاب والسلب فالمسألة
الا انها اذا اطلقت يفهم منها من معنى المفيد باعم المطلق
لعلمية استعماله فيه كذا افاده المتن في شرح المطلق ويستفاد
منه ان الفعل والامكان كلاهما كقيمتان ذاتتان مع النسبة
ثم قال والخوان الفعل ليس كقيمة النسبة لان معناه ليس لا

وقوع النسبة والكيفية لا بل ان يكون احرا مغايرا للوقوع النسبة
الذى هو الحكم وماعدا المطلق في الموجبات بالبيان كما عد
السالبة في الخليات والمشرطيات وان الممكنة ليست قضية
بالفعل يفهم اشتغالها على الحكم وانما هو قضية بالقوة القريبة
من الفعل باشتغال اشتغالها على الموضوع والمحول وعدا من
القضايا كعدم الخيلات مناجاة لا حكم فيها بالفعل والعجب
من المحقق المتأذي ان بعد الاطلاع على ما ذكره المتن من
الوجهين كيف اعترض على المتن بقوله وفيه نظر لان قولنا كل
ما لا مكان يشتمل على حكم وابطاه لاحالة ومعنى انه ان
ثابت آه من اشياء الضرورية عن الثبوت واللا ثبوت ولا يعنى
القضية الا ان يحكم فيها بان وصف المحول صادق على ذات
الموضوع سواء كان بالامكان او بالفعل وكل منهما كقيمة
لا تترك على نفس النسبة لانه ليس فطره الانفصيل ما ذكره المتن
ولا بقوله القضية المطلقة على الذى لم يذكر فيها الجهة
بل يفرض فيها آه ولانه لا يرفع ما ذكره من ان القضية لابد
فيها من وقوع النسبة ولا وقوع في مادة الامكان فان
اراد بقوله اى قلنا كل ما لا مكان يشتمل على حكم انه مشتمل
على وقوع النسبة ثم ان اراد مشتمل على صورة الحكم كما يشترط
عطف الرابطة عليه فسلم لكن انما يسر به قضية من حيث القوة

كالتجليات لا بحسب الحقيقة والذين يقتضيه النقل الصواب
 ان الشئ بطريق الامكان ان كان مغايرا لامكان اثبت
 كالممكنة مشتملة على الحكم والجملة فيكون قضية موجهة
 وكذا المطلقة العامة تكون الفعل جملة معابلة للامكان
 وان يكن مغايرا للحكم فيها والمطلقة العامة هي
 القضية المطلقة وحدها من الوجهات باعتبار كونها في
 صوة الوجهة لا شتمها على قيد بالفعل قد برأه الحق
 بالقبول لانها اعم من الوجودية اللاحقة لم يقل لا
 اعم القضايا المذكورة ليكون العموم والخصوص في جميع القضايا
 دسره واحدة وكذلك في الممكنة العامة وهي الحكم
 فيها اعم بقل ما حكم فيها يشوب المحمول ان سلبه بالامكان
 اشان لما ان الممكنة اما يشتمل على الحكم باعتبار الجملة
 وانها لا متواصلة على الامكان اي لا شتمها على جملة
 الامكان اشتمال الكل على الجزء فلهذا جميع القضايا المحمولة
 مشتملة على الامكان فان اشتمالها عليه باعتبار الحق
 والصدق والاعم من اعم اعم اذا كان العموم والخصوص
 من حيث التحقق فلهذا ان الجنس اعم من الحيوان وهو اعم
 من زيد مع ان الجنس ليس اعم منه لعدم صدقه عليه
 والتفسير ان مساويان اي تحققان ضرورة من احد الطرفين

يستلزم امتناع الطرف الاخر فقدمها يستلزم عديم من الكبرياء
 المشروطة انه لم يقيد بها بالاولوية اشان الى ان الاولوية
 المستفاد من قول المصنف الاول المشروطة للخاصة اولوية
 ذكرية وليست اولوية ريشية مع قيد الادوام يعني ان
 الادوام جزء منها فلا ينافي كون الجزء الاول مشروطة عامة
 لان كونها بسيطة اما يقتضي ان لا يشتمل على حكم اخر بطريق
 الجزئية ولا يقتضي ان لا يعبر عنها بطريق التقييد فاقبل
 ان اطلاق المشروطة على الجزء الاول منه باعتبار انه كان شرط
 عامة قيل التقييد بالادوام لان المشروطة العامة الكيفية
 بكيفية واحدة لا الكيفية باليكثيين وهم شاسع عدم الفرق
 بين اعتبارها بطريق التقييد واعتبار الادوام آه
 يعني ان الادوام المعبر في الوجهات نوعان ذاتي وصفي
 فالتقييد بسلبه اما ان يكون بالادوام الذاتي او بالادوام
 الوصفية ولا ثالث والتقييد بالادوام الوصفية وكذا بالادوام
 المطلق غير صحيح فبقي التقييد بالادوام الذاتي فهو قوله
 فان قيد تقييدا صحيحا لان الكلام فيه لان المشروطة العامة
 اي جملة المشروطة العامة والضرورة بحسب الوصف دوام
 بحسب الوصف اي يستلزم له لادامة في بعض اوقات التحقق
 طرق مستقرا اي كائنه في بعض اوقات الذات فيه اشان

لان سلب الدوام الذاتي فيها انما يتحقق باعتبار بعض اوقات
 الذات لا باعتبار جميع الاوقات لتحقيق الضرورة والدوام في
 جميع اوقات الوصف الذي هي بعض اوقات الذات ولذا اولنا
 ان يكون الوصف فيها صفا معارفا على ما سيجي ومن لم يتبين
 هذه الحقيقة والاولاد اتمه في جميع اوقات الذات او غير متحقق
 في بعض اوقات الذات بنا على زعمنا قوله في بعض اوقات
 الموضوع طولا لغوا متعلق لا دائمة لان ايجاب المحل الموضوع
 في القضية الملتزم كالمثال المذكور اذ لم يكن دائما بان يثبت
 بالدوام كان معنى ذلك الايجاب المتعين بالدوام انه لا
 متحققا في جميع الاوقات اي تحقق ذلك الايجاب في جميع الاوقات
 ثبت فاللزام والجور متعلق للتحقق وليس طرفا للمعنى لان في الوجود
 انما يقتضي في استمرار الحكم لا استمراره في الحكم واذا لم يتحقق الايجاب
 اي اذا لم يتحقق الايجاب في جميع الاوقات تحقق السلب في الجملة
 اي جميع الاوقات او بعضها لمفهوم الدوام باعتبار مطلقه في
 مطلقه عامة وان كانت متحققة ههنا في ضمن وضع الايجاب في
 الاوقات بناء على الجزء الاول الذي قيد بالدوام اقتضى تحقق
 الايجاب في زمان الوصف ثم ان قوله لا دائما عطفت على ما دام
 توقيت ثبوت المحل الموضوع فيكون الدوام سلبا لذلك البدل
 بالنظر للذات وليس نقيضا للضرورة فيكون الدوام نقيضا للدوام

تلك الضرورة وما قررنا لك طرعا لدفع الشكوك الثلاثة التي ادركها
 بعض الناظرين حيث قال بردهة اشكال الاول لزعم اتحاد
 الشرط والخبر اذ في قولنا اذا لم يكن دائما يتحقق السلب في الجملة انما
 انه اللازم لم يمتحى تحقق الايجاب في جميع الاوقات لتحقيق السلب في وقت
 وفعلية النسبة اعم منها بل هي القضية المطلقة المنتشرة لا المطلقة
 العامة والتحقيق يقتضي جعل الدوام مطلقا منتشرة لا مطلقا
 عامة الثالث ان قيد الدوام في القضية لا يمتد الى سلب الدوام
 الضرورة بحسب الذات لا سلب دوام ثبوت المحل الموضوع
 لانه نقا على اللغة عطفت دائما على ما دام الكلمة لا فيكون طرفا
 للضرورة كما دام ملتزمة من الايجاب والسلب فيكون شتما
 عليها فكيف يكون احدهما وقد سبق ان معنى الموجبة والسالبة
 ما استعمل على الايجاب والسلب والجزء الثاني آه جملة ابتدائية
 ليس حال الجزء الثاني لاحالية اذ لا معنى للتقييد والنسبة
 بينهما وبين القضايا مبتدأ خبره محذوف دل عليه ما بعده اي
 مفصلة بهذا التفصيل وتعديل ما سبق في الصور الالمانية
 والتعديا حصن من المطلق اي بحسب التحقيق معناه الذات الموضوع
 متعلق بوصف لا بمعارف والا لوجب عن والوصفية مسلمة
 كونها مأخوذة في مفهومها فذا لم يفر من لبيانها واشتبك
 كونها معارفا ولم يفر من الحكماء من العكس والمقبض وتركب

القياس في الصراح الموقوف شناختن صدق فعليه النسبة
 لا بالضرورة اما فعليه النسبة فلا تطلق العام اعم من الخاص
 الوصفى واما لا بالضرورة فانه اعم من اللادوام وصدقها
 بدويهما في مادة الضرورة التي يكون العنوان عين الذات في
 كل انسان حيوان بالضرورة وكذلك الحال فيما سيبقى في الوجودية
 اللادائمة هي التي حكم فيها آه صرح بعينه الضرورة ما ليس الحكم
 بالضرورة اعني المطلقة العامة والممكنات والوجوديات
 بقوله في وقت معين المنتزعات اذ لا يميز بينهما فحينئذ
 يوجب من الوجوه بقوله من اوقات وجود الموصف العام
 والخاصات فان المتبادر منه ما يقابل اوقات الوصف كالمادة
 المذكورة اي قولنا كل قرص مخمس وقت حلوله الارض لادامي
 وجميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات لكون الوصف
 مفارقا بناء على ان الكلام في الخاصين من غير عكس اياهم
 متى تحققت الضرورة في بعض اوقات الذات تحققت الضرورة
 في اوقات الوصف نحو كل قرص مخمس وقت حلوله لادامي
 لاداما يجب اللغات معطوف على ضرورة ليسبر المعنى الذي حكم فيها
 بالضرورة المنتزعة هالكوت ذلك المنتزعة او السلب معقد اللام
 الدوام الذاتي ان يرضاه اذ وجود الوقت غير المعنى محال
 فصل عن ضرورته ثبوت متى فيه او سلبه ولا يلزم من المكان

الاجاب آه لان الممكنة لا يجب - فترعد لا يفر يلزم غلو الدائم
 عن التقيضين لا ناقول ليس الاجاب والسلب على امر
 في التقيضين مطلقا وان قولنا كل انسان كاتب بالامكان
 الخاص صادق مع اجزئها كما هو متفقان الواقع وهذا القيد
 كاف لما في عموم الممكنة الخاصة من سائر القضايا ولزوم
 فعليه النسبة في القضية التخصيصية والجزئية نحو زيد كاتب
 بالامكان وبعض الانسان كاتب بالامكان كذلك يلزم ان يقع
 التقيضين لا يضر في ذلك واعلم من الدائمة لجواز غلو
 الدوام من الضرورة كما امر لضادتها اي الخمسة في مادة
 الوجودية لا بالضرورة اذ كانت الاطلاق العام في
 مادة الدوام للحال من الضرورة نحو كل ذلك متحرك بالفعل
 ومادام فلما لا بالضرورة حيث لا يخرج آه نحو كل عنقاء
 موجودة بالامكان الخاص في مادة الضرورة اي الذاتية لادامي
 كان الموصف العنوان عين الذات نحو كل انسان حيوان
 بالضرورة على وجه اى اذا افسدت بالضرورة في جميع اوقات
 الوصف بخلاف ما اذا كانت فسدت بشط الوصف فانوح احض
 من الوقيفة من وجه كما امر وموافقين طاهي الحكم بناء على
 انما رفعان للنسبة التي يثبت بها من غير نقادة في غير
 تركيب القضايا اي تركيبهم قيد اللادوام واللا ضرورة و

اعلم ان عبارة المتن والصواب ان اللادوام اشارة الى المطلقة
عامة واللا ضرورية الى ممكنة عامة آية يحذف لفظ اشارة عن
الجملة الثانية كما لا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين
من غير تقدم المحرور فلما كان آه وكان فصله الاحتياط
ليثبت الجزاء عليه ولا يدان له لو يستعمل الاشارة في اللادوام
وهو المعنى في الاضرورية يكون مشتركة بينهما فان الاشارة
يستعمل في المعنى المطابقين وان كان استعمالها في غير ذلك
وكون استعمال الاشارة بهذا الوجد نكتة لا ينافي ان يكون
لاستعمالها نكتة اخرى تكون كل منهما امرا اجابيا لوضوح
رجع الى القضية وعدم مراعاة في الاتفاق في الحكم في
الجملة آه جمعها اشارة الى احوالها المختلفة كما ان في جميع
الطهارات والمراد من انواع ان الجملة الفراغ من تعريف
انواعها وتقييمها والنسبة بين اقسامها ولا يذنبك
انه لا يجري العدول والتفصيل في الشرطية لان حرف السلب اذا
كان جزء من المقدم والتالي كان العدول في احوالها بالبيان
لحكم الذي فيها بالقوة لا في الشرطية لان الحكم فيها بالاقبال
بين النسبتين او الانفصال وسلبا سواء كان النسبتان
موجبين او سالبين او معدولين وكذا الحقبة اذ اللزوم
والعناد والاتفاق اقسام الحكم الشرطي لا كيفية وكذا الحقبة

والخارجية اذ الحكم في كل شرطية شامل لجميع التقادير الممكنة
ولا يقتصر على التقادير المحققة فربما سمعت تدكير لما مر به
المقدم من تعريف الشرطية وتقييمها الى المتصلة والمنفصلة
ليثبت عليه تقسيم المتصلة اي اللزوم والاتفاقية فقوله
وهي اما متصلة عطف على ما يتركب من قضيتين داخل تحت
المسموع والقضية آه معطوف على قوله قد سمعت
وليس داخل تحت المسموع بعد سببه تفسير لقول الحقبة
والجزء الاول يسمى مقدما والتالي تاليا فاقدم بياهما كونهما
ماخوذتين في تعريف اللزومية والاتفاقية والمراد بما لا
القضية بقرينة ان القسم معترف في الاقسام فلا ينقص
التعريف بالانسان عند الاخرى عند مثلثة الاول بطرف
مكان وزمان كذا في القاموس وهما طرف زمان اي
زمان حصول الاخرى سواء كانت آه بتقييم الشرطية
ليفيد ان المقدم والتالي يعان المتصلة والمنفصلة في
جمله بتقييمهما للقضية الاولى وهم لخالوه عما هو المقصود مع
ان القضية لا يكون حالية لتقدمها في الذكر معنى
اذا ذكر الجزاء انه تقدم للجزء الاول غالبا فيشمل المعقولة
والمعقولة والمراد بالعدالة شئ يسبب يستضيء الاول
آه استصحب دعاء الى الصحة ولازم كذا في القاموس

ان المراد بالعلاقة ههنا ما يطلب الاول اعيان المقدم ان يكون
 الثاني اعيان الثاني مصاحبا له سواء كانت موجبا او لا يكون
 قد يوجب ذلك احترازا لا يوجب ليس فقصه فغير العلة
 حتى يرد ان العلاقة متى بسببه يستحيل شيئا ولا ينقض
 له بالاول والثاني كالعلة والمضائق هذا بناء على ما
 ما ذهب اليه الجمهور من ان التلازم بين شيئين ليس لهما
 علة الاخر عما يكون من غير ان يفتقر الا رباط بينهما
 ويتمثلون في ذلك بالمضائق وذلك لظن باطل فان
 المضائقين الحقيقيين معلول علة واحدة كالشئ لا لا
 والنبوة كل منهما محتاج الى ذات الاخر فان النبوة محتاج
 وجودها الى ذات الابن والنبوة محتاج الى ذات الابن
 الرابطة المحوكة واما المضائقان المشهوران فلاهما
 معلول علة واحدة كالعقل وكل منهما محتاج لأكلة بل بعضه
 لا الاخر لانه هل الى بعضه كذا افادة المحقق الطوسي
 المحاكم فبان يكون المقدم علة للتالي اي علة موجبة
 له هي ما يحسب وجود المعلول نافية كانت او تامة
 او معلول له اي المقدم معلول للتالي فان وجود المعلول
 يستلزم وجود العلة مطلقا موجبة كانت او لا او يكون
 معلول علة واحدة كيف ما اقتضى ذلك كانت الموجبة

٢٢٠
 باسرها مثلا فانه تكونها معلولة للتوجب بل لا بد مع ذلك
 من انقضاء تلك العلة او رباط احدهما بالآخر حيث يقع
 الانفكاك ينفك كما يكون مجرد مصاحبة كالنكاح الاول
 والعقل الثاني كذا افاده المحقق الطوسي ومن هذا مبين
 ان الاحتمالات التي ذكرها بعض الناظرين مضحكة وهي ان
 يكون المقدم والتالي على معلول واحد بان يكون احدهما علة
 تامة والاخر علة ناقصة فان العلة الناقصة جزء للتامة
 فالاستلزام بينهما من حيث ذاتهما من استلزام المعلول
 للعلة ومن حيث وصف الكلية والجزئية من المضائقين
 ومن حيث استناد المعلول الواحد اليهما مجرد مصاحبة
 يكون كلاما علميين مسئليين وان يكونا معلولين علميين
 متضايقين او على معلولين متضايقين او الشرط علة
 متضايقية للجزاء او بالعكس فان في جميع هذه الصور مجرد
 مصاحبة كما في العقل الثاني والذات الاول واما
 الضائقتان فبان يكونا متضايقين اي لا يفصل بينهما
 في العلية فلا يرد ان الحل غير مفيد وما قيل ان تضائفا
 كما هو علة الاستلزام تضائق عليهما ومعلولتهما في معلول
 احدهما مع الاخر كذلك فهم لان تضائفت عليهما في معلولهما
 لا يوجب الا رباط بينهما بحيث يمكن ان يقع الانفكاك

بينهما بل يوجب اختصاص بينهما وهذا التعريف لا يتناول
 آية بناء على ان المتبادر من قولنا هو الذي صدق التالي فيها
 على تقدير صدق المقدم ان يكون كذلك في نفس الامر
 لو اريد به ان يكون ذلك مفهوما منها ومدلولها سواء
 طابق الحكم الواقع آه او لا يشمل الكاذبة ايضا وكذلك قال
 فالاولى والا في شرح المطالع من ان هذا تعريف الصادقة
 تعريف الكاذبة بالحقا صحتها انه محقق الموجبة لعدم عبارة
 لفظ الاعتبار مستدرك لان ساد الخروج عدم تحقق صدق
 التالي فيها لعلاقة ثم اما على جميع التقادير ان كانت كليات
 او على بعضها ان كانت جزئية مما ذكر انه يتناول الكاذبة
 الكلية التي يصدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة
 لكن لا يصدق على جميع تقادير المقدم لعلاقة اما المقدم صدقها
 على بعض التقادير او لا لعلاقة وهم لان المعبر في تعريف صدق
 التالي على تقدير صدق المقدم ان كلياتها وان جزئياتها
 على تقدير صدق المقدم في الجملة وكذا ما قيل ان التعريف
 يتناول الاتفاقيات يتناول الاتفاقيات الصادقة ايضا
 لاحتمال الاتصال الاتفاقي لموجب لان الممكن لا تحقق
 الا الموجب اعرفت ان مجرد الاتصال في التحقق لموجب
 يكفي في كونه لعلاقة يوجب ذلك بل لا بد ان يكون ذلك

محققا الارتياب بينهما والاكات مجرد مصاحبة
 لما في معلول العقل الاول والسرانه من جيل كل واحدة
 عنها سؤ حمة ايجاب الآخر فلا يمتنع الاتصاف بينهما كان
 الحكم متحققا اي بين الطرفين وكذلك العلاقة لان يكون
 متحققين في انفسهما حتى يرد ان الحكم والعلاقة ليسا
 من الموجودات لعدم الحكم اي منهما او بشئ
 من غير علاقة فان صدق الحكم الميند يفيد ان يكون صادقا
 اذا كان الحكم مع ذلك الفيد متحققا في الواقع وليس هذا
 من قبيل اشتقاء موجب الحكم حتى يرد ان اشتقائه لا يوجب الحكم
 كما ان بطلان الدليل لا يوجب بطلان الدليل لا يوجب بطلان
 الحكم النظري تدبر لا العلاقة قال المحقق الفتاوي
 اي من غير وجود علاقة يفرض ذلك او من غير اعتبار فعل
 الاول لا يجمع الزمنية والاتفاقية بخلاف التالي لجرد
 توافق الطرفين بان تحقق موجب تحققهما من غير ان يكون
 ارتباط به يمتنع الاتصاف بينهما فان قيل او توافق الجزاء
 ان في التحقق كان المقدم متحققا لما وانك اعتبار صدقه
 قلت ذلك لا فائدة معنى الاتصال الذي هو مدلول اخر في الشرط
 والتعليق بانه لعلاقة بين ماهية المخاراة كلامه يدل
 على انه لعلاقة في الاتفاقية بل قوله وليس فيها الاتفاق

الطريق على الصدق بعض في ذلك وهو المتبادر من تناء
 كلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات وكلام في شرح
 المطالع من ان الاتفاقيات مشتملة ايضا على ذلك لان العلة
 في الوجود امر ممكن فلا بد له من علة ممدوح بان وجود
 العلة لا يقتضي وجود العلاقة والاشراط بينهما لجواز صدورها
 من علة واحدة يجهتين مختلفتين بحسب ما يكون بينهما الامة
 المصاحبة في الوجود مع جواز الانفكاك ولا حاجة الى ما
 ارتكبه من الفرق بان العلاقة في اللزوميات مشعورها
 بخلاف الاتفاقيات فانها غير مشعورها وان كانت واجبة
 في نفس الامر ولا لهما ارتكبه صاحب القسط من ان العلاقة
 نادرة الوقوع على تقدير المقدم لكن يجب ان يصدق
 التالي على تقدير صدق التالي حتى لو كان التالي صادقا
 متانيا للمقدم كقولنا ان لم يكن الانسان ناطقا فحق
 لم يصدق اتفاقية كذا فاداه المحقق المتأزلي واطلاق
 الشر يشترط به لا يشترط ذلك فان الصادق صادق باي
 تقدير يعتبر افرامه وهي التي يحكم فيها بالتالي بين جزئها
 صدق وكذا باي في الصدق والكذب والتعاريف الثلاثة
 يشعربان المفصلات الثلاث لا يتركب الا من جزئين و
 اليه ذهب الشافعي وتبعه المحقق المتأزلي وقال ان

مثل قولنا المفهوم اما واجب او ممكن او ممكن ومثل هذا
 التثني اما ان يكون شجرة او حيوانا ومثل هذا التثني اما ان
 يكون لا شجرة ولا حيوانا ومفصلات متعددة بناء على
 ان الانفصال وح ظهران القول بان لا يمكن تركيب الحقيقة
 من جزئين كثيرة بناء على انها يتركب من الشيء من نقيضه او سائر
 نقيضه ولا يكون بشئ الا ينقض واحد ويمكن تركيبه من
 المجمع ما يخلو فرقا بين غير فارق لان المفصلة الواحدة
 لا يمكن تركيبها من اجزاء كثيرة حقيقة كانت او غيرها و
 المفصلة المركبة من مفصلات متعددة يمكن تركيبها
 منها هذا لكن الحق ان الامثلة المذكورة وعونها مفصلات
 حقيقة من غير نظر الى تحليلها الى المفصلات وان الدليل المذكور
 فيه مصادرة لانه اراد بقوله والنسبة الواحدة لا يتصور الا
 بين اثنين كل نسبة واحدة انفصالية كانت او جمالية وهو
 محل النزاع وان اراد ان النسبة للمالية والانصالية كذلك فليس
 ولا ينفع وكذا ما قال الدارق من ان الحقيقة لا يتركب من الشيء
 ونقيضه او سائر نقيضه ثم لم يتركب من الشيء وعن
 شيئين كل واحد منهما احص من نقيضه كما في الامثلة المذكورة
 اما قيل ان تركيب الحقيقة من ثلاثة اجزاء والجزء الثالث لم يصادق
 فيقتضيه من اجزاء تصادق من ذلك الجزئين او صادق فيصدق

مع الكاذب منهما فلا يتحقق الانفصال الحقيقي بالقياس الى
للزاد الثالث فاللزام منه ان لا يكون الانفصال حقيقيا بين
كل واحد من تلك الاقسام الاجزاء بالقياس الى الاخر لان لا يكون
بين مجموع الاجزاء الثلاثة والحق ان اعتبار الجزئين في التعاريف
اكفاء على اقل ما يوجد فيه الانفصال فتدبر صدق فقط
اجزائهم ان يتناوذا في الكذب بل يمكن اجتماعهما على الكذب
وكذا في مانعة الخلو معناه من غير ان يتناوذا في الصدق
فكل واحد منهما محتمل للمعنى يكون مباحا للحقيقة فهو
احتمال اسم المفصلة الكمال فيكون كان يوجد في غيرها ايضا
فالنسبة للمناعة كما يحرم بل حقيقة الانفصال لما لا مساواة
بالعدم فالنسبة ح نسبة الفرد الى الكل كقوله في الحقيقة
ما به الشيء هو هو لا ما يقابل الخاز على ما فهم مطلقا قال المحقق
الفتاوى في هذا محتمل معينين احدهما ان يكون الحكم في مانعة
الجمع بالتنافي في الصدق ولا يحكم البتة في جابب الكذب شيئا
من التنافي وعدمه وليس بعيد ان يكون هذا مراد الله
ويكون قوله فقط اشارة الى عدم الحكم في جابب اخر لا الى
الحكم بالعدم ويحكم في مانعة الخلو بالتنافي في الكذب ولا يحكم
البتة في جابب الصدق شيئا من التنافي وعدمه والاخران
يحكم في مانعة الجمع بالتنافي في الصدق سواء حكم في جابب الكذب

بالتنافي او بعدمه او لم يحكم بشيء من التنافي وعدمه ويحكم
في مانعة الجمع بالمعنى الاول بشرط الحكم بعدم التنافي في
الكذب وبالمعنى الثاني مجردة من ذلك لكنها مشروطة بعدم
الحكم بالتنافي في الكذب وعدمه وبالمعنى الثالث مجردة عن هذين
الامرين فكل منهما اعم عاقله وكذا قياس مانعة الخلو فكل منهما
بالمعنيين الآخرين اعم من الحقيقة اعتبارا للمواد وبالمعنى الثالث
خاصة اعم منهما باعتبار المفهوم ايضا وهذا المعنى يكون
اعم اعم من الحقيقة ومنها بالمعنى السابق حيث شريف وصفه
بالشرفه للتحكم سواء كان نفعه من كلامه او وصفه عند نفسه
مكن الشيخ نص على الجمع في بينهما اذا لا يكون واحدا في
من جهة واحدة في هذه النظر اي في ان يكون المراد عدم
الاجتماع حسب الخلل وقد اجمعوا آه وذلك لان تحقق الملقوم
يستلزم تحقق اللازم وشقاء اللازم يستلزم انقضاء الملقوم
ورجاء من الدلالة بصيغة الماضي عطف على ما قال وفي
بعض النسخ بصيغة المصدر حتى معطوف بتقدير العاقل الماضي
فقوله ذلك القابل قال وارجوا من الله ان يفتح على الجواب اظهارا
لصعوبة دفعة النظر ايما اراده من عبارة القوم فهم
انه مراد القوم من عبارة الاقبياس هو مرادهم في نفس الامر كما يدل
عليه اخر كلامه من قوله فقد بان ان الاشكال عما نشأ من

الغم لم يرد به الا بين قضيتين كونه عيان عن الحكم بالثبات
 بين القضيتين ايجابا او سلبا فاما ان يكونا بوجوبهما بالثبات
 عدم اجتماع محمولي القضيتين في الصدوق واما ان يكون
 من المفردات احدى مفردا من المفردات ضرورة امتناع حمل
 القضية على المفرد واما ان الشئ آية بيان لمقتضى غلط ذلك
 الفاضل لا يبق آية مستشهدا بهذا السؤال اطلاق قول الشئ ليس لهم
 بالثبات في الجملة خلاصة لطواري تخصيص الثبات في الجملة في
 الغضا بان يثبت ان الكلام فيها فان اردت الثبات بين هذا
 واحدا ايجابا اردت الثبات بين الحكمين المتقارنين بهما
 القضيتين فيثبت بعد اما الثاني موضوعا اخر فالقضية جملة
 كانه قبل هذا الشئ بعد اجماعا وحكم واحد والترديد في المحل
 شبهة بالمفصل باعتبار اشتراكه على الثاني في المحلين
 وقد يكون اجملة ابتدائية تشكيل بين الانفصال بين
 المفهومين كانت القضية متفصلة لا شفا على الثاني
 بين الحكمين كانت جملة لا شفا على حكم واحد وهو ثبوت
 احدا من وباجل اى محل ما تقدم وخلاصة لادان
 يكون مخالفا لها آ فان المفهوم الصحيح للصلة الاتصال
 بين الحكمين والجملة كون احدهما ملزوما للآخر وان كانت
 المفهوم الصحيح مخالفا فيها فان المفهوم الصحيح للمفصلة الحكم

بالتناق

بالثبات في بين الحكمين والجملة ثبوت احدا من المفهومين
 ولا يتحقق كانه العيان فانه اسند المخالف الى امر واحد الصحيح
 وان المفهوم الصحيح للمفصلة هو مخالفا له والمخالف آة معطوف على
 قوله كما ان الجملة آة وهو المقصود بالاحوال مما سبق كان مفيدا له وقد
 يثبت في المفردات آة لم يثبت في هذه الصورة التفسير كما اعتبر في صورة
 الثبات بينهما في الوجود ولا يثبت المخالف في الصدوق حين التعبير
 لا يقتضيت ثم كلامه قدس من صرح في ان مدلول الجملة الشبهة
 بالمتصلة الانفصال في الصدوق والحال لا يثبت احدهما للوجود
 فانه لازم في اقل ان المقصود بقولنا هذا الشئ اما واحدا او كثر ليس
 الانفصال بين صدقهما بل ثبوت احدهما فاذا انفصل الانفصال
 بينهما وهو معنى صحيح المقصود يكون القضية غير جملة اذ نسبتها
 الانفصال ونسبة الجملة الثبوت وبهذا اللون بعيد فاما ان ثبت
 قضية غير جملة ولا شرطية واما ان يطرح حصر نسبة الجملة في الثبوت
 واما ان يطرح حصر شرطية في القضيتين مدح لان مدلول
 تلك الشبهة انفصال المحمولين في الصدوق فان ذكر المحمول الاول
 اذ ثبت في الموضوع ثم اذكر في المحمول الثاني ما اذا ثبت في الموضوع
 اياه واليد اشار قدس سر سابقا بقوله فالقضية جملة مركبة
 من موضوع واحد والانه قد ردد في مجموعها قد لا الشبهة
 الانفصال في الثبوت معاقف له اذ نسبتها الانفصال ونسبة

الجملية الثبوتية وبينها ما يثبت بعينه ليس بشئ مفقود عليه
 صفة لا شئ لها على حكم واحد من غير ترتيب وان عبرت عنها آه
 انما ان عبرت بما يدل على الحكم كانت مفصلة وان عبرت ما يدل على
 حكم واحد رد في محله كان حمله ولا ياتي ما من ان هذا الشئ
 اما واحد او اكثر محتمل ان يكون مفصلة وان يكون حمله
 كما ان المفصلة اشار بهذا التنبيه الى ان انقسام المفصلات
 انشئت الى قسمين ليس باعتبار خصوصية ذاتها كما يوجب جعلها
 مقسما بل باعتبار انقسام المفصلة اليها كاقسام المفصلة
 الى الزومية والافتقائية لاجل انقسام كل واحد منها بينها
 على وجود القسمين في الاقسام الثلاثة فنسبة العبادات مفرغ
 على النسبة المذكورة اي نسبة العباد والافتقار الى المفصلات
 انشئت في كونها قسمين الانفصال من غير صفة خصوصية الاقسام
 في القسمية كنسبة الزوم والافتقار الى المفصلات في كونها قسمين
 الانفصال من غير خصوصية شئ منها في القسمية التي يكون الحكم
 زاد لفظ الحكم ليشتمل الكاذبة وفيه اشارة الى ان شئ مقبول تعريف
 المن بها كافي للزومية وضرر الثاني الذات لغيرين من ذاتها فانه
 لا يتصور الا بين الشئ ويقصد مع تحقق العناد بين الشئ وسابغ
 نقضه او احضاره او ان يمتد وان لم يمتد لا يفسد ولا
 باعتبار ما يستلزم قد عرفنا اي من التعريفات المذكورة

هي من المعرفة وقد تفرق على صيغة المجهول من التعريف
 لان تعارضها آه هي تعريفات يقسم منها تعريفه قوله وسالبة
 كل واحد منها والصحاب المذكورة في التعريفات واجبة الى المد
 المذكورات في القسمية باعتبار قسم منها وهي الموجبة واللا
 الى تخصيص التعريف بالموجبات اولاً ثم تعريف السلب بالتفصيل
 السؤال بحيث يتميز عند المتكلم غير انما هي التي يرفعها
 حكم به موجبها فقد العائد المحذوف في بيان المتن اشارة
 الى ان ضمن موجبها راجع الى السالبة ولا يلزم الدور ولا سلب
 كل واحد منها معلومة بعنوان انها سالبة وان لم يكن معلوم
 خصوصاً ثم المذكور يجل التعريفات المفصلة تمهيد وليس
 تعريفها حتى يلزم كون التعريف للافراد على ان مقول انه تعريف
 للعدد المشترك بين تلك السوالب لا تعريف لها ما حكم
 فيها يلزم التالي للزوم العناد والافتقار النوع الحكم
 الانفصال كما سيجي في كلامه قدس سره والقول بان
 كيفية النسبة الاضائية والحكم بالنسبة الكيفية لا بل
 بالكيفية فالمراد بالزوم النسبة الكيفية به كلام خلاص
 التفصيل فان التي حكم فيها يلزم السلب اي يلزم سلب
 شئ عن شئ لاخر موجبة لزومية لانه حكم فيها بالزوم لا
 ان اللان سلب اعني كون الطرفين موجبتين سالبين

آه فيه اشارة الى ان طرفا القضية لا يكون معدولة وان
 كان طرفان معدولة انما هو مطابقة الحكم بالانفصال
 ايا في المصلحة على الوجه الذي اعتبر فيها من الزعم والحق
 والانفصال ايا في المفصلة على الوجه الذي اعتبر فيها من
 الانفصال الحقيقي او من الجمع او الخلو عند الاتفاق
 لنفس الامر الحكم الذي بين الطرفين من الاتصال والانفصال
 في حد ذاته قطع النظر عن الاعتبار والفرض لانها اما ان
 يكونان صادقين آه ايا بعد القبول واعتبار الحكم فيها دالة
 فادوات الشرط والجزاء حالهما عن كونها قضيتين فضلهن
 المصدق والكذب ومعنى صدقهما ان يكون الحكم الذي
 فيهما مطابقا لما في نفس الامر ومتحققا فيها فلا فرق بين
 بين اعتبار الصدق بمعنى المطابقة وبين اعتبار بمعنى الحق
 فليكن آه على صيغة الامر المتكلم او على صيغة المضارع
 المتكلم مع لام الابتداء ان كلا من الشرطيات المفصلة و
 المفصلة من ايا هذا الاقسام الاربعة تركيب والمفصلة
 ايضا تركيب من الاقسام الاربعة الا ان المقدم فيها ما لم يكن
 عننا من التالي بالطبع اعتبر القسمين فيها ضمنا واحدا
 من صادقين ايا معلوم الصدق وكذا قوله من كاذبين
 ومن مقدم كاذب وتلك صادقة ليجمع مقابلهما على الصدق

والكذب

٢٣٦
 والكذب لا شاع آه استدلال على عدم التركيب
 المذكور بما شاع الاستدلال المذكور وليس هذا اعادة الدليل
 على ما قيل على ان الاستدلال المذكور لهم من ان يكون في
 القضايا او في المفردات لا يقيم آه معارضة للدليل السابق
 الدال على معنى التركيب المذكور وحاصل الجواب ان المذكور
 في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لان كاهنا في الكلية
 واللازم من العكس صدق الجزئية وموجبة السؤال بالجمع
 مع السند والجواب باثبات المقدمة المتبوعة نقصت
 كما لا يخفى لا نقول ذلك ايا عدم التركيب من مقدم
 صادق وتلك كاذب في الكلية لا في الجزئية مثلا اذا قلنا
 كلما كان زيد حمارا كان حيوانا يصدق عكسه جزئية وهي
 قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان حمارا ولا يصدق كلية
 فان قلنا حاصلا ان اعتبار جعل الجزئين في التركيب ينافي
 حصر الطرفين في الاقسام الاربعة فاما ان يسقط هذا القسم
 في بيان التركيب ويزاد الاقسام على الاربعة فنقول تلك
 الاقسام ايا الاربعة كائنة باعتبار نسبتها الى نفس الامر في
 الاقسام الاربعة المفهومة مما تقدم داخل في تلك الاقسام
 الاربعة وخلاصة الجواب ان هذا الاعتراض مستشاه الفضل
 عن المبدأ الذي ذكر سابقا في بيان الاقسام واما تعرض

لجود الصدق والكذب لان مقصده بيان ما يتركب منه الشرطي
حيث قال لم اذا استباحا الى نفس الامر هذا اذا كانت المصلحة
لزومية اجماعا بفضل المذكور سابقا في تركيب المصلحة الموجبة
الصادقة والكاذبة اذا كانت لزومية فاذا كانت تلك الموجبة
الصادقة اتفاقية فيصدق عن الصادقين ويكذب عن الكاذبين
الثلاثة الباقية فلفظ هذا في اشارة الى مجموع ما تقدم وهو
قريبة على ان المراد بالمصلحة الموجبة اللزومية فان قيل اراد
المصنف مطلق الموجبة المصلحة الصادقة لا يصح قوله ويصدق
من كاذبين اذ الاتفاقية لا يصدق عنهما ولا يتم قوله في
بيان عدم تركيب الصادقة من مقدم صادرة وقال كاذب
لاستباح استلزام الصادق الكاذب وان اراد المصلحة الموجبة
الصادقة اللزومية فلا حاجة الى قوله فيما بعد وهذا اذا كانت
اتفاقية فكذلك بها عن كاذبين محال وهم في صدقها اتفاقية
اشارة الى ان بيان استحالة كذبها عن الصادقين يقتضي بيان
صدقها عن صادقين فلذا ارتكز التزمين لان الكاذب لا يوافق
ثباته فان قلت ثبوت الشيء على تقدير لا يقتضي ثبوت الشيء في الواقع
نقول معنى الاصل انه لو كان الاول حقا كان الثاني حقا فاذا كان
حقيقة الاول ملزمة بحقيقة الثاني فلا يبعد اشتباها في الواقع
لجواز استلزام محال محالا وما اذا لم يكن بينهما لزوم فلا بد

يكون الثاني حقا فانه لو لم يكن حقا في الواقع حقا لا يكون
حقا على التقدير ضرورة ان التقدير والفرض لا يميز الشيء
في الواقع ما لم يكن بينهما ارتباط وعلاقة لذا في شرح المطالع
نعم المصلحة آه فيه اشارة الى رد من اعتبر في الاتفاقية
عدم ملاحظة العلاقة بانه لا يلزم ان يكون المصلحة
المطلقة اتفاقية لا يكفي فيها اي في صدقها صدق
الطرفين اي في الاتفاقية الخاصة او صدق الثاني اي في
الاتفاقية العامة بل لا بد مع ذلك من عدم العلاقة
اي على ما ذكره المصنف في تعريفها حيث قال وهو الذي يكون ذلك
فيها مجرد توافق الطرفين على الصدق لما اجاب به المحقق
الفتاوى في بيان هذا اشارة الى المعنى في الاتفاقية
عنه هو عدم ملاحظة العلاقة واعتبارها لعدم العلاقة
اصلا غير مانع في وقع البحث عن النص يقتضي تعريفها بانه
يمكن تفيد الحكم بصدق الثاني على تقدير صدق المتقدم
عدم ملاحظة العلاقة لا الصدق في نفس الامر فيجوز
كذبها عن الصادقين سواء كانت اتفاقية خاصة
او عامة وعن مقدم صادق وثاني اذا كانت عامة
لما استوفى اه فالقسمين المبثوثين بحسب الوضع راجع الى
قسم واحد كقولنا اما ان يكون الاربعة زوجا او متغا

بمقتضا وبين الانقسام بمقتضا وبين اعم من الزوج لوجوده
 في المقادير فالانفصال بينهما انفصال بين الحاضر والعام
 فيقعان فيكذب ما نوه للجمع عنهما الموجبة الحقيقة
 العادة لما وجب تركيها آه هذه الاحكام الثلاثة التي ذكرها
 قدس من صبيحة على ان الانفصال لا يكون الا بين قضيتين
 اما اذا تحقق بين أكثر منهن في مجموعة كما عرفت فيما سبق
 هذا اذا اخذنا اي ما نوه للجمع والخلق كما ان كلية الجلية
 اي الكلية التي صفة الجلية ليست وبسبب كون موضوعها
 اعم لها كليا اي مقولا على كثيرين فان الموضوع في قولنا
 الانسان نوع كل مع ان القضية ليست كلية بل باعتبار
 كون الحكم فيها كليا اي شاملا للجميع افراد الموضوع والبارف
 لفظ الكلية الاولى المنسية وفي الباقيتين للمصدرية
 لاجل ان مقدمها وتاليها كليتان كذا في بعض النسخ وهو
 المطابق لقوله شخصيتان وفي بعضها مقدمها وتاليها
 كل اي موضوع مقدمها وتاليها كل اي مقول على كثيرين فالمقابلة
 بقوله شخصيتان باعتبار ان موضوع الشخصية حري
 اراد بالوضع الاحوال في المصراع الوضع نهادن بجائي
 ولما كان الوضع اللغوي مستلما لحصول حاله السبب الوضع
 اطلق على مطلق الحال واعا اخبارها على الحال ولم يقلوا

في جميع الازمان والاحوال لان المتبادر منه الاحوال الخاصة في
 نفس الامر بخلاف الاوضاع فانه يشتر بالفرض والاعتبار حاصلة
 كانت او لا قالوا في عيان البعض بعد الاوضاع لفظ الزمان
 تنصبها لما يدل عليه الاوضاع بالاشارة وج ان في ما قاله
 في شرح المطالع رد اعلى من ذكر الفروض بعد الاوضاع واما
 الفروض فان اريد بها التفادير حتى يكون معنى الكلية اذا انصا
 والانفصال ثابت على جميع المقادير كانت شرطية على التفسير
 والكلام في نفس الامر وان اريد بها فروض المقدم مع الامور
 الممكنة الاجتماع فقد اعني من ذكر الاحوال فالشرطية اعلى
 كلية آه لاشك ان كون اللزوم والعناد في جميع الازمان و
 الاوضاع صفة اللزوم الكلية صفة الشرطية والكلمة ليس
 نفس ذلك انكون بل صفة حاصلة تعصى له كاي دل عليه في
 بل حسب كلية الحكم بالانصاف والانفصال وهو كونهما بحيث يكون
 اللزوم المستفاد منه كذلك ولذا قال الشهاب اذا كان التالي آه
 فلما كان تلك الصفة سبب من هذا المصطلح لسبب المصطلح
 وكلية الشرطية ان يكون التالي لازما للمقدم كما في تعريف الثلاثة
 بغير المعنى من اللفظ وما قيل ان الوقت مقدر في عيان اللق
 ففيه انه لا يفيد بيان معنى الكلية بل حصولها في هذا الوقت
 والمقصود بانه ثم ان هذا بيان الكلية الشرطية اللزومية

والعنادية الموجبة الصادقة ان حمل قوله اذا كان الثاني
لازما او معاندا على لزوم والعناد في نفس الامر وان حمل على
ان يكون ذلك مستفاد منها سوارطابق المراتب او لا كان
شاملا للصادقة والكاذبة فكيف الاتفاقية مذكورة البيا
لعدم الامتناء بشا فيها ولا يتركب القياس الاستثنائي منها وكيفية
السالبة بالمقابلة بناء على ما مر غير مرة من ان السلب يقع
الايجاب في جميع الازمان لا شئ من هذا انه يخرج منه الله
القضايا الشرطية الكلية اللزومية والعنادية التي كان
المقدم غير زما في فيها نحو كلما كان الله موجودا كان بالما
ونفس الزمان هو كلما كان الزمان موجودا الى ان الفلك نحو
لان كون الشئ غير زما في معنى انه غير واقع في الزمان ولا
في طرفه لا ينافي ان لا يكون لزوم شئ له في جميع الازمنة المعنى
مقابلة اياها واكونه نفس الزمان ان يكون لزوم شئ
له في جميع اجزائه فتدبر فان الانسانية آه يعقبات
الاجتماع نسبة بين المقدم والامور الممكنة الاجتماع معه
تحصيل للمقدم نسبة هذه النسبة كونه مفاد قلها والامور
كونها مقابلة له والمراد بالاحوال هذه المقارنات للحالة
بسبب الاجتماع فحق ما يستفاد من كلام الشئ من بسية
الاقتزان للاوضاع لانه عبارة عن النسبة التي بين

المقدم وبين الامور الممكنة لا عن المعنى المصدري
فلا يرد ما قيل ان الاقتزان ان كان مبنيا للفاعل فهو
عين مقابلة لتلك الامور وان كان مبنيا للمفعول فهو
مضائق لكونه مقارنا لها وعلى التقديرين لا يصح تعليله
بالاقتزان وما ينبغي في كلامه قدس سره من ان الضرب
للضاربة والمضروبة فهو خلاف ما افترق بينهم من ان
المصدر المعنى للفاعل بمعنى كون الشئ فاعلا والمبنى للمفعول
بمعنى كون الشئ مفعولا فان ذلك لا ينبغي على ان يراد بالاجتماع
والاقتزان المعنى المصدر لا النسبة التي بين المجعنين و
المقارنين وكذا الحال في الضرب وقد يفسر في كتب الميرزا
الاصطلاح الحاصلة آه لعل البقر عن النتائج بالاجتماع باعتبار
انها تفصل من وضع المقدمة الممكنة الصدور معه للمقدم
لان دهمه بعيدا لا ينفصل ذهن من ذكر الاوضاع الى
النتائج سواء كانت قضايا او غير زما في هذا التعميم المستفاد
من قول الشئ مثل كونه فاما ارفاعا او كون الشمس طالع آه
ودلخصيصها بالنتائج فانها لا تحقق الا اذا كانت الامور الممكنة
الاجتماع قضايا يصح جعلها كبري للقياس بخلاف ما افترقت
المفردة كالقيام والصعود او قضايا لا يصح ضمها مع المقدم
يكون الشمس طالع مع زيد انسان يستفاد من مثل الشئ

وجه آخر لرد وهو انه قد يكون مقارنته مع تلك الامور بنسبها
 كونه تاما واما عدا ذلك فيحتاج الى الاستنتاج بالقطر وهذه المقابلة
 مغايرة لتلك الامور عبالا فتران سلك الامور كما يدور عليه
 البيان وبذلك اعيا بما بينا من ان الحالات عيان عن المقارنات
 المحصورة بنسب ما قيل ان المراد من كونه مقارنا بكونه تاما
 وقاعدا وكون الشمس طالفة في جميع الاوقات لان معنى
 كما في كل وقت سواء كان ما مصدفة والوقت مقدرا ووجود
 عيان عن الوقت وجملة الشرطية صفة فيفيد عموم الادعاء
 بحسب الوضع اللغوي ولما تقتصر على ذلك آه اشارت بذلك
 الى ان عموم الاوضاع امر اعتبره القوم في كلية الشرطية زائدا
 على ما يستفاد من سورها من حيث اللغة ولذا لم يقل اردنا
 به ان لزوم الحيوانية للانسانية ثابت في جميع الاحوال
 والازمان ومن هذا ظهر وجه انقصار الشيخ الرئيس ومن شدة
 على الاوضاع لان عموم الازمان مقارن ثابت في اللغة اعما
 العناية بما اعتبره القوم فكليتها اصطلاحا وما قيل ان القوم
 الاوضاع وبالعكس فزوم لانه يجوز ان يكون اللزوم متحققا في
 جميع الازمان غير متحقق باعتبار بعض الاوضاع الممكنة وان
 يكون متحققا في جميع الاوضاع الممكنة دون جميع الازمنة
 بان يكون حصول المقدم في بعض الازمنة متعذرا وما وقع في

شرح المطالع من انه لو اكفى بعموم الازمان لكان وجه فقته
 ان عموم الازمنة اعما يستلزم عموم الاوضاع للحاصله فيها لا
 عموم الاوضاع الممكنة التي لم يحصل الاظهر في البيان
 اشار الى ان ما ذكره الشئ طاهر في المقصود وذلك لانه اذا فرض
 المقدم على وجود عدم التالي او عدم لزوم التالي كان احد
 الامرين ما خذوا معه فيكون مسئلا ما له قطعاً لوجوب
 استلزام المعقيد لا يثبته وان لم يكن مسئلا ما له نظر الى ذاته
 لكن ما ذكره قدس سره اظهر اذ لا حاجة فيه الى الدعوى بالاستلزام
 وكاف في المطاع عدم لزوم التالي للمقدم على بعض الاوضاع
 وما قيل في بيان كونه اظهر من ان ما ذكره الشئ يدور عليه
 ان فرض المقدم على احد التاليين لا يوجب كونه ملزوما لا مطلقا
 بل كونه محالاً معه ثم توجيهه بان المراد من قوله استلزام
 انه امكن الاستلزام المذكور وقوله لا يكون التالي لازما
 معناه لا يجب ان يكون لان ما وقوله لا لكان آه معناه يحتمل
 ان يكون المقدم مسئلا للقيض وتوجيهه بالمفرد فرضه
 على عدم التالي وعلى عدم لزوم التالي فرضه على احد التاليين
 بالضرورة في عدم وجود الاعتراض للمعرفة وكون التوحيين
 خروجا عن ظاهر البيان اعما بينه ان صحها لا يكون لها طاهر
 وما اورد على الست بانها يكون هذه المقدمة في فترة الدعوى

فلا يصح بها ان يكون الدعوى بان المقدم مع فرض احدها
لا يلزم السائل كيف يبين بان المقدم اذا فرض على متي
من هذين الوضعتين المستلزم التالي فخطلان الدعوى
ان المقدم على بعض الاوضاع المفروضة لا يستلزم التالي
ولا يلزم التقييد بالاولى لان من جملة الاوضاع
المفروضة وضع عدم التالي وعدم لزومه ولا استلزامه على
هذا الوضع والاجتماع التقييدان والا يكون المقدم على
هذا الوضع مستلزم ما للتقييدتين اعترض عليه المحقق نقلاً
بأنه لا يلزم استلزام التقييدتين للتقييدتين وامتناع ثلثه
لها واما ما عيش اذا كان الشيء امراً ممكناً وما اذا كان محالاً
كالقيد على الوضع المفروض فيجوز ان يستلزم التالي تقييده
في المتصلة وبما ندها التالي وتقييده في المتصلة وح
لا حاجة الى العهد المذكور اقول الكلام في كلية الشريطة يجب
نفس الامر على ما مر نقلاً عن شرح المصنف وهذا المطالع كذلك
انج لا يكون التالي لان ما للمقدم في نفس الامر ولعمري كيف
حق هذا على القول وتحملاً دفعه بما لا يرصني به القول من
انه لو استلزم التقييدتين لزوم المناهضة بين اللانم و
اللزوم فان لزوم المناهضة بين اللانم واللزوم ليس احق من
من استلزام التقييدتين فمن يجوز الاول على التقدير

المفروض المحجوز الثاني ايضاً ومن اطلاق الاوضاع وتقييدها
يوجب عدم لزوم يصدق الكلية لان المحجوز ان كان مستلزم
التقييدتين لكن لا يجب ذلك وكذا المعاندان فان للمتابع ان يخطئ
على تقدير تسليم عدم وجوب ذلك مطلقاً فيجوز ان يكون
هذا المستلزم ما للتقييدتين بطريق الوجوب كصدق
الطرفين فان التالي على هذا الوضع لا يلزم المقدم لانه اذا اخذ
المقدم مقارناً لصدق التالي لا ينافي بالضرورة وقيل المراد
يجوز ان يكون لازماً له وقوله فيكون تقييد التالي معناه
فيجوز ان يكون التالي آه وقيل المراد كصدق الطرفين بالضرورة
على تباين ما عرفت في اللزومية واما حق هذه التفسير
اي تفسير كلية الشريطة او تفسير الاوضاع بالممكنة الاجتهاد
بالمصلحة اللزومية والمصلحة العنادية حيث ذكر اللزوم
والعناد في التفسير في الاتفاقية اي الخاصة يدل عليه جعل
والنتيجة قوله فلا يكون التالي صادراً على تقدير صدق المقدم
واما الاتفاقية العامة فلا يجوز فيه الاوضاع اصلاً او المقدم
اذا كان ذاتة مفروضاً لا معنى للاوضاع معه فانه لا ينفك
الى غلوطة الوهم لولا ذلك لاشارة الى قوله لميت هي الاوضاع
الممكنة الاجتهاد الى قوله بل الاوضاع الكامنة آه لان المقصود
بيان وجوده والتخصيص بقوله بل المعبر آه بيان الواقع وليس داخلاً

في الدعوى يرفع عنه الفصح عنه النتيجة المذكورة بقوله
 فلا يكون التالي صادقا آه فلا صدق الكلية الافتراضية اي
 المسئلة وقس على ذلك حال المنفصلة ليست بسبب الجزئية
 التي هي صفة المتقدم والتالي بل بسبب بعضه الا زمان والاحوال
 والقرى عنها بالجزئية المسئلة كما يصح عنه اولا كالمقدم وليس للجزئية
 في معنى من المواضع بالمعنى المصدري اعني كون الشيء جزوا
 او جزئيا كما لا يخفى من الادنى وطائفة في بعض الاوقات على
 بعض الاوضاع اي بعضه كذا لما لان بعضه احدهما لا على البعض
 يستلزمه بعضه الاخر كما لا يخفى كذلك اذ لا يتحقق الوضع بدون
 الزمان والازمان به وانه واما القضية التي حكم فيها في
 جميع الازمان من غير تعرض للاوضاع او بالعكس فيميز فيها
 بينهم لاصطلاحهم على اعتبار الاوضاع في مفهوم الشرطية
 مع الازمان المعبر بها بحال اللغة على وضع كونه من الـ
 العنصرات فان لمجرد لا يطلق على الكميات فيعين بعض
 الازمان والاحوال اسمها او منفرد بالجزئية المثال فان قلت
 فيه متعين دون الوضع وزاد في شرح المطالع قوله او ركبها
 فيكون مثلا لتعين كل واحد منهما وليكليهما فان كلمة او المنع
 للقول بالقضية التي حكم فيها على وضع معين من غير تعرض للاوضاع
 نحو ان جئت وركبا اكر منك او في زمان معين من غير تعرض

اي الجزئية التي هي صفة
 المنفصلة

عند

للاوضاع

للاوضاع كمثل الشرح ولطائفة في المفردة واما القضية التي
 فيها على وضع معين في جميع الازمان او في زمان معين في جميع
 الاوضاع فلما لا يمكن وجودها اما الثانية فظاهر لان عموم
 الاوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان ضرورة عدم تحقق
 جميع الاوضاع في زمان واحد واما الاولى فلان الوضع المعين
 ان كان متجدا بحسب الارضه ليرى متعينا وان كان باقيا
 لشخصه كان جميع الارضه زمانا له فيكون الحكم فيها على
 وضع معين في زمان معين فان دفع ما قيل ان النقيضين
 المذكورين واسطوانات بين الانقسام نحو ان جئت في اليوم
 فاكر منك لفظ اليوم ظرف للشرط فيعبد توقيت المعلوم
 لكن توقيت المعلوم من حيث انه يستلزم توقيت الزوم ضرورة
 فان دفع ما قيل ان المثال المذكور لا يصلح مثلا للمفردة او
 ليس اليوم وقفا للزوم بل للزوم ولفظ بين الزوم في وقت
 معين وبين الزوم لما في وقت معين فانه قل في شرح المطالع
 ومما يجان به ههنا ان طيعة المتقدم في الكميات متفصلة
 للتالي مستقلة بالافتضاء اذ لا دخل للاوضاع فيه فانه لو كان بشئ
 منها مدخل في افتضاء التالي ليرى المعلوم والمعاصرة هو
 بل هو مع اخر واما في الجزئيات فليقدم ما دخل في افتضاء التالي
 فان كانت متفرقة عن الكلية وظاهر والا فهو لا يستعمل بالافتضاء

فيكون هناك امران يدعي طيفه المقدم اذ المقدم اليها يكفي المجموع
في الانقضاء ويكون الملازمة بالقباس الى المجموع كلية وبالقباس
الى طيفه المقدم جزئية ثم افادته بان شرط الدخول في انقضاء
الدخول الجزئي سقط ما قيل من بحيث اثبتت الزعم الجزئي بين كل
امرين فرضا فان كلا منهما لازم الاخر على بعض الاوضاع وهو
وضع كونه محتملا معروضا لا يصدق السالبة الكلية ^{بها} الزعم
واذا دعي كل امرين مطلقا فلا يرد ما يتوهم تسلسل الزعم الكلي
متحقق بين الشئ وتقيضه لا محالة ولا يضر انه مستلزم له
بشرط الاجتماع لان الاستلزام ههنا عكسي الا لزام وكلامنا في
الزعم عكسي الواقع واطلاق لفظه ان آه اعي اطلاقه
الالفاظ عن سواد الكلية والجزئية للاهمال واكتفى بذكرانه معلوم
من اللغة انه لا يترك بدون عديلهما التي هي اما الثانية او لفظ
وذكر المقصود اما اولان الانفصال يدل لولهما كان تركيبها اي
ابتداء لا مريد على هذه الاقسام لان التركيب الثاني من
الثلة متحصر في هذه السنته لان مقدم المتصلة آه المقدم
المتصلة الزعومية فانها للمجوعت عنها في الفن واما الانعائية
فلا يميز بين مدعها واثابها لا بالوضع وما قيل من ان المقدم
فيها مستصحب للتالي والمستصحب اسم فاعل غير المستصحب اسم
مفعول ليم لان طرفها متوافقان في الصدق وليس متفق

منها مستصحب الاخر ولا يوجب العلاقة بينهما على امرين
ان العلاقة امرية بسببه يستصحب الاول للتالي واعلم انه يفرق
بين المصاحبة والاستصحاب اي عكسي للمفهوم الطبعي
بمعنى الحقيقة وللملم يكن المقدم والتالي حقيقة سواء المفهوم
كونهما من القضايا فاسر الطبع بالمفهوم لان مفهوم المقدم
يعني ان مفهوم في القضية الزعومية بالنظر اذ انظر الى
مفهومها مع قطع النظر عن خصوصية المواد متميز عن مفهوم
التالي لان مفهوم المقدم فيها المفروم ومفهوم التالي لازم
وذلك لان معنى قولنا هي التي يحكم فيها بصدق اللان قضية
على تقدير صدق قضية اخرى لعلاقة انها التي يحكم بها بصدق
اللان على تقدير صدق المفروم والمفروم للشئ من حيث انه مفروم
له يحمل ان لا يكون لان ماله وان كان في بعض المواد التالان من
الحاسنين لكن ذلك خارج عن مفهوم الزعومية فالمقدم في المظهر
الزعومية متعين بان يكون مفروما لكونه مفروما والتالي
متعين بان يكون بالما لكونه لازما ومما حوزنا لك ان دفع ما قال
الحقق التفتازاني من ان لازم ان الزعم مدخلا في مفهوم المقدم
والتالي وبعض الناطرين قال يريدان مفهوم ما يصدق عليه المقدم
في القضية مفروم ومتصف بالمزومية نظر الى دانه مع قطع النظر
عن وضعها في القضية وكذلك قوله ومفهوم التالي لا يخفى عليك

انه بعيد عن عبارة الشئ وان لفظ المفهوم ذاته قد كان اللفظ
 ح وان يتم وما يصدق عليه المقدم مدروس وما يصدق عليه
 التالي لازم وان كون ما يصدق عليه احدهما ممنا اذا عني ما يصدق
 عليه الاخر بصفة الملزومية واللازمة لا يقتضي امتثالا واحدا
 عن الاخر بحسب المفهوم في المنفصلة ما لم يمتز انهما من حيث انهما متفقا
 بصفة الملزومية واللازمة ما خور ان فيه بخلاف المنفصلة في
 العنادية فان مفهوم التالي معنى فيها اي بعيدا عما كونه ما ليا
 المعاند اسم فاعل ومفهوم المقدم فيها بعيدا عما كونه مقدمات المعاند
 اسم مفعول وما يبدون اعتبار الوضيعين المذكورين فلا فرق بينهما
 ولذا قيل في تعريفه هو الذي يحكم فيها بالثاني لذات الطرفين لا كون
 الثاني متافيا لاولي او بالعكس والمعاند لا بد ان يكون معاندا لثاني
 المتاعلة يكون من الطرفين والتقابل اما هو بحسب الذكر في جعل
 احدهما مفعولا صريحا والاخر مفعولا صريحا وهو المعنى قوله لان عا
 واحد الشيعين لا فرق في قوة معاندا لثاني او في قوته محال كونه
 من جزمه عند الامرجا الواجب انما انظر الى ذاتيهما وليس له حفظ
 معهما الوصفان المذكوران وبما مر من انك انظر ما قال المحقق
 القائل ان من ان يكون الشيء في قوة الاخر لا يقتضي عدم تمهما
 بحسب المفهوم لان غاية التلازم في الصدق ولا يخفى ان مفهوم
 المعاند اسم فاعل غير المعاند اسم مفعول لان ذلك التقابل اما هو

بعد اعتبار الوضيعين فيهما واما بالنظر الى ذاتيهما فليس بينهما
 الا التماثل وبما متساويان في ذلك في لواحقهما والحكماء
 لواحق القضايا هي القضايا التي يتم لها التقيض والعكس لازم
 الشرطية ولما مرها هي المعاني المصدرية لان الخيلات توجبها
 فيكم ما قضيته لداو صغركه لا كذا ولازم لداو لا جعلت لداو
 مستقلة على ما هما لتوقف غير آه لان اوله مكوس القضايا
 وتلازم الشرطيات يتوقف على احد التقيضين وهو اختلاف
 آه اجل هما احدا او هما بيان كون تعريفات المفهومان
 الاصطلاحية حدودا او وسع ما قد سبق في تعاريف الطيات
 المنسوبة بالاعتراف عليه كون الاولي صادقة آه لفظ الاولي في
 في مقابلة الاخرى هو بمعنى احدهما وتوقف في بعض النسخ احدهما
 بحسب بعيد جزم بالنسبة اما لكونه تعريفيا للمفهوم الاصطلاحية
 واما لان ذكر العرض العام لا يجوز في التعريف مطلقا عند المتأخرين
 لانه قد يكون واذا كان لذلك لانه فيتعذر الجواب عنه
 فيكون جزمنا بتوبينا يخرج الاختلاف آه لم يرجح في الفوائد
 المخرجة بكونها فضولا اذ هو اصرار اعتمادا على التحقيق السابق في
 تعريف الطيات اوله عدم تعلق العرض بتمتعها لذاته ووصفها
 اضافة الصورة الى الاختلاف من اضافة العام الى الخاص كاضافة
 الذات لا يقتضي ان يكون للاختلاف سادة وصورة على ما هو

بل مادة يكون الاختلاف صورته وهي الفقيستان قد جري
 في المفردات آه فتحقق نفس سر في مواضع من كتب ان الفقي
 للفرد قد يوجد بان يلاحظ مفهوم في نفسه ويدخل عليه الشيء
 فبعضه له معنى العدول وقد يوجد بان يلاحظه نسبة الى شيء ويرى
 تلك النسبة فيكون فبعضه له معنى السلب فلا يصح تخصيصه
 آه لانه يلزم ان لا يكون جامعا فتكون بالمعاصرة فلا وجوبه
 مفرج على قوله المصنفان فترين يتحقق الفقيان وتوله واما
 يتحقق المفردات جملة معرضة بل لمصنوع المادة اي لخصوص
 المادة اعني كون المحمول من الموضوع في بينك الفقيتين
 مدرجل في تحقيق الشافعي واستلزام الاختلاف صدق احدهما
 كذب الاخرى فلا يروى ما قيل ان الاختلاف ليس مقيضا لصدق
 احدهما كذب الاخرى بل احدهما صادقة والاخرى كاذبة اتفاقا
 الفقيتان آه اجاب الفقيتان المتعارفتان فلا يروى بعض
 بالطبيعة على انها داخل في المخصوصة عند بعض المتألفين
 بالاجاب والسلب الاختلاف المعهود الحسن في تعريف الشافعي
 فليس شئ ان يبدع اعتبارا فقيدهما بالاختلاف المخصوص لا بمعنى الامة
 الشرائط في تحقيق الشافعي بينهما فاشافعي لا يتحقق بينهما
 الابد يتحقق ثلثي وحدات يعني بعد تحقق تلك الوحدات في تحقيق
 الشافعي بينهما على ما هو مقتضى الاستسنا عن السلب الكل

ذلك اذا لم يميز بينهما لجهة خلاف المحصورات فانه لا يتحقق بينهما
 الابد اعتبارا شرط اخر وهو الاختلاف في المصلحة فاذن ما قيل
 ان اريد انهما يكن في تناقض المحصورتين فلام ذلك لانه لا بد من
 الاختلاف في الجهة والمراد بان ذلك الوحدات في المخصوصتين فان
 اللازم في الجميع وحدة الموضوع والمحمول دون سائر الوحدات اذ فيكون
 الحكم لهما بقيل التقييد بالشرط او الزمان والمكان والقوة للفعل
 بل المراد انه اذا عثر في احدي الفقيتين واحد منهما لا بد من اعتبارها
 في الاخرى ثم ان ذكر شرائط تحقيق الشافعي بعد تعريفه لان الفرق
 انما يفيد معرفة مفهومه وجنم ماعدا لا طريق عمله ونحن نحلم
 في الاقضية للاحد الفقيض فلذا ذكرنا شرائط تحقيقه وورد
 الحق المتعارفان ان الشرائط المذكورة لا يفي تحقيق الشافعي بينهما
 فان الاختلاف قد يكون بغير ما ذكره فزيد كاتب اي بالعلم الواسع
 على القسط من المقداد زيد ليس بكاتب اي يعلم اخر على شرط
 اخر ولعل ان جميع ذلك داخل في الاختلاف في الشرط فان المراد
 به قيد اخر في الحكم سواء كان وصفا او دالا ولا وجه لذكر ذلك
 قال وحدة الموضوع لو نقل وحق الحكم عليه لان المصيرين
 تناقض الشرطيات على حد قال وحدة الشرط اي اذا عثر في احدهما
 قيد لان بغير ذلك في الاخرى لعدم الشافعي عند اختلاف
 الشرط اي عند اختلاف الفقيتين في الشرط وذلك بان يميز

الشرط في احدهما دون الاخر بما لا يعبر في كل منهما شرط مخالف
 بشرط الاخر فلا بد ان الدليل لا يثبت وجوب وحق الشرط
 لانه يجوز مع ذلك التناقض بين مشروط وغير مشروط مع انه ليس
 فيه وحدة الشرط فلا بد من ابطال التناقض بينهما حتى ثبت و
 جوب وحق الشرط مثاله الجسم مفروق بشرط كونه ابيض الجسم ليس مفروق
 للبصري اي مطلقا من غير قيد للبياض فانه اذا اختلف الكل
 والجزء لم يتناقصا شتم الكل على الجزء فاذا اختلفا بان يكون
 الجسم في احدهما على جزء وفي الاخر على جزء اخر نحو الرخى اسود
 ابيضه والرخى ليس اسود ابيضه كان اشتقا التناقض
 بطريق الاول اي بعينه وهو حلق ومعلوم ان كل فان
 عطاسه وفقسيه والطفان وبسده ليس اسود حلق القوة و
 والفعل اراد بالقوة عدم الوصول في زمان للخال مع امكانه له والفعل
 للوصول في الحال وما غير الامكان والاطلاق اللذين من الجهات
 الابدية انه يمكن تعييدهما بالاسكان والاطلاق العام ففي الحقيقة
 مما يقدان للمحول وليس كفيين للنسبة بمعنى لا بد في التناقض
 آه اي معنى قوله بتحقيق التناقض حيث لم يقين بالمخصوصين
 انه لا بد منهما في تحقكه لانهما كافيه فيه اذ لا بد من الاختلاف
 في الحقيقة في الكل واختلاف الكمية في المحصورات وليس له
 انه لا بد في تناقض المحصورين منها وان لم يكن كافيه فيه

حتى يرد انه لا وجه للتخصيص بالمخصوصين والسبب الثاني
 لان الشرط في الاغلب وصف الموصي وحوالته احوال لكل
 بلزاتما هو الموصو والبواقي يتولد الاحداث دون الدوات فليست
 في المحمول الذي هو عبارة عن المحمول المفهوم اولى يعني ان
 اشتقا التناقض آه حاصله ان اشتراط الاخلاق في الكم في المحصورات
 انما يثبت ان الاتحاد في الكمية والجزئية موجب لعدم التناقض
 وقد ثبت الاول بقوله كذب الكليتين فيما اذا كانت المحمولات
 واما الثاني فلا يثبت بصدق الجزئين منه لان صدقهما كما انه
 متعارف لانهما الكم كذلك متعارف لعدم اتحاد في خصوصية الموصي
 فلم لا يكون الاتحاد بينهما مشروط بتحقيق التناقض في الجزئين فاني ثبت
 اشتراط الاخلاق في الكم ولم يشر الاتحاد في خصوصية الموصي
 مع ان التناقض يحصل لكل واحد منهما مع اعتبارها في الشرط الطبعي
 يرد عليه ان اعتبار الاخلاق في الكم انه كان في تحقيق التناقض
 في جميع المحصورات بخلاف الاتحاد في الموصي فانه لا يكفي
 لتحقيق الاتحاد مع الشرط الباقية في الكليتين مع عدم التناقض
 فلم لا يكون الاتحاد اشار بذلك الى ان مقصده التناقض
 استقام صدق الجزئين لاشتراط الاخلاق فيستدجوا ان يكون
 الصدق بواسطة الاتحاد واما ذكر مصروف الدعوى حيث
 قال المناصب يتصادقان لاحتمال الموصي لا الاتحاد الكمية

بطريق الاستظهار انما هو مفهوم ما تاء وما قبله انه قد اغترب
 في الساقط للوحدات السنة التي هي سوي ووجه الموضع و
 المحل مع انها خارجة عن مفهوم القضية فتدفع ما عرفت
 من ان المراد اعتبار تلك الوحدات فيه انه اذا اغتربت احداهما
 في مفهوم القضية فغير في نقيضها ايضا خارجة عن مفهوم
 القضية لان الحكم فيه على بعض المبرم فانها لاطلة في بعض
 القضايا لان الكلام في المحصورات الاربعة هذا سواله الثاني
 آه سئله عن الفرق بين وحدة الموضع وحضوره الموضع
 في القضايا الجزئية اشار بذلك الى ان المراد بقوله في المحصورات
 المحصورات الجزئية بقرينة سوق الكلام وحدة الموضع في الذكر
 اي يكون عنوان القضية واحد انه اغترب الاختلاف في
 الكمية الجزئيتين ومع اعتبارهم آه عطف على قوله ان المقدم
 قد اغترب والاتحاد ان حاصل السؤال آه واما حاصل السؤال الاول
 فهو المذكور سابقا انهم اعتبروا وحدة يكون السؤال متعلقا
 باصل للدعي اشتراط الاختلاف في الكم معارضة لاوله فكيف
 بشرط آه على سبيل الاستفهام الاستكاري ككذب الغوريين
 آه في شرح المطالع لا يثبت هذا الدليل لا يدعي الدعوى لانه لا يقبل
 على اختلاف الجهة في الغرور والامكان والصورة الجزئية لا يثبت
 الكمية لا مانع من نقيض الموجبة معها واحقا فان دفع الجهة

اعم من دفع النسبة موجبا بتلك الجهة فلا يكون جهة مشغولا
 في النقيض لما كان هذا المعنى كالنظر عليه بايراد الغرور والامكان
 على ضرب من التخييل انما يعنى ان دفع النسبة الموجبة جهة
 قد يكون باعتبار دفع تلك النسبة حال كون ذلك الدفع موجبا
 بتلك الجهة فيكون الموجبة متحدة في النقيضين وقد يكون
 باعتبار دفع الجهة في مع تقاد النسبة في دفع النسبة الموجبة
 ما يساويه اعم من دفع الكيفية بتلك الجهة فلا يكون الوجه الكيف
 بالجهة نقيضا لها ولا مساويا له بل دفع الجهة او ما يساويه
 فاذ دفع ما قبل ان دفع النسبة الموجبة جهة كما انه اعم من
 دفعها الموجبة بها اعم ومن دفع النسبة الموجبة جهة اخرى
 فينبغي ان لا يكون نقيض الموجبة لان الجهة الاخرى مساوية
 لدفعها او عين دفعها سنية الشيء واما ما قبل ان دفع النسبة
 متقبلا بوقت معين يساويه دفع النسبة في ذلك الوقت و
 لذا انبى صاحب الكشف الساقط بين المطلقين الزمانيين
 حتى صرح بانها كالشخصين المتناقضين وان دفع الاطلاق
 ليس اعم من اطلاق الزماني ولا يتحقق مع اطلاق الزماني فافصلا
 اطلاق الزماني والاجاب معا وان دفع الامكان ليس اعم من اطلاق
 الزماني ولا يصدق في امكان الاجاب ومع امكان الزماني فجوابه
 ما اشار اليه الشرح في شرح المطالع من ان الكلام في الموجبة

وقد سبق ان الاطلاق ليس من الجهات وكذلك الامكان فان
 الممكنة ليست قضية بالفعل فضلا عن ان يكون موجه وان
 الشاقص بين الوقتين لم يثبت اتصالا لانقسام الوقت الى
 اثنى امكن الثبوت في بعضها والسلب في البقية الا ان الدم اذا
 احقنا النسبة بحسبان الذي لا ينقسم كمن الوقت لا يكون
 عليه بحسب الخرافة ثم اقول ان رفع النسبة معيد الوقت
 معين بساوي رفع النسبة في ذلك الوقت لجواز ان يتحقق
 رفع النسبة في ذلك الوقت باستثناء الوقت وان رفع الاطلاق
 وان لم يكن اعم من اطلاق الرفع اعم منه فانه جامع اطلاق الاجاب
 ودوام الرفع بحالات رفع بحالات الاطلاق فانه متحقق بالعوام فلا
 يكون مساويا لرفع الاطلاق الذي هو تقييد الاطلاق وكذلك الحال
 في رفع الامكان وامكان الرفع فان رفع الامكان لا يجمع الضرورة
 وامكان الرفع بجامعها مذهب العلم اولا فيقبل بيان تعاقب
 للوجهات فان هذه المقدمة مأخوذة في دلالة ما على ما سبق عليه
 فيه مناقشة آه يعني ان تلك المقدمة سواء كان المقصود منها
 الحكم على تقييد ما يشترطه لفظ كل او تعريفه لا يعم لعدم شموله الاجاب
 مع كونه تقييدا للسلب فاذا كان تعريفه لم يكن جامعا واذ كان حكما
 يلزم حمل الظاهر على جميع افراد العام فان السلبين آه لك ان
 تقوم لاهم ثم شئ بل هو لا شئ من حيث ذاته وان كان شيئا من حيث

ان مفهوم من المفهومات ليصح نقل العلم به والمبادر من الشيء
 ما يكون في نفسه شيئا سما اذا وقع في متاهلة الرفع ولو قال ان
 السلب يقيضه الاجاب كما يستفاد من تعريف الشاقص حيث اعتبر
 فيه الاختلاف بالاجاب والسلب فلم يكن الاجاب يقيض السلب
 يتحقق الشاقص بينهما لكان اولى وليس الاجاب رفع السلب
 رفع السلب يتوقف تعلقه على تعلق السلب بحالات الاجاب
 فالاول ان يرفع كل شئ تقيضه لانه يكون حكما بالعام على الحقيقة
 بجواز ان يكون التقيض غير الرفع وهو الاجاب واسا هو وان
 يكون الشئ واحدا فيضمان وان لا يجمع تعريف الشاقص لان سلب
 السلب يقيض السلب وليس مختلفين بالاجاب والسلب
 فمشترك المورد بين العبارتين والصعوبة حل هذه الاشكال
 احثان السيد الفاضل الشيرازي في حواشيه على شرح التكميل بان
 ان الاجاب ليس تقيضا للسلب بل لازم مساو لتقيضه اعني سلب
 السلب العبارتان عن متساويتان في اداة المقصور ولا يخفى
 ان ما احثان يبطل تعريف الشاقص حيث اعتبر فيه الاختلاف
 بين التقيضين بالاجاب والسلب وان لا يكون الشاقص تقيضا
 متكررا ضرورة ان تقيض الاجاب السلب وتقيض السلب
 السلب هلم من غير انعكاس النسبة واختار المحقق الدراني
 ان السلب ان احد معنيي رفع الاجاب وليس سلب السلب تقيضا له

لانه في قوة السالبة المحول ^{الراد} لا يكون نقیضا للسالبة
 وان اخذ معنى شئ من السلب يكون في قوة الموجبة الشا
 المحول فيكون نقیضا سلب السلب الذي هو في قوة السالبة
 السالبة المحول ولا يكون الايجاب نقیضا له فعلى هذا لا يلزم
 ان يكون للسلب نقیضان بل لكل اعتبار نقیض ويكون التناقض
 مضمنا بين الايجاب والسلب لكن يرد عليه اننا نختار الشئ
 الاول والتم ان سلب السلب في قوة السالبة السالبة المحول
 اما يكون كذلك لو اعتبر سلب السلب عن الشئ اما اذا اعتبر سلب
 النسبة البلية التي بين الشئيين في نفسها فلا يتم لو ثبت
 انه لا يمكن تعقل السلب الا بين شئيين فلا يمكن تعقل سلب
 السلب الا بان تعقل سلبه عن شئ لهم المرام لكن دونه خرط
 المتبادر و قولنا لا نسند على ما قل ان النسبة بين شئيين في نفس
 الامر الابا يثبت او بالسلب لان الضد هو بان الشئ اما ان
 يكون او لا يكون بديهيا و ليس في نفس الامر نسبة بين
 شئيين هي سلب السلب اما هو مجرد اعتبار عقلي ومجرد عن
 النسبة الايجابية بما لا يلزمه فلا ممان بين الايجاب وسلب
 السلب في نفس الامر لا اتحادا كما يفهم عليه اما في تعقل
 فلا يلزم ان يكون الشئ واحد نقیضان وهذا معنى ما قاله الله
 في سمى نسبة الطبقات من شرح المطالع ان سلب سلب ضرورة

الايجاب عن ضرورة الايجاب يعني انه في نفس الامر لا من
 حيث المفهوم لان سلب ضرورة الايجاب نقیض ضرورة الايجاب
 فيكون ضرورة الايجاب ايضا نقیضا لان التناقض بين الجانبيين
 فلو كان سلب سلب ضرورة الايجاب عارا لضرورة الايجاب
 يلزم ان يكون الشئ واحد نقیضان وعلى هذا سمي قولهم
 كل شئ في نفسه ان نقیض كل شئ وجودي ايجابا لا يكون مفهومه
 سلب شئ كما هو المتبادر من مقابلة شئ مع الوجود و اذا كان
 الوجود نقیضا له يكون ذلك الشئ الوجودي ايضا نقیضا له وهذا
 هو المستفاد من تعريف التناقض لان الاختلاف بالاجاب في السلب
 الذي يقضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى اما يتحقق اذا
 كان السلب دعا لذلك الايجاب بوجه الاستثناء الراسخة بينهم
 وكون الثاني بديهيا لذاته واما لم يقولوا نقیض كل ايجاب سلبه
 ليشمل نقیض المفردات فانه يجي ان نقیض ضرورة الايجاب
 يكون السلب ونقيض ضرورة السلب كان الايجاب بمعنى قولهم
 ضرورة نقیض ضرورة ^{الضرورة} الشئ على ما في الخواص التي للمثالية فوجه في نفسه في الحقيقة
 والمفردات واحد نقیضها بمعنى العدد ووجه عن شئ اذا اخذ
 نقیضها بمعنى السلب المراد بالرفع ما يستفاد من كلمة لا وليس
 وغيرهما لا المعنى المصدر كما لا يقضي فتعبر جدا ابنا لو كان
 من الشاكرين ولا يكتفى الى ترهان الناظرين فاما كسر بـ

بعبارة مجسدة الظاهر انما الان يريد استثناء من قوله
فيه ما تشد اي فيه ما تشد في جميع الاوقات الا وقت تلك الاوقات
كأن تلك الادادة بالي عند قوله وهذا القدر كما في قوله واطلق
انقبض عليه بخوار وبنافيه كون هذا الكلام عن مجسدة النجوم
القبض وعلل مراده قدس سره بقوله فيظهر صدق آية انقبض
صدقته في نفسه وان لم يكن مناسبا لهذا المقام وهذا القدر
اي هذا المقدار الاجمالي من المعرفة كاف في احد قبض القبض بل
في اخذ قبض اي مفهوم اريد ونقطة حتى ابتداء العناية
كأن استدراك التوهم ان هذا القدر الاجمالي اذا كان كافي في
الحاجة الى بيان نقائص الموجهات مفصلة قبضه على
اراد القضية المملوطة لان المعقولة نفس المفهوم وكذا
من قوله من القضايا فهو متعلق بقبضه ومن قوله لادم
مساو من قوله لتقايض القضايا وانما صور معنى القبض
في المملوطة ان الاصل لقضية المعقولة لان فهم المعاني في
قالب الالفاظ اسهل واظهر لادم مساو له متقدم على الاطراف
فلا يتفق ان يلم ان يكون كل انسان قبضا لقولنا بعض
الناطق ليس بحيوان فاطلق اسم القبض هو راس باب
اطلاق اصل الكلمة من على الامر فالعلاقة المتجاوز وليس هذا
قبضا حقيقة لان المعنى في الشاغل ان يكون الاختلاف لذاته

مقتضا الصدق واحدهما وكذا في الاخرى وما ذلك الا بين الشيء و
واقعه كما عرفت في الاحكام اي العكس ونعكس القبض وكذا في قياس
الخالف فالمراد بالقبض آية اي لفظ القبض المستعمل في هذا الفصل
فقد ورد نفس القبض كما في قوله فقبض الضرورية الممكنة وقد ورد
به الاثر المساوي كما في قوله فقبض الدائمة المطلقة فلفظ
القبض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي بعضها في
المعنى المجازي او في المعنى الاعم الصادق على كل واحد منهما على
طريق عموم المجازي ما يطلق عليه القبض وما تفسر بان
المراد بالقبض ما يصدق على امرين من المفهوم الاعم بوجه اذ
المفهوم الاعم صادق على كل واحد منهما لا على احدهما سلب
الضرورة عن الجانب المخالف للجانب المتخالف اي الجانب الذي
يبدو بالامكان العام وضرورة الاجاب آية اذ العنصر الضرورية
مفهومها وجوديا وكذلك امكان الاجاب اي اذ العنصر الامكان
مفهومها وجوديا بالذات ما قيل انه ما بين بان الضرورية قبضها
الامكان ثبت ان الامكان ثبت ان الامكان فقبضه الضرورية
فقوله وكذلك امكان الاجاب مستدركه هو الذي عينه
ضرورية والسلباي في نفس الامر لا من حيث المفهوم وفيه اشار
لها نقلنا من شرح المطالع سابقا وكذا في قوله هو بعينه ضرورة
الاجاب ومن مقتضى الشئ وان في خصوصه ثبانه الاجاب

في النقيض وبالعكس اي يثبت في صدقها وكذا هذه العبارة وكذا
 على نقيض الدائمة المطلقة المنقضية لا المطلقة العامة فالصدق
 بنبأ فيه اطلاق الايجاب على ما وقع فيما بعد اذ ليس يلزم من صدق
 الحكم بالفعل صدقه في شيء من الاوقات لحواذا ان يكون الموضوع
 نفس الوقت فلا يصدق الحكم عليه في وقت والا كان الوقت وقت
 كما في الزمان موجود في الجملة ومقدار الحركة او غير فاد الذات
 كذا افاده الشئ في شرح المطالع فما ذكره الشئ من نفسه في العبارة
 وليس مقصده انه لو ثبت بذلك كون نقيض الدائمة المطلقة
 العامة المشروطة بالمعنى العام اعني ما اعتبر فيه الضرورة في وقت
 الوصف لا بالمعنى الاخص بل ثبت بذلك كون نقيضها المطلقة
 المنقضية ايضا بعضها الدائمة لان نقيض دوم السلب رفعه ويثبت
 الثبوت في الجملة اعني ان يكون بالثبوت في جميع الاوقات وفي
 البعض فقط وفي وقت وهكذا البيان في ان النقيض المطلقة
 العامة اي اذا اعتبر تحت اطلاق وجودها يكون نقيض سلب
 الاطلاق وهو يستلزم الدوام الذاتي وهي التي حكم فيها
 الضرورة بحسب الوصف ليس معناه بشرط الوصف على ما يتم لان
 سلب الضرورة بشرط الوصف لا يتحقق الضرورة بشرط الوصف اما
 اذا اعتبر بشرط الوصف في سلب فلا يجوز ان لا يكون الضرورة
 لا سلبها كليهما بشرط الوصف بان لا يكون الوصف دخل فيها هو

كل انسان كاتب مادام انسانا وليس كل انسان كاتب مادام انسانا
 واما اذا اعتبر قيد الضرورة فلا سلب الضرورة الكاتبة بشرط
 الوصف يجوز ان يكون في غير اوقات الوصف لان السلب ليس بقيد
 بشرط الوصف مثلا ضروريه تحرك الاصابع التي بشرط الكتابة سلوكية
 غير وقت الكتابة فيصدق كل كاتب تحرك الاصابع مادام كاتبها وليس
 كل كاتب تحرك الاصابع مادام كاتبها بالفعل بل معناه في بعض اوقات
 الوصف كما يشهد به المثال ورح بر عليه ما ورد عليه الشئ في شرح
 المطالع من انه انما يصح كون الحقيقة الممكنة نقيضا للشرطية
 اذا قربت المشروطة بالضرورة في اوقات الوصف اما لو قربت بالضرورة
 بشرط الوصف فلا تكذبها في مادة ضرورية لا يكون بوصف الموصوف
 دخل فيها فلا يصدق وكل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتبها
 ولا ليس بعض الكاتب بحيوان بالامكان حين هو كاتب حينما
 في مادة لا يكون الوصف ضروريا ويكون له دخل في الضرورة نحو
 كل كاتب تحرك الاصابع مادام كاتبها ليس بعض الكاتب تحرك
 الاصابع بالامكان حين هو كاتب ورفع الجميع انما يكون
 برفع احد الجزئين اي رفع الجميع لا يوجد الا فلا يساو ملزوما
 لرفع احد الجزئين على سبيل من الملزوم سواء كان معارفا بالذات
 او بالاعتبار على ما بين في محله من ان رفع الجزء عين رفع الكل بالذات
 او غير وذلك لانه لا صدق كليا تحقيق الجزاء ان تحقق الجميع

كلما لم يتحقق بالجميع لم يتحقق الجزء اما بالرفع معا او بالرفع
 احدهما فيكون المجموع ملزوما لرفع احد الجزئين ومعلوم ان رفع
 احد الجزئين يستلزم رفع المجموع لان اشتغال الجزء يستلزم اشتغال
 الكل فيكون رفع احد الجزئين لازما مساويا لرفع المجموع فلا يرد ان
 كون رفع الجميع برفع احد الجزئين لا يستلزم المساواة بينهما لكون
 كون رفع الجميع احصاء ولا يصح قوله فيكون لازما مساويا للقيس
 للركبة لانهما ليسا متعلقين باحد الجزئين بل بالرفع اذ هو مقيّد
 الرفع مانع فقيدين للجزئين ورفع احد الجزئين اي على التبيين
 في القضايا الكلية واحدة يقتضي الجزئين كان الظاهر ان يقول هو
 يقتضي احد الجزئين لا على التبيين الا ان يقتضي احد الجزئين هو
 احد يقتضي الجزئين فلذا اسقط الواسطة وهو المفهوم
 المردده اي احد يقتضي الجزئين هو المفهوم المردد بينهما لان
 التقيضين مطلقا سواء كانا يقتضي الجزئين او غيرهما مفهوم
 مردد بينهما بان يقع اما هذا التقيض وما ذلك ليكون احد يقتضي
 الجزئين معطوفا مرددا بينهما فلا يرد ان المدعي فقول له فيتم عطف
 تفسيري لقوله مردد بينهما في بعض النسخ يرد في بعض النسخ
 وهو الاظهر في مساواة التقيضين لا التقيضين فلا يرد ان
 الاختلاف في الجملة حتى ولذا لم يفرق في تفصيله بقا نظر الركبة
 كالسابط بحقائق المركبات وفي ما ذكره من لا الاط

مفهومها

لمفهومها انها وقفا على السابط عطف على المفهوم ان يقتضي
 الوجودية اللاحقة اما الدائمة المتخالفة آية المفهوم المردد بينهما
 لا احدهما كالمفهوم السابق لا الوهم يكون يقتضي اي بالمعنى الاعم
 بوجه الاضرب وانما اضرب لان الكلام في بيان التقيض بمعنى الاعم
 المساوي اعني الوثنية المطلقة والمنشئة والمطلقة بيان
 للجزئين فثبتت قضاياها لانهما يرد في القضايا وادرجها
 في بيان التباين بينهما على عدم شترهما فلا يكتفى به اشارة
 الى اقتضاها مشتمل على المفهوم المرددين يقتضي الجزئين وشئ زائد
 عليه كما ينبغي ان يقتضيها مفهوم مردد يشمل على تلك مفهوما
 تاما غير يقتضي الجزئين بل للمعنى من الباطل والمراد بالحق
 ما يقابل له لا معنى الاعم على ما فهم ان يرد آية الاعم في كل واحد من
 كافي مردد لكم ثم لا يخفى وذن لكم ثم لا يخفى ان يقتضي الجزئين قضية
 لا معنى للتزديد بينهما الكل واحد اذا القضية لا يثبت لشيء فالمراد
 ان يرد بين يقتضي محمولها بمعنى السلب بايراد كل واحد من المحمول
 وسلبه مفيدا بمعنى يقتضي الجزئين فيحصل قضية كلية يستلزمها
 الكل واحد واحد من افراد موضوعها ايجابا او سلبا بمعنى يقتضي
 الجزئين كذا ذكره الله في شرح المطالع واراد بقوله او سلبا رفع
 الايجاب المنسوب الى كل واحد لا يتخلو عن يقتضيها الغيبة من المطلق
 مع انها لا يجتمعان ايضا ولا واسطة بين الايجاب لكل واحد سلب

بشأنه

ذلك الايجاب لانه الواجب كونه نقيضا للجزئية لا يدخل
 لا شئ اجتماعهما في ذلك كما لا يخفى او لا يثبت ايجابا شئ
 واحد الحيوان في جميع الاوقات فهو من الاجاب الكل مفيدة
 الدوام وليس سلبا كليا حتى لا يثبت على المعنيين ويختص
 الاصل في الكذب والسلبا جزئيا فيقع مع الاصل في الصدق
 والسلب الدوام فانه ليس جزء من للمهات فضلا ان يكون
 الاطلاق العام كذا في ذلك بالناظر الصادق قد يصدق اي
 ما يخبره بعض الناس في هذا المقام فانه من شذوذه الاوهام
 والى ما عرفت به بعضهم من انه ان اراد بالجزء الثاني ودوام السلب
 فلا يتناول ودوام السلب للبعض دون البعض وان اراد سلب
 الدوام فلم يخص في دوام السلب كذا ودوام السلب للبعض دون
 البعض بل يشاؤ ودوام الاجاب في البعض اذ انما الذي هو مفهوم
 للجزئية المركبة فيكون النقيض شاملا على مفهوم النقيض الاخر وان
 هو ولا يحتاج الى ما قبل انه فرض ان المركبة للجزئية ليست بتحقيقه و
 اخذت الفحشة لنقيضها فانه حال الطرد الاحتمال الذي هو عين المركبة
 للجزئية في نقيضها فانه اوهن من سحر المنكيات والجزء الثاني
 مستحالة في شرح الاستدارات ان قولنا كل داء اما - واما
 ليس - يصدق في تلك مواضع احدها ان يكون ايجابا على
 البعض وسلبا على البعض داءين لان قولنا واما ليس -

يشتمل السلب الكل والجزء انتهى وبهذا ظهر حساده ما قبل ان المر
 الجزء الثاني مما ذكره في البيان لاسيما مفهوم المردود لكل واحد واحد
 فان قلناه استفسار من سر القفاون كما يدل عليه قوله والاما
 الفرق مفهوم الكلية المركبة بعينه مفهوم آه لاتحاد الموصف
 فيها وهو جميع الافراد ولما مفهوم للجزئية المركبة نفس
 بعينه آه لعدم الاتحاد الموصف ومن هذا ظهر انه اذا قلنا
 الموصف متحدان بقيد في السالبة مما ثبت له المحل كان
 المفهوم المرددين يقتضي جزئي للجزئية فساويا لنقيضها
 كما اذا قلنا في المثال المذكور نقيضه اما كل جسم حيوان دائما
 او لا شئ من الجسم الذي هو حيوان دائما وهذا طريق آخر في هذا
 نقيض المركبة للجزئية ذكره التتم والمحقق النقض اني فمضى في علم
 لا يكفي في نقيض المركبة للجزئية احد نقيض الجزئين انه لا يكفي
 بالطريق المذكور في الكلية اعني تحليلها اجبا بسيطين والى
 دددين نقيضهما بعينه موصف السلب تكون الجزاء الثاني
 في الاول فيصدق نقيضه بصدق الجزئين الدائمين
 فيبقي الكلية منها للجزئية آه فان قلت فلام ان المنفصلة
 الدائمة للملوك المركبة من ثلث مفهوم ملت نقيض المركبة للجزئية
 فيكون المنفصلة نقيض من للميات فانه بشرط الاتحاد في
 فضلا عن الاتحاد في النوع قلت المراد ههنا بيان النقيض للقيض

وما مر مسا والمقيض فالمراد بالجزئية المسورة بليس كل وليس
 دائما كما يدل عليه الامثلة فتفصيل اللزومية صرح في اللزومية
 بالاختلاف في اليقين وحمل في العادة فاما ان يقتيد بالجزئية
 والجزئية باسالة على قياس السابق واما ان يجري على الحلافة
 اجماعا دية موجبة كانت او سالبة فتفصيلها الجزئية المخالفة
 لها وفس على ذلك قوله والافتقار الكلية الاتفاقة الجزئية
 والمراد سوا في الشرحيات الحقيقية وما عني المحل والمطلوب من حكم
 القضايا اعم الاحوال المحل عليها العكس بالمعنى المصدري وهو
 معنى اصطلاحه كما يدل عليه قوله وهو عبارة آه وتوضح به
 في شرح المطالع واما الحلافة على القضية فالظاهر انه ايضا حقيقة
 كثر استعماله في ذلك واليه يشترعان السيد السند وفي شرح
 المطالع انه بطريق التجوز ذلك ان جمع بينهما بان العكس نقل
 اول من الدعوى الى المعنى المصدري ثم استعمل في القضية المحصورة
 بعلاقة السببية ثم كثر استعماله فيها حتى صار حقيقة بالغة
 وعرف بانها احص قضية آه العكس المستوي لا يتخلل
 في وجهك من تفيد العكس بالمستوي واصافته الى اليقين ان
 للعكس معنى اصطلاحيا مشترك بينهما بل بعد التفصيل العكس اللغوي
 بالصفة والاضافة استعمال كل من المعنيين في معنى اصطلاحيا
 وليس لفظ العكس مشترك لفظيا بينهما اذ لا دليل على وضعه للمعنيين

على ما فهم واما معني مستويا لاسطوانة وموافقة مع الاصطلاح
 الطرفين خلاف عكس اليقين فاما استويا الماء المشية وقيل لا من طريق
 سوا است قد ولا اعوجاج وفيه انه يقتضي ان يكون توجيفه
 بالمستوي توجيفا للشبه بالمشية على المبالغة وهو بعيد عن العلم
 جعل الجزئية الاولى من القضية آه ملحوظة كانت او معقولة فقلنا
 بعض البشر حيوان بالقياس الى كل حيوان انسان مسا والعكس
 ليس بعكس له ومعنى للعل المذكوران يعبر الجزئية الاولى موصوفة
 بالثبوتية اعم الحولية وبالعكس فلا يرد تفيد المحل على الوصف
 اذ ليس فيه تبديل الصفة الجزوان في الذكر لا في الحقيقة اذ
 بهذا النفي ان المراد بالذكر ما عكس الذكر اصالة كما في القضية المتعلقة
 وتبعها كما في القضية المعقولة فابند بل آه الا انه في القضية
 المعقولة تبديلها اصالة وذكرها تبعا وفي الملحوظة ذكر الجزئين
 اصالة وتبديلها تبعا اذ تبديل اللفاظ في الحولية والموصوفة
 يتبعية المعاني فعلى هذا آه معنى على اداة الجزئين ما ذكر يلزم
 وجود العكس المنفصلة وهو خلاف ما قرع عندهم والصحيح ارادة
 معارضة الاستدلال المذكور على صحة الارادة المذكورة هذا هو
 الظاهر المطابق لكلام الشرح بخلاف ما لو ارد الجزوان الحقيقيان ما
 لا يكون للمنفصلة عكس لعدم تميزها بالطبع او المعاني من الجزئين
 لانهما في آه حاصلة تسليم الترتيب المذكور وضع بطلان الاثم

لان المراد بقولهم بانه لا يمكن ان يتغير عليه فاذن للفصله وهذا هو
 الجواب المذكور في شرح المطالع حيث قال والجواب ان المراد بالتبدل
 المعنوي اي بتبدل بغير المعنى وحيث لا يتغير معنى المفصله حيث لا يتبدل
 اذ معانيها المعانته بين الشئيين سواء جري بينهما التبدل ولا غير
 التبدل لها مكانه لا يتبدل انتهى فان المراد بقوله لا يتغير معنى المفصله
 تغير اعتداله بتبدل قوله لا يتغير التبدل لها مكانه لا يتبدل لها معنى
 قولهم لا يمكن تغيرها والقول بان هذا الجواب يبنى على تفسير التبدل به
 بالتبدل المعنوي واحدا قولهم على ظاهره والجواب المذكور ههنا يبنى
 على احراز التبدل على ظاهره والتاويل في قولهم بكونه قولهم بغير
 التبدل المذكور وقوله مكانه لا يتبدل لها فان المفهوم من قولنا
 انه قال المحقق القفا زاتي لكم في المفصله اما هو بالاعتداد بين الطرفين
 على ما يشهد به تفسير المفصله ويقفل معناه ما وقع في الشرح من ان
 لكم في الاولى بمقام الزوجه الفرديه وفي الثاني بمقام الفرد الزوجيه
 ثم اقول لكم بالاعتداد من الطرفين معا قصدا غير ممكن فلا بد من ان يكون
 من احد الطرفين لمحو طرافه ومن الاخر بقاءه على ما قالوا من خاصية
 باب المتاعلة فعلى كل قضية منفصلة يكون احدا من الطرفين لمحو طرافه
 قصدا والاخر بقاءه لتحقيق المعانته بين المعنى بين قطعا الا
 انه معانته لا يترتب في المقصود معنى لكم بالاعتداد ليشتمل على
 الخليات والشرطيات معاول لا فائدة ان حقيقة العكس فيها

واحد بخلاف اعتدال الموصوع والمحو لم يأت منه وان كان المقصود تعريف
 عكس الخليات بوجوب اصلا في حقيقة معانيها ان يكونا صادقين
 كما هو المتعارف من لفظ البقاء بل المراد ما بان يرد بالمعنى المعية
 على وجه الزوم لانه الفرد الكامل بالصدق اعم من المحقق والاعتدال
 بتبديل قوله حالهما ان معناه مع بقاء الصدق سلبا حالهما من
 كونه محققا او متقدرا وكذا معنى بقاء الكيف حالهما من كونه
 عدوليا او تحصيليا او سلبا وما ذكرنا ظهرا في قوله حالهما
 وان دفع ما قبله اذ بان وانما اعتبر في بيان لبيان اعتبار الزوم
 في الصدق في التبدل المعنى المصدري وحاصله ان العكس معنى الفقيه
 لحاصله من التبدل لانهم من لوازم القضية اصطلاحا وصدق
 الزوم بدون الانتم مستحيل فيكون الزوم في الصدق لازما للعكس
 بمعنى القضية فلا بد من اعتبار ان في المعنى المصدري كيلا يكون القضية
 لحاصله من التبدل الموافقة للاصل من غير لزوم عكس الدعوى
 كل باطن الانسان بالقياس الى كل انسان باطن وليس معناه اما
 وجه اعتبار الزوم في الصدق وكذا معنى قوله ولا يعتبر معناه
 يصح اعتبار ان في الكذب على ما وسم فانه مرفوع عن الظن غير ضرورة
 واما وقع الاصطلاح عليه لانهم آما ليس هذا الشرط هو اصطلاح
 بل هناك شئ اخر يستند على اعتبار لانهم جمعوا القضايا باي
 القضايا المستعملة في العلوم مما وجدوا في كرها بعد التبدل صادقا

لازمة لها الاقضية من افق في الكيف لا مخالفة طائفة
واما قال في الاكثر اشناق الى هذا استفهام ناقص يقيد
الظن بذلك الحكم المستعمل في الاصطلاح المذكور وليس
المراد انهم وجدوا في الاقل قضية صادقة لازمة مخالفة
طائفة على ما فهم بعض الساطرين ومثل له بقولنا كل جسم حيوان
فانه بعد التبديل يصير قتيلا وان انسان وفيه حيوان
ليس بانسان لان بعض الحيوان ليس بانسان ليس بلازمة
طائفة ولا لزوم بين اليجاب والسلب انهما بيني ولعمري
معا سدا قلة الشامل اكثر من حصي فوجرت العادة في
عادة المتفقيين لا يباين ترك بعضهم التفرم لانه نادر
خالف العادة ولما اريد بالعادة بل هو دائم الوقوع فالمراد
عائده اكثر من لان سها آه وان بيان عكس بعض الموجبات
يتوقف على عكس السوالب لانه ان يد لانه يصح كبر في الكمال
واضبط الحصول الا حاطر جميع افراد الموضوع لان كل متحقق
فقر بالضرورة لان الاتفاق عما كان عن الظلام الفهم لانه لو عكس
الاعم آه وتحقق اللزوم بين العكاسية لا يقتضي ان يكون
الناس في بواسطة الاول فلا يرد ان العكس عما كان عن احص
قضية لازمة بعد التبديل بلا واسطة وهذا تحقوا واسطة
واما قوله ان العكس لازم الاعم آه فهو بيان الاستلزام فيكون

بعضه

اشكاله

لزم

لزم الاعم للاحض يكون واسطة في الاشياء دون الشئ فلهذا
فانهما حقي على بعض الساطرين فاحتمال الى ان المراد لا يكون
بواسطة تبديل آخر والاعم لان الاحض بناء على ان المعنى في
العموم والخصوص بين القضايا مجرد جواز وجود احد مبادئ
آخر لا وتعدد وكذا حكموا بان الدائمة اعم من الضرورية ولعل يمكن
الاعم لازما للاحض فاحقق بدونه فلم يكن الخاص خاصا ولا يرد
ان الخاص لا يتحقق بدون العام لانه لا يجوز تحقيقه بدونه فلا يكون
العام لازما له واعلم ان معنى انعكاس لان العكس لازم
الاقضية وقواعد العلوم لا بد ان يكون كائنه فاذا قلت للفرق
يعكس الى داعم كان معناه ان كل ضرورية يلزمها الدائمة وهذا
معنى يلزم العكس لزوما كليا واذا كان بمعنى الانعكاس ذلك
كان معنى عدم الانعكاس عدم ذلك للزوم الكلي بل يحتاج الى
برهان آه قيل يجوز ان يقام براهين متعددة على اقسام
للمواد يحصل من الخ لزم العكس في جميع المواد اقول لا بد من
لزم العكس منها بان يترك قياس هكذا القضية الملهمة ان
تلك وكلية منها يلزمه العكس وهذا برهان واحد لانه اخرج في
براهين الى براهين متعوبة والاصل صدق آه وان لا يحصل له
لما رصدي تقيضه ونظم للاصل على تقدير صدقه ويتبع
المحال فيكون حوازا صدق الفهم مستلزما لاسكان الخ والحق

المحال يصح فيكون واقعا في نفس الامر فلا يكون مستلزما
 له والا لزم استحالة فضلا عن وقوعه فيصدق عليه
 عن نفسه اعلم ان السلب والاثبات تكون نسبة لا يعقل
 الا بين شيئين متغايرين بالذات او بالاعتبار فاشكال الشيء
 لنفسه وسلبه عنه اما بتصورا ذا الوجهة الشيء باعتبار
 يكونان مراعاة للاختلاف ولا يكونان مأخوذتين في جانب الموضع
 والمجول ثم ان باثبات الشيء نفسه وسلبه ان الشيء بعد
 اعتبار شئونه ثبت له نفسه او سلبه كما في سائر الصفات
 وبطلان ذلك وان اريد به اثباته في نفسه وسلبه كذلك
 مع ذلك وهذا مراد الشئ فان الشيء اذا كان معدوما يصدق
 سلبه عن نفسه بمعنى انه مرتفع بالمرتبة وليس نفسه ثابتا
 وما ذكرنا ان دفع ما قيل كيف يصدق سلب الشيء عن نفسه
 مع ان السلب نسبة لا بد له من امرين وقيل في جوابه ان هذا القول
 لا توجيه له لانه يبقى عقد الخلل في قولنا بعض - ليس -
 لاصدقه ونفى عقد الخلل لا يضر السائل لانه يتوكل بعد من كذب
 اللانتم الى الزعم فانه اذا لم يتصور عقد الخلل بين الشيء ونفسه
 لم يلزم من تركيب المفردتين قضية كاذبة لان الكذب في
 الحكم كما الصدق وفيما انه - حيث لقول المستدل بعد تركيب
 المفردتين فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهذا مما لا يعقل

فضلا عن صدقه فيتم الدليل ويندفع السؤال وقد عاين ان الزاد
 هو له فيصدق سلب الشيء عن نفسه يصدق سلب الشيء
 عن امره ان نفسه وهذا الجواب وهذا الجواب في هذا المقام صحيح
 لكنه يترتب في القضية الشخصية وما قيل انه يترتب في الجزئي
 ليس يجري فيه انه ليس من قيل سلب الشيء عن نفسه فان معناه
 للجزئي ليس بوصف بالجزئية لوجود بعض - الذي هو محكوم
 عليه في النتيجة لان عين الدعوى الذي هو موضوع نفيها العكس
 المفروض صدقه وهو باسند وهذا الظاهر ان السالبة الدائمة
 احصل قضية لانه للذاتيين بعد التبدل لاشئ من مركوب
 زبده اي بالعقل بناء على ان عقد الوضع متغير بالفعل في بعض
 ليس - حين هو - لم يقين بالضرورة اذ الدوام بيان النتيجة
 المشتركة بين الياسمين فانه اذا كانت الكبرى مشروطة عامة بنج
 النتيجة المذكورة مقيد بقيد الضرورة واذا كانت معرفة عامة
 بنتجها مقيد بقيد الدوام بناء على ان النتيجة فيها كبرى
 مجردة المعطوف او غير ملانم النتيجة شرطها فقد اخل بمقتضى
 ومن الذين ان الاول لا يستلزم الثاني اي معلوم بالضرورة
 عدم الاستلزام المذكور لان اتحاد ذات الموضوع والحمل ما
 هو في الحقيقة فانه في ما يربط بين تجويز العقل انفكاك التما
 من الاول وذلك لا يكفي في نفي الاستلزام لجريانه في كل لزوم

بين هذا البيان لا ينفي العكس المذكور بل ينفي العلم به علمي
 انما نقول اذا ثبت المسافات بين وصف المحول ومجموع ذات
 الموضوع ووصفه ثبت المسافة بين وصف الموضوع ومجموع
 ذات الموضوع ووصف المحول والاثبت وصف الموضوع لمجموع
 ذات الموضوع ووصف المحول فلا يكون مسافة بين وصف
 المحول ومجموع ذات الموضوع ووصفه لاجتماع الامور الثلاثة
 اما الاول فللعلم بعدم الاستلزام ههنا وفي الاثر الغير البين عدم
 العلم بالاستلزام واما الثاني فلانه مما ينفى ما ذكره لو كان ذات
 الموضوع والمحول متحداه ههنا ليس كذلك ومنه الشئ في شرح
 لمطالع بقوله مثلا اذا فرضنا ان لا حار في الواقع الا الذهب يصدق
 لا شئ من الحار طالما بدا بالضرورة ما دام حار او مفهومه المتألف
 بين وصفي الحار والحار مد فيما صدق عليه الحار بالفعل وهو
 الذهب وهو لا يستلزم المسافة بينهما فيما صدق عليه الحار
 بالفعل ضرورة صدق قولنا بعض الحار مد حار بالاسكان هذا
 اذا فسرت المشروطة بشرط الوصف وان شئت بما دام الوصف
 فكذلك لا ينفي عكسها لانه حكم في الاصل ان ذات الموضوع
 ينافي وصف المحول في جميع اوقات وصف الموضوع ولا يلزم
 فيه المسافة بين الوصفتين مطلقا حتى يلزم من صدق احد
 على شئ ما شقوا الاخر غاية ما في الباب ان يكون وصف الموضوع

ووصف المحول متامين في ذات الموضوع في جميع اوقات وصف المحول
 واحدا مما لا يستلزم الاخر لولا ان يكون ذات المحول معار للذات
 الموضوع مثلا يصدق في الوصف المذكور لا شئ من مركوب زيد
 بالضرورة ما دام مركوب زيد ولا يصدق لا شئ من الحار بمركوب
 زيد بالضرورة ما دام حار يصدق في نفسه وهو بعض الحار مركوب
 زيد لا يمكن عينه حار نعم لو فسرت بالضرورة لاجل الوصف تفككت
 كنفسها لان المسافة بين الوصفتين فتى وصف المحول مع صدق
 وصف الموضوع فيكون المسافة متحققة بين ذات المحول وصف
 الموضوع اهل وصف المحول وهو مفهوم العكس كذا فصل الشئ
 في شرح المطالع وهذا ظاهر ان يفسد الشرط بقوله في الجملة
 الموضوع فيها دخل في الضرورة بيان الواقع وليس احتراز عن
 الشرط بالمعنى العام نعم يمكن جعله احتراز عن الشرط بمعنى
 ما يكون الضرورة فيها لاجل الوصف كتكثرت لادراكه في هذا الكتاب
 والله الملم للصواب وتكذب لا شئ من الساكن اي ساكن
 الاصابع وكذا في مثالي النافس لان الساكن اي ساكن
 الاصابع ما هو ساكن الاصابع واما لا ارض فان السكون عدم الحركة
 وصدق على الارض انها ليست بحركة الاصابع واما لعدم الاصابع
 وما قيل ان الظاهر المناسب لما هو معدوم ان يمثل بقوله لا شئ
 من الكتاب حيا كن ولو لم يكن من تفرقات الناصح لكان عا

توجهه انه قد دل السالك الا انه شبه بذكر الاصالح الى وجه سلب
 السكون عنه وهو انه لا بد من عزبك الاصالح وبنم متى كان
 مركب الحز في الاين مستلزم مركب الكمال وهو بطمان للمركبة الزجوة
 يخرج بها الاجزاء عن امكنها ولا يخرج الكل عن مكانه قد عرفت
 فذلك لما تقدم لذكر المعظم والاهم يحفظ فانها ينكس
 عرفة حاصفة ولا يمكن ثباته اذا تبا في وصف الموصوع والمجول
 ذات الموصوع حكم صدق الحز الاول صدق عكس الحز الاول بالحق
 والحز الثاني موجبة جزئية مطلقة عامة وهي ينكس كمنها ان
 ذلكا لما يتم اذا كان ذات الموصوع وذات المجول واحد وهو ان
 يتباير في السالبة كالم وهو لا بد صدق الحز على ذات
 الموصوع حيث فوض ذلك البعض الذي هو في ثنايا لا يظهر صدق
 د على ح حكم لادام الاصل ندعى بظهوره وباصدق ب
 على د على حكم الادوام حكم من السابح يحكم لان الوصفين اذا
 تقاربا آه قبل كان هن الدعوى ظاهرة كذلك دعوى ان الوصفين
 اذا تباير في ذات واحد لم يثبت شئ منهما لمق وفن الانجلاء
 فالطريق الاقصر في بيان ليس ج مادام ج الفسك بالدعوى
 المساه وفيه ان الاصل لا يبدل الاعلى بنا في الوصفين في بعض
 افراد الموصوع ولا يدل على ثباتها لبعض افراد المجول الحز
 يعاير البعضين ويبين البعض خارج عن مفهوم

المفوضة فانه لما صدق آه تفصيل للاجمال السابق وكل واحد
 من جزئي انعكس الى ازم فيه فلا يرد ان صدق بعض ليس
 ج مادام ب الاداء لانها مما سبق بديهة لاحاجة فيه الى
 الاستدلال واحض الاربع المفروضة مطلقا من الدائمين
 العامة والعرفية والمشرطة بمعنى المفروضة مادام الوصفين
 وجد كما في المشرطة العامة المفروضة المفروضة بشرط الوصف
 اذ لم ينكس للاحض من وجد صدق ان انعكس غير لازم لانهم
 من الانفكاك عنه في مادة الاجتماع مع الاحض بما قيل ان لازم
 الاعم من وجد ليس لانهم الاحض من وجد ولا بد في المشرطة العامة
 في بيان مادة التخلف وهم صريح هذا طريق اخر اه اى ما ذكر
 هذا طريق اخر سوى ما فهم مما سبق من كون عدم انعكاس الاعم
 مستلزما لعدم انعكاس الاحض وليس لفظ هذا الشارة للطريق
 الذي ذكره السابيل على ما فهم وفيه لا انعكس عليه لما كان
 انعكاس سببا جزئيا بديهيا لاجتماع وصف الموصوع والمجول
 في ذات الموصوع فيما بين انهما لا انعكس الى احض منها اننى
 الكلية ليست كون الجزئية احض قضية لان منة بعد التبدل
 فلا يرد ان المقصود بيان الانعكاس لادام الانعكاس و
 امتناع حمل الخاص آه اى بالاطلاق العام فلا يرد ان الاشتغال
 وسد المسح واضع عند من حقق القضايا التي هي بالسبب

المفردات يعني انها مطلقة فامة لا ضرورية لان السبب في المعرفة
 بحسب نفس الامر او مادام اذ اذ به الطبيعة المستمرة كغيرها من الاعمال
 فهو عطف على قوله بالضرورة او اذ اذ به ان المراد بهما الذي ليس على
 ما هو الشايع في الاستعمال فاقبل انه عطف على معددي جمل الخبايا
 ان يكتب لا يحتاج اليه وتعمل من اختصاصه باسمه بغير شريك لان اقلها
 قولون لا شئ من ح بالضرورة او اذ اذ به ان كان الاصل ضروريا
 او اذ اذ به مادام حجج ان كان احد الجانبين يقع استعماله اي
 اذا كانت ضرورية او دائمة واما اذا استعمل على تقدير كونه احد
 الجانبين سريانه يلزم ح سلب الشئ عن نفسه في اوقات وجوده
 ينتج لا شئ من باب بالفعول وهذا ليس محال لان سلب الشئ عن
 نفسه صحيح اذا كان معدوم فلهذا لم يكتب بضم نقيض العكس الى الجمل
 الثاني من الاصل واعبر عنه الى جهة الاول ايضا وانه لجمع النقيضين
 اي يستلزم كونهما كليتين المتناقضين اما هو بين الكلمة والجمل
 هذا اجمال البيان المذكور في اللادوام والخرقة لا ينتج آه وان
 جعلت صري ونقيض العكس كرى في لا يكون القياس على هذه
 الشكل الاول لا بد في الخلف ان يكون القياس ينتج الى ذلك
 ولو اجري هذا الطريق آ من تخصيص المصطلح بالاصل الكلي واللا
 بالاصل الجزئي والافراض بالاصل الجزئي ان احدهما لا يكفي في ثبوت
 الخط في كلا الاصلين وليس كذلك الا فرض كان بينهما ما يجرى

في الاصل الكلي ايضا لان فرض الموضوع تنحصر مفعلا لا في كلمة
 الاصل او انصر على البيان بطريق الافتراض في الاصل الجزئي لان
 الجزئي اعم من ان الكلي وانكاس العالم يستلزم انعكاس
 وفي بعض النسخ الورد للجامعة يدل او كلاهما صحيح لشاركتها
 في الكفاية والوقت ان اه قيل يمكن امامه برهان واحد على
 ان عكس هذه الفضايا المطابقة الدامة لا احض منها من غير حاجة
 الى التمسك بالنقيض فان عند الوضع مطابقة عامة يحتاج
 الضرورة واللا دوام فاذا جعل محمول الصدق القضية مطلقة
 عامة لا محالة ولا يلزم صدقها مقيد بحسب صفة خصوصيات
 اخر صلا فيه ان المقدمة الاخرة مضمونة اذ العامة عدم العلم
 بالزعم صدقها مقدمة بحسب صفة لا العلم بعدم الزعم والمط
 هو الثاني وهو ضم نقيض الاصل الى الخلف المستعمل في العكس
 هذا الزعم منه واما الخلف فلهذا فهو إثبات الخط بابطال يقضه
 مع الاصل بنفسه ان كان بسيطاً وحرية او باحد هاتين مركبا
 كما عرفت في الامثلة السابقة وهو عرض آه اما اعبر عن العرض
 ليحمل القضية الخارجية للقيقة والرض عنها بالعلم انهم الختام
 التحقيق وحل وصف الموضوع آه حل وصفه الحق بكون
 لا لا يحل وحل وصف الموضوع كاهو في الاصل اجمالا او سلبا
 يحصل العكس بان ترتب من تلك المقدمة قياس ينتج

المطر او يحتاج لا يضمن معدومة اخرى صادقة معها كما عرفت في
 بيان عكس الادوام في الخاصتين فانه يعلم الخ اي جريته
 الموجبات والسوابق وليس معناه انه يعلم كل فرد منهما لما عرفت من
 عدم جريانه في عكس الادوام الخاصتين بل في عين السابقتين
 ما ياتي في الاصل سواء كان مقتضاه وهو في المطلقة العامة للثبوتية
 او احض وهو فيما عداها كما يظهر من التفصيل الآتي وهو احض
 من نقيض الاصل بحسب الكم كذلك بطلان آه فيه استبان لان
 كلا المعنيين اصطلاحا بل الاول اصل بالنسبة الى الثاني وله عقل
 منه اليه فاما قيل ان اطلاقه على المعنى الاول بطريق الوجود لا يبيح
 على القضية الحاصلة بالتبديل لا مطلقا احض القضايا
 الا ان من التبديل المذكور واذا قال آه عطف على قوله في
 الصامط اذ نادى انه يجب صدق العكس لان المقصود ان يرفع
 العكس لا مجرد الاتفاق في الصدق ويلزم منه اي من المكان
 صدق النقيض مكان الخ لا بد من الخوازان لا يقع النقيض
 اسكان الخ محال لانه يلزم الانقلاب بمعنى قوله ويقهر مع الاصل
 امكن صمد مع الاصل وقد يفهم معناه تفهم مع الاصل على تقدير
 وقوعه فيلزم الخ فلا يكون ممكنا لان الممكن ما لا يستلزم فرض
 وقوعه محالا فحصل البيان ابطال الامكان بانبيات استحالته
 ولا حاجة فيه الى اعتبار الامكان ان الخ محال ففهم ان خلاصة

الممكن ان لا يستلزم فرض وقوعه محالا بالنظر الى ذاته اما
 المعنى فيجوز ان يستلزم الخ بواسطة امتناعه بالغير كعدم
 المعاول الاول ويتمانع فيه يجوز ان يكون كذلك لا بد فيه
 من دليل فلهذا قامة تركه التمس في شرح المطالع والسيد
 قدس سره ههنا فان قيل آه مع لقوله فيكون مما لا يخ
 لزوم قوله فتعين ان يكون لان ما من نقيض العكس من السابق
 لخوازان يكون لانما المجموع من حيث المجموع قلناه انما
 للمعدومة المستوعدة يتقوى به حيث يندفع عنها المنع وهو ان
 المراد من قولنا فيكون محالا يكون اجتماعه مع الاصل وكذا الله
 من قوله من نقيض العكس من اجتماعه مع الاصل وذلك لان
 المقصود رفع العكس الى الاصل لا صدقه في نفسه على ما ذكره
 اي المقصود عمدا الى الماسيات من التوقف لا محله وهي خمس
 قضايا الوقتيان والوجوديان والمطلقة العامة وهي
 اربع قضايا الدائمان والعاسان وهي قضيتان للامتنان
 في الجمع اي في جميع الموجبات الكلية عطفة عامة كانت او غير
 وفي غير المطلقة العامة اي اذا كانت موجبة كلية في
 في المطلقة العامة الموجبة الكلية يكون عين نقيض الاصل من
 حيث الجملة ابضا اي كما انه احض من حيث الكلمة كما يظهر
 فيما اذا كان الاصل جنسيا لا فرقا بين الاصل الكلي والجزئي

في الانعكاس من حيث الجملة وانما افترضه يعنى ان المقصود بان
 انك اذا عكست نقابك يكون هنك الفضاء بالانعكاس يكون العكس
 احسن نقابها بل لابد من بيان طريق العكس فيها وذلك انما هو
 في الجزء الاول من الخاصيتين فلذا افترض عليه لا يمكن اثباتها بطريق
 العكس لان تقيض السالبة للجزئية المطلقة العامة موجبة
 كلية والبدع عكسها حجة مطلقة موجبة وهي لا ياتي في الاول
 التي هي سالبة جزئية مطلقة عامة اذ السالبة لبعضها وقت
 الذات لا ياتي في الثبوت في اوقات الوصف واحسن يقيض
 الخاصيتين آه في الاحاجة لهذا البيان لان المثبت بطريق العكس
 هو عكس الجزء الاول منهما اعترفت به وليس هو تكون الحرية
 العامة احسن من الحصة الممكنة والمطلقة اللتين هي تفصيل
 العامتين سواء كانتا قضيتين او جزئيتين الخاصيتين كما وليس
 عبثي لان كون الحرية العامة احسن من يقتضى جزئيهما لا
 يكفي بينهما هو المقصود اعني كونهما احسن من يقتضيهما اما البرهان
 ان يقتضى الجزئيتين احسن من يقتضيهما فيكون الحرية لا ياتي
 اي الجنسية الممكنة والجنسية المطلقة تقتضيان الجزء الاول
 من الخاصيتين فيكون الحرية العامة احسن من يقتضيهما
 مادام ج لا د اجماعا عكسه يوجب ج حين هو ب وتقيضه لا
 شئ من ج مادام ب وهي بعكس الاثنى من ج مادام ج

وهو احسن من يقتضيهما الجزء الاول اعني الاثنى من ج حين هو ج
 الذي هو احسن من يقتضيهما الاصل اعني كل ج ب حين هو ج
 اول اثنى من ج ب حين هو ج او يعق ج ب حين ج وليس
 ج ب حين هو ج مثلا او اصدق بعض ج ب بالفعل الذي يفرق
 بقيد الاول وام ههنا التي لما عرفت انها سالبة دائمة ويمكن
 اثباتها بطريق العكس فيكون احسن من الاحسن اي يكون
 السالبة دائمة لا يمكن اثباتها بطريق العكس فيكون احسن
 من الاحسن اي من يقتضيهما الاصل لان الممكنة الوثيقة والممكنة
 الدائمة احسن من احدهما المفهوم ان الثلثة الذي هو يقتضيهما الاول
 وهي اي السالبة الدائمة يقتضيهما الجزء الاول من الوجود
 اعني المطلقة العامة لان قيد الاول لا يمكن اثباتها بطريق
 العكس فيكون احسن من يقتضيهما اعني احدهما المفهوم
 الثلثة لان بيان الحواس السوالب يريد انه لا يمكن اثبات
 عكس كليهما بطريق العكس الزعم الذي هو فلا بد في اثبات عكس
 احدهما من معرفة عكس الآخر بطريق اخر فلما قدم المصنف
 واشتبك عكسها بطريق الخلف والافتراض امكنه ان يثبت عكس
 الموجبات بطريق العكس بخلاف عكس السوالب فانه لا يمكن اثباتها
 بل لانه يلزم البيان ببده وهو وان كان جازن يمكن تركه بفقد الامكان
 اوله وهذا الذكر كاف في كنهه التحصيل والمراد بقوله امكنه آه

اسكنه من غير انهم محذور فلا يرد ان البيان عالم بين شيئين
 بل قد بين ما بين في علم اقران الافتراضية فيه البيان عام
 بين معدا عينا تتقاي **الشكل الاول** ممكن ولا تنكس الممكنة
 الخاصة كنفسيها الصدق قولنا بعض الانسان كاتب الامكان
 لما صرح بعدم صدق بعض الكتاب احسان بالامكان لما صرح
 كل كاتب انسان بالضرورة ثم يصدر بالامكان العام لا في سلب
 الاسبائية ليس بضرورة من الكاتب وما ذكرنا ظهر لك ان دفاع
 ما توهم من ان السالبة الوقتية احصى من الممكنة الخاصة الموجبة
 لانها احصى من الممكنة الخاصة السالبة والموجبة والسالبة
 لا فرق بينهما في الممكنة الخاصة الا باللفظ وعلى ان تنكس الاحصاء
 لم تنكس الاعم واذا ثبت عدم الاعم انعكاس الممكنة الخاصة التي
 ثبت عدم انعكاس الموجبة الممكنة العامة فلا وجه لما ذهب اليه
 القدماء ولا يتوقف المحذور ذلك ان اللانم بما ذكره عدم انعكاس
 الممكنة الخاصة الموجبة باعتبار الجزاء السليم والقدماء اعادوا
 الى انعكاسها باعتبار الجزاء المتوقف وكذا الوقتية
 فيصدق بـ بالامكان يرد عليه التلاخيص اثبات كونهما
 حصة قضية لازمة بعد التبدل وهو مما جواز ان يكون اللانم
 كونهما بالفعل بناء على كون عند التوقف في الاصل بالفعل وبعدهما
 ايضا ظهر ان الاستدلال اعادتم على مذهبا انما اراد على

اشيا الصوري الممكنة وانما ضم المحذور لمح الكبرى الفرعية
 لان القضية فيها من فيه كذلك **والثالث** لم يصرح المحذور
 بناء على انه يمكن اثبات بعض جـ بالامكان من غير ملاحظة كون
 المحذورين الافتراضيين على هيئة الشكل الثالث بان بقا اذ
 الثلاث وصفان على ذات واحد يكون كل منهما ثابتا في وقت
 اخر ولو بالامكان واستقرت انها حقيقة وانما اكفى المحذور
 مع عدم التحقق حيث قال وكل منهما غير متحقق لانه كان في عدم
 تمام الدليلين ولا حاجة الى ادعاء البطلان وان لا يصرح له
 ولو فرض خروجه يكون بالفعل فيصدق بعض جـ بالفعل
 ولا يكون الممكنة احق قضية يلزم انعكاس السالبة الى
 قوله ويكون الممكنة العامة متجة في صوري الشكل الاول في
 الثالث بالاشتباه لا بد واج الا صفر في الان سطر بلا مشهور وان
 كان الصوري الممكنة متجها ثبت بالدليلين المذكورين انعكاس
 الممكنة كنفسيها واذا ثبت ذلك ثبت انعكاس السالبة الفرعية
 كنفسيها لانه اذا صدق لا شيء من جـ بالضرورة صدق الان
 من جـ بالضرورة ولا يصدق نقيضه وهو بعض جـ بالامكان
 وتنكس الى بعض جـ بالامكان وهو تناقض الاصل والسر
 في ذلك ان الممكنين اذا كانت متلازمين كان نقيضهما
 متلازمين قطعاً وبما مر بانك ظهر ان تقديم اشيا الممكنة

على انعكاسها وتقدم انعكاسها على انعكاس الفرضية في الآخر
اولي والامر في سهل ولما كان ترتيب الاحكام الثلاثة على ترتيب
الفاداني في غاية الظهور ولم يتعرض قدس سره قدس سره لبيان
والنقض آه عن احكام الثلاثة لتعلقه بجميعها فانه لا
ثبت المثال والمذكور يبطل الاحكام الثلاثة كما لا يخفى اذ لا
يصدق على مذهب الفاداني ان كل ماهو مركب زيد فليس بالفرد
يصدره فيضد لان بعض ماهو مركب زيد بالامكان خارج
بالفرضية فيصدق بعض ماهو مركب زيد بالامكان ليس
بفرد بالامكان بنعم الماخرون فيد بذلك لا يخلو لغيره
انضافه به بالفعل بحسب الفرض كما هو تحقيق الله يكون الاحكام
الثلاثة ثابتة انما بنا على لازم الامكان والفعل بحسب الفرض
يجب ان لا يثبت آه اي عدم الشك والاشفاق واجب
ليفرغ عليه بطلان توقف المصداق فتوقف المصداق آه قال
المحقق الثقتان في قلت المصداق هو الفعل لكن وقع التوقف في
انه الفعل بحسب الامر او بحسب فرض العقل وان الفعل بحسب الفرض
بل هو مساو للامكان لا اشئ وفيه ان اعتبار الفعل بحسب
الفرض اما هو تحقيق الله لو سبق اليه احد قدومه فبنا وتريد
المصداق عليه مما لا وجه له كما لا وجه لما قبل فعل ذلك التوقف في
فيما هو الحق من مذهب الفاداني والشيخ لانه يلزم من ذلك

ان يكون

ان يكون المصداق متوقفا في جميع المسائل العلية ويضع ذلك آه
فيما اشار الى ان جرم المصداق بعدم انعكاس السالبة الفرضية
كففسها المستفاد من حرمة بانعكاس الدائميتين المتداخلة
وتوقفه في انعكاس الممكنة الموجبة مما لا وجه له للاستلزام
بينهما كل ذلك بطريق انعكاس لا انه اذا ثبت عكس احدهما
بطريق انعكاس ليس ببيان عكس الاخرى بطريق اخرى للتلازم
الدور كما ان ثبت الشك انعكاس الممكنة كففسها بقوله لان
معظمه ان ماهو بالامكان الح ان كانت موجبة قدوم
بيان حكم الموجبات ههنا ككثرة استعمال الشرطيات الموجبة في
لان الايجاد اشرف والسوابب الخلية اما استحق التقديم لانها
كلية وهي امد في العلوم واصط الشرطيات ليست متساوية العقل
بالخلف لغيره بطريق انعكاس مع جريانه ههنا لانه جعل
مركبا من انعكاس الموجبة والسالبة معا ولا يمكن اثبات ذلك
بطريق انعكاس لانه يذ فيه عند اثبات عكس الاخرى ببيان بطريق
آخر فاما هذا الصادق آه يعني ان الصادقين متوقفان
من خبر تفاوت ان الامور الصادقة صادقة على جميع الاعيان
والاحوال المتحققة معها في نفس الامر فما قيل ان موافقة
الشيء المقدم في الاتفاقية ليس كموافقة المقدم له الجواز الذي
المشاعم فيكون موافقة المقدم له جزئية مع ان موافقة التام

لدكئة فيفيد عكس الموجبة الكلية وم تقدير لجوازها
 آه لان الصادق صادق على أي تقدير فرضا اذا كان يمكن
 الاجتماع بعده ونقيض الجزء الاول باينا في بعض النسخ والاد
 ثانيا فهو من قبل العطف على معولي عاملين مختلفين و
 المجرى مقدم مع بقا الكيف والصدق بحاله فتعرفت
 في ماسوق المراد بالبيعة اللازمة ومن بقا الصدق بحاله بقا
 في الحقيقة لمخالفة بعد البديل متلبا مع الله من كونه محققا و
 مقدر والمصادر من اللزوم ما لا يكون بواسطة فيخرج الحقيقة
 اللازمة التي هي اعم من عكس كالداعية والمطلقة العامة الا ان
 الضرورية وهذا تعريف بعكس النقيض مع قطع النظر عن الجزئية
 بيان الموجبات من سادس على قوله وهذا خلف بانه لا يتفق
 بين بعض ليس ب وكل ج المطلقة العامة لجواز ان
 يكون البعض ليس ب في وقت وب في وقت اخر واجابا بانه
 لم يرد بقوله كل ج المطلقة العامة فانها لا تنعكس بل
 بالضرورة او دائما متلا وانعكاسه لكل ما ليس ب ليس
 دائما ولا لبعض ما ليس ب بالفعل وتنعكس بانعكس المستوى
 الى قولنا بعض ج ليس ب بالفعل وقد كان كل ج بالضرورة
 او دائما هذا خلف فقد خرج من المراد اطلاق الكلام بل يمكن
 اثبات انعكاس الموجبة الكلية كنفها بان العباد الموجبة

الكلية اما من متساويين واحصوا اعم مطلقا وقد ثبت ان
 نقيض المتساويين متساويان ونقيض الاصح والاعم اعم و
 احصوا وفيه نظر لان الثابت بما ذكر ان صدق الموجبة المركبة
 من نقيض طرفي الموجبة الكلية على تقدير صدقها والمطلوب
 اللزوم بينهما مفك ان سالبة جزئية ولا تنعكس سالبة
 كلية يصدق قولنا لا شيء من الانسان او ليس بعض الانسان
 بغيره وكذب لا شيء من اللاهوت بالانسان او بعض اللاهوت
 كالحركة الانسان وقد وقع ذلك آه قد وقع بالتخصيص بان يكون
 المحمول من المفهومات الشاملة وح يكون النقيض لجوهر
 موجودة فيلزم السالبة المحصلة والعدولية ويتم قوله
 الفن اعما هو تقدير الحاجة وقدم مثل ذلك في قوله ونقيضا
 المتساويين متساويان ولا حل ذلك كان المستعمل في العلوم
 عكس النقيض على رأي المتقدمين اذ لا مسئلة في العلوم يكون
 عموما من المفهومات الشاملة فليس اعتبار المتأخرين لا مجرد
 ونعيم الداعية من غير تفرقة عليه ترب عليه لانا انا حذيق
 الطريق اه ولنا او رد كلمة ليس الدال على سلب شيء عن شيء
 لفظ ما حبت لا يمتد الى الفعل ولزاد العدول قبل كل لا ب
 لا ج مساهمة للسالبة لان السلب عن الشيء واثبات السلب
 له لا تعاقب بينهما في نفس الامر بالاعتبار في الموجبة في حكمه

في عدم اختصار الموضوع فلا بد ان يصدق وذلك لان كذا
الموجبة المذكورة اعني كلما ليس بليس اما لعدم الموضوع او لعدم
شئ الخ والاول بطور عدم انقضاء لوجود الموضوع بكونها
في قوة السالبة فحين ان يكون بالاعتبار الثاني اعني باعتبار
سلب عن ماضى عليه سلب واذ كان سلب واذ كان
سلب مستلوا عما صدق عليه سلب كان نقيضه اعني شئ
صادق عليه والاربع النقيضان فالسالبة المحل في قوة الموجبة
المحصلة لان السلب السلب لا ينافي الايجاب في نفس الامر بل مجرد الامتناع
والاجابة لا يحصل قولهم السالبة لا تقتضي وجود الموضوع بل
السالبة السالبة المحل لان ذلك فيما اذا كان الايجاب حقيقيا
هذا فلو سلم اي ما ذكره الله تعالى في قوله تعالى ان
يؤمن بالله لا يمكن دفعه بان ذلك العكس على ما ذكره في قوله
لنؤمن نقيضه الى المحصل نقيضه با دخال حرف السلب عليه
فيجعل الجزء الاول انه بان بوضع ذلك النقيض المحصل با محال
حرف السلب في المرتبة الاولى فيصير الجزء الاول من العكس موصوفا
بكونه نقيض الجزء الثاني من الاصل خلاصة ان العكس المذكور اعني
يصل بان يوجد الجزء الثاني من الاصل فيدخل عليه حرف السلب فيكون
اولا يصح من يتم جعل نقيض الجزء الثاني ايا موصوفا بالان
وهو الاصح ويصح ان يتم جعل الجزء الاول من العكس موصوفا بكونه

نقيض الجزء الثاني من الاصل وهو ماضى عيان المضم ان حمل على ظاهر
ولو ثبت اي عيان المنق فهم ان يراد به او يتم بتقديم
المفعول الثاني على الاول مع الاصل على ظهور المراد واعني ان السيد
من يكون المقعولين معرفة بحجة تقديم الاول على الثاني بكونهما في
الاصل متبدا وخيرا اذا قامت قرينة والعقبة حقيقة قد ايسر
اي سلب عند سب سواء كان الموضوع موجودا ولا لانه
ثابت له الا بالاعني المدعى على ما لم يندع عن مقدم عن الجزء الاول
بل يحتاج فيه الى اعتبار الادام ولا حاجة اليه فانه بعد اعتبار صدق
ح عليه يكون صدقها باعتبار انقضاء وليس ب الا باعتبار انقضاء
الموضوع او باعتبار انقضاء بوضع الموضوع بحكم الادام ثم
ينقل او الامزورة لان الادام احضر منه فاذا انقضت سلب الادام
وجود الموضوع انقضت سلب الضرورة ايضا لانه ان تحقق في ضمن
الادام فقال وان تحقق في ضمن العوام فيطرح الاول
اما انعكاس المفعليات اي الثبات والخاصات والمطلقة العامة
وبين انعكاس في المطلقة العامة التي علم لان انعكاس العام
فستلزم انعكاس الخاص كما هو مستلزم الوجبة المحصلة
للكم بالاستلزام بالنظر الى التعارض بينهما فمفهوم ما لا يقدح في
ان سلب السلبين الايجابين حيث الذات من الشكل الثاني
مثل ربحان بل من الشكل الاول ينتج النتيجة المذكورة هكذا اذا

تحقق هذا الشيء تحقق الجميع وكلما تحقق الاخر فذا تحقق هذا
 الشيء تحقق الاخر انتهى ولا يخفى ان الصوري على هذا التقدير انما
 لعدم العلاقة فاللائم النسخة الانشائية ومعهم الله السيد السيد
 اثبات الملازمة للثبوت بين كل امرين فلذا احذا نظام القياس
 على هيئة الشكل الثالث ثم لا يخفى ان الامور الممكنة باطله لان عدم
 استلزامها وانكل للجزء وتحقق الملازمة للثبوت بين كل امرين حتى انقيضت
 بدوى البطالان وانما هيئة الشكل الثالث مبني على ذلك
 بدوى الفتح في بسك المقدس وقداخاده المشي في شرح
 المخطوط بان المجموع انما يستلزم للجزء لو كان كل واحد من اجزائه
 له مدخل في انقضاء ذلك للجزء ضرورة ان لكل واحد من الاجزاء
 دخل في تحقق المجموع فالاول بان يكون له مدخل في انقضاءه
 وثانياً بان يبين ان للجزء الاخر لا دخل له في انقضاء ذلك للجزء بل
 وتوهم في الاستلزام وقوع اجنبي عربي يجري المسوق ان الانقضاء
 والافسان لا يستلزم الا انسان ولا الانسان مع الملازمة انما
 على تفكير الانعام لكن الكلام في المروية بحسب نفس الامر انتهى
 يعني على تقدير الحرام وجود المجموع بتحقيق الملازمة بين الجميع وكل
 واحد من الجزئين ضرورة ان لكل واحد من الجزئين دخلاً في وجود
 ولو جوده دخل في انقضاء المذكور يمكن لا يجوز ان يكون وجود
 محالاً فلا يكون اللزوم بينهما بحسب نفس الامر والكلام فيه وفي غيره

لان اللزوم بين الشيئين لا يقتضي ان يكون الملازمة انقضاء اللازم
 وثانياً يريد لانه عيان عن اشتغال الافعال بينهما فيكون ان يكون
 الجميع مستلزماً من غير انقضاء وثانياً يريد من ان يكون
 للجزء دخل في انقضاءه وثانياً يريد بالحق للجواب ما اشار اليه بقوله
 نعم انما من لا كفارة مع كل شيء كما ثبت في مجموع الامرين يتناحدا
 لجوان ان يكون ثبوته محالاً فكل بقدر ثبوته لا ينفي الملازمة
 يتوهم بين جزئيه وما قيل من ان اللازم مما ذكره الله عز وجل
 المقدسين المذكورين لزومية وذلك انما ينفي ثبوت الملازمة
 للجزئية بين كل امرين وهو لا يحسم مادة الاستدلال فان كانا انقضاء
 كان في اشراج الشكل الثالث اذ لو لم يشترط في اشراج من المضامين
 ان يكونا لزوميين في سدل قوله واما ثبوت الملازمة للجزئية
 ان بقوله واما ايقاع كل شيء مع نقيضه لم يرد ان يكونا انقضاء
 بالحق الا بعض بطبعه تحقق كل مجموع من كل امرين وبالحق العام
 لا يبعد اذ لا يلزم منها اجتماع الشيء مع نقيضه في نفس الامر
 في لائمه الشرطيات وفي بعض النسخ في لوائمه الشرطيات انما انقضاء
 التي يلزم الشرطيات وكلاهما قائم في عباراتهم وطابق لما مر من قوله
 في العكس المستوي وفي عكس انقيض فان كلامهما يطلق على
 التصديقي وعلى النقيض المحض الملازمة ثم ان الملازمة محصورة
 في صفة اوجده لانه اما ان يغير بين المتصلين ان يبين المتصلة

اى بين المتصلات والمتصلات وتلائم المتصلات اما
 المتحد الجنس ومختلفة الجنس والمتحد الجنس واما حقيقتان او
 الخلق او ما كان للخلق وبين ما نفع الخلق وبين ما نفع الخلق وكذا
 تلائم المتصلات والمتصلات ما تلائم المتصلة والحقيقة
 او المتصلة وما نفع الخلق والمتصلة وما نفع الخلق وقدمت على
 القوم بالاستقصاء في تفاصيلها ونقله حدودا لم يتروك المهم
 الا تلائم الجنس لا احتياج الى ذلك التلائم في معرفة الشاخص القياس
 الاستثنائي باعتبار بعض احد طرفيه ونفعه كما يحى المقصد الاقصى
 والمطلب الاعلى من القى المقصود من رغبته في العلم الى تحصيله وبذلك
 السعى في حقيقته وحققه كما من انما يتقنه اى من جملة سائر الفنون
 واما صلة المقصد فان بعض المقاصد تكون وسيلة الى اخرها
 التقدير بين يقيدان بباحث القياس من مقاصد الفنون وذلك
 خلاصة ان المطلق الذي العلوم وحققها التصديقات بالمقابل
 والتصورات مبادا ووسائلها ولا شك ان تعلق المقصد بالآلة
 على حقيقته المقصد ينبغي الالتماس يكون مباحث الموصول الى التصديقات
 ادخل في المقصد مما هو اعم من العلم منه القياس يكون مباحث
 مقصدا أقصى من كل ما عداه لان مقاصد اعم المقاصد الاصلية
 فلا بد ان يبين ان اجزاء العلم تلك المبادئ والخصوم والمقابل
 التي وصلت اليه اى لا يخلو القيقص في نفس الامر ولا عند العلم

في المبادئ

في المبادئ القطعية اى البقية بديهية كانت اى نظرية
 والمراد بانكته التفصيل فان تصور الاشياء بانكته الاعمال على
 الواجبات فانزع اولها لكل تصديق من تلك تصورات اى
 الى عطف على قوله ان التصديقات الكاملة بيان للمعنى القيقص
 كما تشير للمساكن لما فيها من ود الخاطر وحصول المحرم في الجملة
 بخلاف التصورات فان النفس بعد ما يتربى لان يحكم عليها اى
 فان كان آه مؤمنة ما يتدلل على معطوف على قوله فالمقصد
 في تلك العلوم هو الادراكات التصديقية وما بينها اعتبارا
 لبيان ذلك بالقياس الى الوصول الى التصور فانزع ما يؤمن ان
 الفن ضمان مباحث التصورات والمقصد الاقصى منها المعرفة
 ومباحث التصديقات والمقصد الاقصى منها القياس بالبرهان
 حصل المقصد الاقصى من الفن في القياس وهذه اشارات الى
 ان هذا اسمي كونه مسمى اصطلاحا وهو المبدأ وهو فصل اول
 مبدأ وخبر المركب والجملة خبر والفعل وقوله اما المفهوم القيقص
 خبر خبر وقيل الجملة معترضة بين المبدأ وخبر اعني المفهوم القيقص
 المعنى حقيقة اى من حيث حقيقة اذانه لا بالاعتبار امر
 خارج عنه ولم يرد بها ما يقابل المجاز فان اطلاق القياس على
 المفهوم اى حقيقة الا انه نقل اليه واسطه فلا بد على المعنى
 واليد اشار بقوله مسمى فان عمل حذاء يستفاد من كلام الله

في شرح المطالع ان القول بشره معقوله بينهما وان الترتيب
للفرد المشترك قال فالقول جنس بعد يقم وبلا شتر الذي
المعقود على المفهوم العقل كانه اذا بالتركيبا لعقل القوي لا
الاصطلاحى اذ ليس ذلك مدر استشر كما بين المركبة المعقول والمفرد
وجريد الاعتراض الذي ذكره الترتيب في شرح المطالع من ان لفظ بولف
سندرك ولا يقع بانه ذكر ليجب تعلق من به معنى ما قام وما كده
فدس برع موافق لما ذكره المحقق النفازي في بول على ان جعل الفاعل
على المعنى الاصطلاحى وانه مشترك لفظي بينهما لا يقع كله من به
ولذا لا المحقق النفازي في ذكر المؤلف لئلا يتم ان المراد من
قول من جملة القضايا بان يكون من تبعيضه وما قبل ان القياس
المعارضة في ذلك المعنى قضية من القضايا او قول من لا قول
وان المعنى في ذلك المعنى يكون معناه لا معنى ما فوق الواحد فاما
بنوع كونه مرجح في ذلك المعنى لا التوهم وعلى التقديرين
فجاءت المعقولة فانها لا تامة للقول المعقول وهو لفظ اللفظ
لان اللفظ يستلزم بعقل معارها بالنسبة الى العالم لا الوضع
وعقل معارها على تقدير التسليم يستلزم التبعيض والقياس
المركبة قال المحقق النفازي القياس الخلق لفظ واحد يكون
مولعا بحكم الاستقراء الصحيح من متوسمين لا ان يد ولا انقص
نكون القياس قد فسر مقدمه او احدها الى الكسب قياس

اخر وكذلك الى ان ينسب الى المبادي بدعيه والمسلمة يكون
هناك قياسات مترتبة محصلة للقياس المتبع للسط فمما اذ كان قياسا
حركيا وعدده من لواحق القياس انتهى يظهر منه ان كل واحد من تلك
الاقضية بالنظر الى مبحثها داخل في القياس البسيطة ومجموعها ليس
ليس من اراد القياس المركب بالصواب انه يقم والمراد بالقضايا ما
قوة الواحد لان القياس لا يتركب الا من قضيتين قال الترتيب في شرح
المطالع لا يقع ليعنى بالقضايا ما هي بالقوة دخلت القضية الشرطية
ولو على ما هي بالفعل خرج القياسي الشرعي لا ما قول المعنى ما هي
بالقوة وخرج الشرطية بقوله من سلمت ان اجزاها لا يتصل به التسليم
لوجود المانع اعنى ادوات الشرط والعباد او المعنى بالقضايا
مصدقها وخيلا فخرج الشرطية بها ما فوق الواحد سواء كان
مذكورين او احدهما مقدمه على فلان متضمن مخرجي والمكان
الشمس طالعها فانها موحدة لا يجبان يكون مسلم في نفسها
اي مقبولة بل لو كانت كاذبة مكره لكن بحيث لو سلمت ان جمعا
فكما اخرج في قياس فان القياس من حيث انه قياس يجبان يؤخذ
بحيث يشمل الارض والحديد والمطوي والسوطي والشرعي
والخدي والمطاي والسوطي لا يجبان يكون مقدماتها
حقة في نفسها بل يجب حيث لو سلمت ان بعضها ما يلزم ولها
القياس الشرعي فانه وان لم يحل الشاغل التصديق بدل

التخييل لكن يظهر ارادة التخييل ويستعمل معناه على انها
 مسلمة فاذا قال فلا فلا لانه حسن فهو حسن هكذا لان حسن
 كل حسن فهو قول او اسم ما فيه لزم قول اخر يكن الشاعرا لا يقصد هذا
 اللانم والا كان يظهر انه يريد حتى يخل به فيرعب او سركا في
 شرح المطلاع يريداه اعلم ان الوقوع واللاوقوع الذي يشتمل
 عليه القضية ليس من الامور العينية لا باعتبار ان يكون الخارج
 طرا للوجود وهو لا باعتبار نفسه لان الطرفين قد يكونا
 من الامور العينية فلزم النتيجة للقياس لا يكون حسب الخارج بل
 بحسب نفس الامر في الذهن فاما ان يعتبر العلية التي يشتمل عليها
 فاللزم بينهما من حيث العلم فان الصديق بالمفديتين على
 الهيئة المخصوصة لوجبا للتخديق بالنتيجة ولا يوجد خففتها
 تحقيق النتيجة وكذا القضية الواحدة بالقياس الى مكسها لا لزم
 بينهما بحسب العلم فضلا عن ان يكون معناه اللزم بمعنى الاستعانة
 اذ العلم بالنتيجة ليس في زمان العلم بالقياس ولا يخرج من اعتبار
 فيدأ من بعد وهو فظن كيفية الامور والسبق لاشكال الكثرة
 فان العلم بها يحصل من غير حصول العلم بالنتيجة وما قيل ان اللزم
 اعم من البرين وغيره لا ينبغي لان التخييم في تحقق اللزم في
 الاشكال والاشكال بين العلمين يتحقق في تلك الاشكال
 في موقعتا لمثل ان اللزم بين العلمين بشرط تسليم

مقدمات القياس والاعتقاد بها الا ان قياس كل واحد من
 الطرفين لا يوجب العلم بالنتيجة للاخر لعدم اعتقاده مقدمات قيا
 والصواب عنده لان النتيجة مدخلة في اللزم واما ان لا يعتبر
 العلية المستفادة من لفظ معناه فاللزم بينهما من حيث التحقق
 في نفس الامر يعني لا تحقق تلك القضايا في نفس الامر تحقق القول
 الاخر سواء علمها احد او لم يعلم وسواء كانت المقدمات صادقة
 او كاذبة فان اللزم ولا يتوقف على تحقق الطرفين الا ان يكون
 في العلم العالم قديم وكل مستغن عن الوثق لو ثبت في نفس الامر
 مستلزم ثبوت العالم مستغن عن الوثق في اللزم معناه اعني
 اشاع الاشكال وهو يتحقق في جميع الاشكال بلانية ولا يخرج
 الى تقييد اللزم بحسب العلم لاني اعتبر الهيئة في اللزم والقصة
 الواحدة المستلزمة لعكسها داخله فيه خارجا بقوله مولى
 من قضايا وقد لو سلمت ليس باداة انه لا اللزم على تقدير عدم
 التسليم بل باداة التخييم ودفع توهم اختصاص التخييم بالقضايا
 الصادقة كانه قيل قول مولى من قضايا سواء كانت صادقة
 او لا لزم ما قول اخر ففهوم المخالفة المستفاد من التقييد بشرط
 غير ما ذهبنا لان التقييد في معنى التخييم وهو اعم من العلم
 والسيد قدس سره لا للتخريف على ظاهره وطا اداة التحقق القائل
 في شرحه لشرح المحضر العندي من ان الاستلزام المصاعف الحسن

اما هو على التقدير التسليم واما بى وانه فلا استلزام الا في البرهان
 فوجهه غير ظاهر لانه ان اعتبر الزعم من حيث العلم فلا لزوم في البرهان
 بدون التسليم ايضا فان نظر المطلق في دليل المحقق لا يبين العلم
 لعدم التسليم وان اعتبر بحسب الثبوت في نفس الامر فهو محقق
 في الكل من غير التسليم كما عرفت هذا هو حقيق بالقبول وان بعد
 الاطلاع عليه وتبينه حتى التدبر يقف على عشرين سائلا في هذا
 المقام تركت بها مخافة السآنة والاملا فان اراد الشرع
 ان لا يكون التفسير جامع للعقوب في اقل ان المتبادر من حقا شرع
 المقدور ان يعكس ما در اجد امر انهم اذ توجهت تلك القضايا بما
 يلزمها من النتيجة كاذبة فيخرج عن الحد القياس الصادر المقدس
 نوبم وكاذبها كلها او بعضها فان الكذب عدم الصدق في
 وفي بعض النسخ كل جرحا وفي بعضها كل جرحا ^{استفرا} يخرج الاستفرا
 والتقبل اي من حيث انه استفرا وتقبل ما اذا ارد الى هيئة
 القياس بالزعم محقق والسر في ذلك ان الزعم موطا بالبراه
 الاصغر تحت الاوسط والاولى سطحت الاكبر في القياس والاقلة الي
 واستلزام المتقدم والتالي في الاستثنائي سواء كانت المقدما
 صادقة وكاذبة فاذا تحقق المقدمان المشتملان عليها تحقق
 الزعم بخلاف الاستفرا والتقبل فانه لا علاقة بين تثبت البرهان
 تنبعا ما عدا ما بين الحكم الحكم الاصل ان يكون الجزئي غير المتبني مثل

المتبني ولا علاقة بين الجزئين الوجود الجامع المشترك بينهما
 تأثيره في الحكم لو كانت العلة منصوبة ويجوز ان يكون
 الاصل شرطها او خصوصية الفرع مانعا وما قيل انه يلزم عليها
 ان لا يكون الاستفرا او التقبل من الدليل لانه من في الدليل يلزم
 العلم به العلم بشئ اخر من نوعه بان الدليل يندم معين احدهما
 الموصل الى التصديق وبما اخلان فيه والثاني اخص وهو المختص
 بالقياس بل بالقطع على ما نص عليه في الحواشي وبما احرى لان
 القياس القياس الصوري غير اخل في تعريفه ولذا اخرج في
 العجدة عن الاشكال بالشرائط والمفاد ان مقتضى اسم
 القياس بل هو فاسد المادة بل بواسطة مقدمة غيرية اي
 لا يكون لازمة لاحد من مقدمتي القياس او يكون كاذبة ويحكون
 طرفاء مغايرين بطرفي كل واحد من المقدمتين وبهذا اخرجوا ما
 يكون الزعم فيه بواسطة عكس الفيق والفرق بين الاستلزام
 بواسطة العكس وبينه بواسطة عكس الفيق يحكم بظهور
 الان ومجده لا يتوحد ان الاشكال التلخيص عن التعريف
 احتياجا الى بيان تعريفه يثبت بها اساسا لبيان تلك المقدما
 واسطة في الاثبات لا في الثبوت والحق في التعريف هو ان
 كما في القياس المساواة فتسمية الحكم بالمتبادر ما يوجد في بعض
 وانما اخرج في قياس المساواة عن التعريف لعدم اشاحه مطروا

واختلاف بعض اختلاف المواد كما اخرجوا المذوق العقيم لعدم الحلا
تأليفه واختلافه في الاشراج لان ملزم المزمع من غير ان في الحقيقة
لا في الحقيقة ان الانسان ملزم الحيوان والحيوان ملزم الجنس
صحة حمل على الانسان فضلا عن الزرع الادوية آه فالتا
اذا وصف بمعارضة الجماعة براد معارضة لكل واحد من اجاده
او معارضة للجمع غير محتاج الى البيان وما قيل انه غير معارضة
لاجرا الاحاد انهم قوم الاربعاء اذا قال على دراهم وسمى آخر
وقال شئ الاخر نصف الدرهم بجمع انهم ان يكون كل قضيتين آه
قد عرفت اننا نتحقق انهم للمعرفة على عدم اعتبار العلية في
يشترط لكل منهما فلا يتحققان القضيتين مستلزمان لاحدهما
ولا يلزم منهما وهذا الحد متحقق آه قال المحقق المتأثر في الحقيقة
المركبة اما يقطعا في العرف انها قضية واحدة مركبة من قضية واحدة
فهنا قضيتان تسقط اعراض الشئ وفيه انه اذا صدق عليها انه
قضية واحدة مركبة من قضيتين صدق عليه انه قول اول من قضيتين
لزم عنها انما قول اخر وعدم اطلاق انها قضيتان لا يقع في دفع
الاقتراض والمطابق من القصر ان المتبادر من قولنا من قضيتين
ان تكون القضيتان معرجين فيه وفي القضية المركبة للزاد الشئ
قيد الاول يستفاد منه القضية باعتبار دفع دوام الحكم انما هو
ضروريه اما استثنائي آه فعدمه في التقسيم يكون معقوله

كونه

كونه بدرجتها الاشراج جميع قرائنه واخر في الاحكام اهقا ما يشا
الاخر في كثره مباحته مذكور فيه بالذكر السابق في التماس
المعقولة والذكر التبعي المعقولة على من لا يشاى لغيره
في الاشراج الاستثناء انشاء الله كذا في انشاء كونه والباب يدل
على كبر الشئ او جعله شئين من اليمين او متباينين في الاشراج
من قياس الباب وذلك ان ذكره شئ مرة في الجملة وقمر في الفصل
ففي الناس زيد وعمر وما اذا قلت الا زيد فقد ذكره زيد مرة اخرى
ذكر طاهر اشرف وهذا ظهر كون كبر حرف استثناء لا حيزان للذكر
فيه اى الاصف والوسط والاكثر لانه لو لم يصدق بالذكر النتيجة
ليس لا ذكر اخر لهما المادية لان القضية ليست بملفوظ كبري ذكرها
تد كبري متلبسا بعل كوتها بالفعل وقد يكون متلبسا بعل كوتها
بالقوة ولو لم يقيد بقول بالفعل اشقي الحدان طرعا وعكسا فما
قبل ان ذكر بالفعل تأكيد لا تفيد اذا استعمال المذكور في المذكور
بالقوة مجاز ليس بشئ لان الذكر ليس بالقوة بل كونه ينتج بالقوة
مذكورة فيها بالقوة اى حال كونها حاصلة بالقوة فاذن
ما قبل الاحاد ان يتأخر كونه ما يحصل بالقوة ما يتكبر بالقوة
اذ حصل الشئ مع الشئ بالقوة لا يستلزم مذكوره بالقوة والاك
يقسم الشئ اى ان لا يطل انقسامه لان ذلك تقسيم الشئ الى نفسه
والغير وهو محال لانه يستلزم اندراج الشئ وميانه تحت الظ

ان بقوله لا تدركون تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره قبل ان يكونه تقسيم
الشيء الى نفسه والى غيره لان التقسيم على تقدير عدم كون القياس
الاستثنائي قياسا فهو لازم لمطالاة القسوم وعدمه فيمكن ان
تعارض قوله والاكمل تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وفيه نظر
لان كونه تقسما للشيء الى نفسه والى غيره يستلزم كونه باطلا في
العكس بل استلزامه لوجود ابي القيسية التي هي عند استلزامه
لوجود النهار النتيجة لامتناع هذا السؤال كون النتيجة
جزءا من المقدمة يعني ان النتيجة وتقيسها قضيتها المذكورة في
القياس ليست بقبضه ولا يكون النتيجة وتقيسها مذكورة فيه
وهي كونهما قضية انهما مشتركة على النسبة التامة بخلاف جز
المقدمة فما قبل ان ذكر الشيء انباء وهو لا يستلزم التصديق به
فالنتيجة او تقيسها مذكورة في الفعل الا انه لا يحصل من كونه
التصديق به وهو ما لا يكون النتيجة قوله اخر مع كونهما مذكورة
فيه يعنيهما فانه يجب ان يكون بشي عيس شي في الذكر ولا يكون
عنده في العلم وم على هذا فلا اسكال اصل الكلام فلا اسكال
على هذا لانه لما قدم الحار والمجربا دخل عليه بدون الداء
قبل ادخل الداء منزله قوله على هذا منزله اذا كان ذلك وم
القياس الاخر الى آية فينقض للهم بالذ ينفي له ان يقسم الاخر الى
الذ الى الحار والاشقي ثم نقول وموضوع المطا ويقول والمقدم

والمحكم

المحكم به بدل الموضوع والمحول فيلبيد على صيغة المضارع
مع لام الابتداء ليصح عطف يقول عليه وسبب المطا الى
السبب ان تكونها اقل اجزاء من الشرط او اكثر بسببها واخرها
القول اللازم تمهيد لبيان لفظ المطا الذي في قوله موضوع المطا
وهو حتى قوله يسمى بنتيجة يطلق عليه النتيجة وهو لا يقتضي انفسا
النتيجة والمط بالقول اللازم من القياس فان ما يلزم من الدليل
يسمى بنتيجة ولذا المط يعبر المعرف به كل قياس لا بد فيه آه
بعضه ان القياس مطلقا استثنائيا كان او اقترانيا حليا او
شرطية لا بد فيه من المقدمتين فمط الداء في قولنا
كل قياس على لا بد فيه من المقدمتين احداهما هو القيد اعني
احدهما يشتمل على موضوع المط لا قوله من مقدمتين لكن
الصواب قوله اقتراني وقوله ايضا الاول كما لا يخفى و
ذلك لان القياس آه هذا دليل على لوجوب المقدمتين فلا بد
ان الاشتغال ما حوز في تعريف القياس والحاجة الى الاستدلال
عليه لا بد ان يشتمل آه لان المط لما كان نظريا لا يكفي فيه
نظور الطرفين لا مجردا ولا باضماع احساس ونحو يحتاج الى
يجعل به العلم بالنسبة التامة التي في المط لا بد ان يكون
لذلك الثالثة منسبة الى مجموع المطبان يكون ملزوما او
لازما يشتمل من ثبوت احدهما بل ثبوت الاخر او من اشفاقه

الى شفاها او معانته شغل من ثبوت احدهما الى الشفا الاخر
 فلا بدح من مقدمتين احدهما يفيد الملازمة والمعانة و
 الثانية تحقق احدا لآخر او اشتقاه او مناسبة الى اجزاء
 المطب بالثبوت او السلب اما علميا وانصاليا او ضاريا فيحصل
 المقدمات من الثبوت والاشقاء مع تكرر ذلك الثالث
 سواء كان اجزاء المطب مقدمات او قضائيا وهو المحرر اعلم
 بطريق الاستقراء فلا يما فيه جواز ان يكون لزوم المطب
 للقياس لانه بواسطة مناسبة سوي في حيزين الوجهين لا
 يرد قياس المساواة لان الكلام في حيز القياس المعروف بها
 سبق وهو خارج عنه ولا ان ثوبا كل ج ب وكل الا ب لا يخرج
 لاشئ من ج ا مع عدم تكرر الوسيط لان اشاجد بواسطة
 استلزام اكبري بقولنا لاشئ من ا ب وثق على ذلك انما
 ولا قبل من ان الدوران السير والتقسيم يفيد علبة الا
 المشترك مع حزمها عن الوجهين المذكورين لا تتقار
 اللزوم فيها اذا شرف المطالب آه يريد ان تولد في
 الاعلى ليس على اطلاقه لان الموضوع في السالبة الكلية
 مابين للحمول وفي الموجبة والسالبة الجزئيتين قد يكون
 عم منه بل المراد منه في اعلى اشرف المطالب اعني الموجبة
 الكلية اما اطلاق الحكم بينهما على شراطينها فكل المطالب

وان جاز ان يكون آه ينفذ الجواز على قلته والا
 فالواجب ان يكون مساويا له لوسط آه اي كونه
 واسطة بوسيلة الى نسبة احد الطرفين الاخر ان وسطا
 في الذك والنفق او في الصغر والكبر كونه اعم من الاصغر
 واحض من الاكبر في الاعلى الالهة ان الاصغر فهو شقية
 بوصف جزئية وان آه قال المحقق التقنازل في التحقيق
 ان القياس باعتبار احباب مقدمية للقرينين وسيلهما
 وكيفية ما وجب بينهما يسمى جزئية وضربا باعتبار الطبيعة
 الخاصة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر
 من جهة كونه موضوعا وعموما يسمى تسكالا وقد يتخذ الشكل
 مع اختلاف القرب وهو وقد يكون بالعكس كالموجبين
 الكليتين من شكل الاول والثالث اختلاف القرب وهو
 وقد يكون بالعكس كالموجبين الكليتين من الشكل الاول والثالث
 المباشرة المتكثرة الظاهرة بها اي الشرايط الالهة ان
 وصغير المذكور الواحد يسبق التبعينه بالفضل على النظم
 الطبيعي الالهة تقتضد الطبيعة المستقيمة ففي شكل الاول
 اول ان قبل قد تحقق الشرايط ولا يتبع وقد لا يتحقق الشرايط
 ويتبع اما الاول فتكوننا مورد القسمين علم وكل علم اما ضروري
 او نظري وثونا بعض النوع احسان ولا شئ من الانسان

مع كذب ينتجها والمجرب من الاول ان الصريح كاذب لان قوله
 القسمة مفهوم العلم وهو معلوم لا علم وان اريد من حيث
 حصوله في الذهن فلا علم كزيب النتيجة ومن الثاني بان
 الصريح ليس من القضايا المتعارفة ما ان يكون المحمول فيها
 صادقا على افراد الموضوع صدق الكل على ما خبرنا ان اذا
 الحكم ههنا اتحاد المحمول بالموضوع وهذا خارجا عما السالف
 فهو قولنا لا شئ من البحر حيوان وبعض الحيوان هو اتصال فانه
 يقع لا شئ من البحر يصلح اشتداد الاخرى لان سلب شئ عن كل
 افراد شئ وحصر شئ آخر في المسلوب يقيد سلب المحصور في ذلك
 الكل والمجرب ان الاشياء المذكورة بواسطة خصوصية المادة وكذا
 وكذا المحمول محصورا لا باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبرى
 بقولنا بعض الحيوان جسم كان الحق الايجاب اما الاولى ما
 ذكره دليل على الاستدراك المذكور ولطعمون في الشكل الذي
 اوردته ولم يذكر الدليل الا في معنى الاختلاف مع جريانه فيه
 لعدم الحاجة اليه هذه الاشكال الباقية فان دليلها الذي
 وهو عدم الاندراج حقي فكذا اكتمل فيها دليل الا في واقعها
 فليجرب بان الاختلاف فيه عند اشتداده احد الاخرى لا
 اذا قلنا لا شئ من البحر حيوان وكل حيوان حساس وجسم
 كان الحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب وفروقه العلم

في شئ العلوم تجب التامة نتجا وشاها وينتجها اهلهما اذا
 ولها نصف يتوحد ولا يتوحد وان نتجت القسما اذا كانت نتاجها
 وقيل ان نتجت بمعنى نتجت فاقبل لا يسا عد اهل اللغة اسمها
 الناحية لان نتج لم يسجل الا جمعا وكذا لا يصح قولهم القروب
 النتيجة على صيغة اسم الفاعل لان المستعمل في التامة اهلها
 ومن الاولين موجبتين كلتاهما جعل القروبين الاولين
 متجهتين للكلين مع اسمائهما شئان للبرين ايضا في قولها
 بواسطة المقدمة الاجنبية وهما ان لازم للام للشي لان ذلك
 الشئ وشاها هذه القروب ابي من حيث ههنا شاي في قول الثالث
 اسماها بنية اي بزمان القروب لا يحتاج الى برهان وان
 اشرف لثريته الكالات عليه لانه اضطراري اسهل ضبطا لها
 للزنيات يحصل الاختلاف الموجب للعدم موجبا للعدم
 الا بدراج والاصلا ان الدال عليه بالايجاب من حيث العلم
 مستلزم لعدم اشراج الامم اذ لو اتجه الامم نتج الاختلاف النتيجة
 لازمة للعدم والام لازم للاختلاف فيكون النتيجة لازمة للاختلاف
 لان لازم التلازم لازم ولذا يكون النتيجة عكسا لا يلزم
 من القياس ولا ينافي في ذلك كونها لازمة لذات الاختلاف
 الام ليس مقدمة غيرية بان لا يكون لازم له او محال له
 في الطرفين وان معنى اشراج الامم كون النتيجة لازمة لوفي

او نحو ذلك في الطرفين وان معنى الاشاج الاعم كون النتيجة
 لازمة له في جميع المواضع جلستها الاخضر فلو كان اعم متجا
 كان الاخضر متجا وعدم كون الاخضر ضربا من اشجار الاشجار
 في ذلك ان كانت السالبة مركبة لاحاجة الى هذا التقييد
 لان الصوري موجبة كلية فالموضع موجود ولذا لم يذكر
 في شرح المطالع وتحقق وجود الموضوع محققا او مقادرا
 فيجوز فرضه ميقنا واما صفت آه واما تقديم الاول على الثاني
 فلتشرق الاجاب وكذا تقديم الثالث على الرابع يكون كبراه حجة
 وكذا تقديم الخامس على السادس يكون كليا مقدمة موجبة
 وتظهر كل ذلك لم يتوض الشك اما اذا كانت سالبين آه
 بين الاختلاف في السالبين كليتين معجم المدعى السالبين
 المنهيين ايضا لان عدم اشاج الاخضر مستلزم لعدم اشاج الاعم
 كما ان عكس النتيجة فانه عكس آه بان يجعل مقدمة
 الافتراض صوري لصوري القياس هكذا كل وكل ب ج ينتج
 كل ج ثم نظم النتيجة الى المقدمة الشامة هكذا كل ج كل آ
 او بالعكس لعدم النتيجة المطلوبة بل الافتراض يفتقر
 الافتراض بالخريبات صحيح في الشكل الثاني والثالث اذ لا يجري
 في المقدمة الكلية التي فيها واما في الشكل الرابع فيهم في المقدمة
 الكلية ايضا واما في القرب الاول من الثاني اعني كل ب وكل ب

فان جعلناه صوري فكبري هكذا كل د ب ولاشي من اب
 يحصل بعينه هيئة القرب المط اشاجه وان جعلناه كبري
 القياس هكذا لاشي من اب وكل د ب يحصل القرب الثاني منه
 على اننا اذا ضمتا نتيجة الى المقدمة الثانية يحصل القرب الرابع
 من الرابع وسنجد سالبة جزئية والمط الكلية واما في القرب
 الثاني اعني لاشي من ج ب وكل اب يحصل كل د ب
 فان جعلناه كبري الصوري القياس هكذا كل د ب ولاشي من ج ب
 صحيح لاشي من ج ب فحصل الى كل د يحصل القرب الثاني في الشكل
 الثالث مع ان سنجد سالبة جزئية والمط الكلية واما في القرب
 الرابع منه اعني بعض ج ليس ب وكل اب يحصل كل د ب وكل د ب
 فان جعلناه كبري في الصوري القياس يحصل بعينه القرب المط
 جعلناه صوري في الصوري القياس هكذا كل د ب وبعض ج ليس ب
 بعدم شرط اشاج الشكل الثاني اعني كلية كبري وكذلك في الشكل
 الثالث لما في القرب الاول منه اعني كل ب ج وكل ب فان فرضنا
 في الصوري يحصل كل د ب وكل ج ب فحصل المقدمة الاولى الى كل
 كبري القياس هكذا كل د ب وكل ب ج ينتج من القرب الاول في الشكل
 الاول كل د فبند صفة الى المقدمة الشامة يحصل هذا القرب المط
 وان فرضنا في كبري يحصل كل د ب وكل د ب فحصل المقدمة الثانية
 الى الصوري يحصل القرب الاول من الشكل الاول وينتج نتيجة بينهما

الى المقدمة الثانية يحصل بعينه العرب المطر واما في العرب الثاني
 من اعني كل ب ج ولا شئ من ب ا فان جعلت المقدمة الاولى
 من مقدمتي الافتراض اعني كل د ب وكل د ج صغري الكبرى الثانية
 هكذا كل د ب ولا شئ من ب ا ينتج من ثانيا الاول لا شئ من د ا
 فان جعلت النتيجة صغري للمقدمة الثانية بعدم شرط اشراج
 الثالث اعني ايجاب الصغري وان جعلت كبري كبري القياس
 يحصل العرب الثالث من الشكل الرابع المنتج للسابقة الكبري لان
 الجزئية واما في العرب الثالث اعني يعقوب ج وكل ب يحصل
 كل د ب وكل د ا فان جعلتها كبري للصغري يحصل الشكل الرابع
 وبعدم شرط اشاجه وان جعلناها صغري القياس يحصل
 الشكل الاول وبعدم شرط اشاجه اعني كبري واما في
 العرب الخامس اعني كل ب ج ويعقوب ج يحصل كل د ب وكل د ج
 فان جعلناها صغري كبري القياس بعدم شرط اشاج الشكل
 الاول فان جعلناها كبري كبري القياس هكذا يعقوب ب وكل
 د ب يحصل الشكل الرابع وبعدم شرط اشاجه واما في السادس
 اعني كل ب ج ويعقوب ب ليس يحصل كل د ب وكل د ا فان جعلنا
 المقدمة الاولى صغري كبري القياس بعدم شرط اشاج
 الشكل الاول وان جعلناها كبري يحصل الشكل الرابع وينتج
 ليس ونفقه الى المقدمة الثانية يحصل الشكل الاول في عدم

شرط اشاجه ولا يخفى ان بعض الاحتمالات في غاية الظهور في ذلك
 وذلك الشبهة الاشارة اليها واما ذكرناه احاطا بجميع الاحتمالات
 فسهلا للبتدي ففقدت في المقدمة الثانية لكل بعضهم
 الافتراض بالجزئيات لعدم الاعتماد او بانشكل الرابع فلا
 ينتج من تلك القروض منها تكون المسألة المستعجلة في تلك القروض
 بسيطة محكوم عليها ايجابا او سلبا الا صغري ليس
 هو او سبطا ا ه اي على تقدير كون الصغري ممكنة مدلوله ان الامر
 او سبطا بالفعل لا يمكن فجاز ان لا يخرج على الفعل ليس والمراد
 ان الا صغري ليس او سبطا بالفعل بحسب الاحتمال العقل يكون ساطه
 انه يجوز ان يكون او سبطا بالفعل فيلزم استدراك قوله
 مجاز ان يبقى بالقوة ا ه وان يكون تفرعه على ما قد نفع
 الشئ على نفسه على ما دم وكل مركوب زيد في زيد الفرضية
 لا يقبل صدق هذه القضية بصدق لا شئ من مركوب زيد جار
 مركوب زيد لا يمكن لان القول كان الايجاب كذا في دوام
 السلب ثم واستدرك الدوام والفرضية كان منافي له وبذلك
 ظهر انه لو انعكست الضرورية كفنها بطل القياس المذكور لمحقق
 المخالفة بين المقدمتين فالحكم على المركوب بالفعل لا يتواري
 اليه اي تقديرنا صادقا مطابقا للواقع كما يدعي عليه في الاشياء
 فلا يرد ان تفرعه على ما تقدم على اعتكاف مدلوله عدم تفرعه

لكم عدم جعل الاصغر مركباً بزيادة الفعل حتى لو لم يكن مركباً
 زيدا جعلته كذلك لتيسر على الحكم عليه وكذلك اي مثل حذف
 قيد اللادوام واللاضرورية خلفا للضرورة المحصورة في
 فيها وان كان فيها قيد اللادوام ايما كلى ولذا قيد بقوله
 كما اذا كانتا حاديهما الخاصيتين واما اللادوام للمفرد فلهما
 في كبرهما الشكل الاول لا يضم الى النتيجة فلا اندراج البين اي
 اندراج الاصغر تحت الاوسط بحسب الجهة لان الكلام فلا يرد
 انه حاصل في جميع فروع الشكل الاول لمجرد كية الكبرى فان
 الكبرى اما ثبت الاندراج البين بقياس استثنائي استثنائية
 عين المتقدم فان عين التالي ولا يخفى ان القياس المذكور
 حاديهما الوصفان الا ربع فيلزم ان يكون النتيجة فيها كية
 اجاب الشبهة في شرح المطالع بان لا تستلزم في جميع اختلافات
 هذا الشكل نتيجة نتيجة تابعة للكبرى الا ان النتيجة اذا كانت
 الكبرى احداهما الوصفان الا ربع هي ان الاصغر كبر ما دام
 اوسط والاوسط واجب الحذف من النتيجة والم حذف الاوسط
 منها وظرف في اجتهاد وجدت تابعة للصوري بالشرائط المذكورة
 وان كان الاوسط مستلزما للكبرى بالضرورة آهكذا وقع في
 شرح المطالع ولا يخفى ركائزها لانه لا يمكن عطفه على قوله وان
 الاوسط مستلزما للكبرى شموله له ولا على قوله فان كان ثبت

الارسط له دائما وهو ظان كون ضروري ثبوت الاكبر للاصغر
 بحسب ضرورة ثبوت الاوسط بتحقيق سواء كان الاوسط مستلزما
 الاكبر بالضرورة او لا والصواب قال المحقق القزاز في سائرنا
 كان الاوسط مستلزما للكبر كان ثبوت الاكبر للاصغر بحسب ثبوت الاوسط
 من الدوام والثبوت والضرورة وان الدائم للدوام للشيء دائم
 لذلك الشيء وكذا الضروري للضرورة للشيء ضروري له دائما
 وورثنا فلان الصوري آه هذا المنفيل بقوله الشئ في شرح
 المطالع عن المعبر ثم قال وفيه ما فيه ولعل وجهه لان الان
 منه ان لا يتبع صمم لادوام الصوري مع الكبرى لان يكون النتيجة
 كالصوري في اعتبار اللادوام معه فان الاوسط اذا كان مستلزما
 للاكبر فبأي جهة ثبت الاوسط للاصغر كان النتيجة معينة فيها
 ولا يتوقف ذلك على اندراج اللادوام السالب في صوري الشكل الاول
 وعلى صاحب المطالع بان حل الاكبر على الاوسط وان كان معينا
 بدوامية الوصف لكن لا يلزم منه ان يكون مقصرا على وقت
 ثبوت وصفا لاوسط بل يجوز ان يكون رايما كلى ما ثبت له
 الاوسط فلا يصح ان الادوم الاصغر كقولنا كل انسان صاحب
 لا دايما وكل صاحب حيوان ما دام صاحبا مع كذب كل انسان
 حيوان لا دايما المحقق القزاز في ولا يخفى ان هذا انما يتم
 على تقدير ان يفسر الوصفية بما دام الوصف لا لاجل الوصف

فلا يشترط الوصف ان ضرته ذكر هذا الشئ لتزويج السوا
 فانه انما يصح الصنف على الدائمة بنحو ضرورية والا لم يشترط ذلك
 في الموجبات ما فيها الضرورية بشرط الوصف والمقصود بيان الاختلاف
 من الموجبات المذكورة سابقا وما قيل في الجواب باختبار الشئ لان
 من اشأ به للضرورة لا ينبغي اشأ به الدائمة لاستلزام الضرورية
 الدوام لانه اذا وقي بان الاشأ العوام الا انه احتمل في بيان
 الاشأ العوام دون الضرورية ليعمل في ما يطابق النتيجة كما ينبغي
 فليس ينبغي لانه قال في شرح المطالع واعلم ان من تمام البرهان
 على الاشأ في بيان عدم لزوم الزايد لان الدعوى في صحة النتيجة
 احتمل الجواب اللازمة للقياس فالان لم يرد ان آه هذا القدر
 كاف في اثبات عدم اشأ به مع الصنف الضرورية ضرورية اذا ضرورية
 الوصفية ليست ضرورية دائمة الا انه زاد قوله كس وسم الا وسطا
 ورد في السؤال بان لا ينبغي الضرورية اصلا فضلا عن الذاتية لانه
 جواب باختبار الشئ الثاني واثبات المقدمة المستوية لغير اشأ به
 مع الضرورية ضرورية بعبارة على هيئة الشئ الاول من تحليل
 لان المشروط الخاص احص من المشروط العامة والوقتيين له
 بغير خصوصها من المطلقة العامة والممكنين وغير خصوص
 الوقفية منها الاشارة لكما مع الوقفية وعدم الانحكاس و
 الوقفية من السبع الباقية من قبل العطف على معنى عاملين

والجواب ليس بمقدم ولذا وقع في بعض النسخ والوقفية احص من
 السبع الباقية وعلى اي تقدير الصواب من الست الباقية ان
 من السبع الباقية ان المفضل لا يكون داخل في المفضل عليه
 المفضلة ويكون داخل في المفضل عليه بالاضافة على ما هو
 في الرضي لجواز ان يكون آه بئله على ان الدوام لا يستلزم بالان
 ثابته دائما لما ذكرنا من انهما الكيف لان قيد الوجود
 اه في المقدمتين مطلقان ان كانتا مفيدتين بالدوام
 او ممكنان كانتا مفيدتين بالضرورة ان مطلقة وممكنة ان
 كانتا محتملتين ان الدوام لا يصدق على الصنف في تحقيق الصنف
 بالذات لان الكلام في حذف الضرورية منه والا لم تعد من صدق
 الدوام على شئ من المقدمتين ولذا كان الاختلافان المذكورين
 احص الاختلافات فلا بد من احص الاختلافات المشروطة مع الضرورية
 او الوقفية مع الضرورية ويفضل على يطلب من شرح المطالع في
 شرح المطالع واعلم ان الصنف الضرورية او الدائمة من الفعل
 المحسوس في الوقفية والوجوديتين والمطلقة العامة ينتج
 ما ذكرناه من النتيجة وهو ما يتبع الكبر في الحقيقة جسيبة
 لا دائمة في اثبات الاول ولا ضرورية في الرابطة مطلقة في الآ
 فانه اذا صدق كج ب دائما وكج ب بالاطلاق العام ينتج بوق
 احين هو لا بد من اجتماع وصف الاصف والاكبر جينا بالافضا

الاوسط بالاصغر دأما وانضافها لاكبريا لفعل وكذا لو كان
 بدل الكبري لا شئ ح ا يبلغ بعض ليس احين هو بل لا بد من
 اجتماع الوصفين في الاوسط دأما انتهى ومعظم الاعراض
 على القوم ما يتم قالوا النتيجة فيها لا كبري وليس كذلك لان النتيجة
 لا بد ان يكون احق قضية يلزم الهيئاس وفيما نحن ليس كذلك
 كما يلزمها ما ذكره يلزمها الاحق من ذلك قال الش في شرح المطالع
 واعلم ان من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد
 لان الدعوى في صحة النتيجة الاحق الحركات الثلاثة للقياس
 ساسعت وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان ما في شرح المطالع موافق
 لما في هذا الشرح فانه معنى ان كون نتيجتها لا كبري لا ينافي
 كون نتيجتها لا كبري لا ينافي كون نتيجتها القضايا المذكورة
 اعتمادا لو بين بينهما امتناع الالزام حال المحقق انما لا بد
 والقوم اعتمدوا على ان كل قريب استقل على سلب بناحية سلبية
 فاذا الى الصورة امتناع السلب تقدم المطر والخم ان يقول
 لم لا يجوز ان يكون النتيجة ممكنة موجبة وكثيرا ما يستجيب المجيب
 من السوابق وبالعكس والاستدلال بان النتيجة تتبع احق المقد
 بكون هذه الدلائل اعما شئت باستقراء البرقيات ولو انك شئت
 من البرقيات بها كان دور الوقت ثبوت الفاعل على بوث ذلك
 فليزلي وبالعكس قد علم في فصل القياس حيث بين ان المتأخر

اشترطوا

اشترطوا كون السابقة في القريب الثلثة احدها لما شئت وكما
 الاصل على هذا ان يترك اشترط كون صغرى الثامن من احق
 الا انه عاود ذكره لبيان اشترط كون كبراه ما يصدق عليه العربي
 الهام كما يظهر من ملاحظة دليله واما ما قيل في عدم الدك
 من انه يعلم ما ذكر في الناس كما يشترط قوله ومن ههنا يظهر
 الحاقه فليس شئ لانه لو يذكر في الحق دليل اشترط في الثامن
 يظهر منه اشترط في السابع الفصل الثالث في فقرات آه
 كان الخلف قطريات ونظريات كذلك المنطيات قد يكون
 كقولنا كما كانت الشمس طالعة كان النهار من جود او قد يكون
 نظرية كقولنا كما وجد الممكن وجد واجب الوجود فثبت
 الحاجة الى معرفة الاقضية الاقضية لاسيما في المسئلة
 عليها كتاب القياس وبسبب ان اسطوارا ويرد هذا البناء
 في التعليم نعم بعضهم انه لا حاجة اليه لان معرفة الاقضية
 الخلية عن ذكرها وليس شئ لما بين احكامها من الاختلاف
 الواضح سواء كان من كمها اما شبيهة الثاني فتسمية الكل
 باسم الجزء الاول القسم الاول آه هذا قسمها جعل اوله ان اطلاق
 الشرطية على المصلحة حقيقة وعلى المصلحة محاز وهو
 معبر آه اعني ما يتركب من المفصلات قسمها باقية استعماله
 على الشرطيات القوية ما يتركب من المصلحة والخلية ثالثا

لا حتمه على المتصلة بحسب كمال السالبة بل بحسب كونها
 من الحاصتين ولم يتوصل له كماله التركيب في عدم تحقق
 الضروب الثلاثة ومنها وصدق منع التلو عليها ما سواها
 مانع التلو او حقيقتين او مختلفتين فانه لما كان المقدم
 مانع التلو بالمعنى الاعم فيقبل الحقيقة ايها ويتحققه الاسكان
 الاربعة مثال الشكل الاول مام ومثال الشكل الثاني قولنا د اعا اما
 كل ا ب او كل ج د واما اما الاشئ من ه د كل و ز ينج د اعا اما
 ا ب او الاشئ من ج ه اكل و ز مثال الشكل الثالث قولنا د اعا
 اما اكل ا ب او كل ج د اعا اما اكل ا ب او بعض ه اكل و ز ينج د
 اكل ه ز مثال الرابع قولنا د اعا اما اكل ا ب او كل ج د واما اما
 كل ج اكل و ز ينج د اعا اما اكل ا ب او بعض ه اكل و ز ينج د
 من الجملة والمتصلة واسماها اربعة لان للملية اما ان يكون
 صوري او كبري ايا ما كان فالمشترك بها اما مقدم المتصلة او
 ثانياها فالاولى كقولنا ا ب وكل ا كان ب ج فكل و ه والثاني
 كقولنا اكل ا ب وكل ا كان ج د فكل ه ب والثالث كقولنا اكل ا ب
 ا ب ج د وكل ب ه والاربع وهو الخطيع سا ذكره انتم وتصدق
 فيه الاشكال فالاول كماله الثاني كقولنا اكل ا كان ا ب ج د ولا
 شئ من ه د والثالث كقولنا من كل سكان ا ب ج د لا شئ من ه
 والاربع كقولنا اكل ا ب ا ب ج د فكل ه د فلو ا ج و ا ز كونهما

اكثر من اجزاء الانفصال واما اجله المص ليعود عن الطبع
 وفرض آه اشار الى احوال اخرى ذكر المص ليعود عن الطبع وهو
 ان يكون للمليات بعد اجزاء الانفصال ولا يكون كل واحد من
 الحليات متساو كاجزاء من اجزاء الانفصال من اشكال اثنا
 هكذا كمالا تحقق بغير الاوسط وتحقق الطرف الاول من النسخة
 اعني ليس ا ب وكل ا تحقق الاوسط تحقق الطرف الاخر اعني ه د
 يتبع قد يكون ا ذ لم يكن ا ب و يصدق احد الطرفين اى و ز
 لان العلم يصدق الاتفاقية آه اعا المتصلة موقوف على العلم بصدق
 احد طرفيها اى الثاني لانه لا بد فيها سواها كانت عامدة او حاصنة
 من صدق الثاني ولذا اكفى به فلو استفيد منها العلم فيصدق
 احد الطرفين اعني الثاني لانه لا يمكن استفادة صدق المقدم
 في الاستشنا في المحصل مطلقا يلزم الدخول وهذا التوجيه هو
 الموافق لما في شرح المطالع حيث قال لان العلم الاتقافية استفادة
 من العلم يصدق الثاني فلو استفيد العلم به بها تم الدور
 وح يكون النورن للكذب في جميع موارد اسطر او ا د اعا اما
 يتوصل لبيان عدم اشراج الرخ لان الاتفاقية المتصلة لا يمكن
 اشراج الرخ منها لان صدق الثاني شقين فيها وكذا العلم اشراج
 المتصلة الاتفاقية يظهر عاها بالبيان على المتصلة لا
 باب بقم صدق المتصلة الاتفاقية موقوف على صدق

احد طرفيها ان كانت مانعة للجمع او كونه ان كانت مانعة للخلق
 فلما استفيد العلم بصدق احد طرفيها او كونه مسموياً في الوجود
 المتأثرة بآراء المعلوم سابقاً بصدق احد الطرفين لا على التبيين
 والمستفاد صدقه على التبيين من جهة لأن العلم بصدق احد
 الطرفين على التبيين لازم في الاتفاقية المنفصلة ولذا
 نقول في توجيه عبارة الشئ ان العلم بصدق الاتفاقية متصلة
 كانت او مفصلة موقوف على العلم بصدق احد طرفيها اعني
 الثاني بالاتفاقية المتصلة ويصدق احد طرفيها مطلقاً
 المفصلة الاتفاقية المانعة للجمع او كونه في المفصلة
 الاتفاقية المانعة للخلق على صدقه وكذبه معاً الحقيقة
 محالة او في قوله او كونه للجمع الموقوف على استفيد العلم بصدق
 احد الطرفين اعني الثاني في المفصلة او مطلقاً في المفصلة
 المانعة للجمع او كونه في مانعة للخلق لازم الى وروح يكون ذلك
 قوله او كونه حفظ استطراداً لا دخل للكذب الاتفاقية
 في الاستنتاج وعلى كلا الوجهين يتدخل ما اوردته المحقق انه
 انقضاء الى ان انقضاء الشئ في غاية السداد لا محالة
 من الموقوف والموقوف عليه العلم بصدق احد الطرفين
 او كونه حاز ان يكون الطرف الموقوف غير الطرف الموقوف عليه
 فلا يلزم الوجود في ذلك او كونه الاستثناء مرددين الاخرين

طبق المتن وذكرنا عند وقت الاتصال او الانفصال والاشياء
 بقوله اللهم اذا كان آه اشان الى بلذته كما ذكرنا كما في شرح
 المطالع بلفظ اللهم اشان الى خيلها بالنسبة الشرطية فلذا
 لم يقل وثالثها احد الامور الثلاثة والمراد كونه الاشياء
 سواء كان جملة كما اذا كانت الشرطية مركبة من جملتين او شرطية
 باب تركيب شرطين او من شرطية وحيدة عدم الاوقات
 والاصناف دون عموم الافراد بقية ان الاستثناء جزء من
 الشرطية وكلمتها بعموم الايمان والاصناف من الشكل الثاني
 باب جف كمالان الواجب والجزء موجودين كان الواجب جافاً
 وكلما كان الواجب والجزء موجودين كان الجزء موجوداً اي
 القضية المذكورة وقد سمعت منا تحقيق استنتاج هذا الدليل
 وعدمه وما لا يزيد عليه في بيان قوله السيد قدس سره وهذا
 كنهه الى اخره ليس بواجب اصلاً لا مطلقاً وجود الجزء الذي
 لا يخرج عنهم فلا يلزم من وجوده اي من حيثية
 وان استلزمه بواسطة خصوصية مادة المساواة في المقصود
 في احدى القياس عند القياس المركب من احدى القياس
 لان المركب في السبب وتأينة والاستفراء والتفصيل لعدم
 ان ادتهما التبيين يكون هناك قياسات آه فيا الطرفي
 نتائجها اتيسه وبالنظر الى القياس واحد وهو مركب

من قياسين آه وهو قسم القياس المركب ونحوه من التواضع بانفراد ^{سطة}
 خصوصية كونه مطلقا احدهما اشتراك في القياس وهو في الاخرى
 والاشتناء وجوب هذا القياس وتخليله لانه لا يكون في اشياء
 عظم فيه والاشتناء اي الشئ عليه انه مركب من اقسام ^{اشتناء}
 من متصلة وحليته اه فيخرج المطلق ويكون اقسامها من قياسين
 احدهما انفرادي مركب من تصنيفين احدهما من الملازمة بين المطر
 الموضوع على انه ليس حقي ونقيض المطر وهذه الملازمة بينه وبينها
 والاخرى الملازمة بين نقيض خط الموضوع على الحق وبين مرجح
 وهذه الملازمة ربما يحتاج الى البيان فينبغي متصلة من المطر على انه
 ليس حقي وسالها الحال وثابتها اشتراك في شئ على متصلة لوقوع
 هي نتيجة ذلك لا في اشتراك في شئ بل في شئ نقيض الحقي
 فيلزم تحقق المطر في نفسه ولو تحقق المطر تحقق نقيضه ^وتحقق
 نقيضه تحقق ^{في} الحقي ليس تحقق نقيض المطر ليس تحقق ^{في} المطر
 تحقق انتهى وهذا غير مركب الا في قياس من متصلة وحليته في
 المقدسة في نفس الامر فطرا طول المسافة كما يعلم من المثال المذكور
 في الشرح الاستقراء الذي يعلم التواضع فلا يرد ان المقوم مرجحا
 بانقسام الاستقراء الى قسمين وهو القياس المقسم والمناقض وهو الاستقراء
 المتعارف المقصود من طلاق لفظ الاستقراء هو الحكم على الحكم
 فيه تسامح لان الاستقراء بعد موصلة الى التصديق الذي هو الحكم الكلي

لا يقسم هو تعريف بالغاية المترتبة عليه كما ان تعريفه هو دفع
 او جزئية يصح حكمها على ان يشمل على تلك الجزئيات تعريفه
 بالسلب وحقيقة معلومات تصديقية يحصل من تتبع الجزئيات ^{يستلزم}
 معلوما تصديقا متعلق بكل يشتملها لوجوده في اكثر جزئيات
 اي في نفس الامر لا من المستفاد والاما ان الحكم على الحكم كانه
 لو كان موجودا يعني ان الاصل ان يكون القبول في الجزئيات
 للاعتراف فيكون قيد الاكثر للاعتراف عن الجميع فلا يرد ما ان
 المحقق النقض اني من ان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد
 في اكثرها وهو موجود في جميع جزئياته في نفس الامر كونه
 عند المستفاد لم يكن استقراء اي ناقضا معدودا من لواحق
 القياس بل قياس مقصدا في الحقيقة وان لم يكن في صورة القياس
 كان الاستقراء ناقضا لا يرد على سبيل ترديد الموضوع
 بين الجزئيات يكون في صورة القياس المقسم ^والاشتناء حقيقة
 فلا يرد ما قبله انه انما يكون قياسا مقصدا وكان يحصل الحكم على
 ترديد الموضوع بين الجزئيات والحكم على كل واحد بالاكتر اما لو كان
 مجرد الحكم على كل واحد كما في صورة تتبع الاكثر فلا تفاوت بين الاكثر
 والجميع وحقيقة ما ذكره قدس سره في حاشية شرح التجرى لا بد ^{يستلزم}
 من جعل الحكم في جزئياته ثم اعراضا حكمه على تلك الجزئيات ليعود
 ذلك الحكم الى الحكم الكلي وان كان ذلك الحكم تطبيقا بان يتحقق ان ليس

له جري آخر كان ذلك الاستقراء ما وقياسا معهما فان كان ثبت
 ذلك فلكم تلك الجزئيات قطعا ايضا اذ يلزم بالقيضة الكلية
 ان كان قطعا اذ انظر معا وان كان ذلك الحاصل حيا او غائبا
 بان يكون هناك جري آخر لم يذكر ولم يستقر حاله لكنه ادعى
 الطان جزئيات ما ذكر فقط اذ انظر بالقيضة الكلية لان الفرق
 الواحد المحقق بالاعم الاغلب في غالب الظن ولم يقدر بقيا لجواز
 المخالفة انتهى وهو محقق ففيس بعيد الفرق الجلي من القياس
 المقسم والاستقراء الناقص والشك النقص عن بعض المناظرين من
 انه لا يجيب ادعاء المحر في الاستقراء الناقص كما يشهد به الرجوع
 الى الوجودان فذوق بان ادراجه علم الفرج من علم وان اذ
 عدم صحتها وصحتها فانه كيف يتعدى لكم الى الكلي بدو
 للحصر التمثيل لكم في جري آه فيلما لم يساع به تفرع الشيء بانه
 المرتب عليه حقيقة معاومات تصدقية اثبات حكم في جري
 لشوته في آخر اجل معنى مشترك بينهما موثر في ذلك الحكم والراد
 الجري للجزئي الاضافي للمعنى المشترك بل ما يستعمل المعنى المشترك
 سواء كان في علم عليه ولا في شرح الموافقة وان لا يستدل بالاشغال
 او بالاستلزام الاطرا اما بالاشغال الدليل على المدلول وبالفكر
 بالاشغال امر ثابت بملها او الاظهر ان يتم اثبات حكم الاو لشوته في
 له مشترك بينهما والمشتك عليه لكونه موثقا لكم وبما

لجسده الاصل والفرع في الحكم واشتوا عليه المشتري لانه اشياء
 العلة هما تكونانما اشترا الوجه المشتد للعلية احداهما الدورا
 وقد يميز منه بالطرد والنكس اي الاستلزام وجود احدهما السابق
 انفسهم في الدوام من السبر امتحان هو للفرج وهو هو والمواد امتحان
 اوصاف الاصل انها يصح للعلية فلكم اما الدوران لا يفتقران
 الدوران لانهم من العلية فلا يلزم كون المدارعة الحكم حتى
 يستلزم وجوده في الفرع وجود الحكم فيها بان تسليم صحة الحكم
 ما به يكون مرددين الفتي والاشياء لجواز ان يكونا في
 ظهوران التمثيل لا يكون مفيدا لليتين الا اذا ثبت عليه المطابق
 كون حقيقته الاصل منطرا وحقيقته الفرع قطعا لكن حصل
 اعلم بعض الامور صحتها فذلك لا يقتضي التمثيل الا ما يفيد اليقين
 والما يفيد الظن كما انتموا الاستقراء يجب عليه النظر في موادها
 اما بالنظر في القضايا من حيث ذاتها فمع قطع النظر عن تركها بصفة
 مخصوصة فالبحث عن اشتراط الترابط في الصوري والكبرى والكبرى
 والكبرى والجملة ليس نظري مواد الاقيسة تكونها مخصوصة بصفة
 واليقين هو اعتقاد حقيقة اليقين اعتقاد بسيط وهو
 للمطابق المطابق ان ثبت الا انه اذ الوحد تفصيلا يرجح الاعتقادين
 فلا يلزم تفصيله اعتقادا لانه لا يكون الاكدا ان لا يكون ان يكون
 الاكدا اي لا يكون العقل فيقصد لانه لا يمكن في صدد ذلك الا ذلك الاعتقاد

والانتم اعصار اليقين في الدنيا والعروبة لان الحكم آخرة
والانقسام الشدة وليس بل لا عملها الا يحصل لا يخفى اما العقل
اي بدون استعانة من الحس او الحس يعني كونه حاكما لا يفتق
حكم العقل بعد الاحساس على امر آخر فكماله للحكم على ان ما اذا كان
الحكم مركبا فانه يتوقف الحكم على انقسام قياس حقي مجرد
فصور الطرفين سواء كان بديهي كالتمثيل المذكور ونظريا هو
الممكن يحتاج في وجوده لا مرج وقد يتوقف العقل في الحكم
الاول على تصور الاطراف بالقياس الى مركزها الصبيان والبله
واما ليس العقل بالقياس بالقياس الى مركزها الصبيان والبله
والجبال اقل اعظم من الخلق اي اقل المقدر على علم في المقادير من حيث
المقداري ان لا يغيب آفة اي يكون تصوراته اطرافها موزنة
لياس اي يحصل قياس بوجوب الحكم فيها وهي قريبة من الاطراف
لكن يكون تلك القضايا مبادي او ضرورية اجناسها الى يحصل قياس
يشتمل وفيه انه يجوز ان يحصل للذهن مرتبا فيكون مبادي
والجواب انه يكون من الحواسيب والمزود من ان ليس من الانقسام
الباقية فان تصور الاربعة وهو يتوحد من اربع وحدات
والا اربع وهو يكون العدد مستحلا على عدد من لا يفضل اصرها
الاخر وهو غير الانقسام ولذا اذا اردت ان تزداد في فردية عودته
فهم فان انقسم بمقتضى من حكم بانه زوج والكم بانه فرد فاقبل

انما الرتبة

ان الرتبة هي الانقسام بمقتضى من ومن في المتاحات
سواء كانت جبرية كقولنا هذه الناطقة اذكىة هو كذا
فان الاحساس من الجبريات الكثرة بعد انفسه لقبول الحكم الكلي والفرق
بينه وبين الاستفراء ان الاستفراء يحتاج فيه الى جبرية في انما
حقيقا او ادمايا كالحكم ان كان من الحواس الناطقة او تلف
فان هذه القوة ما هي من احد في القوة المذكورة المشهورة لم
غيرها فان الانا بكمالاته الفولن محتمل ثم انه اذا كانت احدها بالانها
الوهم فالمعاني الجبرية للحماية التي يكون ادراكها بحسبها
انفسها بسمى وجبريات وان التي ادراكها بمتاها بسمى
وحيات كذا فانه بعض الفضلاء في تعليلاته على شرح مختصر
الاصول وانته اطلق والوجدانيات ههنا على ما يشغل السنين
ولذا لا يذكر الوهميات فيما سابقا من الضرورية بل في وجدانيات
ما يجب تفهونا لا بلانا كنعورنا بدو لنا وافعال ذواتنا
بواسطة السمع آفة ولا يدع ذلك من انقسام قياس حقي هو
انه جبري في تسجيل نواظورهم على الكذب وكل جبر كذلك فذلك
واحد الا ان العلم بهذا القياس حاصل بالضرورة ولذا في هذا الموضع
العلم بالبله والصبان على ان جبر الرسول بانه بعيد العلم التقري
لا حياجه الى قياس فكري ويشترط في المواضع ان يكون مستند الى
الحس يكون الماحول من المواضع جبرية نشانه ان يحصل بالاحساس

ولعله ترك هذا البند لان حاله العقل نواظم على الكذب
 لا يكون الا في المحسوس في الجربات ولا بد فيها من انضمام
 قياس حقيقي وهو النوع المكرر على نبح واحد ايا اكثر ايا لا
 يكون اتفاقا بل كذب لمن سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب
 واذا علم حصول السبب علمهم حصول السبب قطعا وان
 لم يمتح الى مكرهه هذا مخالف لما في شرح المواقف انه لا بد من
 التدرجات من تكرار المشاهد ومقارنة القياس للقياس كما في
 الجربات والفوق بينهما ان السبب في الجربات معلوم السببية
 مجهول للماهية فلذلك كانت المقارنات لها اقيسة مختلفة يجب
 اعتدال العقل في ماهايتها انتهى والحق ان التدرجات لا تصلح
 للمشاهدة فضلا عن مكرها فان المطالب العقلي قد
 يكون حدسية والامر ما ليس لانه حقق بعد التعريف ما هو
 المراد من حركتين حركتي التحصيل المبادي وحركة لثباتها
 اذ لا حركة اي فيه لا يلزم فيه حركة من المراكبين لحوار ان يسبح
 المبادي والمط معا في الدهن من غير دعوم شوق وطلب
 وحقيقة ان يسبح المبادي به معنى ان اشتا الحركة الثانية لان
 في اللين سواء وجدت هذه الحركة الاولى والا والجربات وكذا
 المتأثرات الا انه لم يذكرها الا في هذا الاحكام ببيان شأنه
 ان يحصل بالاحساس متى لا يتعمل في العلوم ومعارضة مساهلة

باقاة اصل اليقين مقامها على نسبة الاكبر للاصغر في الدهن
 اجملة للتصديق ثبوت الاكبر للاصغر لانه يعطى اللينة في الدهن
 والمناج معطى اعطار اللينة في المناج اعطى سبب لكم في الجرب
 المناج على ما في شرح المطالع فهو يعطى اللينة على الاطلاق فيكون
 كما في افادتها فلذلك يسمى برهان فانزع ما قبل ان ذكر اعطار
 اللينة في الدهن هي مستدرك لا شتر كدبرين البرهانين لانه
 اسند والنسبة في المناج اي يحقق النسب بين الاصغر والاكبر
 في حاج الدهن دون لمتنها اي المناج وهي ضلالية يعرف
 بها جميع الناس لم ير الناس الاستزاد الحقيقي اذ لا تقتضيه يثبت
 جميع افراد الانسان بل الرباني من اهل فطانه اي اقليم ابلد او
 صناعة او غير ذلك ولا بد من اعتبار اللينة اي يحكم بها العقل لاجل اعرف
 الناس لفتح الاوليات او تقييد القضايا بمنزلة اليقينية بقرينة المنقسم
 والعقل انه يجوز ان يكون بعض القضايا باس الاوليات باعتبار
 ومن المشهورات باعتبارها في جعل كل منهما تقيدها للثبات بلين احسن
 اليقينيات وبغيرها فانه لا يمكن ان يكون قضية يقينية باعتبار
 غير يقينية باعتبار اذ لا جامع اليقين معين وهذا ظن فساد مثال
 الجدل قياس مؤلف من قضايا مشهورة او سلمه وان كانت
 في الجمع ثبوتها او اولية على انه يستلزم تداخل الصاعات المتش
 قال من الخلية والذين منه الزام المضم اي اسكانه وان الخليل

انه يكون مجبياً حافظاً لاي دعائه سعيد ان لا يصير ملزوما
 وقد يكون سائلاً مغترضاً لها وبالوضع باو غيرة سعيد ان يلزم
 للمصمم يوحى من يعتقد فيه لا بد منها ايضاً من اعتبار الحقيقة
 او التقييد بغير البقية لئلا يرد ان الماخوذ من يعتقد فيه قد
 يكون يقيناً فلا يصح قوله والقياس المركب من المقولات فيصير
 خطاية كالانبياء لا صواب تركه لان قضايا الماخوذة من
 الانبياء قضايا الماخوذة من الانبياء قضايا يقينية نظرية مستفاد
 من قياس برهاني وهو انه جزم ثبت صدقه بالمخبرات وكل جزم
 شأنه هذا هو صادق ولعله اذا اجازم في غير الاحكام
 التبليغية فان كذبهم فيه جاز عقلاً مع عدم وقوعه نقلاً على
 ما بين في محله يحكم بها الحكم كما راجح اي سبب الحكم بها هو الرجحان
 فيخرج المشهورات والمسلطات والمقبولات ويدخل الجزئيات و
 المتواترات والحدسيات الغير الواصلة بلزم ثم انهم خصوص المبدل
 والخطاية بالقياس لانهم لا يحتجون الاعنه والافها قد يكونوا
 استقراء وقيلاً والعرض منها تغيب الناس ان العرض من
 الخطاية تحصيل احكام دفع الناس او يفرهم ليعينوا في الاتيان
 منها ان يفرزوا عنه فيتم لهم امر المعاش والمعاد يجدل بها اي يفرع
 فان القضايا في اللبالات لبيان النفس بالقبض والبسط الموحين
 للفرق والرسمة وذلك لان النفس اطلع للتحصيل من الضديق لانه

اعزب والذوا لانها سواد كانت مسلمة او غير مسلمة صادرة كانت
 او كاذبة واسباب القيل كثيرة تتعلق بعضها باللفظ بعضها بالمعنى
 بعضها بغير ذلك العلم وهو موعنة اما فهم المصمم ضد المخلو او
 بالكثر الصغراء والنصوص بغير كونه آو يردن كذا في الشرح وفي بعض
 النسخ مقبلة اما العينة العاقل والمفعول والارض فيه اليقين
 ان الشاعر يورد المعينات الخيلة على هيئة القياس المنبج للنتيجة
 فكيف يجوز صدقه منه بالذات انما المقصود منه الترتيب والترتيب
 منها بمنزلة النتيجة له على وزن لطيف قال المحقق الفشاراني
 يورد هيئة تابعة للنظام ترتيب الكائنات والسكان وتناسبها
 في العدد والمقدار بحسب تقدير النفس من ادراكها للتحضوة
 يقال له الذوق والاشياء متفرجة اذن وانما يند بالامور الغير
 المحسوسة مع ان الكاذب للوهم لا يكون الا فيها فقيده الكاذبة معنى
 عنها الاشارة لان حكم الوهم في الامور المحسوسة ليس كاذب قوة
 حسانية اذ حاله في الجسم وهو اخر البطن الا وسط من الصانع
 يدور بالجزئيات المزعمة آه دون الكليات والجزئيات المزعمة
 من غير المحسوسات فان الحس والوهم آه دليل لا يفهم من قوله فان
 الحكم على غير المحسوسات بالحكماء وهي ان يحكم على غير المحسوسات
 مع كونها ما بقول الحس ولما سبقت باياد الموحى من السبق بمعنى
 يشق كونهن يعنى انما حصل للنفس ودلالة اليه بل العقل وهي مثبتة

ابرها صفة فما نال ذلك تطهر ما في الاحكام في غير مدر كانهما وب
 بعضها بالباء المنقطة بنقطتين من تحت بصيرة الجواهر من السون
 يعني بالذن والمال واحد وكسر من حذو من السكون يعني
 وكشتن والسقط مشقة من سون وهي الحكمة من اسطاد
 وهو النكس ومعناه الحكمة الموهبة الخاطئة اسم من السقط
 يسمى لها القياس العاقد للصون فذكر ههنا استطراد وبيان
 لطائفة في بيان مواد الاقنسة وهو المصادرة على المطى للعراج
 حون كسب بالمال او فروختن بقصدارة على كذا كاخذا الذهب
 اجالامور الذهبية مكان الامور الخارجية فان الطوفت امره
 احد مكان الخارج في حكم عليه بالحروف او الحادث هو الموجود
 الخارج في المسبوق بالعدم الطاهر موجود في الذهن فان الموجد
 هو الموجود في الخارج والموجود في الذهن صوفة فقد اخذ
 الخارج مكان الذهني وفي اخذ وضع الطبيعة آه اجيبانه
 ان اعتبر تلك القضية طبيعة كان العناد من جهة الصورة ان
 اعتبرت كلية لوقوعها كبري كانت كاذبة والفساد من جهة المادة
 ولاجل الاعتبارين اعاد المصنف ههنا من ضاده المادة في الخارج
 من فساد الصون فهو سوطا في اعينسوب الى الحكمة الموهبة
 بانه بوجهاد المشافة ما يكاد يكون شورا لكشتن اما امر واحد اما
 مطلقا كالحود او مقبدا كالجسم من حيث الحركة والتكون المطلق

فلا بد

فلا بد من اشتراك في امره الخطا بان يبحث من العوارض التي
 يلحق الموضوع بعينها وذلك الامر المشترك ولا يبحث عما لا يضره بعينه
 بتوقف عليها اي على نوعها مساهل العلم اي التصديق بها
 اذ لا توقف للسئلة على دليل محض ويهدد الموضوع ان اي
 ما يصدق عليه موضوع العلم لا مفهوم الموضوع ولا حارة صفة للمع
 كالجسم البسيط ولعلها الثانية كحركة الجسم الطبيعي وبخلافه فوضنا
 اطراف المساهل على وجودها الحكم سميت مصادر لا لا يصدق بها
 المساهل التي يتوقف عليها كقولنا ان فعل آعدن المحقق الفيتا را في
 من الاصول الموضوع هو الخطا لا فرق بين هذا وبين قولنا ما
 ان المصادر بين كل نقطتين في قولنا المتعلم لها حسن الظن وادري
 مثال المصادر قولنا ابلدليس اذا رفع خطه على جبين وكانت الدنيا
 الداخلين اقل من فاميين فان الخطين اذا احوجا تلك الجهة
 التقينا لكن المقدمة الواحدة فلا يكون اصلا موضوعا عند شخص
 مصادر عند آخر فيجوز تختلف ذلك القول عند الله والمحقق
 ان التضد بين موجود الموضوع في الطرف الذي اعتبر عرض
 العوارض الذاتية لهذه ههنا او خارجا قد مر في الشفا حيث قال
 وضع وجوده من حله مبادي الصناعة التي يسمى اصولا موضوعه لانه
 مقدمة تكون فيها مبادي عليها الصناعة التي لا يخفى انه ان ضر
 المبادي الصديقية عمالا يتألف منها دلائل المساهل كما وقع في الشفا

ان المبادي منها هي على المسائل فان صدق بالوجود ليس منها
 فمنها يتوقف عليه المسائل دخل فيها اذا لا سلك ان ثبت للاخر
 الثاني متوقف على وجود الموضوع في الطرف الثابت بل هو مفقود
 الموضوع فيه ومقدّم هذه الموضوع خارجة عن العلم والافان المدرك
 ان كانت كمية فيه اشارة الى وجود كونه المسئلة بديهية
 يورد في العلم اما لانها حقائقها او لبيان لميتها كما خرج به في مخرج الموا
 وقال لتحقيق الغنى ان في المسئلة لا يكون الا فطرته وهذا مما لا خلاف
 فيه لاحد وما قاله الفهم من احتمال كونها غير كمية سهو ظاهر
 كل مقدار او ما مثالا او ما بين متساوية المقدارين ان اعيد ما عدا
 غير الى احدهما لا دعة والمباشرة ما يقابله مع كونه وسطا في النسبة
 اي كونه بين سدارين نسبة الى احدهما مثل نسبة الاخر اليه كالان
 بين الاثنين والثمانية وانها نصف الثمانية كما ان الاثنين نصف
 لها ومعنى كونه ضلع ما يحيط به الطرفين ان لم حاصل من ضرب في نفسه
 مثل لم حاصل من ضرب احد الطرفين في الاخر بينة البتة لشي لا حقا
 فيه بعد بضرورة الشيء وجود هو مناط الحكم اعني الكلية ولا يمكن بيان
 لميتها اذا الذي لا يميل فلا يكون مسئلة من العلم وهذا الذي لم يخل
 انه يجوز ان يكون مسئلة غير كمية والسماح جواز ذلك لعدم استرجاع
 بيان البيان فكون الملك المنان عن كشف الغنى ان من وجب
 من ايد ما اورد في الكتابين بحيث يقتضي على منصفه الغنى ورفع اشارة